

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دور الجزائر في تحقيق التنمية و الاستقرار في أفريقيا 1962-2014
دراسة تقييمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم السياسية

و العلاقات الدولية

تخصص دراسات الافريقية

إشراف الدكتور

فاتح شيباني

إعداد الطالبة

حورية بوبكر

السنة الجامعية

1440هـ / 2018 م

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

دور الجزائر في تحقيق التنمية و الاستقرار في أفريقيا 1962-2014

دراسة تقويمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم السياسية

و العلاقات الدولية

تخصص دراسات الافريقية

إشراف الدكتور

فاتح شيباني

إعداد الطالبة

حورية بوبكر

لجنة المناقشة

- د. عيسى بن عقون..... رئيساً
د. فاتح شيباني مشرفاً مقراً
د. حنان دريسي عضواً مناقشاً
د. اسيا العمراني عضواً مناقشاً
د. شوقي عرجون عضواً مناقشاً
د. عبد الكريم شكاكطة عضواً مناقشاً

السنة الجامعية

1440هـ / 2018 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ
وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي
أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ (3) وَأَمَّنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ (4) ﴾

سورة قريش

شكر وتقدير

الحمد لله على عظيم فضله ، وكثير عطاءه لأن
وفقني لإتمام هذا العمل .

ولأن حسن السجية يوجب الشكر، فإني أتقدم
بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور
فاتح شيباني على كل ما قدمه لي من عون
لإتمام هذا العمل من خلال توجيهاته وملاحظاته
وصبره والتضحية بوقته وجهده .

كما أثنى وأشيد وأشكر لجنة التكوين وعلى
رأسهم البروفيسور محمد شلبي الذين ساهموا
في تكويننا الأكاديمي العلمي في تخصص
الدراسات الأفريقية .

وأتقدم بالشكر الجزيل لمن شدوا أزرى وتمنوا
لي الخير حيث كان، ولم يقصروا في تشجيعهم
ودعمهم لي الوالدين
الكريمين...إخوتي...أصدقائي أطال الله في
عمرهم...وأهديهم هذا العمل .

إهداء

إلى أفريقيا التي تصارع من أجل البقاء وإلى
كل إفريقي يؤمن أن أفريقيا للأفريقيين

01.....مقدمة.

مدخل منهجي ومفاهيمي ونظري

06.....الإطار المنهجي للدراسة.

13.....الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والمبادئ، السمات والسياق، الصنعة

54.....تمهيد.

55.....المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

55.....المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

93.....المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

104.....خلاصة المبحث.

105.....المبحث الثاني: سمات وسياق السياسة الخارجية الجزائرية.

105.....المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

111.....المطلب الثاني: سياق السياسة الخارجية الجزائرية.

118.....خلاصة المبحث.

119.....المبحث الثالث: صنعة السياسة الخارجية الجزائرية.

119.....المطلب الأول: الوحدة الأساسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

124.....المطلب الثاني: الوحدة الثانوية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

128..... خلاصة المبحث

الفصل الثاني

تطور سياسة الجزائر الأفريقية

130..... تمهيد

131..... المبحث الأول: سياسة الجزائر الإفريقية قبل الاستقلال

131..... المطلب الأول: القادة الأوائل للمقاومة والعمل الخارجي

139..... المطلب الثاني: قادة الحركة الوطنية والعمل الخارجي

148..... خلاصة المبحث

149..... المبحث الثاني: سياسة الجزائر الأفريقية في فترة الحزب الواحد

149..... المطلب الأول: الفترة الممتدة بين 1962-1978

161..... المطلب الثاني: الفترة الممتدة بين 1978-1988

169..... خلاصة المبحث

171..... المبحث الثالث: سياسة الجزائر الإفريقية في فترة التعددية الحزبية

171..... المطلب الأول: الفترة الممتدة بين 1989-1999

193..... المطلب الثاني: الفترة الممتدة بين 1999-2014

204..... خلاصة المبحث

الفصل الثالث

سياسة الجزائر الأفريقية في بعدها التنموي

208	تمهيد
209	المبحث الأول: أفريقيا اقتصاديا
209	المطلب الأول: القدرات الاقتصادية الأفريقية
224	المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الأفريقي
229	خلاصة المبحث
231	المبحث الثاني: مشروع الوحدة كخيار لتهيئة الأرضية الأفريقية لمشروع التنمية
231	المطلب الأول: منظمة الوحدة الإفريقية
251	المطلب الثاني: منظمة الإتحاد الأفريقي
268	المبحث الثالث: النيباد كخيار لتنمية القارة الأفريقية
268	المطلب الأول: مبادرة النيباد
276	المطلب الثاني: مكانة ودور الجزائر في ظل المبادرة
278	خلاصة المبحث

الفصل الرابع

سياسة الجزائر الأفريقية في بعدها الأمني

280	تمهيد
281	المبحث الأول: أفريقيا أمنيا
281	المطلب الأول: الظاهرة النزاعية في أفريقيا
293	المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية في أفريقيا
301	خلاصة المبحث
303	المبحث الثاني: دور الجزائر في تسوية النزاع الإثيوبي الاريترى
303	المطلب الأول: طبيعة النزاع الإثيوبي الإريترى
312	المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريترى
317	خلاصة المبحث
319	المبحث الثالث: دور الجزائر في مكافحة الإرهاب بالقارة
319	المطلب الأول: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب
335	المطلب الثاني: التسويق القاري للمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب
340	خلاصة المبحث
342	الاستنتاجات العامة للدراسة
350	الملاحق
352	قائمة المصادر والمراجع

الجداول:

الصفحة	البيان	الرقم
77	يوضح أهم السدود الموجودة في الجزائر وحجم تخزينها	01
82	يوضح تطور نسبة سكان الجزائر	02
197	يوضح نتائج انتخابات 1999 بالجزائر	03

الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
01	يوضح مميزات السياسة الخارجية	18
02	يوضح العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم	21
03	يوضح آليات السياسة الخارجية	25
04	يوضح فروع التنمية	35
05	يوضح خريطة الجزائر الفلكية	57
06	يوضح موقع الجزائر جغرافيا	58
07	يوضح أهمية موقع الجزائر قاريا وإقليميا	59
08	يوضح خريطة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط	61
09	يوضح خريطة الجزائر في العالم	62
10	يوضح نسبة مساحة الجزائر من المغرب العربي	63
11	يوضح نسبة مساحة الجزائر في الوطن العربي	64
12	يوضح نسبة مساحة الجزائر في أفريقيا	65
13	يوضح خريطة أبعاد الجزائر	66
14	يوضح خريطة تضاريس الجزائر	73
15	يوضح خريطة توزيع المناخ في الجزائر	75
16	يوضح خريطة توزيع الغطاء النباتي في الجزائر	79
17	يوضح خريطة الكثافة السكانية في الجزائر	83
18	يوضح نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر	86
19	يوضح مصادر الطاقة الكهربائية في الجزائر	89
20	يوضح خريطة توزيع الطاقة والمعادن في الجزائر	91
21	يوضح مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	103
22	يوضح سمات السياسة الخارجية الجزائرية	111

117	يوضح سياق السياسة الخارجية الجزائرية	23
127	يوضح مراكز صنع السياسة الخارجية الجزائرية	24
147	يوضح سياسة الجزائر الأفريقية قبل الاستقلال	25
168	يوضح سياسة الجزائر الأفريقية في فترة الحزب الواحد	26
203	يوضح سياسة الجزائر الأفريقية في فترة التعددية الحزبية.	27
212	يوضح نسبة مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في أفريقيا	28
213	يوضح نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ذات الإمكانيات الإنتاجية المرتفعة	29
215	يوضح نسبة إنتاج القهوة بأفريقيا من الإنتاج العالمي	30
216	يوضح نسبة إنتاج الشاي بأفريقيا من الإنتاج العالمي	31
217	يوضح نسبة إنتاج الكاكاو بأفريقيا من الإنتاج العالمي	32
219	يوضح نسبة إنتاج الثروة السمكية بأفريقيا من الإنتاج العالمي	33
226	يوضح نسبة استثمارات القارة الأفريقية من العالم	34
227	يوضح نسبة القارة الأفريقية من التجارة العالمية	35
229	يوضح أفريقيا اقتصاديا	36
236	يوضح الإرهاصات الأولى للنشأة الوحدة الإفريقية	37
240	يوضح مراحل التأسيس لمنظمة الوحدة الأفريقية	38
242	يوضح ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية	39
245	يوضح مبادئ وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية	40
247	يوضح هيكل منظمة الوحدة الأفريقية	41
256	يوضح ميلاد الإتحاد الأفريقي	42
260	يوضح مبادئ وأهداف الإتحاد الأفريقي	43
264	يوضح هيكل الإتحاد الأفريقي	44
267	يوضح مشروع الوحدة الأفريقية كسبيل لتنمية القارة	45
271	يوضح نشأة مبادرة النيباد	46
274	يوضح أهداف مبادرة النيباد	47

292	يوضح الظاهرة النزاعية في أفريقيا	48
300	يوضح الظاهرة الإرهابية في أفريقيا	49
309	يوضح دوافع النزاع الإثيوبي الإرتري	50
311	يوضح مراحل تطورات النزاع الإثيوبي الإرتري	51
316	يوضح مراحل الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتري	52
334	يوضح المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب	53
339	يوضح التسويق القاري للمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب	54

مقدمة

تمهيد

تأثرت القارة الأفريقية بالتغيرات الحادثة على الساحة الدولية* ، ما جعلها تصبح البيئة الفتية والخصبة للعديد من الأزمات** أهمها ظاهرة الدولة الفاشلة*** والتي تشكل عمق أزمة الدولة في القارة الأفريقية، إذ مهدت بدورها لبروز العديد من الأزمات تلخص مجملها في: نزاعات اثنيه*** ، أزمات مؤسساتية ودستورية، صراعات مسلحة، حروب أهلية وحركات إرهابية، أسهمت بشكل كبير في جعل القارة محل انكشاف وتنافس دولي كبير، ومن أجل مواجهة هذه المشاكل يجب على دول القارة

*- يقصد بها التغيرات الكبيرة التي تحدث في العالم، وخصوصا التطورات التي حدثت في المجال السياسي والاجتماعي السياسي في القرنين الماضيين.

** - الأزمة : crisis هي موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري، (اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي-إنجليزي)في: www.kotobarabia.com، ص. 36).

*** - يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة ظاهرة قديمة، فهي صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها، أما مصطلح الدولة الفاشلة، فقد بدأ أدبيات السياسة تتناوله في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وتحديدا عند بداية انهيار الحكومة الصومالية، الأمر الذي دفع الباحثين والمفكرين للبحث في ماهية فشل الدولة ومحدداتها وتبعاتها، التي تفاقمت خلفه ورأها كوارث إنسانية، فظهرت دراستان لعبتا دورا أساسيا في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، كانت الدراسة الأولى لـ: "جيرالد هيرمان"، "ستيفن راتنر"، عن الدولة الفاشلة، ونشرت في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 1993، حيث أشارا فيها إلى أن مفهوم الدولة الفاشلة يمكن أن يختصر في تلك الدولة التي لا تستطيع أن تلعب دورا ككيان مستقل، وضربا المثل بـ: هايتي، يوغسلافيا، الاتحاد السوفياتي، السودان، ليبيريا، وكومبوديا، أما الدراسة الثانية فهي لـ: "ويليام زارتمان" عن الدولة المنهارة عام 1995 ، والتي أكد فيها أنها تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها السياسية، وضرب مثلا على ذلك بالكونغو في الستينات من القرن العشرين، والتشاد وغينيا واوغندا في أواخر الثمانينات، والصومال وليبيريا وإثيوبيا مع بداية التسعينيات،("الدولة الفاشلة"، في:

<https://www.google.dz/am/www.aljazeera.net>

*** هي كل النزاعات التي تقودها الجماعات الإثنية وهي عبارة عن جماعة من الناس لها خصوصيتها اللغوية، الدينية أو المذهبية أو العرقية، حيث تملك الوعي بتمايزها عن سواها من الجماعات بحكم تلك الخصوصية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 94).

الأفريقية تبني سياسات رشيدة وفعالة، والتركيز على تفعيل وتعزيز الدور الدبلوماسي ودفع سياساتها الخارجية بتقديم حلول تحتوي وتنتهي القضايا الإقليمية التي تعانيها القارة.

حظيت ظاهرة السياسة الخارجية باهتمام العديد من الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية* ، فبعد أن كانت ظاهرة بسيطة متعلقة بالأمن العسكري، أصبحت متعددة الأبعاد ومرتبطة بجميع وظائف المجتمع، ومع تزايد عدد الوحدات الدولية زاد التعقيد وصاحبه الاهتمام بهذه الظاهرة وبرزت دراسات تحاول أن تقدم أطر علمية تفسر وتحيط بكل جوانب ظاهرة السياسة الخارجية، ومن بين هذه المحاولات جهود "هارولد ومارجريت سيراوت"، وكذا ما قدمه "ريتشارد وجيمس روزنو"، وكذا إسهامات "تشارلز هيرمان"، لتكون بذلك السياسة الخارجية موضوعا حيويا مهما يشغل موقع هام في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وتحتل السياسة الخارجية الجزائرية مكانة اهتمام كبيرة من قبل المهتمين، لاسيما فيما يتعلق بتوجهاتها الرئيسية في محيطها الإقليمي، وذلك كون الجزائر أبرز الدول الأفريقية لما لها من مكانة جيواستراتيجية وإمكانات عالية، فهي بوابة إفريقيا وقلب المغرب العربي ما يستلزم حضورها الفعال في القضايا والشؤون الأفريقية، ومن هذا المنطلق شكلت إفريقيا فضاء جيوسياسي بالغ الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، فشدّد صانع القرار الجزائري على ضرورة ترسيخ الدور الريادي للجزائر على الصعيد الإقليمي وفي جميع المجالات، فسعت الجزائر منذ الاستقلال 1962 إلى تنبّي مجموعة من

* - العلاقات الدولية: international relations ميدان من ميادين العلوم السياسية، يعالج المسائل التي تظهر على المسح السياسي ، وتحليل طبيعة العلاقات بين دول العالم ووحداته السياسية وتقسّم عوامل الصراع والتعاون فيما بين الدول والمناطق والتجمعات السياسية، (مرجع سابق، ص. 298).

المبادئ التي تبرز وتعزز دورها الإيجابي، وذلك من خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل، ودعم حركات التحرر، والالتزام بمبدأ الحق في تقرير المصير* للشعوب المستعمرة.

عرفت سياسة الجزائر الأفريقية العديد من التحولات، فحكمها في البداية الطابع الإيديولوجي** ثم برزت قضية الصحراء الغربية*** والتي تجندت لها الدبلوماسية الجزائرية من أجل كسب التأييد لموقفها، ثم تراجع السياسة الخارجية الجزائرية كلياً ودخلت في عزلة نتيجة لظروفها الداخلية التي عاشتها في فترة التسعينات، لتعود بعد ذلك الجزائر إلى الساحة الدولية والإقليمية، وكان هذا بعد نهاية أزمته الداخلية ومجيء نخبة جزائرية جديدة والتي أعطت بدورها دفعا جديدا للسياسة الخارجية الجزائرية.

وفي سبيل تحليل وتفسير سياسة الجزائر الأفريقية، قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من المقدمة إلى الاستنتاجات مروراً بإطار منهجي حددت فيه مختلف الإقترايات والمناهج التي اعتمدها واستعانت بها الدراسة، وقسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وأربع فصول واستنتاجات عامة، حيث تناول الفصل الأول السياسة الخارجية الجزائرية المحددات والمبادئ، السمات والسياق، الصناعة وذلك

*- تقرير المصير: self-determination، هو من أهم الحقوق التي تبنتها الأمم المتحدة لقيام مختلف الشعوب والجماعات بتقرير مستقبلها بنفسها، من خلال إبداء الرأي حول الاستقلال عن الاحتلال من عدمه، والذي منح أغلب الشعوب المحتلة الاستقلال الذي كانت تسعى إليه، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص 120).

**- يشير الطابع الإيديولوجي إلى الإيديولوجية ideology، وتعني مجموعة الأفكار التي يعتنقها مجموعة من الأفراد، أي أنها ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة العامة والمجتمع والفرد ويطبق عليها بصفة دائمة، (مرجع سابق، ص. 66) ويقصد بالطابع الأيديولوجي في السياسة الخارجية الجزائرية تحكم الإيديولوجية الاشتراكية فيه في فترة معينة.

*** تشير إلى المنطقة المتنازع عليها، بين البوليساريو التي أعلنت من جانب واحد إقامة دولة عليها أسمتها الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية المستقلة، وبين المغرب التي تدير شؤون البلاد، وتجري الأمم المتحدة محاولات لإقامة استفتاء تقرير نصير، يختار الشعب الصحراوي من خلاله الاستقلال أو الاستمرار كجزء من المغرب، (مرجع سابق، ص. 262-263).

بالتطرق إلى محددات ومبادئ وكذا مميزات السياسة الخارجية الجزائرية كما سيسلط الضوء على سياق عملها وكيفية صناعة القرار فيها.

أما الفصل الثاني المعنون ب: تطور سياسة الجزائر الأفريقية والذي عالج تاريخية السياسة الخارجية الجزائرية وأهم المحطات التي مرت بها مبينا مختلف الأدوار التي أسهمت بها الجزائر في شؤون وقضايا القارة.

بينما حمل الفصل الثالث عنوان سياسة الجزائر الأفريقية في بعدها التنموي والذي سلط الضوء على مختلف الأدوار التي قامت بها الجزائر في القارة الأفريقية في المجال الاقتصادي ومساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية.

أما الفصل الرابع والأخير فكان تحت عنوان: سياسة الجزائر الأفريقية في بعدها الأمني وركز هو الآخر على أهم القضايا الأمنية التي تعانيها القارة الأفريقية والتي تسببت بشكل كبير في غياب الأمن والاستقرار، مع إبراز دور الجزائر في تحقيق الأمن على مستوى القارة.

بينما الجزء الأخير من الدراسة تم إفراده للاستنتاجات العامة.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري
للدراسة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

1. المشكلة البحثية

تثير دراسة السياسة الخارجية كظاهرة سياسية العديد من الأسئلة من الناحية النظرية، وتتضاعف هذه الأسئلة عندما ترتبط السياسة الخارجية بأبعاد معينة، وتكون موجهة لحيز جغرافي معين، وهو ما موجود في الدراسة، التي سنتناول سياسة الجزائر الأفريقية في بعدها التنموي والأمني، فدراسة الأدوار الجزائرية يشكل دافعا للدراسة، ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة، في محاولة للإجابة عنها وهي:

المشكلة البحثية الرئيسية:

ما هو انعكاس سياسة الجزائر الأفريقية على تحقيق التنمية والاستقرار في القارة؟

وتنطوي تحت هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية تطرحها الدراسة كالتالي:

- ما المقصود بالسياسة الخارجية؟
- ما هي محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هي مميزات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- كيف يصنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هو تطور سياسة الجزائر الأفريقية؟
- ما هي أهم المشاريع الاقتصادية التي أسهمت بها الجزائر في القارة الأفريقية؟
- ما هي المقاربات الأمنية التي تبنتها الجزائر لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة؟

2. مجالات الدراسة

تعالج الدراسة انعكاسات سياسة الجزائر على التنمية والاستقرار في أفريقيا، وتحدد مجالاتها المكانية والزمنية والموضوعية فيما يلي:

أ. المجال المكاني:

تسلط الدراسة الضوء على حيز جغرافي بالغ الأهمية، يتمثل في القارة الأفريقية.

ب. المجال الزمني:

تتناول هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 2014، فبداية الدراسة عبارة عن مرحلة مهمة ومفصلية في تاريخ الجزائر، إذ تعبر عن بداية استقلالها ودخولها ضمن قائمة الوحدات الدولية المستقلة بذاتها، والتي لها سياسات وأدوار في البيئة الدولية، أما تحديد سنة 2014 كسقف زمني لنهاية الدراسة، فهو راجع لمقتضيات الدراسة، وذلك أن هذه السنة هي نهاية العهدة الثالثة للرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة**، وهذا حتى يتسنى للدراسة تحليل وتفسير وتقييم سياسة الجزائر عبر حكوماته وعهدها المنتهية.

ج. المجال الموضوعي:

تعالج الدراسة مسألة انعكاس سياسة الجزائر على تحقيق التنمية والاستقرار في القارة الأفريقية، وذلك من خلال التطرق إلى إبراز المشاريع التنموية والمقاربات الأمنية التي قادتها الجزائر في هذا السياق، حتى يتم في الأخير تقييم الدور الجزائري على المستوى الإقليمي.

3. فروض الدراسة

تستدعي الإجابة على المشكلة البحثية، صياغة مجموعة من الفروض العلمية، التي تعتبر موجه بحثي للموضوع وهي:

- تستمد السياسة الخارجية الجزائرية قوتها وبروزها وتأثيرها من رصيدها التاريخي الذي تتمتع به.
- هناك علاقة ترابطية بين سياسة الجزائر الأفريقية وطموح الجزائر في فرض نفسها كقوة إقليمية.
- تعتبر المقاربة التنموية والأمنية التي اعتمدها الجزائر اتجاه القارة الأفريقية من أهم أساليب فرض الريادة على القارة.
- تقاس فعالية ونجاح السياسة الجزائرية الأفريقية بمدى نجاح مبادراتها التنموية ومقاربتها الأمنية.

4. أهمية الدراسة

أ. الأهمية العلمية للدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها الأولى من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، حيث أن لكل دولة سياسة خارجية خاصة بها، تبرز من خلالها مواقفها ومبادئها وتجعل لها دور ومكانة في البيئة الدولية، وقد تم التطرق لموضوع سياسة الجزائر الأفريقية من أجل معرفة أهم السياسات التي قادتها الجزائر في القارة ومدى نجاحها، لنصل في الأخير لمرحلة الحكم على الحضور الجزائري على المستوى الأفريقي.

إضافة إلى ذلك إثراء المكتبة العربية والبحث العلمي بدراسة جديدة.

ب. الأهمية العملية للدراسة

للجزائر موقع استراتيجي مهم جعلها تحظى بمكانة عالية في القارة الأفريقية، فهي تمثل بوابة أفريقيا وقلب المغرب العربي، ما سمح لها أن تكون القوة البارزة على الساحة الإقليمية، التي شهدت العديد من الأزمات، والتي ظهر فيها دور الجزائر بشكل كبير، وبالتالي تبرز الأهمية العملية للدراسة كونها تقدم للمهتمين والباحثين في شؤون القارة الأفريقية من جهة، وكذا المنتبعين للأدوار الجزائرية على الصعيد الأفريقي من جهة أخرى.

5. مناهج ومقاربات الدراسة

أ. مناهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة تكاملا منهجيا يليق بالدراسة العلمية لظاهرة السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك لتحليلها وتفسيرها بالشكل الذي يعطي في الأخير استنتاجات صحيحة، وقد استعانت الدراسة بـ:

أولاً: المنهج التاريخي

أحد المناهج المستخدمة في دراسة أي ظاهرة أو موضوع، فهو يساعد في تتبع الظاهرة تاريخيا وتبسيط الضوء على مكوناتها الأولية، حتى يتمكن الباحث من تحليلها حسب قاعدة المعطيات التاريخية، والتي تساعده في فهم مولد الظاهرة وظروف تطورها¹.

وقد تم استخدامه في هذه الدراسة، لتتبع مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها الرئيسية اتجاه القارة الأفريقية.

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج الاقتراعات، الأدوات) (الجزائر: 1997)، ص. 56.

ثانيا: المنهج التحليلي

هو الآخر أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات التفسيرية، والذي أسهم بدوره في تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة، ما يسمح بتقديم نتائج علمية دقيقة.

وقد تم استخدامه في هذه الدراسة من أجل المساعدة في فهم توجه السياسة الخارجية الجزائرية في حيزها الإقليمي، وتحليله بالشكل الذي يفد في الأخير نتائج صحيحة ودقيقة.

ثالثا: منهج دراسة الحالة

أحد المناهج المعتمدة في البحث العلمي والمرتبطة إلى حد ما بالسياسة الخارجية، لأنه يساعد على فهم طبيعة العلاقات الحاصلة بين الفواعل في البيئة الدولية، ومن منطلق أن الدولة هي أبرز الفواعل، فهو يساعد على الحصول على الحقائق المتعلقة بمبادئ الدول بشكل مفصل، كما يسهم في تبيان مختلف العمليات السياسية التي تجمع بين الوحدات الدولية، والتي تجمع في ثناياها إما سياسات الصراع أو سياسات التعاون¹، كما يستخدم هذا المنهج في تحديد طبيعة العلاقات المترابطة بين متغيرات السلوك الخارجي².

وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة، كونه ساعدنا على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بسياسة الجزائر الأفريقية في البعدين التنموي والأمني.

¹ محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي (عمان: الجامعة الأردنية، 1999)، ص.57.

² معتز بالله عبد الفتاح، التحليل السياسي الإمبريقي (القاهرة: مكتبة الآداب، ط.1، 2007)، ص. 27.

ب. مقاربات الدراسة

استخدمت الدراسة مجموعة من المقاربات، حتى تحيط بمختلف جوانب الظاهرة محل الدراسة إحاطة نظرية* تقربها من فهمها وتفسيرها بالشكل اللائق، وقد اعتمدت الدراسة على:

أولاً: مقارنة المصلحة القومية

تعتبر من أكثر المقاربات التي تستخدم في تفسير السلوك الخارجي للدولة، ذلك أنها مرتبطة ارتباط وثيق بمفهوم القوة** والأهداف الوطنية، التي تضمن بقاء واستمرار الدولة³، فالقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدول*** في حدها الأدنى، ويقصد بذلك المستوى الإقليمي، وطالما العالم مقسم إلى وحدات دولية عديدة، فبقاء الدولة مرهون بوحدة أراضيها¹، كما أن المصلحة القومية تعبر عن مكانة الدولة في التوزيع العالمي للقوة، والذي تتفاعل فيه المصالح بالدرجة الأولى²، وإذا ما بحثنا في أغلب

* تشير النظرية **theorie** إلى العملية التي يمكن من خلالها تفسير الظاهر السياسية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 457).

** **القوة Power/Force**: هي النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم، وإن اكتسب صفة الشرعية أصبح سلطة، وقد تكون القوة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، ويعرفها البعض بأنها القدرة على جعل الآخرين، أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به، على افتراض أن هذا مختلف بطريقة ما عما يرغبون بعمله، وذلك باستخدام التهديد، والعقوبات إذا لزم الأمر. (مرجع سابق، ص. 337، 336).

³ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص. 156.

*** تشير إلى المصلحة العامة للدول **public interest**، وهي أحد أهم وظائف الدولة الحديثة، والتي تتمثل في حمايتها للمصلحة العامة في الداخل والخارج، وأيضاً قيامها بالدور التنموي الحديث الذي يتمثل في قيام الدولة بدور المنظم الاقتصادي، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 405، 404).

¹ "جيمس دورتي"، روبرت بالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط. 1، 1985)، ص. 61-80.

² "روي مكيردس"، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن مصعب (بيروت: المكتبة الأهلية، 1961)، ص. 461.

مصالح الدول، نجد أنها تتراوح بين فرض السيادة الإقليمية وحمايتها، دعم الأمن الإقليمي، والتغلب على كل التهديدات التي تشكل خطرا على الأمن القومي، والمصالح الوطنية³.

وتم توظيف هذه المقاربة في الدراسة لأن مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي، تكون خدمة للأهداف الوطنية والمصلحة القومية، وكذا فرض السيادة الإقليمية، وهذا ما يحرك موضوع الدراسة المتمثل في الجزائر في حيزها الإقليمي.

ثانيا: مقاربة النظام الإقليمي

يعبر النظام الإقليمي عن تجمع مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا، والتي تجمع بينها خصائص تفاعلية مشتركة، ما يجعلها تشكل إقليما مميزا، أو هو "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب لممارسة التعاون بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد"²، وتعرف السياسات التي تجمع بين دول الإقليم بالسياسات الإقليمية، وتتحدد أدواتها السياسية وأشكالها المختلفة، وقد تأخذ هذه السياسات منحنيين إما صرا عيا أو تعاونيا، وهذا راجع إلى طبيعة القضايا الإقليمية.

وقد تم توظيف هذه المقاربة لان الدراسة تتناول سياسة الجزائر في نظامها الإقليمي المتمثل في القارة الأفريقية.

³ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط.5، 1991)، ص.ص. 30،31.

² ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)، ص. 57.

ثانيا: الإطار المفهومي والنظري للدراسة

1. المفاهيم الأساسية للدراسة

تستدعي أي دراسة علمية تحديد المفاهيم الأساسية المستعملة، وهذه الدراسة عند تطرقها لدور الجزائر في تحقيق التنمية والاستقرار في أفريقيا، فإنه يقتضي تحديد مفهوم كل من : السياسة الخارجية، التنمية والاستقرار.

السياسة الخارجية

1. تعريف السياسة الخارجية

يطلق على أي عمل تقوم به الدولة على المستوى الخارجي والذي يكون مرتبط بوضوابط معينة، كموقع الدولة، مواردها، علاقاتها الخارجية، تاريخها ونظامها السياسي مسمى السياسة الخارجية¹، حيث يعتبر هذا الموضوع من أبرز المواضيع المعقدة والصعبة، وذلك راجع أن ظاهرة السياسة الخارجية تتداخل فيها العديد من البيئات النفسية والوطنية والدولية، وهذا ما صعب تحديد تعريف لها².

حدد الدارسون مشكلتين رئيسيتين في عملية الاتفاق والإجماع على مفهوم موحد للسياسة الخارجية، وأول مشكلة تطرقوا لها هي: أن هذه الظاهرة لا تعرف كموضوع مجرد، بل حسب ما يدخل في تركيبها من مجموعات وعناصر، ويذهب البعض، إلى المطابقة في المعنى بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض

¹ سعادة إبراهيم، الجزائر والأمن الإقليمي، رسالة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الحقوق)، ص. 07.

² إبراهيم بولمكاحل، تأثير متحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية حو الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2009)، ص. 07.

أجزائها، كالأهداف والسلوكيات¹، ونجد في هذا السياق ما يقدمه "pol spirit" الذي يرى أن السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف والارتباطات، التي تتعامل بواسطتها الدولة مع الدولة الأجنبية، عبر سلطاتها المحددة دستوريا².

وتمثلت المشكلة الثانية في: تعدد وتضارب الاتجاهات الفكرية، التي تنظر في موضوع السياسة الخارجية، فالبعض يعرفها تعريف شديد العمومية، ولا يميز بينها وبين السياسات الأخرى، ومثال هذا الطرح ما يقدمه حامد ربيع، الذي يرى أن كل صور النشاط الخارجي حتى وإن لم يصدر من السلطة النظامية للدولة، يندرج وينطوي تحت اسم السياسة الخارجية³.

والبعض الآخر يرى أن السياسة الخارجية، مرتبطة ارتباط وثيق بالمصلحة القومية، وتحقيق الأهداف الوطنية، فيعرفها على أنها نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها بالخارج، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر المجموعة الدولية⁴.

كما يقدم كل من "فرانس وسنايدر" طرح آخر يراد فيه بين السياسة الخارجية، وبعض أسس وركائز العمل وسبل معالجة المشكلات، فيقولان أنها عبارة عن منهج عمل أو مجموعة قواعد عمل، يتم اختيارهم للتعامل مع واقعة معينة، قد تكون حدثت أو تحدث أو متوقع حدوثها مستقبلا⁵.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط.02، 1998)، ص.08.

² قسم الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية (الأكاديمية العربية المفتوحة: كلية القانون والسياسة، 2007-2008)، ص. 19.

³ حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة)، ص. 07.

⁴ Vidimir sojack, **international in Our times**(prah statni :pedagojicke) ,p.43.

⁵ Edgra furniss, snayder, **an introduction to american forgien polic** (new York : rinhart,1955) , p. 28.

ويعرفها البعض الآخر استنادا إلى العوامل الداخلية المؤثرة في صياغة قراراتها، ونجد في هذا الطرح ما يقدمه "كينيث تومبسون" الذي يرى أن السياسة الخارجية هي السلوك الذي تصطنعه الدولة اتجاه عالمها الخارجي، والذي يكون مرهون بمعتقداتها السياسية والاجتماعية والدينية من جهة، ومقوماتها وتاريخها وموقعها من جهة أخرى¹.

كما يقدم " باتريك مورجان" طرح آخر يعرف فيه السياسة الخارجية على أنها السلوكيات الرسمية التي تصدر عن صانع القرار وأصحاب السلطة في الحكومة الوطنية، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين².

¹ "كينيث تومبسون"، نظرية السياسة الخارجية ومعضلاتها(بيروت: مؤسسة فرانكلين المساهمة بالطباعة والنشر، 1961)، ص. 459.

² Patrick morgan, **théories and approches to internationale politic**.(ficklin : palo alto calife, 1975) p.166.

وبالتالي إن تعدد التعاريف وتضاربها يعكس بشكل كبير تعقيد الظاهرة المدروسة، فالسياسة الخارجية تختلف عن باقي السياسات، وغالبا ما تعبر عن أنشطة وحدة دولية في النسق* الدولي اتجاه الوحدات الأخرى¹، ما يجعلها تتفاوت بتفاوت الأطراف المتعامل معهم، فتأخذ أشكالا مختلفة، فقد تكون موجهة نحو وحدة دولية واحدة، أو نحو عدة وحدات دولية في المحيط الخارجي²، وقد تنتهج الدولة سياسة تعاونية في قضية ما، ومع دولة ما، أو سياسة تدخلية صراعية في قضية أخرى، ومع دولة أخرى، فنشاط السياسة الخارجية يستخدم غالبا إما لتغيير الوضع، أو الحفاظ على الوضع القائم³.

بعد تقديم مختلف التعريفات التي أبرزت وجهات النظر، والطروحات التي تناولت تفسير ظاهرة السياسة الخارجية، يستلزم على الدراسة تقديم تعريف يأخذ بعين الاعتبار خصائص الظاهرة، التي هي في الأخير عبارة عن أفكار وبرامج سياسية، يطبقها صانع القرار على المستوى الخارجي⁴، وفي هذا الصدد تجعل الدراسة في متناولكم تعريف محمد السيد سليم الذي يرى:

* النسق **system**: هو النظام السائد في المجتمع، والذي يتضمن تفاعل بين العمليات المختلفة، ويفترض وجود علاقة متبادلة بين مكوناته الداخلية والخارجية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 452).

¹ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: الفجر للتوزيع، ط. 01)، ص. 04.

² حتي، مرجع سابق، ص. 157.

³ "جلين بالمر"، "كليفتون مورجان"، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة عبد السلام علي نوير (المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2011)، ص. 09، كما يشير الحفاظ على الوضع القائم **status que**، إلى الصورة الاستاتيكية للمجتمع، حينما يصبح المجتمع غير ديناميكي، ويحافظ على استقراره، من خلال استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 373).

⁴ فاضل زكي محمد، "العصر الحديث ومراحل التحولات في الأساليب الدبلوماسية"، معهد الدراسات، ع. 08 (يونيو 1987)، ص. 39-43.

أنها عبارة عن مجموعة من الأعمال والبرامج العلنية، التي يختارها الممثلون الرسميون، للوحدة الدولية، من بين البدائل المتاحة، وذلك من أجل تحقيق أهداف، على المستوى الخارجي¹.

ويمكن القول أن هذا التعريف في فحواه يقدم لنا مميزات لظاهرة السياسة الخارجية تشرحها الدراسة

كالتالي:

• **خاصية الطابع العلني:** وذلك أن كل البرامج المعتمدة في السياسة الخارجية هي برامج علنية واضحة.

• **خاصية الطابع الاختياري:** وذلك أن كل برامج وسياسيات وقرارات السياسة الخارجية يتم اختيارها من بين العديد من البدائل المتاحة.

• **خاصية الطابع الرسمي:** وذلك أن كل قرارات السياسة الخارجية تصدر من الجهة الرسمية للدولة، ويقصد بهذه الجهة كل الأشخاص الذين يعملون في مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة وهم رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، وزير الدفاع.

• **خاصية الطابع الواحدي:** وذلك أن السياسة الخارجية تنطلق من وحدة دولية واحدة، أي هي سلوكيات الدولة الواحدة اتجاه الوحدات الدولية الأخرى.

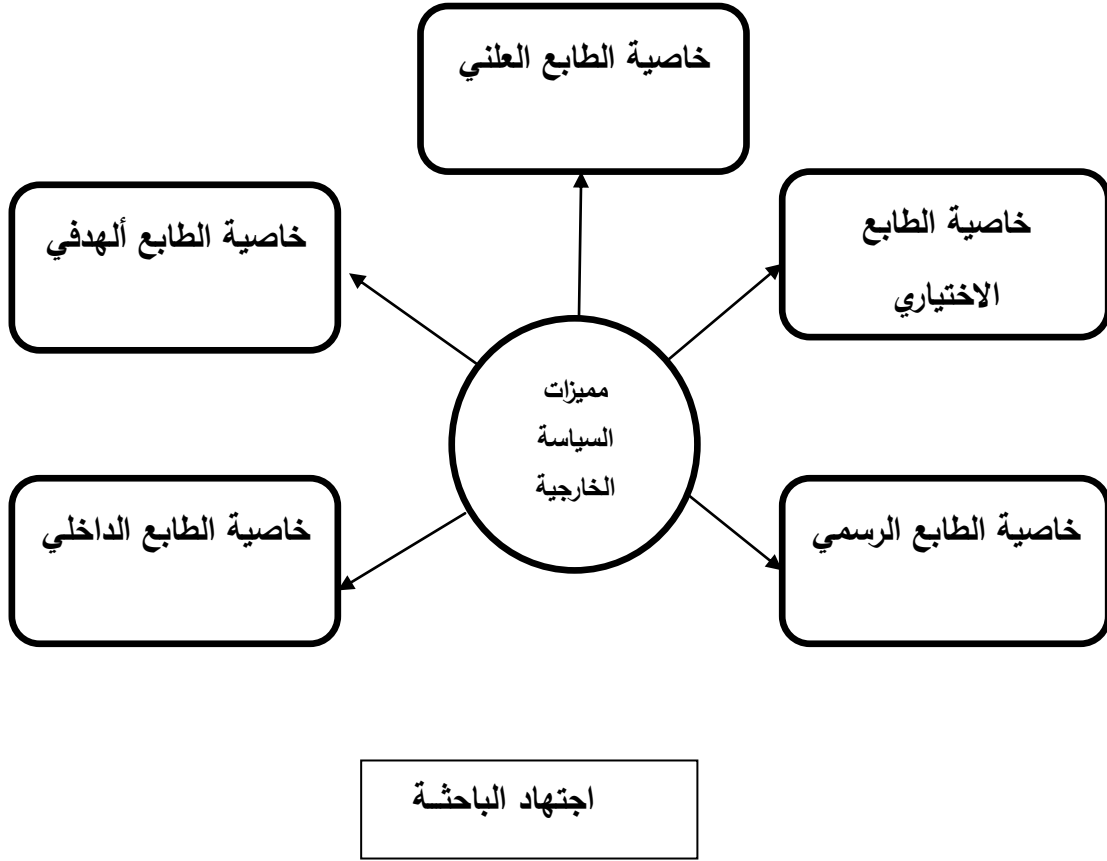
• **خاصية الطابع الهدي:** وذلك أن برامج السياسة الخارجية هي برامج تعتمد على الدولة، وتخصص لها بعض مواردها من أجل تحقيق أهداف معينة.

• **خاصية الطابع الخارجي:** وذلك أن السياسة الخارجية تصاغ من وحدة دولية إزاء الوحدات الدولية الأخرى، أي أنها تكون على مستوى المحيط الخارجي لحدود الدولة.

¹ السيد سليم، (تحليل...)، مرجع سابق، ص. 12.

وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الشكل التالي:

شكل(01): يوضح مميزات السياسة الخارجية



2. العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم

أ. الدبلوماسية*

يقع الخلط في الكثير من الأحيان بين مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية، حيث يستعمل البعض

الدبلوماسية كمرادف للسياسة الخارجية، إلا أن الحقيقة غير ذلك، فالدبلوماسية والسياسة الخارجية شيان

* الدبلوماسية **Diplomacy**: مصطلح يشير إلى الشكل العام للعلاقات بين الدول في الظروف الطبيعية، وكلما زادت قوة وامتانة العلاقات بين دولتين، زاد حجم التمثيل الدبلوماسي بينهما، كما توصف الدبلوماسية، بأنها الجهود السياسية المختلفة، التي تبذل في كافة المجالات، من أجل نبذ الصراع وزيادة التعاون بين الدول في كافة المجالات، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 199).

مختلفان، يستلزم البحث فيهما كل على حدى¹، إذ تعتبر الدبلوماسية من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية²، وهذا ما جعل البعض يعتبرها مؤسسة قائمة بذاتها، كما تعبر الدبلوماسية عن الطرق السلمية في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول، لتكون بذلك وسيلة للتعاون بين الحلفاء من جهة، ووسيلة لحل النزاعات دون اللجوء للقوة بين الخصوم من جهة أخرى³، وبالتالي تظهر العلاقة بينها وبين السياسة الخارجية، كون أن السياسة الخارجية هي الوجه الرسمي لإدارة العلاقات بين الدول، والدبلوماسية هي الوجه التنفيذي السلمي لهذه السياسة.

ب. الإستراتيجية*

تعبر الإستراتيجية على أنها استخدام القوة بمختلف وسائلها، بغية الوصول إلى أهداف معينة، أو أنها فن استخدام وإدارة المعارك والحروب⁴ وتبرز علاقتها بالسياسة الخارجية، كونها تعبر عن الوجه التنفيذي العسكري للسياسة الخارجية، والذي يمارس فن الإكراه بالقوة، عن طريق الدوائر العسكرية والإستراتيجية.

¹ يحي أحمد كعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة (بيروت: دار النهضة العربية، ط.01، 2002)، ص. 19.

² زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية (بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999)، ص. 31، 32.

³ "مارتن غريفتش"، "مارتن اوكلهان"، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص. 203.

* الإستراتيجية **Strategy**: مصطلح استراتيجي وسياسي، وهي مجموعة الأهداف والغايات الطويلة المدى، والتي يبتغيها المجتمع أو الفرد، وهي تطلق أحيانا على الغايات **Objectives** ذات الطبيعة الأساسية، وعلى الأهداف **trargets** المحددة، وقد تركز الإستراتيجية على أحدهما أو كلاهما، وهي ترسم أساليب الحركة في شكل متعاقب الحركات أو المراحل، وذلك وفقا للمرامي العامة **Goals** على مستوى الدولة، وتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ الغايات، وتتم وفق تكامل تنظيمي مجتمعي، وقد تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على المستوى الدولة، ومن الناحية السياسية أيضا تعني تحديد الأهداف وتحديد القوة الضاربة وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 38).

⁴ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.01، 2010)، ص. 35.

ج. السياسة الداخلية*

تعرف السياسة الداخلية على أنها مختلف البرامج التي تعتمد عليها الدولة لتسيير أمورها داخل إقليمها، من أجل تحقيق أهداف معينة، حيث ترتبط هذه الأخيرة بالسياسة الخارجية ارتباط وثيق، فالوضع الداخلي للدولة يؤثر في صياغة سلوكها الخارجي، وما يثبت هذا الطرح هو الوضع الذي عاشته الجزائر في فترة التسعينات، والذي انعكس على عملها الخارجي، حيث انعزلت الجزائر على العالم الخارجي، وبالتالي فالسياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية¹.

د. العلاقات الدولية

تعرف العلاقات الدولية على أنها حقل من حقول العلوم السياسية، يختص في دراسة الشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول²، أو أنها علاقات بين الوحدات البشرية والمقصود بالوحدات البشرية هي الوحدات السياسية أي الدول³، حيث تميز هذا الحقل بارتباط وتداخل كبير بينه، وبين ظاهرة السياسة الخارجية، فاحتوت كل الاتجاهات النظرية في حقل العلاقات الدولية، على الجانب الأساسي الذي يركز على السلوك الخارجي للدولة، وكان هذا في الفترة الممتدة بين 1948 إلى غاية الحرب العالمية الثانية*، إذ أخذت السياسة الخارجية الحيز الأكبر من المحاولات التطويرية، باعتبار أن الدولة هي الوحدة

*السياسة الداخلية: هي السياسة التي تنظم العلاقات داخل الدولة، وفق الإطار القانوني المعتمد داخل الدولة، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 247).

¹ بوقارة، مرجع سابق، ص. 22.

² محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط. 01، 2002)، ص. 614.

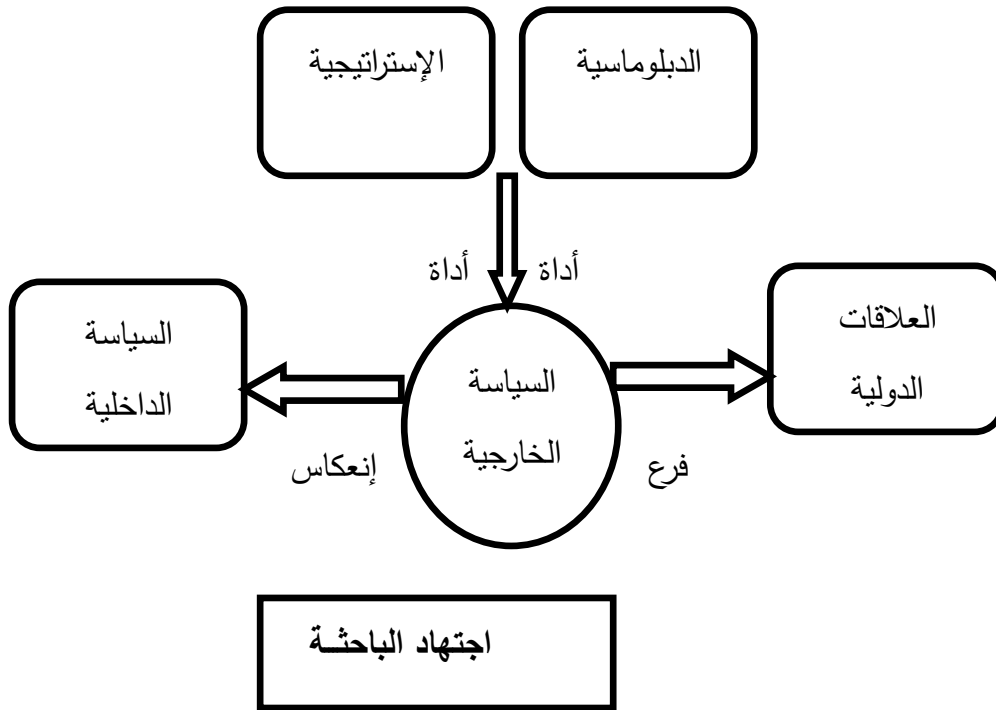
³ أنعمي، مرجع سابق، ص. 40، 41.

* الحرب العالمية الثانية: هي حرب دولية بدأت في 1939 في أوروبا وانتهت في سبتمبر 1945، شاركت فيها الغالبية الدول العظمى، وتميزت بوجود معسكرين متنازعين هما الحلفاء والمحور، (الحرب العالمية الثانية النزاع العسكري، في: <https://www.google.dz.searche>).

الأساسية في التحليل، والفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، غير أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، برزت مجموعة من الثورات العلمية¹ والتي أسهمت في استقلال العديد من التخصصات عن حقل العلاقات الدولية، ومن بين هذه التخصصات نجد السياسة الخارجية، ومن هذا المنطلق تبرز العلاقة بينهم، كون أن السياسة الخارجية هي فرع من حقل العلاقات الدولية.

و لتوضيح العلاقة أكثر بين المفاهيم المذكورة تقدم الدراسة الشكل التالي:

شكل(02): يوضح العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم



3. آليات السياسة الخارجية

تسعى الدولة عبر سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، غير أن عملية تحقيق هذه الأهداف مرتبطة بمجموعة من العوامل، كوضعية الدولة الجغرافية، والإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،

وكذا بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية¹، والتي تحدد طبيعة الإستراتيجيات التي تتبناها الدولة في الوصول إلى أهدافها، كما تتحدد وسائل تحقيق هذه الأهداف تبعاً لمجموعة من الاعتبارات الواجب مراعاتها، كطبيعة الهدف وأهميته بالنسبة للدولة، ومواقف وأهداف الأطراف الأخرى، ويمكن القول في هذا الصدد، أن هناك علاقة ترابطية بين تعدد وتنوع الوسائل والإمكانيات المعتمدة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وحصول الدولة على مجال واسع وقوة في التصرف، فالسياسة الخارجية تعتمد على مجموعة من الآليات المتعددة والمتنوعة، بغية تحقيق أهدافها وهي:

أ. الآليات الدبلوماسية

وتشمل على مختلف القنوات والمؤسسات والطرق والأدوات، التي توظفها الدولة من أجل إبداء مواقفها ومبادراتها اتجاه القضايا الخارجية، والتي تحقق في النهاية أهداف معينة، ومثال ذلك البعثات الدبلوماسية التي ترسلها الدول والتي تبدي عبرها مواقفها ومبادراتها.

¹ بوقارة، مرجع سابق، ص. 96.

ب. الآليات السياسية والاقتصادية

وتعني توظيف الدولة لمختلف الموارد السياسية لدعم وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كقدرة صانع القرار الخارجي على استغلال مورد التأييد الداخلي لقضية معينة¹، وهذا ما يقوي موقف الدولة أكثر، ويعود بالإيجاب على أهدافها.

كما تلجأ الدولة إلى الآليات الاقتصادية، والتي لطالما اعتبرت من أبرز أدوات السياسة الخارجية، والتي تدعمت مع مرور الزمن، خاصة بعد انتشار ميكانيزمات الاعتماد المتبادل والعولمة²، فالمتغيرات الاقتصادية كالتبادل التجاري، وتبادل السلع، وبناء العلاقات التجارية، تلعب دوراً أساسياً في خدمة وتحقيق مصالح اقتصادية للدولة، كفتح الأسواق وترقية الاستثمارات.

ج. الآليات الرمزية:

وتشمل على مختلف الأدوات الدعائية* والإيديولوجية والثقافية، التي تساعد في غزو العقول والسيطرة عليها، واكتساب ودها وتأييدها، وتحضيرها لمساندة توجهات السياسة الخارجية من أجل تحقيق أهداف معينة.

¹ "لويد جسن"، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989)، ص. 66.

² بوقارة، مرجع سابق، ص. 105.

* **الدعائية من الدعاية Propaganda**: وتعني التأثير على آراء ومعتقدات الجماهير، لتأخذ اتجاهها معيناً نحو نظام أو مذهب بصورة إيجابية أو سلبية، كما تحاول تهيئة نفسيات الأفراد، لقبول وجهات النظر التي تدعو لها، وقد تلجأ في ذلك لتشويه الحقائق وتحريفها، وتتعدد صور الدعاية بتعدد أغراضها، فقد تكون سياسية، اجتماعية، ثقافية، أو دينية، وهناك **الدعاية السوداء Black Propaganda**، وهي التي تقوم على إخفاء غرض الدعاية وجعلها مقنعة أو مستترة أو سوداء، و**الدعاية المضادة Counter prop**، وهي التي تقوم بها دولة لمقاومة دعائية دولة أخرى، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 202).

د. الآليات العسكرية والإستخباراتية* والتكنولوجية

تعبّر عن استخدام القوة العسكرية والتي تعتبر الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة للدولة، ويكون ذلك من خلال إنشاء قوات مسلحة وتدريبها، عقد تحالفات وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتساعدنا في ذلك الاعتماد على الآلية الإستخباراتية، والتي تعني جمع القدر الكافي من المعلومات والاستطلاع والتجسس على إستراتيجيات وخطط الأطراف الأخرى¹، ولا يكون هذا إلا باستخدام التقنية** العلمية التكنولوجية، كالاتتماد على برامج توظيف الأقمار الصناعية أو الاتصال الخارجي، وكذا التبادل التقني، والعلمي، والفني، والمعلوماتي بين الوحدات الدولية.

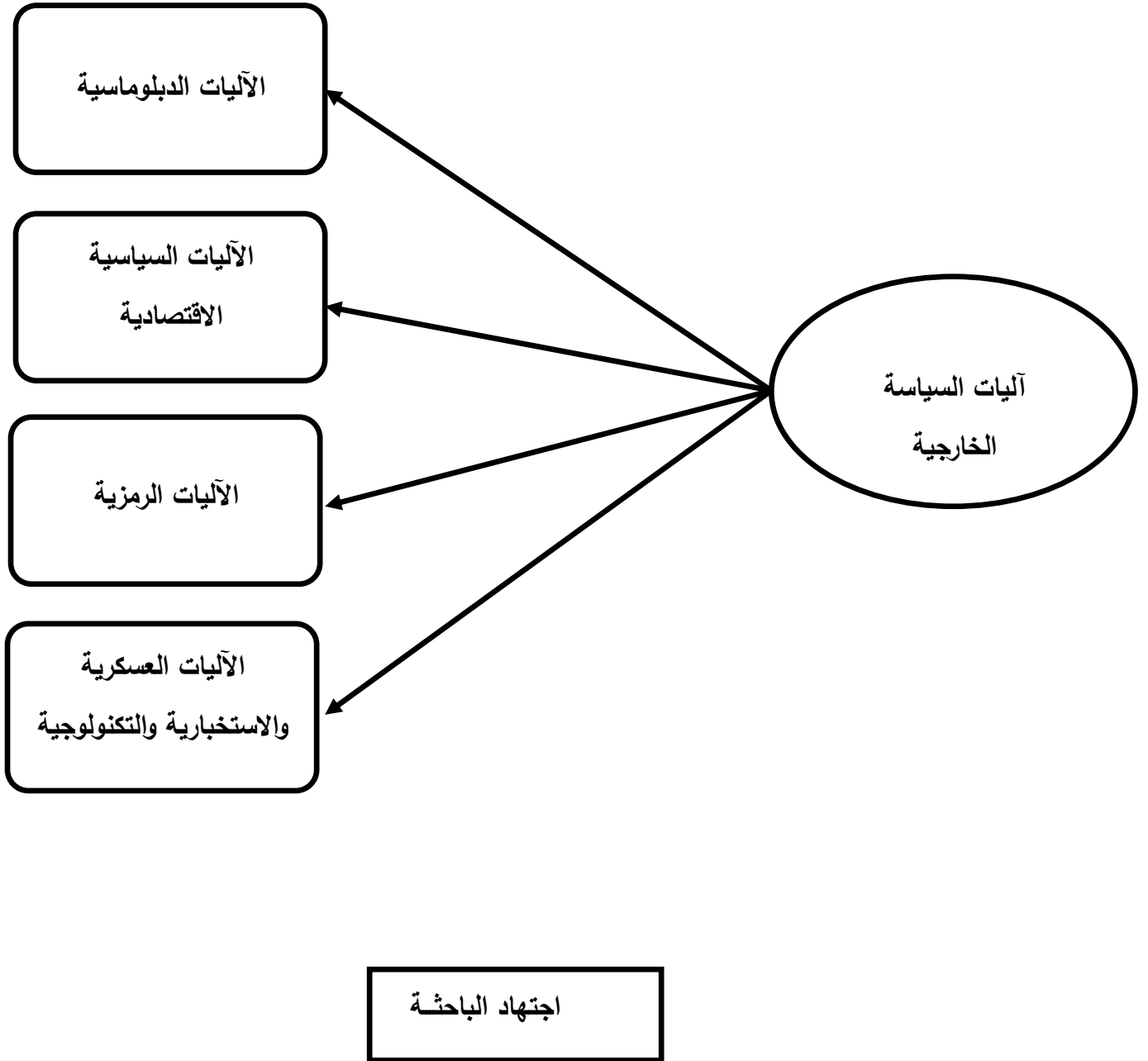
وحتى تتضح أكثر آليات السياسة الخارجية تقدم الدراسة الشكل التالي:

* من الاستخبارات **Intelligence**: وهي أسلوب في التفكير السياسي، والافتراض السياسي، والوقاية لدولة من دولة، وتمارسها كل الدول بواسطة أجهزة استخبارات متعددة، وهو يمثل الإنذار الأول المبكر، بما يحتمل حدوثه من أفعال خارجة عن القانون، وتهدد الدولة وأمنها، ويتطلب وسائل إلكترونية للتصنّت والتلصص بغرض الوصول إلى أماكن الإرهاب قبل تحركها، (مرجع سابق، ص. 38).

¹ بوقارة، مرجع سابق، ص. 108.

التقنية **Technicity: وهي التكنولوجيا بالمفهوم المتعارف عليه عالمياً، أي ببساطة شديدة العلم التطبيقي في مختلف نواحي العلوم، وتعني استخدام الآلة الحديثة في الإنتاج الواسع نتيجة التقدم العلمي، وتطبيق هذا التقدم في كل نواحي الحياة، وفي الإنتاج والتوزيع، فهي تفهم النواحي السياسية للجماعات وفي إدارة المشروعات، فهي ببساطة تعني سرعة التقدم على أساس الرقي الفني التكنولوجي، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 121).

شكل(03): يوضح آليات السياسة الخارجية



التنمية

1. الإرهاصات الأولى لظاهرة التنمية

تنفق معظم المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة على رغبتها الشديدة في التنقل نحو الأعلى، وتحقيق الأفضل بين الأجيال، غير أن الوصول إلى هذه القفزة وهذا التطور والازدهار يختلف من بلد إلى آخر¹، وتعود جذور هذه الأفكار إلى الفكر الكلاسيكي ونخص بذلك "أدم سميث*" في مؤلفه بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، لتنتقل فيما بعد إلى بعض الفيزيوقراطيين أمثال "كارل ماركس**" و " جوزيف شومبيتر***"، وكانت أغلب الأفكار تدور حول كيفية تحقيق الأمن والمعيشة للشعوب****، واصطلح على هذه الأفكار التقدم المادي⁶ والتقدم الاقتصادي، وبعدها شاع موضوع تطوير الاقتصاد في

¹ "مايكل سبيتس"، "الشمول تمكين نمو الاقتصاديات والتأقلم معه"، التمويل والتنمية، ع.05(سبتمبر 2014)، ص ص. 14 - 20.
*أدم سميث : فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي، ولد في السادس عشر من يوليو 1723، وتوفي في السابع عشر من يوليو 1790، يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، زمن رواد علم الاقتصاد السياسي، له كتابين المذكور في الدراسة و نظرية الشعور، الأخلاقي، (من هو أدم سميث، في: <https://ar.m.wikipedia.org.wiki>).
**كارل هانريك ماركس: فيلسوف ألماني واقتصادي، وعالم اجتماع ومؤرخ وصحفي اشتراكي ثوري، ولد في الخامس من مايو 1818، وتوفي في الرابع عشر من مارس 1883، لعبت أفكاره دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع وتطوير الحركات الاشتراكية، واعتبر من أعظم الاقتصاديين في العالم، (من هو كارل ماركس، المرجع نفسه).

***جوزيف شومبيتر لويس: عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية، من أصل نمساوي، ولد في الثامن من فبراير 1883، وتوفي في الثامن من يناير 1950، اشتهر بتروجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد، (من هو جوزيف شومبيتر، المرجع نفسه).

² Bernard gueriem, **dictionnaire d analyse économique**(paris : édition le découvert,1997), p. 20.

**** يشير إلى التقدم **Progress**: وهو الهدف السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع المجتمعات المعاصرة، فلا نمو ولا تنمية بدون تقدم، وهو نقيض التخلف، ولذلك تسعى الدول النامية للإفلات من فخ التخلف، وتحقيق الانطلاق عبر الصناعة، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 119).

أوروبا الشرقية* في القرن التاسع عشر، استخدم مصطلح التحديث** * والتصنيع للدلالة على تطوير المجتمعات.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهر فرع مستقل في علم الاقتصاد وأطلق عليه اسم اقتصاديات التنمية، حيث اهتم الدارسون في هذه الفترة بقضايا المجتمع، والتركيز الشديد على ظاهرة التخلف، وتزامن هذا الطرح مع استقلال مجموعة من الدول في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي أبدت رغبتها الشديدة في إنهاء ظاهرة التخلف التي خلفها الاستعمار*** * والالتحاق بركب الدول المتطورة، وبدأت فكرة التنمية تبرز كقضية جوهرية وسبيل لمواجهة المشكلات، وأخذت الدراسات في هذا المجال تقدم توصيات، وتوجيهات، وأساليب عمل، وبرامج للمجتمعات المتخلفة، إلا أن التركيز كان على الواقع الغربي¹.

* أوروبا الشرقية: منطقة جغرافية تقع في شرق ووسط أوروبا، أشارت أيام الحرب الباردة إلى الدول الأوروبية التي تبنت الشيوعية بقيادة الإتحاد السوفياتي.

** التحديث **Modernisation** : ويقصد به الانتقال من المجتمع القديم التقليدي **Traditionnel Society** ، إلى مجتمع التكنولوجيا الحديثة، أو ما يطلق عليه المجتمع الحديث **Modern Society**، كما أن التحديث ليس مجرد القدرة على استخدام ما ينتجه الآخرون، وإنما هو قدرة المجتمع ككل على التجديد، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 91).

*** الاستعمار **Colonialism** أو الاستعمارية: هي نزوع الدول الكبيرة لفرض سلطانها وإرادتها على البلدان الأخرى، والاحتفاظ بهذه السيطرة بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومحاولة تغيير هوية البلدان المستعمرة، وربطها بالدول الاستعمارية ربطاً عضوياً ولغوياً وثقافياً واقتصادياً، واستغلال ثرواتها وإقامة المشروعات المتعددة فيها، (مرجع سابق، ص. 39).

¹ أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص. 105.

كما تم التركيز على القيم* الإيديولوجية خاصة أن أغلب المنظرين من الغرب¹، لينتقل الفكر التنموي بعد ذلك ويصل إلى أبناء العالم الثالث** وكان هذا في الستينات²، وانتشر معه مفهوم التنمية وأصبح من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال في الدراسات والأبحاث، ومن قبل الهيئات والأفراد، وصاحب هذا الانتشار بروز العديد من التعريفات التي حاولت توضيح المفهوم.

2. تعريف التنمية

أ. التنمية لغة:

التنمية مشتقة من الفعل نمى، وتشير إلى الزيادة والانتشار، وجاءت في لسان العرب لابن منظور*** من قول: نميت الشيء أي رفعتَه وأي شيء رفعتَه فقد أسندته ونميتَه³.

* القيم **Values**: هي أولى عناصر البناء الاجتماعي، وتمثل الصفات المثالية المرغوب فيها للفعل الاجتماعي، الذي يطمح الناس إليها وينتظعون لها، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص 345، 344).

العالم الثالث **Third- World يقصد به مجموعة البلدان والدول التي لا تنتمي للعالم الأول وهو الدول الرأسمالية، ولا للعالم الثاني الدول الشيوعية الاشتراكية، وقد تسمى دول الجنوب أو الدول النامية أو غير النامية **Undeveloped**، وأغلبيته هي بلاد فقيرة متوسطة، خضعت للاستعمار أو أي شكل من أشكال السيطرة، ويمتاز بوفرة المواد الأولية، كما يوصف بالأقل نموا **Least Developed**، والأكثر تأثراً **Most Seriously Affected**، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص 284).

² إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها (القاهرة: دار الشروق، ط. 01، 2000)، ص. 06.

*** ابن منصور: هو أديب ومؤرخ وعالم في الفقه الإسلامي واللغة العربية، ولد سنة 1232م، وتوفي سنة 1311م بمصر، اختلف الأقاويل حول مكان ولادته، فقيل بتونس، وقيل بليبيا، وقيل بمصر، خدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم والى القضاء في طرابلس، أصيب بالعمى في أواخر حياته، ("من هو ابن منظور"، في: <https://ar.m.wikipedia.org.wiki>).

³ ابن منظور، لسان العرب المحيط (بيروت: دراسات العرب)، ص. 883.

والتنمية في اللغة العربية عملية تزايد ذاتي وحركة نابغة من الذات بصورة مستقلة، أي أنها لا تتم بمؤثر خارجي، فالنما يعني أن يزيد الشيء بحاله لا بإضافة شيء إليه، فنقول النمو في النبات أي أن النبات ينمو ويكبر بزيادة الماء، ونقول النما في الماشية لأنها تزيد طبيعياً بتوالدها وتكاثرها.

ب. التنمية اصطلاحاً

أثار مفهوم التنمية جدل كبير على جميع المستويات النظرية، والعلمية، والتطبيقية، وحملت أغلب المؤلفات العديد من التعريفات حيث أشار أغلبها إلى أن:

التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من أدنى مستوى إلى مستوى أفضل، ومن تقليدي إلى متقدم، أو هي إحداث تطور في مجال ما، بواسطة تدخل أطراف أو استعمال أدوات، من أجل الوصول إلى التطور والرقى، فهي إجمالاً تعبر عن التغيير الإيجابي، الذي ينقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

كما عرفت التنمية على أنها عملية تغير مقصود وواعي للبنى الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف، من أجل بلوغ مستويات أعلى وإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الأفراد¹.

أو هي العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في المجتمع، دون إنقاص فرص حياة البعض الآخر في الوقت نفسه والمجتمع نفسه².

¹ إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (عمان: ط.01، 1999)، ص. 351.

² عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص. 10.

وعرفت كذلك على أنها عملية ثورية، تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، كما تشير إلى تحقيق التقدم الاصطناعي¹.

كما شغلت التنمية حيز اهتمام كبير لدى الهيئات والمنظمات الرسمية وهي:

1. مكتب المستعمرات البريطانية: أورد تعريف لها سنة 1948، وركز على ضرورة وعي المجتمعات

بعملية التنمية ومساهمة الأفراد فيها، وعرفها بأنها حركة غرضها تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وأنها لا تتحقق إلا إذا شارك الأفراد في بناءها.

2. إدارة التعاون الدولي: عرفتتها هي الأخرى على أنها عبارة عن عمل جماعي، يكون بين

الحكومة والأفراد، تساعد في تنظيم المجتمعات، من خلال القضاء على مختلف المشكلات وتلبية الحاجيات.

3. هيئة الأمم المتحدة* : عرفتتها سنة 1956 بأنها العمليات والوسائل التي تستخدم في توحيد

جهود الأهالي والسلطات العامة، من أجل تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على الخروج من عزلتها بشكل إيجابي، ما يؤدي إلى تطور البلاد².

¹ صلاح عثمانة، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج (أريد: مؤسسة دار العلماء، ط.01، 1997)، ص. 02.

* الأمم المتحدة **United Nations**: هي المنظمة الدولية الحاكمة فوق أممية في عالم اليوم، أنشئت عام 1945 طبقا لاتفاقية سان فرانسيسكو، وبدأت نشاطها على المستوى الدولي، في بداية عام 1946، وتنظم الآن نحو مائتي عضو بعد إنضمام سويسرا الدولة المحايدة، ومقرها نيويورك، ولها مقر أوروبي جنيف، ومن أجهزتها الرئيسية، الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية في لاهاي وغيرها من التنظيمات الدولية، (عبد الكافي، مرجع سابق، 56، 57).

² إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، ص. 71.

4. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: عرفها على أنها العملية التي تشمل على ثلاث أبعاد رئيسية وهي: تكوين قدرات بشرية، واستخدام هذه القدرات في الإنتاج والمساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية، من أجل تحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي.

3. فروع التنمية

ارتبطت التنمية في البداية بالمجال الاقتصادي، وكانت حكرًا عليه، لكنها لم تبقى كذلك، فبعدما اتسعت وتعددت مشكلات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، بدأ البحث في مجال التنمية يزداد اتساعه، وأصبح ظاهرًا أن تحقيق التنمية، يكون بتوازن كل القطاعات المادية والبشرية من جهة، وأن مفهومها هو مفهوم شامل لا يقبل التجزئة، لأنه يحمل مضامين عدة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية من جهة أخرى¹.

أ. التنمية الاقتصادية

بعد انقسام العالم إلى دول متقدمة تسعى إلى للهيمنة من أجل نموذجها الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي والحضاري بشكل عام، وبلدان متخلفة تبحث عن السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق تقدمها، تم الاتفاق على أن التنمية الاقتصادية هي السبيل الوحيد لهذه الدول²، إذ تعتبر التنمية الاقتصادية، أحد أعمدة عملية التنمية، ويعرفها البعض، على أنها العملية التي يتم الانتقال بموجبها من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم³.

¹ عبد الحليم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية (الإسكندرية: مركز الوريث، 2003)، ص. 37.

² زينب بليل، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989-2012، رسالة ماجستير منشورة (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص. 44.

³ محمد عجمية، عبد الرحمان أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص. 51.

أوهي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته وتطويره، وذلك بإحداث تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية، كما عرفت على أنها العملية التي ترفع مستوى الدخل القومي* والدخل الفردي** وتحقق معدلات عالية في النمو².

ب. التنمية السياسية

ارتبطت عملية التنظير في موضوع التنمية السياسية، بالسوسيولوجيا الانجلوسكسونية***، حيث تم إنشاء مجلس للبحوث الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية، وبادرت الأجهزة الحكومية الأمريكية بعملية جمع المعلومات، وتقديم البحوث والدراسات على مختلف الأوضاع السياسية ونظم الحكم في العالم الثالث.

***الدخل القومي**: من المفاهيم الاقتصادية الهامة والمنتشرة في علم الاقتصاد، وهو عبارة عن مجموع الدخول النقدية المكتسبة والمتحصلة من قبل أصحاب العمل وعناصر الإنتاج، وذلك مقابل الخدمات التي يبيعونها، أو مساهمتهم في العملية الإنتاجية وهو يساوي الناتج القومي، ("مفهوم الدخل القومي" في: <https://www.marefa.org>)

** **الدخل الفردي**: ويقصد به الإيراد الصافي أو الأجر الذي يتحصل عليه الفرد الواحد لقاء وظيفته أو عمله أو إنتاجه، ("ماهو الدخل الفردي"، في: mawdoo3.com).

² حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي(عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1997)، ص. 05.

*** أنجلو سكسونية **anglo-Saxon**: هي تقاليد متوارثة عن أصول **Extraction** إنجليزية عتيقة، تميزت بها الشعوب في الجزر البريطانية، وخاصة التقاليد السياسية، ومنها التقاليد الديمقراطية الليبرالية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 60-61).

لتصبح بعد ذلك التنمية السياسية حقل معرفي مستقل، خاصة بعد صدور مجموعة من المؤلفات التي تهتم بقضية التنمية، وأبرز هذه المؤلفات كتاب " جابر يال ألموند * وجيمس كولمن ** "، والذي بحث في مشكلة التخلف السياسي في العالم الثالث، وكذا كتاب " لوسيان باي " الذي تطرق فيه إلى دراسة مشكلة بناء الدولة في بورما، وكتاب " ليونارد بندر " الذي ركز فيه على دراسة التنمية السياسية في عالم متخلف، حيث أخذ دولة إيران أنموذجاً.

وحظي هذا الحقل بالعديد من التصورات والاجتهادات التي قدمها الدارسون والباحثون، بغية الوصول إلى تحديد مفهوم للتنمية السياسية، وذلك لارتباطها بحالة التخلف، وهي الحالة التي تعاني منها العديد من الدول التي وقعت تحت وطأة الاستعمار، ومنه أصبح الشغل الشاغل هو إحداث تنمية سياسية، والتي ستعكس بدورها فيما بعد على التطور السريع لعملية التنمية بشكل عام¹، وتم الاتفاق الكلي على أن التنمية السياسية، هي الشرط المسبق والأساسي لأي عملية تنموية وفي أي مجال.

فعرفت التنمية السياسية على أنها عملية سياسية متعددة الغايات، تهدف إلى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار وزيادة معدلات المشاركة السياسية.

* جابريال ألموند عالم أمريكي، ولد في الثاني عشر من يناير 1911، توفي في الخامس والعشرون من ديسمبر 2002، أشتهر بدراسات متنوعة حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية، (من هو جابريال ألموند، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>).

** جيمس كولمان: هو محامي وقاضي وسياسي، من الولايات المتحدة الأمريكية، ولد في سنة 1914، وتوفي سنة 1991، وهو عضو الحزب الديمقراطي الأمريكي، ("من هو جيمس كولمان"، المرجع السابق).

¹ أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة كتاب 117 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص. 27.

أو هي عملية تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم من جهة، وتعبئتهم لمواجهة هذه المشكلات من جهة أخرى، وهي أيضا بناء المؤسسات وتنمية قدرات النسق السياسي وذلك بهيكله البني السياسية، وخلق تمايز في الوظائف والأدوار في هذا النسق، كما أنها تعبر عن خلق نظام المساواة¹.

ج. التنمية الاجتماعية

ركز الباحثون على البعد الاجتماعي في عملية التنمية وأطلقوا عليه اسم التنمية الاجتماعية، وبرز هذا المفهوم لأول مرة في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، بعدما لفتت الخطة الخماسية للحكومة الهندية الأنظار إليه، بأساليبها وبرامجها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأُمِّي بهذا البعد، ويعرف على انه العملية التي تتضمن تحليل للقوى الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي تتضمن بدورها طبيعة السلطة ونظام الحكم ومشاركة الجماهير في صنع القرار، كما تعرف بأنها العملية التي تهتم بالعنصر البشري بمكوناته المختلفة، من قيم وسلوكيات واتجاهات، وتهتم هذه الأخيرة بالفرد وتعمل على تدريبه وإكسابه الخبرات والمهارات، لتجعل منه عنصرا إيجابيا مساعدا في عملية التنمية²، أو هي التغيير الاجتماعي الذي يتضمن إضافة أفكار جديدة للنظام الاجتماعي، وذلك من أجل تطوير أحوال الناس³.

د. التنمية الإدارية

تعتبر التنمية الإدارية عن تنمية وتطوير التنظيمات الإدارية، أو الجانب الإداري، ويكون هذا من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات على الهياكل والأبنية التنظيمية، وذلك بإحداث تغييرات في

¹ موسى اللوزي، التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات (عمان: دائر وائل للطباعة والتوزيع، ط.01، 2000)، ص. 31.

² نبيلة داوود، الموسوعة المعاصرة: مدارس، مصطلحات وهيئات القرن العشرين (القاهرة: مكتبة غريب)، ص. 104.

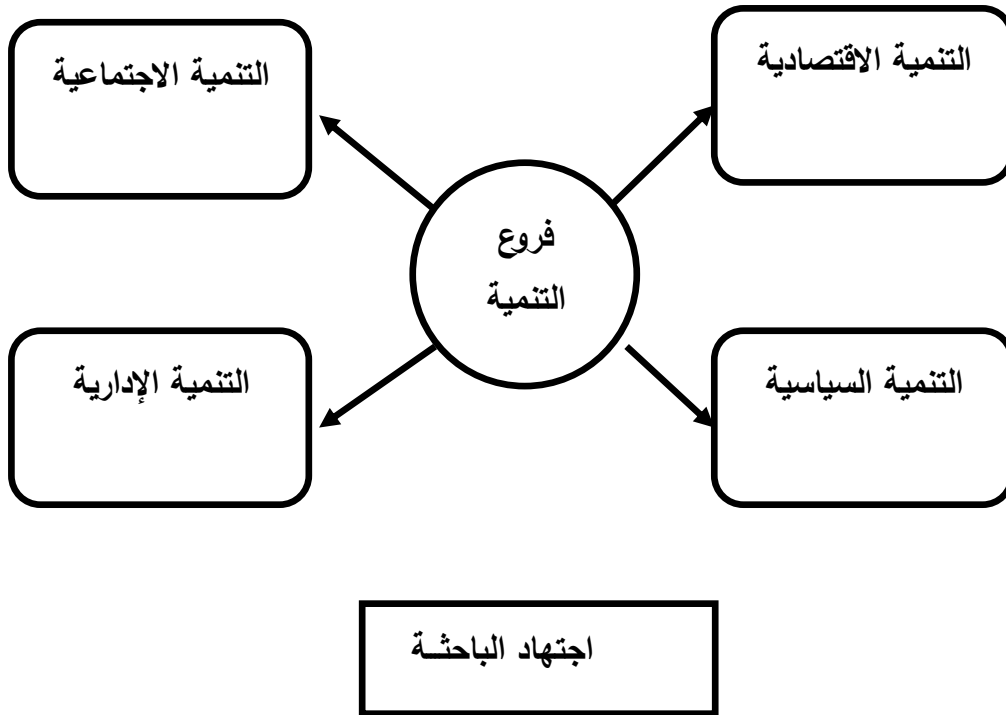
³ عبد الرحمان العيسوي، الإسلام والتنمية (بيروت: دار النهضة العربية، 1988)، ص. 12-14.

الأساليب، وتقنيات العمل، واستخدام أمثل للموارد البشرية، وهذا ما يجعل مختلف الهيئات الإدارية، تؤدي مهامها بشكل جيد، يساعد على تحقيق أو استكمال عملية التنمية بمختلف جوانبها.

أو أنها عبارة عن جهود إستراتيجية مستمرة، تساعد على رفع القدرات الإدارية في الأجهزة الحكومية، ويكون هذا بتطوير المهارات الإنسانية، والسلوكية، بالاعتماد على مفاهيم في العلوم الأخرى، والتي تركز على الإنسان وسلوكه، بما فيها علم النفس، وعلم الاجتماع¹، فالإنسان يعتبر المقوم الأول لعملية التنمية، وذلك بتوسع قدراته وعلمه، ما يعود بنتائج فكرية ايجابية يسهم أكثر في عملية التنمية.

وتضع الدراسة في متناولكم الشكل التالي حتى يتم توضيح فروع التنمية:

شكل(04): يوضح فروع التنمية



¹ كامل المغربي، المدخل لإدارة الأعمال(عمان: مكتبة عمان، 1984)، ص. 52.

الاستقرار السياسي

شغلت ظاهرة الاستقرار حيز اهتمام كبير لدى المفكرين والباحثين، خاصة بعد تفشي ظاهرة اللااستقرار التي مست أغلب الدول، وتكمن أهمية هذه الظاهرة، في كونها أحد أهم الركائز الأساسية التي يسعى لتحقيقها الجميع، فهو شرط أساسي لاستمرار الدول، كما يمنحها العديد من المزايا التي تحقق بها مصالحها الإستراتيجية، وتقوي بها علاقاتها الخارجية، ومن بين أهم وأبرز أنواع الاستقرار نجد الاستقرار السياسي، فهو متعدد ومتشابه الأبعاد التي تتغير بتغير الزمان والمكان وكذا الأشخاص، كما أنه من أكثر المفاهيم غموضاً.

قبل أن نتطرق الدراسة مباشرة إلى تقديم تعريف للاستقرار السياسي، كان لابد من التعرّيج على مفهوم الاستقرار أولاً.

1. الاستقرار

أ. الاستقرار لغة:

الاستقرار: مشتق من الفعل استقر، يستقر، استقرار، ويعني الثبات بمكان معين¹، كما أنه أشتق من القر ويعني القرار والثبوت بمكان، فيقال: هذا رجل قراري، أي رجل لا يباح مكانه².

كما ورد مصطلح الاستقرار في القرآن الكريم في أكثر من موضع، تستهلها الدراسة بـ:

¹ علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب معجم عربي مدرسي القبائي(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط.01. 1991)، ص. 47.

² الزمخشري، أساس البلاغة(القاهرة: دار الشعب، 1960)، ص. 756.

قال الله تعالى في سورة غافر "الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء..."¹، وقال تعالى في سورة البقرة "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين"²، أي أن الله خلق الأرض مكانا يستقر فيه الناس ويعيشون.

كما ورد مصلح الاستقرار في سورة الفرقان " أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا"³، أي أن الجنة خير مكان يسكنه الفائزون.

وجاء كذلك مصطلح الاستقرار في سورة هود " وما من دابة إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين"⁴، بمعنى أن الله يعلم مكان استقرار الدواب وهو المكان الذي تقيم وتسكن فيه.

اتفق القران الكريم وقواميس اللغة العربية على معنى مصطلح الاستقرار، والذي مفاده الثبوت والسكون، وهو نفس المعنى الذي اتفقت عليه كذلك القواميس الأجنبية، التي نظرت في مفهوم الاستقرار، فعرف القاموس الفرنسي **la rousse** الاستقرار، على أنه وجود توازن مستمر ما يسمح ببقاء الحالة أو الوضعية على حالها⁵، أما الموسوعة البريطانية **Encyclopedia Britanica** فعرفته على أنه الوضعية التي يبقى فيها نظام الحكم محافظا على نفسه، متكيفا مع الأزمات⁶.

¹ سورة غافر، الآية (35).

² سورة البقرة، الآية (35).

³ سورة الفرقان، الآية (24).

⁴ سورة هود، الآية (26).

⁵ **Dictionnaire Larousse**(paris : Larousse, 1982), p. 389.

⁶ **Encyclopedia Britanica** , Benton Helen (london : 1999), p. 727.

ب. الاستقرار اصطلاحاً:

يقصد بالاستقرار ذلك الوضع الثابت الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، أي عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع أو خارجه، يؤدي إلى فقدان التوازن، والخروج عن حالة الثبات والاستقرار.

2. الاستقرار السياسي

استحوذت ظاهرة الاستقرار السياسي على اهتمام الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين منذ بداية الفكر الغربي، الذي تطرق للظاهرة في مراحلها المختلفة، إلا أن بروزها بشكل واضح كان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتسعت مجالاتها وزاد الاهتمام بها، فالاستقرار السياسي من أبرز المؤشرات التي يجب أن يحققها النظام السياسي، والتي تمكنه من لعب دور استراتيجي يضمن للدولة مكانتها من جهة، ويوفر البيئة المناسبة لتحقيق مختلف العمليات السياسية بما فيها التنمية من جهة أخرى، وتتميز هذه الظاهرة بنوع من التعقيد والغموض في حيثياتها، لذلك تعددت مفاهيمها ومضامينها، إن من أبرز الصعوبات التي تواجه هذا المفهوم، هو عدم الاتفاق والإجماع على تعريف موحد له، وهو ما أكدته كل من "جون ايريكلان" و "سفانت أرسون"¹، ذلك أن أغلب المفكرين ذهبوا عند بحثهم في الظاهرة، على تحديد مؤشرات الظاهرة الايجابية والسلبية، بمعنى دراسة دوافع استقرار وعدم الاستقرار، وفي هذا الصدد تقدم الدراسة مختلف وجهات النظر التي تم طرحها في الموضوع وهي:

¹Jean Erik Lane, and Svante Arson, **politics and society in western Europe**, (sage publication : forth édition, 1999), p. 294.

أ. الاستقرار السياسي في الفكر الغربي

أختلف المفكرون الغربيون حول عملية تحديد تعريف موحد لظاهرة الاستقرار السياسي، فتباينت وجهات النظر وتعددت الطروحات في هذا الأمر.

قدم الفكر السياسي الإغريقي نظريته في هذا الأمر، وكانت البداية مع رائده "أفلاطون"، الذي ربط بين ظاهرة الاستقرار السياسي، وقدرة النظام السياسي على تلبية حاجيات الأفراد، فحاجة الأفراد لبعضهم البعض فرضت عليهم الدخول في علاقات متبادلة، هذه العلاقات تستلزم ظهور سلطة سياسة تنظمها، وتلبي حاجيات الأفراد، ما يوفر في الأخير تحقيق الاستقرار السياسي، الذي يعكس بدوره وجود دولة قوية تحافظ على وحدة المجتمع، وتجنبه الانقسام الطبقي، الذي يشكل خطرا على ظاهرة الاستقرار السياسي¹.

أما "أرسطو" فربط بين الاستقرار السياسي والتفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع، إذ يعتبر أن عدم التوزيع العادل للثروة والمكانة والامتيازات وعدم المساواة، عامل مهم في بروز الثورة* وعدم الاستقرار، فمن لا يمتلك امتيازات يسعى جاهدا للوصول إليها، ومن يمتلكها يسعى جاهدا للحفاظ عليها،

¹ إكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981)، ص. 13

* الثورة **Revolution**: مصطلح يقصد به التحول الجذري في التكوينات الاجتماعية، والسياسية، والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس، وقد يقصد به التغيير الدائري، الذي يكشف عن أنماط جديدة، والثورة مصطلح يقصد به مقاومة نظام الملكية ذاته، وليس التمرد والعصيان، وهناك الثورة الجماهيرية، والثورة الشعبية، والثورة الطبقيّة، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 149).

وهذا ما يؤدي إلى الاختلاف والصراع الذي يعود سلبا على الدولة، بفقدانها استقرارها السياسي.¹

وفي هذا الصدد لم يختلف " كارل ماركس " عن ما قدمه "أرسطو"، إذ أكد هو الآخر، على علاقة الاستقرار بقدرة الدولة والنظام السياسي، على حماية المصالح الاقتصادية والعدل في توزيعها، فالصراع الطبقي من أهم الأخطار التي تزعزع عملية الاستقرار السياسي، ويرى أن القضاء على كل مظاهر التفاوت الطبقي، الذي يؤسس في النهاية لظاهرة الاستقرار السياسي، ولا يكون إلا بتبني نظام شيوعي² .

بينما عرف " هيروتز " الاستقرار السياسي بالاعتماد على مضامين عديدة، تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية، التي تطيح بالنظام السياسي، وتؤدي إلى إعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم³ .

ب. الاستقرار السياسي في الفكر العربي

لم تقتصر ظاهرة الاستقرار السياسي على الفكر الغربي فقط، بل ظهرت العديد من المبادرات في الفكر السياسي العربي، والتي أظهرت تمايز وتباين في الرؤى.

تناول عبد الرحمان بن خلدون ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال فكرة العصبية، التي تقوم عليها مختلف نظرياته بشأن الحكم والمجتمع، فحسب رأيه، يجب أن تتوفر السلطة السياسية على عنصرين أساسيين هما: الكيان السياسي والحاكم، وهذا الأخير يتم اختياره وفقا لمؤشر العصبية، التي تعبر عن

¹ المكان نفسه.

² إكرام عبد القادر، مرجع سابق، ص. 15.

³ نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، ص. 50.

مجموعة الناس التي تجمع فيما بينهم روابط الدم والقرباة، حيث تختار هذه المجموعة القائد القوي لترشحه للحكم وتسنده وتدعمه، وهذا ما يحقق الاستقرار السياسي¹.

بينما راح الإمام الغزالي في عملية تعريف الاستقرار السياسي، إلى الربط بينه وبين المجتمع وقوة الحاكم، وفي هذا الصدد، يتجلى اتفاقه مع مجموعة الأفكار الغربية التي وردت في ظاهرة الاستقرار، إلا أنه يرى أن قوة الحاكم تتبع من شرعيته وأهليته كإمام، فاقتناع الرعية أو المحكومين بقدره الحاكم، على تسيير شؤون البلاد يوفر مؤشر الطاعة، الذي يكفل تحقيق المصلحة العامة، وهي التي تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي، وليس بامتلاكه أدوات القهر والقوة².

كما وردت أفكار الفيلسوف ابن سينا الذي انطلق في تحديد مفهوم للاستقرار السياسي من فكرة الاختلاف، التي تعتبر حكمة من الله سبحانه وتعالى، فالله خلق الناس درجات فهم يختلفون في الميزات والقدرات والأرزاق، وهو سبب في استمرار البشرية، إذ يعتبر ابن سينا أن الاختلاف من مقومات الاستقرار السياسي، ويفسر ذلك بقوله أن الناس لو كانوا كلهم أقوياء وأغنياء، لتنازعا على الحكم والسلطان لدرجة الفناء، ولو أنهم كلهم فقراء وضعفاء، لما استطاع أحد مساعدة الآخر على البقاء، وهنا يكون كذلك الفناء³.

بعد تقديم أبرز المحاولات التي نظرت في ظاهرة الاستقرار السياسي، لوحظ الاختلاف والتباين في مداخل تناول هذه الظاهرة، وهو ما دفع إلى ظهور أربع مدارس قدمت دراسات حول الموضوع وهي:

¹ محمد صالح بوعافية، "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، دفاثر السياسة والقانون، ع. 15 (جوان 2016)، ص 308-328.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

أولاً: المدرسة السلوكية

أبرز روادها "رودولف راميل" و "دومياك" و " هنري لابورست" وتتجه هذه المدرسة إلى تعريف الاستقرار من زاوية السلوك، والدوافع النفسية التي تتحكم في هذا السلوك، كالحرمان الاقتصادي والاضطهاد الديني والسياسي¹، فتعرف الاستقرار على أنه الحالة التي يغيب فيها العنف السياسي، ويكون فيها النظام السياسي مستقر، مؤسس على القوة والقانون والأمن، ويكون صنع القرار مبني على إجراءات مؤسسية وأساليب سياسية مدنية².

ثانياً: المدرسة النظامية

من أبرز روادها " كارل دويتش"، " لوسيان باي" و " ديفيد ايستن" وتتعلق هذه المدرسة من التحليل الأنسقي والنظمي*، فحسبها يعتبر الاستقرار السياسي مرادف لحفظ النظام والإبقاء عليه، وترى في ذلك أن أي تغيير يطرأ على النظام السياسي، يشكل خطراً عليه، ومؤشراً لحالة عدم الاستقرار السياسي.

¹ المكان نفسه.

² سالم القمودي، سيكولوجية السلطة (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط. 02، 2000)، ص. 117.

*من نظرية النظم **System Theory** وهي النظرية التي تعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل الرئيسية، وعرفت النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتراصة، وأن أي ظاهرة يمكن معالجتها كنظام، أي ككل مركب من عدة أجزاء، يرتبط كل منها بغيره، ويؤثر فيه ويتأثر به، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص ص. 463،465).

وتجنبنا للانتقادات التي ستوجه لهذه المدرسة أدخل "ديفيد ايستن" تعديلا جوهريا في الفكرة التي تنطلق منها المدرسة، مؤكدا أن الاستقرار السياسي، لا يعني الحفاظ على النظام فحسب، بل قدرة النظام على التكيف مع الأوضاع والظروف المستجدة ، وهو ما يمكن التعبير عليه بالمعادلة التالية¹ :

كلما كان التغيير أقل من التكيف حدث الاستقرار.

كلما كان التغيير أكبر من التكيف غاب الاستقرار.

ثالثا: المدرسة البنائية الوظيفية*

أبرز روادها "ريتشارد روز"، "ماكس فيبر" و"إميل دوركايم" وقد ركزت هذه المدرسة في تعريفها للاستقرار على الأبنية الحكومية، إذ يعتبر النظام السياسي، هو المعبر والمكثف مع حركة التفاعلات داخل المجتمع، أي قدرة المؤسسات السياسية على التكيف، مع متغيرات البيئة وتحدياتها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار .

رابعا: المدرسة الأدائية

يعتبر "هاري أيكسن" أبرز روادها ويسانده في هذا الطرح "جوهان جالتونغ"، وترى هذه المدرسة، أن الاستقرار السياسي مرتبط بعملية الأداء الحكومي، فكلما كان الأداء جيدا، كلما انعكس ذلك على

¹ محمد صالح، مرجع سابق.

*النظرية البنائية الوظيفية **Structural-Functional-Theory**: وهي نظرية في النظم السياسية، رائدها هو عالم الاجتماع الأمريكي بارسونز، الذي وضع إطارا وظيفيا لدراسة المجتمع البشري، من منطلق أن أي جزء من المجتمع يمكن فهمه في سياق الكل فحسب، وهذا الكل هو بمثابة نسق أو نظام، وبين النظر للمجتمع بوصفه نسقا من المتغيرات المتداخلة والمتساندة وظيفيا، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص ص. 460،461).

تحقيق الاستقرار والعكس صحيح، وتذهب هذه المدرسة إلى تقديم مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوفر في الأداء الحكومي، حتى يتم ضمان ظاهرة الاستقرار السياسي وهي¹ :

- استمرار الأبنية الحكومية لفترة طويلة، أي عدم تغيير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة.
- قدرة الحكومة على إصدار القوانين، والقدرة على تنفيذها.
- قدرة الحكومة على الحد من ظاهرة العنف السياسي.
- قدرة الحكومة على توصيل المطالب الشعبية للقيادات السياسية.
- قدرة الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية، وصياغتها في شكل قرارات جاهزة للتنفيذ.

3. مؤشرات الاستقرار السياسي

إن تعدد وتباين الرؤى والأفكار التي نظرت في تعريف الاستقرار السياسي، أدت إلى تنوع في المؤشرات التي تقيس الظاهرة، فاعتمد البعض على دراسات عميقة في المفهوم المخالف للظاهرة، وهو حالة ألالاستقرار حتى يقدم مؤشرات للظاهرة، بينما ركز البعض الأخر على الظاهرة في حد ذاتها بالاعتماد على تجربة دولة معينة بارزة في تحقيق الاستقرار السياسي. وفي هذا الصدد تقدم الدراسة أبرز المؤشرات التي اتفقت وأجمعت عليها كل الدراسات وهي²:

أ. عملية الانتقال السلطوي داخل النظام السياسي

يقصد بعملية الانتقال السلطوي، تغيير شخص الرئيس، وهي عملية تختلف حسب طبيعة كل نظام، وأساليبه الدستورية، وتعتبر هذه العملية من أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي، فكلما تمت العملية

¹ محمد صالح بوعافية، مرجع سابق.

² المكان نفسه.

بالاعتماد على الأساليب الدستورية والقانونية، كلما تحقق الاستقرار السياسي، وكلما انتقلت السلطة من طرف إلى آخر، بعيدا عن الأحكام الدستورية وبصيغة الانقلابات العسكرية، وكذا التدخلات العسكرية، كلما كان هذا مؤشرا لظاهرة ألالستقرار.

ب. شرعية النظام السياسي

تعتبر شرعية النظام السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، فالشرعية تعطي للنظام السياسي القوة، التي تمكنه من الحفاظ على سيادة الدولة وتحقيق مصالحها، كما أن الشرعية تضفي صفة الولاء والطاعة، دون الاعتماد على أساليب القهر والإكراه، التي تفقد النظام السياسي شرعيته ومكانته، وتتيح فرصة لانتشار العنف، وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين، والذي قد يتسبب في غياب الاستقرار السياسي.

ج. مشروعية النظام السياسي

تعتبر مشروعية النظام السياسي على أدائه، فكلما كان الأداء جيدا، كلما عاد بالإيجاب على الاستقرار السياسي، ويتجلى هذا في مدى تطبيق النظام السياسي للديمقراطية* ومبادئها، التي تعطي فرصة للشعب من المشاركة في الحياة السياسية** و تمنحه المساواة، وهذا ما يعزز العلاقة بين الشعب والنظام السياسي، كما ينمي مبدأ الولاء للوطن¹، ويزيد من تجانس الثقافة السياسية*** والتي تعني

* الديمقراطية **Democracy**: هي حكم الشعب، أو بمعناها الحرفي كمصطلح إغريقي حكومة الشعب، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب بنفسه، باختياره الحر لحكامه، وبخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم برقابتهم بعد ذلك، وحكومة الشعب تعني في العالم المعاصر، حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي، أو حكومة الأقلية، والديمقراطية هي أسلوب حياة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الحرية بأوسع معانيها، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 211).

** الحياة السياسية **Political life**: المناخ السياسي السائد داخل مجتمع من المجتمعات، بمعنى مواجهة الجماعات والتنظيمات والأحزاب والأفراد بعضهم البعض من أجل الفوز ببعض النفوذ أو المناصب، (مرجع سابق، ص. 190).

¹ محمد طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص. 79.

مدى تجانس ثقافة القائمين على الحكم بمختلف برامجهم وسياسياتهم وسلوكياتهم، وثقافة الشعب التي تعبر عن مواقفهم اتجاه العملية السياسية التي تقودها النخبة، فنجاح سياسات النظام الاجتماعية والثقافية والسياسية تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي.

د. غياب العنف ومظاهر ألالستقرار: يعتبر العنف من المظاهر الأساسية لحالة الفوضى وللالستقرار، فهو يعتمد على الاستخدام الفعلي للقوة المادية، وإلحاق الضرر بالآخرين، وتتجلى مظاهر العنف داخل الدولة، في بروز الحروب الأهلية، الحركات الانفصالية** * ، التمردات، الثورات والانقلابات*** ، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف الدولة وإنهيار شرعية النظام السياسي وفقدان الاستقرار والأمان².

*الثقافة السياسية **Political culture**: هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وتتحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية، فهي نظام من القيم والمعتقدات، يرتبط بأفراد مجتمع معين، يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة إلى حد ما، ولا بد أن تتطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع، على قدر من التجانس، وتشتمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص ص. 139، 140).

الحركات الانفصالية **Separatist Movements: وهي الحركات التي تظهر في الدول متعددة القوميات، أو الفيدرالية بسبب الشعور بالاضطهاد، والتي ترغب في حكم وطني، وتحاول تكوين سلطة تسعى للاستقلال عن الدولة الأم، وقد تلجأ الحركات في نضالها للعنف والإرهاب، (مرجع سابق، ص. 166).

***الأنقلاب **Coup- d , etat**: هو استيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة، وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين، (مرجع سابق، ص. 64).

² ابراهيم حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 1992)، ص. 17.

2. أدبيات الدراسة

تجعل فكرة مراجعة الأدبيات السابقة الباحث يستفيد من مختلف الدراسات التي سبقته للموضوع من جهة، وينسب موضوعه للمعرفة القائمة من جهة أخرى¹، وفي هذا الصدد وردت العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع محل البحث ولكن بوجهات نظر مختلفة تصنفها الدراسة كالتالي:

أ. دراسات اقتصرت على البعد التاريخي في السياسة الخارجية الجزائرية وهي:

أولاً: دراسة نيكول غريمو والتي صدرت سنة 1984 والمعونة بـ: **la politique extérieure d'Algérie**، والتي عالجت السياسة الخارجية الجزائرية معالجة تاريخية في فترة الستينات.

ثانياً: دراسة أحمد طالب الإبراهيمي والصادرة سنة 1987 والمعونة بـ: **من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة دبلوماسية الثبات والمثابرة**، حيث تناولت هي الأخرى الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية.

ثالثاً: دراسة سليمان الشيخ التي صدرت سنة 1999 والمعونة بـ: **l'Algérie porte de l'Afrique**، والتي ركزت على الثورة التحريرية ومختلف تحركاتها في إفريقيا.

رابعاً: دراسة صالح بن قبي والمعونة بـ: **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، والتي عالجت الدبلوماسية الجزائرية ودورها في الثورة التحريرية وبعدها.

خامساً: دراسة عبد القادر بوسلهام والصادرة سنة 2004 والمعونة بـ: **regarde sur la politique algérienne**، والتي أعطت نظرة تاريخية على الدبلوماسية الجزائرية.

¹ محمد شلبي، محاضرة للسنة الثانية دكتوراه، تخصص الدراسات الإفريقية (2017-2018).

سادسا: دراسة أحمد بن فليس والصادرة سنة 2007 والمعونة ب: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات 1954-1962، والتي تناولت السياق التاريخي للسياسة الخارجية في الثورة الجزائرية.

ب. دراسات اهتمت بالبحث في السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في إدارة نزاع أو أزمة معينة وهي:

أولا: دراسة محمد بوعشة والتي صدرت سنة 2004 والمعونة ب: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية، والتي اقتضت على دراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية ومساهمتها في إدارة الصراع في القرن الإفريقي.

كما تم تناول نفس الموضوع في العديد من رسائل الماجستير نذكر منها دراسة فيصل مقدم، التي تناولت هي الأخرى الدبلوماسية الجزائرية والحرب الإثيوبية الإريترية.

ثانيا: دراسة بوحنية قوي، والتي صدرت سنة 2012 والمعونة ب: الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والذي ركز فيها على إستراتيجية الجزائر وأدوارها في حل الأزمة المالية.

ج. دراسات ركزت على دراسة العوامل المؤثرة في سياق وعمل السياسة الخارجية الجزائرية وهي:

أولا: دراسة محمد بوعشة، الصادرة سنة 1999 والمعونة ب: السياسة الخارجية الجزائرية من الراج إلى التفكك في الأزمة الجزائرية، والتي سلطت الضوء على عامل الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات ، وتأثيرها السلبي على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية.

ثانيا: دراسة عبد الله بالحبيب والمعونة ب: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، والتي تطرقت هي الأخرى إلى الأزمة الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية الجزائرية.

ثالثا: دراسة محمد الطاهر عديلة، والتي صدرت سنة 2005 والمعونة ب: أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، حيث سلطت الضوء على العوامل الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتأثيرها في عمل وسياق السياسة الخارجية الجزائرية.

د. دراسات اهتمت بتوجه السياسة الخارجية الجزائرية في حيز ضيق وهي:

أولا: دراسة سليم العايب والصادرة سنة 2011 والمعونة ب: الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الإتحاد الإفريقي، والتي ركزت على البحث في سياسة الجزائر في حيز مضبوط وهو الإتحاد الإفريقي بالتطرق إلى أغلب المبادرات التي قادتها الجزائر في إطاره.

ثانيا: دراسة مهدي فتاك والصادرة سنة 2011 والمعونة ب: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي، والتي عالجت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة المغرب العربي وتحديدا دولتي تونس والمغرب.

ثالثا: دراسة سفيان بنيو والصادرة سنة 2012 والمعونة ب: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي والنيجر، والتي تناولت هي الأخرى توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه كل من مالي ونيجر. في الأخير نجد أن هناك العديد من الدراسات التي عنيت بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية، ولكن بوجهات نظر مختلفة، وما يعاب على هذه الدراسات، أن أغلبها قرن بين مفهوم السياسة الخارجية والدبلوماسية، في حين أن هناك فرق بينهم، إذ تعتبر الدبلوماسية أداة للسياسة الخارجية.

إضافة إلى ذلك اقتصرت أغلب الدراسات على زوايا ضيقة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية، فبعضها كان تاريخي محض، وأعتمد على السرد التاريخي، والبعض الآخر اقتصر على تفسير توجه هذه السياسة، ودورها في إدارة نزاع معين، أو اتجاه حيز جغرافي معين.

غير أن هذه الدراسة تحاول تجاوز نقائص الدراسات السابقة، وذلك من خلال تبنيها إطار أكثر شمولاً، حيث ستعالج سياسة الجزائر في حيزها الإقليمي، بالتركيز على سياسة الجزائر في القارة الإفريقية ككل، كما أنها ستتناول بعدين رئيسيين في أي سياسة خارجية، وهما البعد الاقتصادي والبعد الأمني، كما أن فترة الدراسة مهمة جداً، فهذه الدراسة شاملة تبدأ من استقلال الجزائر، إلى هذه السنوات الأخيرة.

3. المقاربة التفسيرية للدراسة

تتطلب عملية تحليل ظاهرة السياسة الخارجية الاعتماد على ثلاث مستويات رئيسية، تبدأ بالوصف مروراً بالتفسير وصولاً إلى التنبؤ، ويعود هذا لشدة تعقيد الظاهرة، إذ تتعدد أطرها، وأبعادها، وأهدافها، وحتى مضمونها، وفي هذا السياق يذهب العديد من الباحثين إلى الأخذ بمقاربة الدور كإطار تحليلي دقيق، يسمح للباحث بالإحاطة بكل جوانب الظاهرة.

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي وظفتها أدبيات السياسة الخارجية، من أجل فهم سلوكيات وقرارات الدول، وتنطلق اقتراحات هذا الاقتراب، من مسلمة رئيسية مفادها أن لكل وحدة دولية

دور أو مجموعة أدوار في الساحة الإقليمية والدولية¹، غير أن هذه الأدوار تختلف وفق طبيعة دوافع الدولة، فقد تكون صراعية أو تعاونية².

ويعود اقتراب الدور في الحقيقة إلى حقل العلوم الاجتماعية، حيث تم التركيز عليه في البداية على فهم أدوار الفرد في المجتمع، وعرف الدور على أنه علم يهتم بدراسة سلوكيات الأشخاص، في ظروف معينة وضمن عمليات معينة³، ليحاول بعد ذلك المنظرين في علم السياسة استخدام هذا الاقتراب في تحليل الظواهر السياسية، وفي هذا الصدد قدم "هولستي" مقاله المعنون بـ: **تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية**، مؤكداً على أن صانع القرار هو الذي يصنع أدوار دولته على المستوى الخارجي⁴، كما تناول في نفس السياق "ستيفن وولكر" مقال آخر عنوانه بـ: **توازن الدور القومي والنتائج النسقية**، وأكد هو الآخر على أن مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة تعبر عن قراراتها، ووظائفها والتزاماتها الخارجية⁵، ليصبح بعد ذلك إطاراً تحليلياً خاصاً بالسياسة الخارجية.

¹ فاطمة مساعيد، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية في ظل التحولات الإقليمية الجديدة 2002-2012، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2014-2015)، ص. 27.

² سفيان صخري، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، جريدة اليوم الجزائرية، ع2774، 25 مارس 2007، ص. 08.

³ Bruce biddel and edwin thomas, **rôle théorij : concepts and research** (new York : London Sydney Willy and soons, 1996), p.09.

⁴ صخري، مرجع سابق، ص. 08.

⁵ Naomi bailin, **forgein Policy makers and their national pole conception**, **internationale studies quartely**, vol 24,(nov 1980), pp.532-554.

كما أنه يكتسي أهمية كبيرة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، ذلك أن له بعد سيكولوجي متعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية، والذي يخضع لقواعد موضوعية¹، خاصة إذا تعلق الأمر بالسياسة الإقليمية لدولة تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية.

ويقتضي هذا الاقتراب في تحليله وتفسيره للسياسة الخارجية، تقديم مجموعة من الأدوار التي تؤديها الدولة في نطاقها الإقليمي، والتي تكون حسب إمكانيات ومكانة وما تطمح له هذه الدولة، وتتراوح هذه الأدوار بين أدوار لها علاقة بتحقيق أهداف داخلية للدولة²، وأدوار لها علاقة بتحقيق مبادئ السلام العالمي، والإنسانية، وأدوار على الصعيد الإقليمي للدولة.

¹ بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص. 30.

² سيد سليم، (تحليل...)، مرجع سابق، ص ص. 50-53.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية :
المحددات والمبادئ، السمات
والسياق، الصناعة

تعد السياسة الخارجية أحد أهم العناصر المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن عملية اتخاذ قرارات مصيرية، متعلقة بسيادة وأمن الدولة، والحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية¹، كما تقوم الدولة من خلالها بتنفيذ برامجها وسياساتها، وتعتبر عن مواقفها على مستوى المجتمع الدولي، وفي هذا الصدد تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية، من أبرز السياسات التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدارسين والباحثين، بالرغم من حداثة مؤسساتها وهياكلها، خاصة فيما يتعلق بتوجهاتها الإقليمية، ويرتبط الأداء الخارجي للجزائر بمجموعة من المحددات والمبادئ، التي تتحكم في طبيعة التفاعلات التي تبديها الجزائر على المستوى الخارجي، كما يتميز بمجموعة من الميزات، اكتسبها من خلال خلفيته التاريخية، والظروف التي مر بها، ويكتنف عملية صياغته سياق، تتفاعل فيه مجموعة من العوامل الداخلية الخارجية، ويشترك في صناعة قراراته، مجموعة من الهيئات الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما سيحاول هذا الفصل تسليط الضوء عليه.

¹ Roy jones, **analyzing foreign policy**(london :routledge and kegan pant, 1970), p.11.

المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تتطلب عملية دراسة أي سلوك خارجي، دراسة عميقة في المحددات، والتي تعبر عن قدرات الدولة المختلفة، التي تسمح لها ببلورة سلوك خارجي، كما يقتضي البحث في مبادئ هذا السلوك والتي تشير إلى القيم التي تحكمه وتحدد طبيعته.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تشير محددات السياسة الخارجية إلى مجموعة القدرات الثابتة التي تكتسبها الدولة، والتي تؤثر في عملية صياغة الموقف الخارجي، حيث يكتسب الأداء الخارجي للدولة، صفات القدرات والعوامل التي تمتلكها، فكلما توفرت هذه المحددات، كلما تميز الأداء الخارجي بالقوة والبروز، وتحرر صانع القرار في دراسة واختيار البدائل، وكلما لم تتوفر هذه المحددات، كلما تميز الأداء الخارجي بالضعف، وتقيد صانع القرار لعدم توفر البدائل¹، وتتنوع هذه المحددات بين ما هو جغرافي، ديمغرافي بشري، سياسي، اقتصادي وأخيرا اجتماعي.

وتتحدد السياسة الخارجية الجزائرية كباقي السياسات بهذه المحددات والتي تستهل الدراسة شرحها

كالتالي:

1. المحددات الجغرافية

أكد العديد من الباحثين أن قوة الدولة تكمن في جغرافيتها، وكانت بداية هذه الأفكار مع "أبيقراط" في كتابه **الهواء والمكان والماء**، ليعمقها فيما بعد "أرسطو" في الجزء السابع من كتابه **السياسة**، لتتوسع

¹ "لويد جنسن"، مرجع سابق، ص.317.

بشكل أكبر من قبل "مونتيسكيو" عندما تناولها في الجزئين الرابع عشر والسابع عشر من كتابه روح القوانين، ثم قامت مدرسة كاملة تؤسس وتؤكد هذه الأفكار¹.

وتشير المحددات الجغرافية إلى مجموعة العوامل الجغرافية التي تتوفر عليها الدولة، وهي الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، المياه وطبيعة الغطاء النباتي، إذ تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على السياسة الخارجية، حيث تحدد نوعية وكمية الخيارات المتاحة أمام صانع القرار، كما تؤثر عليها بشكل غير مباشر، حيث تشكل عناصر قوة للدولة، تساعد في إحراز مكانة في الساحة الدولية².

أ. الموقع الفلكي والجغرافي للجزائر

يعتبر الموقع الفلكي والجغرافي للدولة، عاملا مهما في عملية تصنيف الدول بين دول قوية وأخرى ضعيفة، فالدول التي لا تتمتع بموقع مهم، لا يمكن لها أن تلعب أدوار مهمة على الساحة الدولية عبر سياستها الخارجية³، فالدول القوية تبرز سلوكا مناسب لقدراتها، والعكس بالنسبة للدول الضعيفة، والتي يتميز سلوكها الخارجي بالضعف والتراجع.

تحتل الجزائر موقع متميز للغاية أكسبها أهمية إستراتيجية عالية، ويتحدد هذا الموقع فلكيا بين خطي طول 09° غربا، و 12° شرقا، وبين دائرتي عرض 19° جنوبا، و 37° شمالا، وتكمن أهمية الموقع الفلكي، كونه يمثل امتداد من العروض الحارة إلى العروض المعتدلة، ولهذا الامتداد تأثير على

¹ "موريس دوفرجيه"، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة الاتاسي وسامي ألدروبي(دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع)، ص.67.

² سيد سليم،(تحليل...)مرجع سابق، ص. 151.

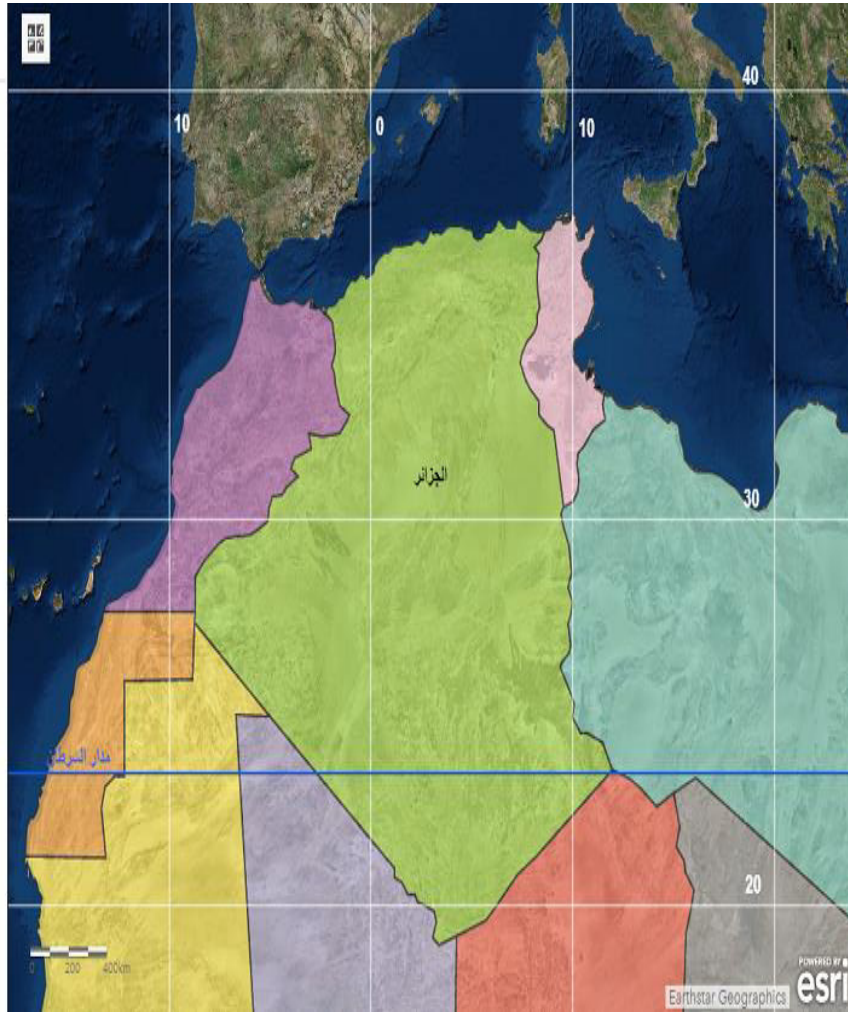
³ غضبان، مدخل للعلاقات الدولية(عنايه: دار العلوم، 2007)، ص. 272.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات و المبادئ، السمات والسياق، الصناعة

مناخ الجزائر، إضافة إلى ذلك مرور مدار السرطان على الجنوب الجزائري، والذي تتعامد عليه أشعة الشمس في فصل الصيف¹.

وتقدم الدراسة الخريطة التالية لتوضيح الموقع الفلكي أكثر:

شكل(05): يوضح خريطة الجزائر الفلكية



المصدر: <https://kharitati.net/WzkURrgTOyA>

¹ تحديد الموقع الفلكي والجغرافي للجزائر، في:

، <https://www.tassialgerie.com> ، (2017/03/15).

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات و المبادئ، السمات والسياق،الصناعة

أما جغرافيا فتقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الأفريقية¹، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كم، وغربا المملكة المغربية، بطول يقدر بـ: 1559 كم والصحراء الغربية، بطول يقدر بـ: 42 كم، وشرقا تونس بطول يقدر بـ: 965 كم، وليبيا بطول يقدر بـ: 982 كم، وجنوبا النيجر بطول يقدر بـ: 956 كم، ومالي بطول يقدر بـ: 1376 كم وموريتانيا بطول يقدر بـ: 463 كم، ليصل في الأخير طول الحدود الجزائرية البرية 6.343 كم²، ويتضح هذا الموقع أكثر في الشكل التالي:

شكل(06): يوضح موقع الجزائر جغرافيا



المصدر: <https://kharitati.net/WzkURrgTOyA>

¹ المكان نفسه.

² Annuaire statistique de l'Algérie, **office national des statistiques** ,(Algérie, 2005), p.51.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات و المبادئ، السمات والسياق، الصناعة

يعتبر موقع الجزائر موقع حيوي استراتيجي يجمع بين خصائص متعددة، أكسبت الجزائر مكانة

إقليمية وقارية وعالمية تشرحها الدراسة كالتالي:

• الأهمية الإقليمية للموقع

تتميز الجزائر بموقع ممتاز جعلها تكون طرف فعال في مختلف علاقات أطراف العالم، فهي

تتوسط المغرب العربي، وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، وجسرا طبيعيا إلى العالم

العربي والإسلامي¹، والخريطة التالية توضح أكثر هذه الأهمية.

شكل(07): يوضح أهمية موقع الجزائر قاريا وإقليميا



المصدر: <https://kharitati.net/WzkURrgTOyA>

¹ حسين بن فرج، "موقع الجزائر وأهميته"، في:

• الأهمية القارية:

يتعدى البعد الاستراتيجي للجزائر الإطار الإقليمي، ليشمل القارة الأفريقية، التي تعتبر الجزائر بوابتها الشمالية، إذ تمكن دول الساحل الأفريقي من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى بقية موانئ العالم¹.

كما تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، فجعل منها التاريخ، مثلما ما جعلت منها الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية²، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الأوروبية، ويتجلى ذلك بربط أسواق استهلاك المحروقات، بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر أسبانيا وإيطاليا، وتظهر أهمية الموقع الجزائري أكثر في الخريطة التالية:

¹ المكان نفسه.

² أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1956)، ص. 11

شكل (08): يوضح خريطة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط

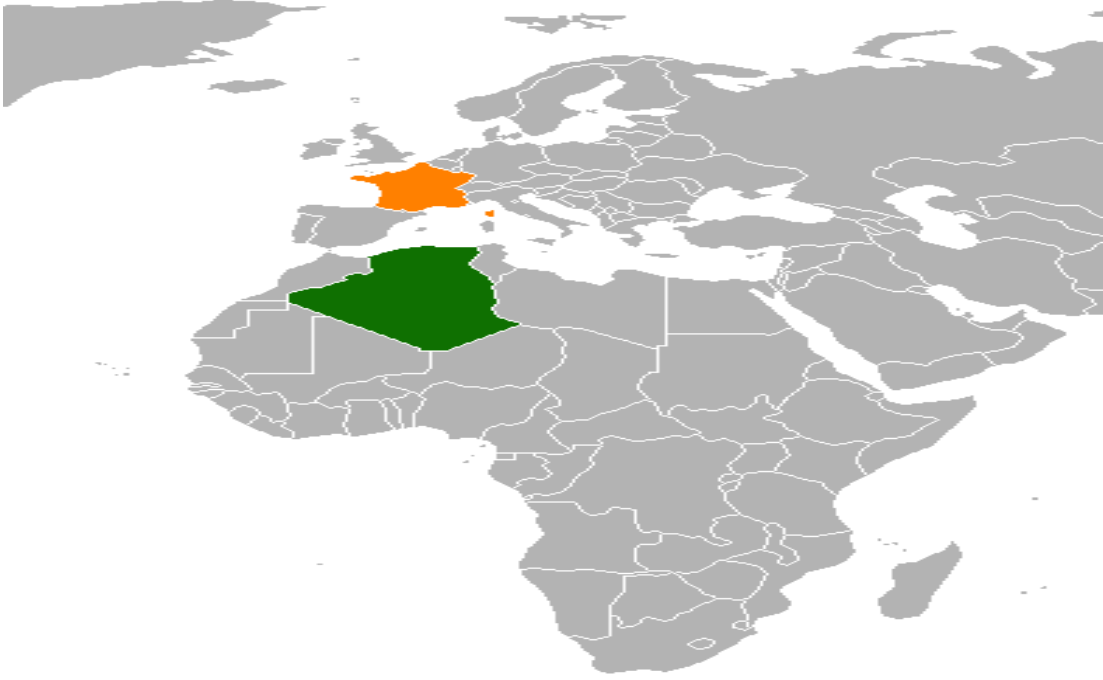


المصدر: <http://www.aljazeera.net>

• الأهمية العالمية

تبرز مكانة الجزائر الدولية من خلال توسطها القارات الثلاث: أفريقيا، آسيا، أوروبا، وهذا ما جعل منها ملتقى الطرق التجارية البرية، البحرية، والجوية، التي تأخذ اتجاهات مختلفة من أوروبا، نحو وسط وجنوب القارة الأفريقية، أو من أوروبا، نحو شرق أفريقيا والشرق الأوسط¹، والخريطة التالية توضح أكثر موقع الجزائر في العالم:

شكل (09): يوضح خريطة الجزائر في العالم



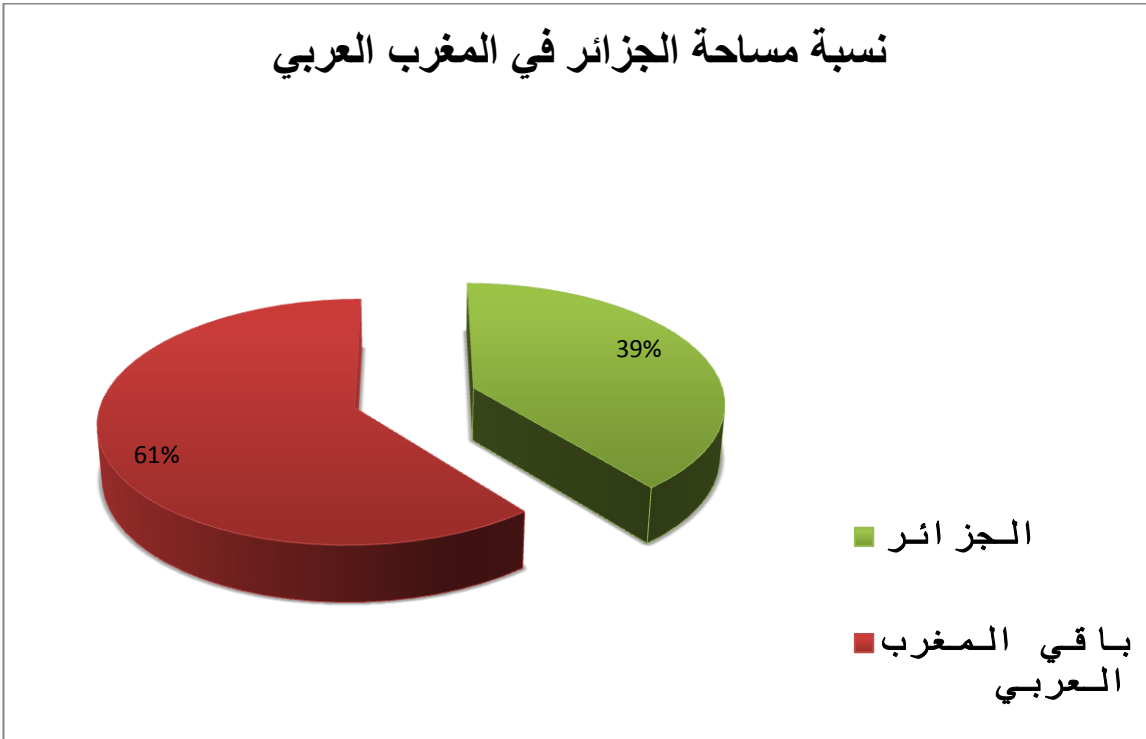
المصدر: <https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons>

¹ المكان نفسه.

ب. مساحة الجزائر

تعرف المساحة على أنها الحيز المادي للأرض التي تقوم عليه الدولة، كما أنها من المقومات الرئيسية والهامة في تحديد قوة الدولة، وفي هذا السياق تترجع الجزائر على مساحة جغرافية مهمة تقدر بـ: **2,381,741 كم²**، وبذلك تحتل المرتبة العاشرة عالميا¹، والأولى عربيا وأفريقيا بعد تقسيم السودان²، إذ تشكل مساحة الجزائر نسبة **39.2%** من مساحة المغرب العربي، يوضحها الشكل التالي:

شكل (10) : يوضح نسبة مساحة الجزائر من المغرب العربي

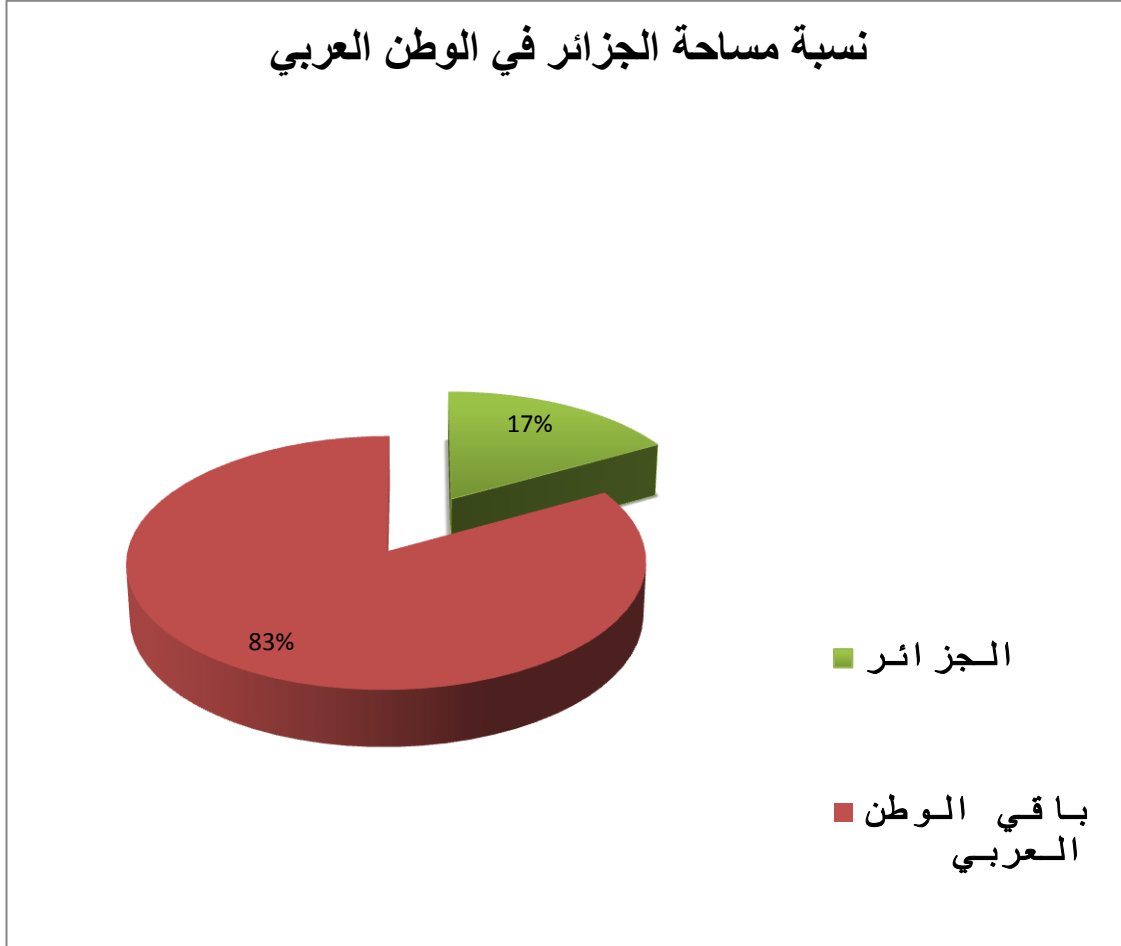


¹ إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العلم الحديث والمعاصر: قارة إفريقيا (الرياض: العليا العبيكان للنشر، ط.04)، ص. 142.

² محمد مروان، "مساحة الجزائر وعدد سكانها"، في: mawdoo3.com، (2017/04/04).

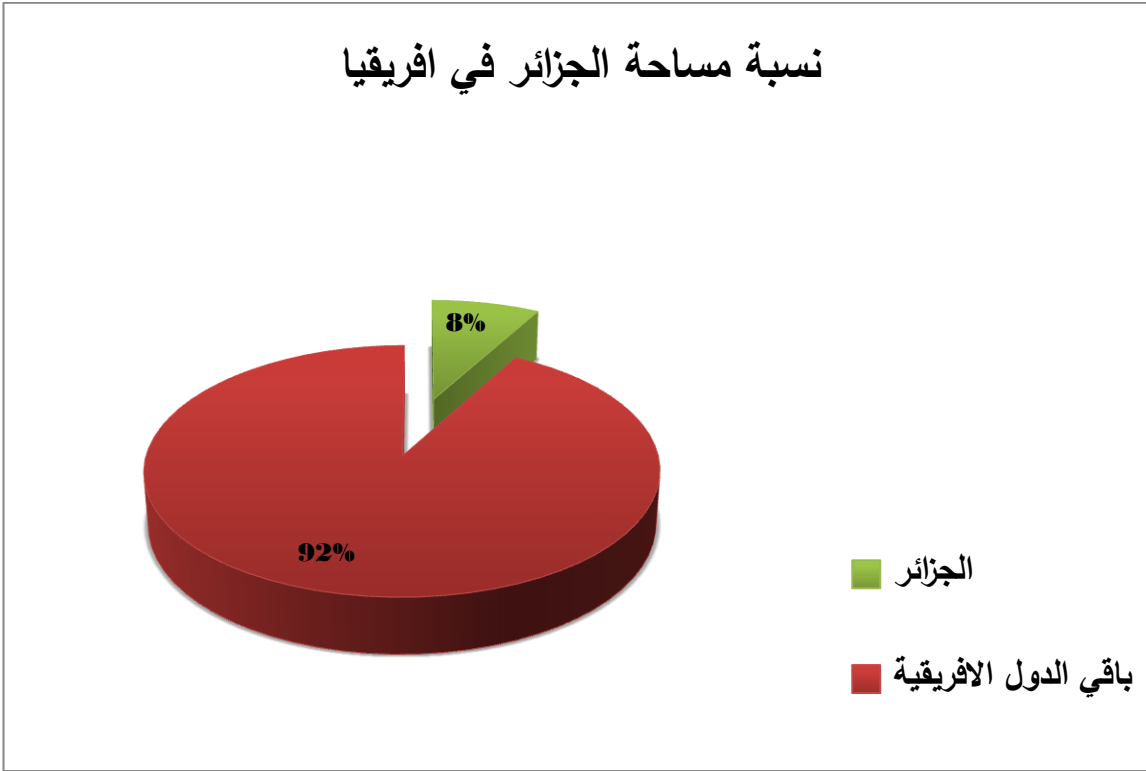
ونسبة 16.9% من مساحة الوطن العربي، يبينها الشكل التالي:

شكل(11): يوضح نسبة مساحة الجزائر في الوطن العربي



ونسبة 08% من مساحة أفريقيا¹، يبرزها الشكل التالي:

شكل(12): يوضح نسبة مساحة الجزائر في أفريقيا



كما تشمل أبعاد مساحة الجزائر في امتدادها من الشمال إلى الجنوب، بين الجزائر وتمنراست، على طول يقدر بـ: 1970 كم، ومن الشرق إلى الغرب بين عين أمناس وتندوف، بطول يقدر بـ: 1829 كم²، وتتضح هذه الأبعاد أكثر في الخريطة التالية:

¹ محمد العربي ولد خليفة، "إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية"، الدبلوماسية الجزائرية بين 1830-1962 (الجزائر: وزارة المجاهدين، ط.02، 2007)، ص ص. 28،29، وتجدر الإشارة إلى أن الأشكال تم وضعها من طرف الباحثة مترجمة بذلك المعطيات على شكل نسب مئوية.

² "أبعاد مساحة الجزائر"، في www.startimes.com (2017/04/04).

شكل(13): يوضح خريطة أبعاد الجزائر



المصدر: <https://2.bp.blogspot.com>

ويبرز امتياز شساعة المساحة الجغرافية للجزائر، كونها صعبت مهمة الغزو منذ العصور القديمة، حيث لم يتمكن الرومان والوندال وحتى البيزنطيون، من احتلال كل التراب الجزائري، كما أسهمت في تعجيز تغلغل استعمار القرن الماضي والذي استغرق وقتا مطولا¹.

¹ ولد خليفة، مرجع سابق، ص ص. 28، 29.

ج. تضاريس الجزائر

تشكل التضاريس عاملا مهما في قوة الدولة ومكانتها الخارجية، فهي درع الحماية، إذ تعتبر التضاريس الصعبة والوعرة أبرز معيقات نجاح عملية الاحتلال والغزو، وما يمكن أن تستدل به الدراسة في هذا الصدد، هو فشل الدولة العثمانية في عملية إخضاع الدولة الصفوية الفارسية، في أواخر القرن السادس عشر بسبب صعوبة تضاريسها¹.

وتتميز ملامح سطح الجزائر بوجود إقليمين متباينين هما: الإقليم الشمالي ذي البنية الحديثة التكوين، والإقليم الجنوبي ذي البنية قديمة التكوين².

أولا: الإقليم الشمالي

يتكون هذا الإقليم من سلسلتين جبليتين ممتدتين من الغرب إلى الشرق، وتحديدا من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي، على مساحة تقارب 1000 كم²، تفصل بينهما السهول، الأحواض الداخلية والهضاب العليا ويتكون من:

1. السلاسل الجبلية التي تتكون بدورها من:

أ. الأطلس ألتلي

يمتد هذا الحزام الجبلي بمحاذاة الشريط الساحلي، يتراوح عرضه من 70 كم إلى 150 كم، يتكون من جبال التوائية حديثة التكوين وينقسم إلى³:

¹ سيد سليم، (تحليل...)، مرجع سابق، ص. 145.

² "تضاريس الجزائر"، في: <https://digiurbs.blogspot.com>، (2017/04/07).

³ رهام غازي أبودولة، "مميزات تضاريس الجزائر"، في: mawdoo3.com، (2017/04/07).

أولاً: القسم الغربي

يتميز بوجود:

1. سلاسل جبلية تمتد من جبال ترارة، التي هي امتداد لجبال الريف بالمغرب الأقصى، يفصلها وادي تافنة عن مرتفعات سبع شيوخ، وهذه الأخيرة تتصل بجبال تسالا شرقاً، ثم مرتفعات الونشريس مروراً ببني شقران.

2. جبال داخلية تتكون من جبال تلمسان التي يبلغ ارتفاعها 1843م، تتصل بجبال الضاية وسعيدة شرقاً، التي تربطها جبال فرندة بمرتفعات الونشريس.

يتخلل هذا الجزء من الأطلس أحواض داخلية، مثل حوض تلمسان، سيدس بلعباس ومعسكر. أما سهل شلف فيفصل بين جبال الظهرة إلى الشمال، وجبال الونشريس إلى الجنوب، لتلتحم هذه الأخيرة بجبال التيطري والأطلس البلدي، وتبلغ أعلى قمة في هذا الجزء من القسم الغربي 1985م وتوجد بجبال الونشريس.

ثانياً: القسم الشرقي

هو القسم الأكثر تكتلاً ارتفاعاً من القسم الغربي، يبدأ بجبال جرجرة التي تبرز فيها قمة لالا خديجة بارتفاع يبلغ 2308م، ويفصلها وادي الصومام عن جبال البابور التي تطل شمالاً على سهل بجاية، وتتصل بدورها بالسلسلة النوميديّة شرقاً. تمتد مرتفعات ألببيان إلى الجنوب من جرجرة، وتتواصل السلسلة إلى غاية جبال سوق أهراس شرقاً، مروراً بمرتفعات سطيف وقسنطينة، وكلا يفوق ارتفاعها 1000م.

ب. الأطلس الصحراوي

يعطي مظهر الكتل الجبلية المترابطة على شكل سلسلة، تمتد موازية للأطلس ألتلي، تبدأ من الشرق بكتلة النامشا، وإلى الغرب منها جبال لأوراس، التي تصل أعلى قمة فيها بجبل الشيليا إلى 2328م¹. كما تشكل جبال الحضنة حلقة وصل، بين الأطلس ألتلي والصحراوي، أما منخفض الحضنة، فيفصل القسم الشرقي من الأطلس الصحراوي، عن قسمه الغربي، الذي يتكون من مرتفعات أولاد نايل، والتي تبدأ بجبل الفران قرب بوسعادة، وتتصل بجبال عمور، التي يرتفع بها جبل كسل إلى 2008م قرب البيض، ثم تتواصل السلسلة الجبلية باتجاه جنوب -غرب بواسطة جبال القصور، وترتفع أعلى قمة فيها في جبل عيسى إلى 2236م قرب عين الصفراء².

¹ الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم طبيعيا بشريا اقتصاديا سياسيا، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص. 35.

² "تضاريس الجزائر"، مرجع سابق.

2. السهول والتي تنقسم هي الأخرى إلى¹:

أولاً: السهول الساحلية

1. سهل عنابة: يمتد من سكيكدة غربا إلى القالة شرقا، ينحصر إلى البحر بواسطة جبال سوق أهراس والسلسلة النوميديّة، تجري فيه عدة أودية مثل وادي السيوس، ووادي الكبير، وتوزع فيه عدة بحيرات.
2. سهل بجاية: سهل ضيق يقع عند مصب وادي الصومام، ينحصر بين جبال جرجرة والبابور من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.
3. سهل متيجة: هو سهل واسع ينحصر بين الأطلس البلدي والبحر الأبيض المتوسط، يبدأ من شرشال غربا إلى بودواو شرقا على مسافة 100 كم ، وعرض أقل من 20 كم.
4. سهل وهران: يمتد من الشريط السهلي الضيق بالغزوات إلى سهل ملاتة شرقا، ويتصل عبر سهل المقطع وسهل غليزان بحوض الشلف

ثانياً: السهول الداخلية

تأخذ طابع الأحواض، يزيد ارتفاعها عن 500م، تنحصر بين جبال الأطلس ألتلي مثل سهل تلمسان، سهل سيدي بلعباس وسهل معسكر، أما سهل سرسو فيأخذ شكل هضبة ينحصر بين جبال الونشريس والهضاب العليا.

¹ علي هيثم، "السهول والهضاب بالجزائر"، في: www.startimes.com/?t=327429، (2017/04/07).

3. الهضاب العليا ويمكن تقسيمها¹ إلى:

أ. الهضاب العليا الشرقية: التي تمتد من جبال الحضنة بين الأطلس ألتلي شمالا، والأطلس الصحراوي جنوبا، يصل متوسط ارتفاعها إلى 800م.

ب. الهضاب العليا الغربية: وهو إقليم واسع يمتد على مسافة 700كم من جبال الحضنة شرقا، إلى الحدود المغربية غربا، يزداد ارتفاعا واتساعا من الشرق 650م إلى الغرب 1000م، تتخلله بعض الشطوط مثل الشط الغربي والشط الشرقي.

ثانيا: الإقليم الجنوبي (الصحراء)

هو إقليم واسع تبلغ مساحته 2 مليون كم²، يتكون من هضبة واسعة منبسطة، أغلب تكويناته صخور بركانية قديمة مثل الغرانيت والشيست². ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:

1. المنخفض الشمالي الشرقي

تعطي هذه المنطقة مظهر الحوض الواسع، يقع عند أقدام لأوراس والنمامشا، ارتفاعه لا يتجاوز 300م، تشغله عدة شطوط أهمها شط ملغيغ، الذي ينخفض على مستوى سطح البحر ب: خمسة وثلاثون متر، وشط مروانة.

¹ عبد الحميد، "تضاريس الجزائر"، في: hamideel3ilmi.alafdal.net، (2017/04/08).

² الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، مرجع سابق، ص. 35.

تصب في هذه الشطوط عدة أودية تجري في الأيام الممطرة، مثل وادي الميا، الواد الأبيض، وواد جدي، كما يتميز هذا المنخفض بالمياه الجوفية، لذلك تنتشر فيه أغلب وحات* الجزائر.

2. الصحراء الشمالية الغربية

هي هضبة صخرية يتجاوز ارتفاعها 300م، تمتد من هضاب الميزاب شرقا، إلى حمادة الدراع غربا شمال تندوف، وتتميز هذا الإقليم بتشكيلات الحمادة، وهي عبارة عن مساحة واسعة تغطيها صخور جيرية رملية على شكل صفائح.

3. الصحراء الجنوبية

تنقسم إلى:

أ. **نطاق المرتفعات:** في الجنوب الشرقي للصحراء، ترتفع التضاريس الهضبية للتاسيلي إلى أكثر من 500م، وتحيط بجبال الهقار التي هي منطقة قديمة التكوين، حافظت على ارتفاعها بسبب صخورها الصلبة ذات المنشأ البركاني، توجد بها أعلى قمة في الجزائر وهي قمة **تاها**ت بارتفاع يبلغ 2918م.

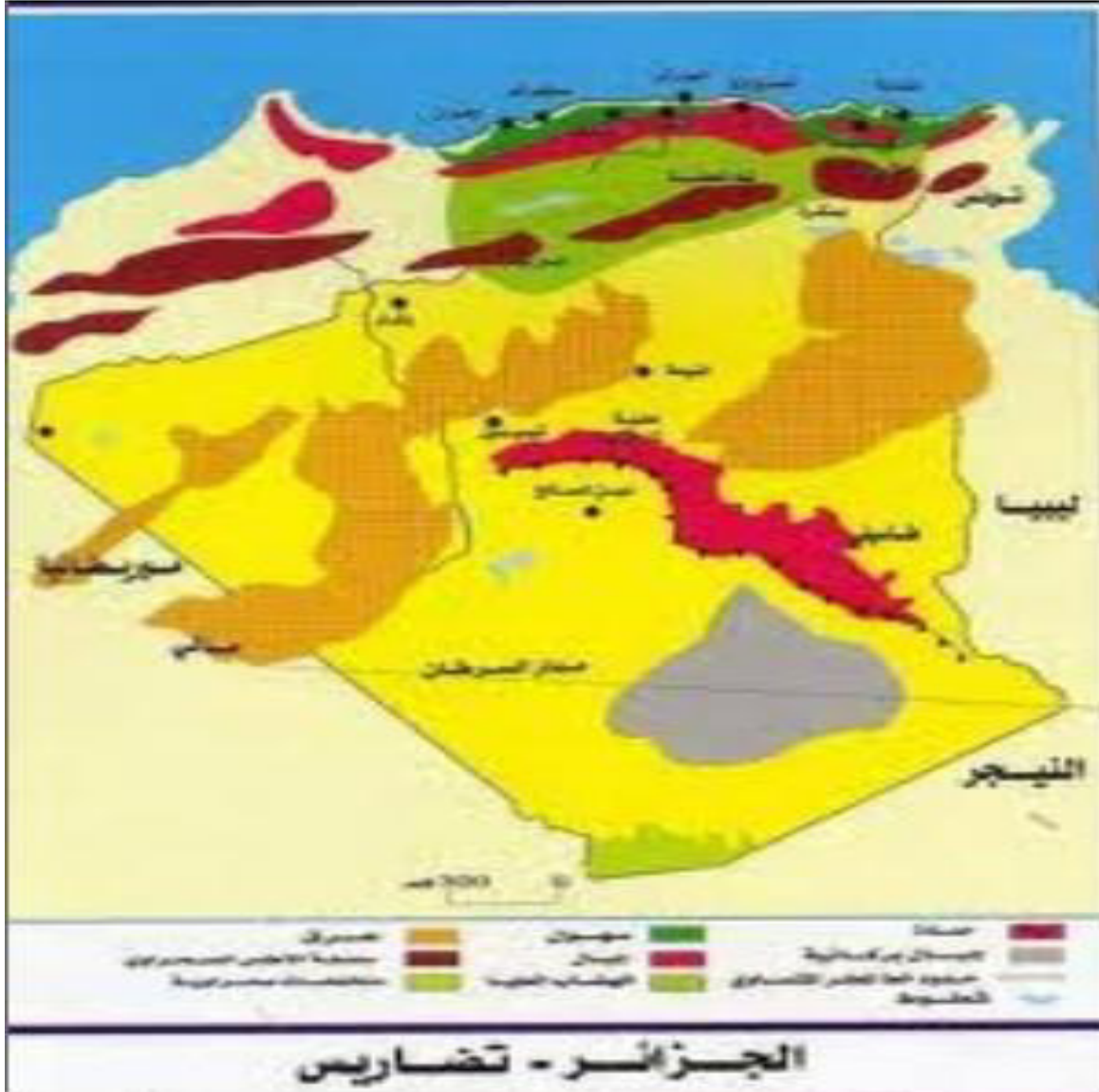
ب. **نطاق السهول:** يمتد من سهل تنزروفت إلى الغرب من كتلة الهقار، وهو سهل واسع يغطيه الرق وهي تكوينات من الحصى، وكما تشغل العروق جزءا من هذا السهل، مثل عرق إيقدي وعرق الشاش، وهي عبارة عن كثبان رملية يتجاوز ارتفاعها 100م¹.

* الواحة **Oasis:** وهي المكان الذي يصلح للزراعة والسكن وسط الصحراء، فهي منخفض من الأرض الصالحة للزراعة في منطقة صحراوية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 481).

¹ المكان نفسه.

وتضع الدراسة بين أيديكم الخريطة التالية التي تتوضح فيها أكثر تضاريس الجزائر:

شكل(14): يوضح خريطة تضاريس الجزائر



المصدر: <http://hamidel3ilmi.alafdal.net/t96-topic>

د.مناخ الجزائر

يلعب المناخ دورا مهما في قوة الدولة، فهو الذي يحدد قدراتها الزراعية ونشاطها السكاني، فكلما كانت الأرض خصبة، والمناخ مناسباً كلما ما تم بناء دولة قوية¹.

يتميز موقع الجزائر بتباين ثلاثة أقاليم مناخية² وهي:

1. **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** الذي ينحصر بين البحر المتوسط والأطلس ألتلي.

2. **المناخ القاري:** الذي ينحصر بين الأطلسين ألتلي والصحراوي، حيث يتميز هذا المناخ بـ:

- **التدرج المناخي من الشمال إلى الجنوب** وذلك بوجود فصلين متباينين، فصل معتدل ورطب، يبدأ من شهر أكتوبر وينتهي في أكثر السنوات في شهر ماي، وفصل حار، يشمل باقي شهور السنة.
- **تذبذب التساقط** وهو عدم انتظام سقوط الأمطار من حيث الكمية والأيام، وتختلف أجزاء هذا الإقليم من حيث درجة الحرارة والتساقط، فكلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، تقل تدريجياً كمية الأمطار المتساقطة، وتزداد درجة الحرارة، ونفس الظاهرة نلاحظها بالانتقال من شرق الجزائر غلى غربها، ولذلك نميز فيه بين منطقتين:

أ. **المنطقة الرطبة:** وهي المنطقة التالية، تتلقى كميات هامة من الأمطار، تصل في بعض المناطق

الشرقية إلى 1000 ملم سنوياً.

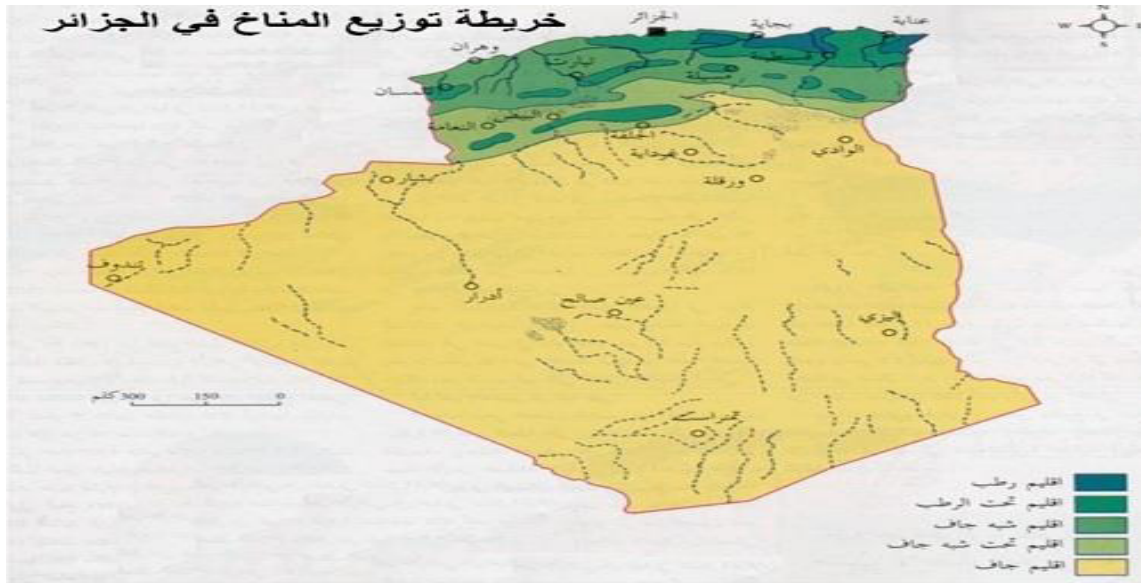
¹ John stoessinger, **the maight of nation**(new York : London house, 1962), pp. 102-105.

² الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، مرجع سابق، ص. 36.

ب. المنطقة شبه الجافة: وهي المنطقة الداخلية إلى الجنوب من السلسلة التلية، تقل فيها الأمطار عن 400 ملم ويزداد المد الحراري.

3. المناخ الصحراوي: يغطي مساحة واسعة في الجزائر، ويبدأ من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، نحو الجنوب، كما يتميز بالإفراط في ارتفاع درجة الحرارة، حيث تقل عن عشرين ميليمتر سنويا في عين صالح وأدرار، ويصل إلى منطقة الهقار تأثير طفيف من المناخ شبه المداري، كما تتلقى بعض كميات الأمطار الصيفية¹، وتبرز أكثر هذه الأقاليم في الخريطة التالية:

شكل (15): يوضح خريطة توزيع المناخ في الجزائر



المصدر: <http://www.islam4africa.net/images/Algeria-climate.jpg>

¹ "أنواع المناخ في الجزائر"، في:

هـ. المياه في الجزائر

نسمي المظهر الهيدروغرافي لأية دولة بخريطة التوزيع الجغرافي للمياه ، ويختلف هذا المظهر من منطقة لأخرى تبعا لعدة عوامل من بينها المناخ، التضاريس وطبيعة التربة وكذا الغطاء النباتي.

يتميز المظهر الهيدروغرافي في الجزائر بوجود مجموعة من الأودية، التي يزداد تدفقها حسب كمية الأمطار¹ وهي:

• **واد شلف:** ينبع من جبال عمور وجبال فرندة، ويصب في البحر الأبيض المتوسط قرب مستغانم، يبلغ طوله **650** كم.

• **واد سيق:** تبلغ مساحة حوضه **1850** كم، ويصرف من المياه في المتوسط سنويا، ثمانية وثلاثون مليون متر مكعب، ينبع من جبال الضاية ويتغذى بروافد تسالا.

• **واد الهبرة:** تبلغ مساحة حوضه **1850** كم، يصرف مياها تصل في المتوسط السنوي إلى **214** متر مكعب، يستمد مياهه من جبال الضاية وجبال سعيدة، ويلتقي بواد سيق في مصب واحد.

• **واد السيبوس:** تبلغ مساحة حوضه **5488** كم، يصل تدفق مياهه إلى **760** متر مكعب في السنة، ينبع من جبال الأطلس ألتلي والأطلس الصحراوي، ويصب قرب عنابة.

كما تتوفر الجزائر على مجموعة من السدود يبرز الجدول التالي بعضها²:

¹ "الأودية في الجزائر"، في: www.startimes.com/?=27312577، (2017/04/08).

² الهادي قطش، عبد الرحمان احمد إدريس، مرجع سابق، ص. 50.

جدول (01): يوضح أهم السدود الموجودة في الجزائر وحجم تخزينها

السد	الولاية	حجم التخزين	السد	الولاية	حجم التخزين مليون م
بني هارون	ميلة	960	شلالة	قالمة	55
قرقار	غليزان	437.1	حرازة	عين الدفلى	50.2
جرف التربة	بشار	296.4	عين زادة	برج بوعريبرج	50
حمام دباغ	قالمة	216.2	المرجة	غليزان	50
أراقن	جيجل	200	بوحنيفة	معسكر	48.4
شفيعة	الطارف	167.1	عين الدالية	سوق أهراس	45
قدارة	بومرداس	143.8	بن خدة	تيارت	43.8
واد الفضة	سلف	125.5	لكحل	بويرة	26
القنيطرة	سكيكدة	124	بورومي	البليدة	25
بريزينة	البيض	122.5	سارنو	سيدي بلعباس	21.6
الدرودور	عين الدفلى	115	فرقوق	معسكر	18
سلي	شلف	110	فم الغرسة	بسكرة	16.9
بني عمران	بومرداس	110	حمام قروز	قسنطينة	16
ويزرت	معسكر	101	القصب	المسيلة	15.6
بو كردان	تيبازة	96	مفروش	تلمسان	15
بني بهدل	تلمسان	55.5	الدهموني	تيارت	9
لدرات	المدية	09			

المصدر: هادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، مرجع سابق، ص. 50.

و.الغطاء النباتي في الجزائر

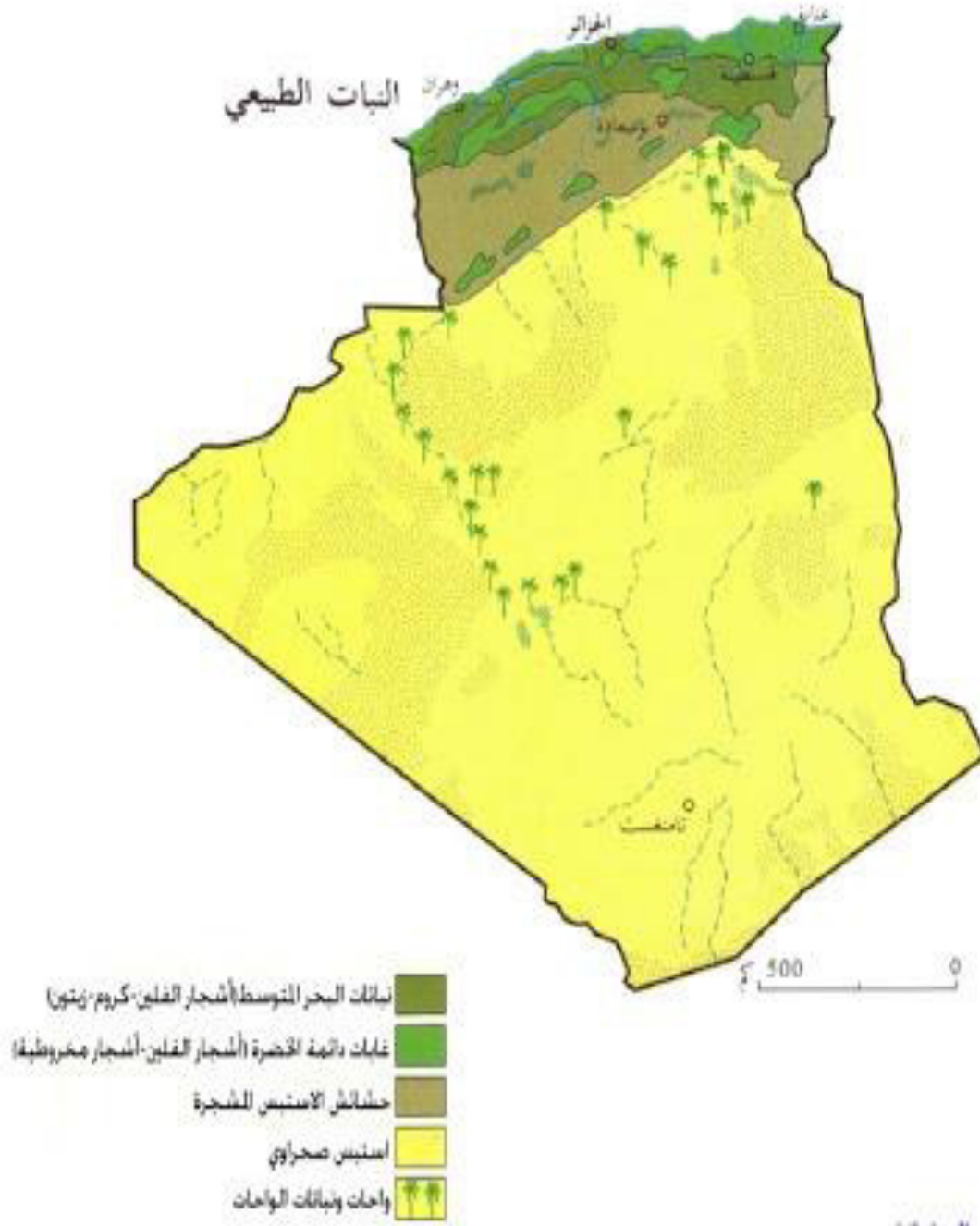
يتدرج الغطاء النباتي في الجزائر من الشمال إلى الجنوب، على شكل نطاقات متطابقة مع تدرج سقوط الأمطار، حيث تغطي الغابات مساحة 4.2 مليون هكتار، أي 1.8% من المساحة الإجمالية، حيث ينتشر نحو 3.300 صنف نباتي، منها 640 من الأصناف النادرة عالمياً¹، ويتوزع الغطاء النباتي في الجزائر بين:

- غابات طبيعية: 1329400 هـ أي 32.4%.
- تشجير ومساحة أعشاب: 975600 هـ أي 23.6%.
- غطاء أدغال : 1844400 هـ أي 44%.

¹ المرجع نفسه، ص. 36.

والخريطة التالية توضح طبيعة وتوزيع الغطاء النباتي في الجزائر:

شكل(16): يوضح خريطة توزيع الغطاء النباتي في الجزائر



ويمكن التمييز بين ثلاثة أقاليم نباتية في الجزائر¹ وهي:

1. إقليم البحر الأبيض المتوسط: يتوزع الغطاء النباتي في هذا الإقليم، بين منطقتين رئيسيتين

تتركز فيهما الغابات وهما:

• السلاسل الساحلية للشرق الجزائري التي تبدأ من منطقة القبائل الكبرى، مروراً بمدينة بجاية، جيجل، القل، الميلية والقالة، وتتميز غاباتها بالكثافة نظراً لارتفاع كمية التساقط، التي يزيد معدلها عن 1000 ملم سنوياً.

• المرتفعات الداخلية التي تتميز بغابات قليلة الكثافة، تتوزع على جبال الأوراس، الجلفة، سعيدة وتلاغ، وبعض المناطق الجبلية الداخلية في الوسط والغرب الجزائري مثل الأطلس البلدي والونشريس والظهرة.

كما يتنوع الغطاء النباتي في هذا الإقليم بوجود مجموعة من النباتات المختلفة، أبرزها غابات الصنوبر الحلبي، غابات الفلين، غابات الأرز، غابات الصنوبر البحري، أشجار العرعار وأشجار البلوط.

2. إقليم السهوب: يعتبر إقليم السهوب إقليمياً انتقالياً بين الإقليم التلي والصحراوي، تنتشر فيه

نباتات الحلفاء، الشيح وبعض النباتات الشوكية.

3. إقليم الصحراء: يشهد انتشار واسع للواحات.

¹ الغريب التندوفي، "التربة في الجزائر والغطاء النباتي"، في: jdiouia1.ahlamontada.com/t319-topic، (2017/04/08).

2. المحددات الديمغرافية * البشرية

تشير المحددات الديمغرافية إلى الموارد البشرية، والمتمثلة أساسا في سكان الدولة وخصائصهم المختلفة، من حيث التوزيع والكثافة، فتزايد العنصر البشري خاصة الأكفاء منهم، يعطي للدولة مقوما بشريا مهما، يساعدها في بناء قوة اقتصادية وعسكرية، تسهمان بشكل كبير في صياغة القرارات السياسية الخارجية¹.

وفي هذا الصدد أكد الديوان الوطني للإحصاء أن عدد سكان الجزائر قد بلغ 34.8 مليون نسمة سنة 2008، ليصل فيما بعد إلى 37.1 مليون نسمة سنة 2012، ثم ارتفع العدد ليصل إلى 39 مليون نسمة سنة 2014، وحسب نفس المصدر فإن نسبة النمو الطبيعي، قد بدأت من 2008 بنسبة 1.92%، لتنتقل إلى نسبة 1.96% سنة 2009، فنسبة 2.03% سنة 2010، ثم نسبة 2.4% سنة 2011².

* الديموغرافيا Demography: هي علوم دراسة التجمعات السكانية ومعدلات الولادة والوفيات والهجرة، والتوزيع البشري على المساحة والتصنيفات السكانية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 213).

¹ عمر صخري، "الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية،" بحوث اقتصادية عربية، ع.43(2000)، ص ص. 216-238.

² نور الدين عيساني، "ظاهرة الشيخوخة لسكان الجزائر وعوامل تطورها"، العلوم الانسانية والاجتماعية، ع. 19(جوان 2015)، ص ص. 61-72.

وتضع الدراسة في متناولكم الجدول التالي الذي يوضح تطور نسبة سكان الجزائر من 1996 إلى

غاية 2014:

جدول (02): يوضح تطور نسبة سكان الجزائر

السنوات	عدد السكان بالملايين	معدل النمو الطبيعي
1996	12.09	3.39
1977	16.06	3.15
1987	22.08	2.76
1998	29.39	1.52
2008	34.08	1.92
2014	39	1.92

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: معطيات إحصائية

كما تتوزع الكثافة السكانية في الجزائر إلى ثلاثة مناطق رئيسية وهي:

• كثافة مرتفعة بمنطقة التل وهذا راجع إلى عامل المناخ وتركز النشاطات الاقتصادية، حيث

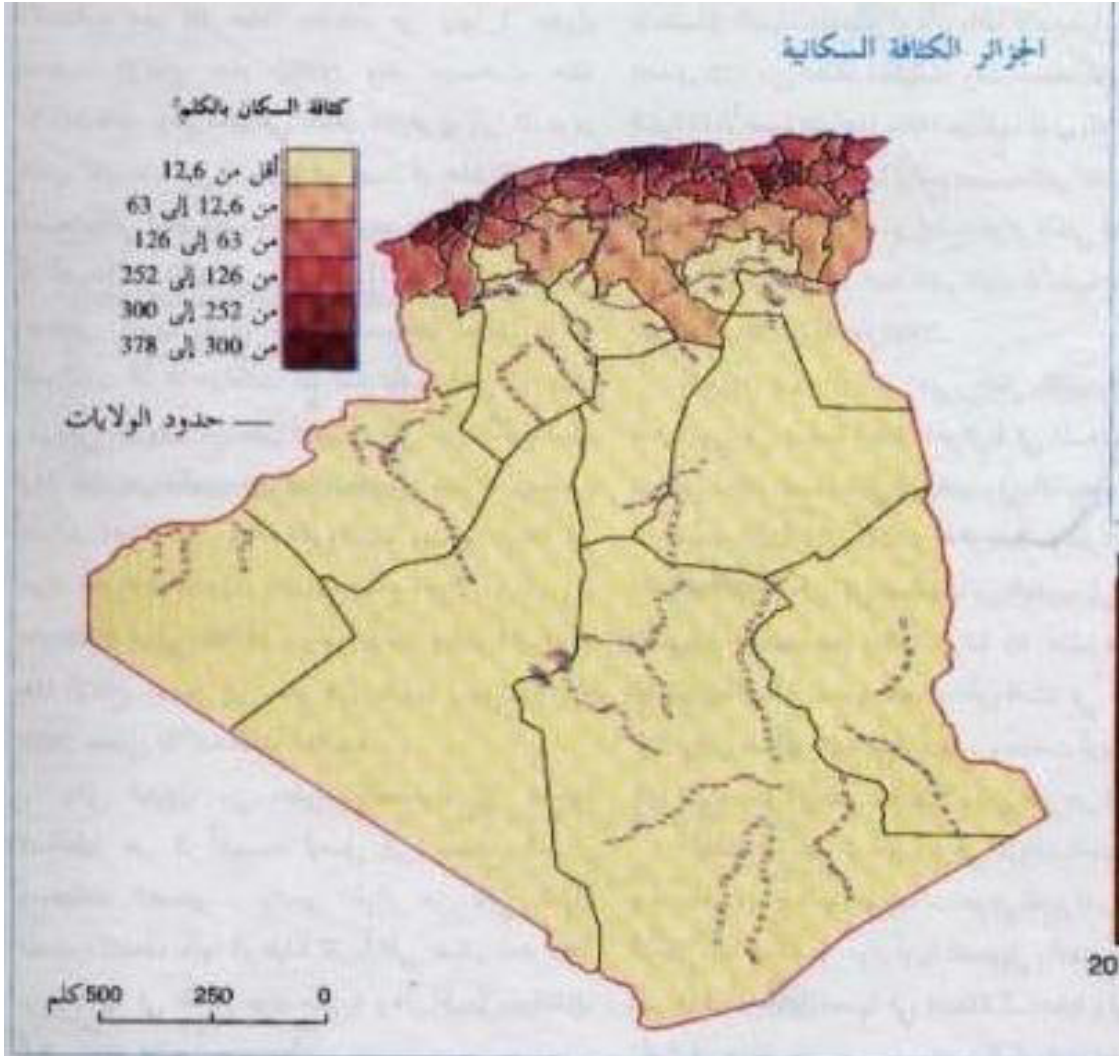
بلغت نسبة الكثافة 300 ن/كلم.

• كثافة متوسطة في منطقة السهوب.

- كثافة منخفضة في الصحراء¹.

وتتضح أكثر الكثافة السكانية بالجزائر في الخريطة التالية:

شكل(17): يوضح خريطة الكثافة السكانية في الجزائر



المصدر: <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=787276&page=4>

¹ "تركيب السكان وتوزيعهم"، في: [elbassair.net](http://www.elbassair.net)، (2015/04/08).

3. المحددات السياسية

تشير المحددات السياسية إلى الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي تمثل البعد الذاتي للعملية السياسية، ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة الأفكار الأساسية، التي توجه معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للحياة السياسية، إذ تؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية، وذلك من خلال وضع حدود للاختيارات والبدائل المتاحة أمام صانع قرار السياسة الخارجية¹.

يستمد المجتمع الجزائري ثقافته السياسية من مرجعية واحدة ينقاسمها التاريخ، الذي تتعامل به السياسة الخارجية باستمرار²، والدين الذي يمثل المصدر الأساسي في كل التعاملات، فتاريخيا يستبعد الشعب الجزائري عملية التدخل العسكري، وذلك نتيجة التجربة المريرة التي عايشها فترة الاستعمار الفرنسي، وبناء على هذا فهو يرفض خروج أبنائه خارج الحدود الجزائرية³، كما يستتكر كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذلك تجد الرأي العام الجزائري، دائما مساندا للقرارات السياسية الداعمة لحركات التحرر ونصرتها، ويتجلى ذلك بشكل أكبر، في دعمه ونصرتة المستمرة للقضية الفلسطينية والصحراوية⁴.

¹ سيد سليم، (تحليل...)، مرجع سابق، ص ص. 204، 205.

² محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص. 128.

³ منى قابيل، هيثم نوري، "مليار دولار لا تكفي لإعادة إعمار دارفور"، الشروق الجزائرية، (22 مارس 2010)، متوفر على الموقع www.shorouk.news.

⁴ ب. بوعلام، "الذكرى الـ34 لحرب أكتوبر 1973 اللواء الثامن الدرع للجيش في الجبهة، الجيش، ع. 331، (2007)، ص ص. 52-55.

أما دينيا فيؤيد المجتمع الجزائري صانع قرار السياسية الخارجية، في قراره القاضي بعملية الوساطة في حل وإدارة النزاعات والأزمات، والحل السلمي لها، وذلك بإلزام أطراف النزاع التعامل بالوسائل السلمية، وإبعادهم على اللجوء للقوة على نحو يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر¹، حيث يستمد هذه الأفكار من دينه الإسلامي، والذي ينادي بالتآخي والتسامح، ويوطد أركان السلم ويثبته كمبدأ جوهري في التعامل، وتم ذكر هذا المبدأ في القرآن الكريم في أكثر من موضع:

قال تعالى في سورة البقرة: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة..."²

كما قال في سورة الأنفال: "وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم"³

وقال تعالى كذلك في سورة النساء: "فان اعتزلوكم ولم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم

سبيلا"⁴.

4. المحددات الاقتصادية

تشير المحددات الاقتصادية إلى قدرات الدولة في المجال الاقتصادي، أي موارد الدولة الطبيعية، وتشمل هذه الموارد على مصادر الطاقة كالبتترول، الفحم، الغاز والموارد النووية وغيرها، وكذا المعادن،

¹ عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، (2005)، ص.26.

² سورة البقرة، الآية(208).

³ سورة الأنفال، الآية (61).

⁴ سورة النساء، الآية (90).

كالحديد والقصدير والنحاس ، والموارد الغذائية كالقمح والذرة، فتوفر الدولة على هذه الموارد يقوي نموها الاقتصادي ويعزز مكانتها فتصبح فاعل مهم في العلاقات الدولية¹.

تتوفر الجزائر على مجموعة من القدرات الاقتصادية تصنفها الدراسة كالتالي:

أ- القدرات الزراعية:

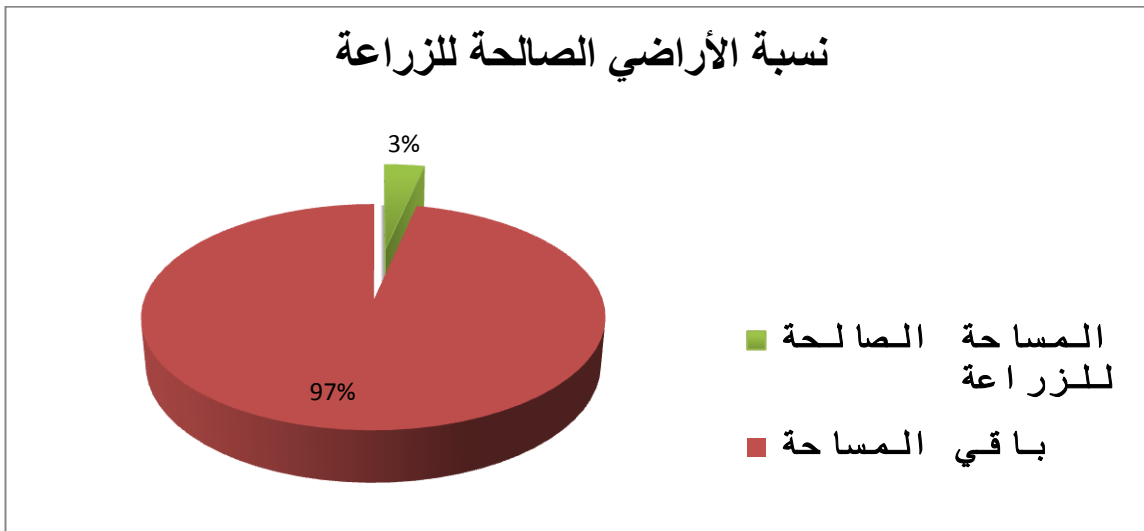
تعتبر الزراعة من أبرز القطاعات الإستراتيجية في اقتصاد الجزائر، حيث تم تخصيص الجزء الكبير من المجهودات خدمة لهذا القطاع، وتتوزع القدرات الزراعية في الجزائر بين:

أولاً: الأراضي الزراعية: تشغل الأراضي الزراعية في الجزائر حيز 144310 كم، وهي بذلك تشكل

نسبة 3.1% من مساحة الجزائر

والشكل التالي يوضح ذلك أكثر: نسبة الأراضي الصالحة للزراعة:

شكل(18): يوضح نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر



¹ زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية (طرابلس: دار تالة، ط.02، 1999)، ص. 133.

ثانيا: الإنتاج الزراعي: يتنوع الإنتاج الزراعي في الجزائر ويتوزع بين¹:

1. الحبوب: هي المحصول الرئيسي للزراعة في الجزائر²، تشغل 3.04 مليون هكتار، أي 46/

من الأراضي المزروعة في المنطقة الشمالية، تتوزع في السهول الساحلية والداخلية.

2. الأشجار المثمرة: تغطي 555020 هكتار أي 6.7/ من المساحة المزروعة، وأهم أنواعها³:

• الزيتون: يغطي 164000 هكتار، موزع في خمس ولايات وهي بجاية، تيزي وزو، بوبرة،

جيجل و سطيف، يقدر العدد الكلي للأشجار المزروعة بـ: 24.6 مليون شجرة، 88/ من الإنتاج موجه

لإنتاج الزيت.

• الكروم: تنتشر في المناطق التلية المواجهة للمطر خاصة الجزء الغربي منها.

• الحمضيات: تتركز في الشريط الساحلي، تقدر مساحتها بـ: 59368 هكتار، تتوزع في أربع

ولايات وهي : البليدة، شلف، معسكر وغيليزان.

• النخيل: تتركز معظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية، وتقدر بنحو 15.4 مليون

نخلة، لها أنواع مختلفة أبرزها دقلة نور والدقلة البيضاء.

كما تنتج الجزائر بعض المحاصيل الزراعية الصناعية أهمها الطماطم الصناعية، والتبغ والبنجر

السكري، حيث تخصص لهذه المحاصيل أخصب الأراضي الزراعية، التي تنتشر في السهول الساحلية

والأحواض الداخلية، على مساحة تقدر بنحو 39164 هكتار.

¹ أهم المحاصيل الزراعية وتوزيعها، في: www.onefd.edu.dz/geografie ، (2017/04/11).

² أهم المحاصيل الزراعية "في: www.djelfa.info/showthread ، (2017/04/11).

³ "الزراعة في الجزائر"، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki> ، (2017/04/11).

ب. القدرات الصناعية: تتوفر الجزائر على ثروة باطنية هامة، مكنت القطاع الصناعي من نيل

المكانة الهامة في اقتصاد البلاد، وتتوزع الإمكانيات الصناعية في الجزائر بين:

أولاً: الطاقة: تتوزع مصادر الطاقة في الجزائر بين¹:

1. البترول: تتوفر الجزائر على كميات هائلة من النفط، وتعتبر من أبرز الدول المصدرة له، حيث

يقدر الاحتياطي منه بـ: 2 مليار طن.

يستخرج النفط في الجزائر من حوضين رئيسيين هما:

• حوض حاسي مسعود الذي يبعد عن الساحل مسافة 600 كم ويقدر الاحتياطي منه بنحو

700 مليون طن.

• حوض عين أمناس الذي بعد عن الساحل بمسافة 1150 كم، غير أن عمق الآبار البترولية

فيه، أقل من الحوض الأول حيث تتراوح بين 400 و 1400م.

2. الغاز: تتوفر الجزائر على الغاز الطبيعي وترتب ضمن الدول العشر الأوائل في إنتاجه، يقدر

الاحتياطي منه بـ: 36.50 مليار متر مكعب، وتنتج الجزائر منه سنويا 62 مليار متر مكعب²، تتركز

حقوله في حاسي الرمل الذي يبعد عن الساحل مسافة 500كم.

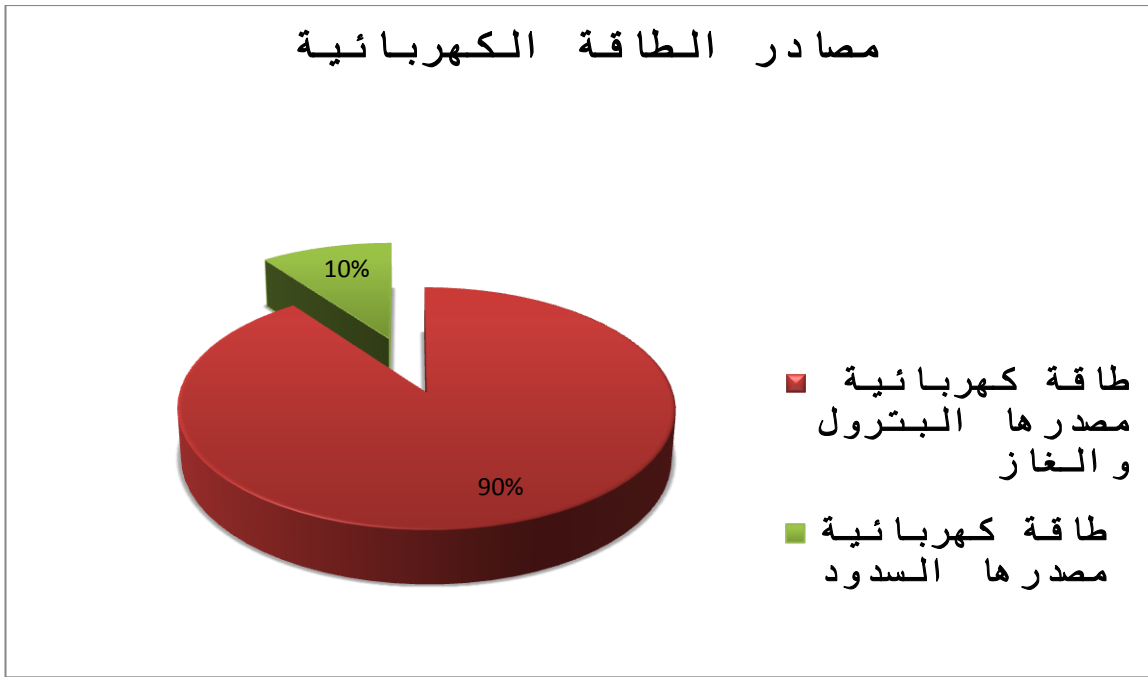
3. الفحم: تتوفر الجزائر على كميات معتبر من الفحم، وتتركز حقوله في القنادسة بولاية بشار.

¹ الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، مرجع سابق، ص. 44.

² محمد كتوش، بلعزوز بن علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، اقتصاديات شمال إفريقيا، ع. 02، ص ص.

4. الطاقة الكهربائية: تعتبر من أهم الطاقات المتجددة التي أولت لها الجزائر اهتمام كبير¹، حيث تتوفر الجزائر على طاقة كهربائية لأبأس بها، إذ تنتج المصادر الحرارية 90% من الطاقة الكهربائية من البترول والغاز، وتنتج المصادر المائية (السدود) 10% الباقية، تتوضح أكثر في الشكل التالي:

شكل(19): يوضح مصادر الطاقة الكهربائية في الجزائر



5. الطاقة النووية: تمتلك الجزائر مفاعلين نوويين، الأول في درارية قرب العاصمة، والثاني في عين وسارة بالجلفة، غير أن الجزائر لا تستعملهما إلا في أغراض البحث العلمي.

ثانيا: المعادن: تمتلك الجزائر ثروة معدنية هامة ومتنوعة، تتركز معظمها في المناطق الساحلية، وفي المنطقة الشرقية بصفة خاصة، بالإضافة إلى تواجد بعضها في الجنوب، وتتمثل معادن الجزائر في:

¹ أحمد جابة، سليمان كعوان، "تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.10(2012)، ص ص. 119-146.

1. الحديد الخام: هو من أهم الثروات المنجمية في الجزائر¹، وتعد الجزائر ثالث دولة عربية إنتاجا له بعد موريتانيا ومصر، يستخرج من منجم الونزة، التي تنتج 80% من إجمالي الحديد في الجزائر البالغ 3.4 مليون طن في السنة، وكذلك بوخضرة، كما يوجد في المنطقة الغربية في غار الجبيلات قرب تندوف أكبر منجم حديد في العالم، باحتياطي يقدر بـ: 2 مليون طن ذو نوعية ممتازة ورفيعة.

2. الزنك والرصاص: مادة أولية لا تقل أهمية عن الحديد الخام، يستخرج من عدة مناجم منها منجم سيدي كمبر بسكيكدة، ومنجم بربار بعنابة، وكذا منجم العابد على الحدود الجزائرية المغربية².

3. الفوسفات: يتركز في منجمين هامين، منجم جبل العنق الذي يحتوي على احتياطي هام يقدر بمليار طن، يتميز بسهولة استغلاله لقرب طبقاته من السطح، ومنجم الكويف³.

وتقدم الدراسة في الأخير خريطة توزيع الطاقة والمعادن بالجزائر:

¹ المكان نفسه.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

شكل(20): يوضح خريطة توزيع الطاقة والمعادن في الجزائر



المصدر : <https://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=92913>

5. المحددات الاجتماعية

تشير المحددات الاجتماعية إلى مدى قدرة الدولة على تحقيق التجانس المجتمعي الذي يعتبر من أبرز عوامل قوة الدولة، فالدولة التي تتوفر على انسجام مجتمعي، يزيد تماسكها الداخلي ووحدها الوطنية، وفي المقابل الدولة التي يغيب فيها الانسجام المجتمعي، تكون عرضة للصراعات الداخلية، ما يفتح باب التدخلات العسكرية.

أما بالنسبة للجزائر فيتميز نسيجها الاجتماعي بالوحدة والتماسك، فالتقاليد الاجتماعية في الجزائر تتبع من مصدر وحيد وهو الدين، حيث يعتبر الدين الإسلامي هو دين الدولة، وتعتبر السنة المالكية المرجعية الدينية المتفق عليها، واللغة العربية هي اللغة الرسمية.

وما يمكن الاستدلال به في هذه النقطة هو فشل مشروع زرع الفتنة في وسط الشعب الجزائري بتوظيف مشكل الاختلاف في اللهجات المحلية من أجل خلق تناقض جهوي.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تشير مبادئ السياسة الخارجية إلى مجموعة القواعد والقيم والمدرجات، التي من شأنها أن توجه مسار السياسة الخارجية، والتي تمثل السياق أقيمي والخيط الناظم والضابط الذي يوجه السياسة الخارجية¹، إذ أن دراسة السلوك الخارجي لأي دولة يتطلب دراسة للمبادئ التي تحكمه لما لها من تأثير كبير، والسياسة الخارجية الجزائرية كباقي السياسات، تحكمها مجموعة من المبادئ التي رسختها الثورة التحريرية²، وكان هذا بداية من إعلان نوفمبر 1954* ، وميثاق الصومام** 1956.

¹ Joseph frankel, **comtoporary international theory and the behavior states** (london : oxford university press,1973),p. 83.

² قط سميير، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات، "مجلة العلوم السياسية والقانون" ع01(2017) ص ص 10-1

* إعلان أول نوفمبر أو بيان أو نوفمبر، وهو بمثابة إعلان رسمي عن اندلاع الثورة التحريرية بهدف تحقيق الاستقلال، والدفاع عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث أسس لمجموعة من المبادئ الموجه للخارج، بداية بتحويل القضية الجزائرية، مروراً بتحقيق وحدة شمال إفريقيا ببعدها العربي الإسلامي، وصولاً للتأكيد على التعاطف الدولي مع القضية الجزائرية، (صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال(عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص. 431).

** ميثاق الصومام: هو ميثاق تم صياغته من أجل تنظيم عام للثورة، من خلال تبني مبادئ القيادة والاستراتيجية المتبعة في أي عمل ثوري، وكسب دعم دولي للقضية الجزائرية، وذلك بالتأكيد على التمسك بمبادئ بيان أول نوفمبر.

وكذا ميثاق طرابلس* جوان 1962، كما وردت هذه القيم في ميثاق الجزائر، الذي تم تبنيه في مؤتمر جبهة التحرير الوطني سنة 1964، وكذا الميثاق الوطني الذي تم تبنيه بعد 1976، والذي اعتبر أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية¹، فتمكنت الجزائر وفق هذه القيم من تبني سياسة خارجية تتميز بالاعتدال والوسطية، وتجنب الضجيج والشعارات والحنكة على مواكبة التطورات الحاصلة في السياسة العالمية، وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها، وهذا ما اكسب الجزائر مكانة دولية مميزة²، كما حافظت الجزائر على هذه المبادئ رغم كل التطورات التي حصلت في النظام الدولي** من فترة إلى أخرى.

حدد الدستور الجزائري مجموعة من المبادئ نص عليها في فصله السابع من بابه الأول، وتطرق إليها في مجموعة من المواد تبدأ من المادة السادس وثمانون إلى المادة الثالث والتسعون، وهنا يجب الإشارة إلى أن أغلب المبادئ التي تبنتها الجزائر هي نفسها المتبناة في معظم المنظمات الدولية

* **ميثاق طرابلس**: هو اللبنة الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ليعلن فيه تبني النموذجين الاشتراكية والحزب الواحد، حيث حدد مجموعة من المبادئ الموجهة للخارج، تمثلت في: التعريف بالثورة التحريرية لدى الرأي العام الخارجي، دعم التضامن للكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار القديم، التضامن مع الشعوب في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، من أجل تحريرها السياسي ونموها الاقتصادي، والنضال في حرة عدم الانحياز، (أحمد يوسف وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**(بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 2010)، ص. 91).

¹ Amina mernache, la diplomatie algérienne, la nostahgie dun gloire perdue, **dynamiques internationales issn 2015-2646** , n.07(octobre2012), p p.01-17.

² بنبو سفيان، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر 03:كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011-2012)، ص.25.

** **النظام الدولي International Order**: هو الوضع القائم بين الدول التي تكون العالم الذي نعيش فيه، أي العلاقات التي تسود العالم في وقت ما، وهو عادة ما يختلف من زمن إلى آخر، وفي كل حالة من حالات النظام الدولي، أعضاء مهيمين ، وأعضاء هامشيين، وذلك بوجود قواعد عامة حاكمة لهذا النظام، (عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص ص. 456، 455).

والإقليمية (هيئة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية* ، منظمة الوحدة الأفريقية** * ، حركة عدم الانحياز***)، كما تعتبر هذه المبادئ ثابتة فهي لا تتغير لا بتغير النظام السياسي، ولا بتغير الرؤساء، ولا حتى القضايا، وإن أي تغيير يطرأ على الأدوات والتكتيكات المتبعة، حسب ظروف ومقتضيات الواقع الدولي.

تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في مبدأ احترام المواثيق الدولية، والذي يبرز معه البعد القانوني، ومبدأ دعم الحق في تقرير المصير ومحاربة الاستعمار والامبريالية، والذي يبرز معه البعد التحرري، ومبدأ تحقيق الوحدة والاندماج والتعاون الدولي، والذي ينمي البعد التعاوني التتموي، وأخيرا مبدأ الحل السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي يكرس البعد السلمي.

* **جامعة الدول العربية Arab States League**: هي منظمة دولية إقليمية عربية، وإتحاد إقليمي سياسي دولي، يجمع بين جميع الدول العربية، أنشأت بمقتضى البروتوكول الموقع عام 1944، ثم تم التوقيع على ميثاق الجامعة في الثاني والعشرين من 1945، وتظم اليوم واحد وعشرون دولة ناطقة باللغة العربية وتعمل على تحقيق التعاون بين الدول في جميع المجالات، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 146، 147).

** **منظمة الوحدة الأفريقية The Organisation Of African Unity**: هي منظمة خاصة بالدول الأفريقية، مقرها أديس أبابا، أنشأت في المؤتمر التأسيسي للمنظمة عام 1963، بحضور القادة الأفارقة، ولها أجهزة مختلفة منها الأمانة العامة، المؤتمر الوزاري، أسهمت بشكل كبير في تحرير باقي الدول الأفريقية، (مرجع سابق، ص. 432).

*** **حركة عدم الانحياز Non-Aligned and Positive Neutrality**: هي حركة دولية، بدأت عام 1961 بالقاهرة، عندما وضع المؤتمر التحضيري أول مفهوم لعدم الانحياز، وإن كانت قد بدأت فعليا في مؤتمر بانونغ في أبريل 1955، بزعامه جمال عبد الناصر، وعقدت أول قمة في يوغسلافيا في سبتمبر 1961، وحضرها خمسة وعشرون دولة، ووصلت العضوية لنحو ستة وسبعون دولة عام 1973، الآن فقدت الحركة قياداتها التاريخية، والمناخ العالمي الذي ظهرت فيه بعد انتهاء الصراع الإيديولوجي، وقلت أهميتها الدولية، (مرجع سابق، ص. 288).

1. مبدأ احترام المواثيق الدولية*

تؤكد الجزائر على أهمية وضروة احترام الدول للقانون الدولي** * والمواثيق الدولية، ما يكرس في النهاية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ويساعد على تحقيق التعاون والاندماج الدولي، فالجزائر تحترم وتتقيد بمختلف المواثيق الدولية، بداية بميثاق الأمم المتحدة، فميثاق الاتحاد الأفريقي، وكذا ميثاق جامعة الدول العربية، وما يؤكد هذا هو المادة السادس والثمانون التي جاء فيها:

" تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"¹.

وبهذا تكون الجزائر من الدول المنادية باحترام سيادة القانون، وهذا ما يدعم أكثر البعد القانوني في السياسة الخارجية الجزائرية.

2. مبدأ دعم الحق في تقرير المصير ومحاربة الاستعمار

يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظامها السياسي، مبدأ دوليا ثابتا يجب احترامه ومراعاته، ومن منطلق تقيد الجزائر بكل ما هو قانوني، فهي تدعم وتسعى لتحقيق هذا المبدأ، وتكريسا له نصت الجزائر في جميع مواثيقها الوطنية على ضرورة الدعم الدائم وغير المشروط لكل القضايا

* المواثيق Charter : وهي عبارة عن اتفاقيات تبرم أو تعلن بحكم دستور البلاد الأساسي، وتكون بين الدول، والأمم، والشعوب، (مرجع سابق، ص. 391).

** القانون الدولي International Law: هو قانون فوق أممي يحدد حقوق الدول وواجباتها بالنسبة للعلاقات المشتركة، وله طبيعة لامركزية، كما يعبر عن الشرعية، ويسعى لحل الصراعات ، (مرجع سابق، ص.328).

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المنشور بموجب الأمر رقم 76-97، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية رقم 94، 24 نوفمبر 1976، ص ص 14، 15.

التحريرية¹، ولم تكتفي بهذا فقط، بل تناولته كذلك في مختلف دساتيرها، فنصت المادة السابع والثمانون من دستور الجزائر لسنة 1976 على ذلك وجاء فيها:

"تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب،

تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية،
باعتماد صيغ للوحدة والإتحاد والاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب
العربية.

وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة

الجزائرية²"

ونصت كذلك المادة الثلاثون من دستور الجزائر لسنة 1996 على ذلك و جاء فيها:

"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق

في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"³.

¹ الميثاق الوطني 1963، قسم السياسة الخارجية، ص ص. 9-15.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المنشور بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، مرجع سابق.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية رقم 76 (08 ديسمبر 1996)، المعدل بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 بالجريدة الرسمية رقم 25 (14 أبريل 2002)، المعدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 بالجريدة الرسمية رقم 63 (16 نوفمبر 2008)، المعدل بموجب القرار رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 بالجريدة الرسمية رقم 14 (07 مارس 2016)، ص. 05.

وتستمد الجزائر هذا التصور من تجربتها المريرة مع الاستعمار، لذلك سعت بعد استقلالها مباشرة لدعم الرغبة في التحرر وتكثيف نشاطها خدمة لهذا المبدأ، وبذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن بقوة مع الحركات التحريرية¹، وأبرز مثال يمكن أن تستند إليه الدراسة في دعم الجزائر المنكر والمتواصل للقضايا التحريرية، هو مساندة الجزائر للملف الفلسطيني والصحراوي.

كما تستنكر الجزائر الاستعمار بكل أنواعه، وتسعى جاهدة إلى محاربتة، حيث نصت المادة الثاني والتسعون من دستور الجزائر 1976 على ذلك وجاء فيها:

"يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية، والتمييز العنصري محور أساسي للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسسا وأمريكا اللاتينية في كفاحهما من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية²."

وبهذا تكون الجزائر من الدول الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة، والمناهضة للاستعمار من جهة أخرى، وهذا ما يدعم البعد التحرري في السياسة الخارجية الجزائرية.

¹ Khalfa Mammeri, peleving aux source de la politique de l'Algérie, revue algérienne des internationales(04/1986),p p.16-18.

² دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية المنشور بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، مرجع سابق.

3. مبدأ تحقيق الوحدة والاندماج والتعاون * الدولي

يعد مسعى تحقيق الوحدة والاندماج والتعاون بين دول العالم، مطلب يسعى لتحقيقه الجميع، لأنه ينهي مختلف النزاعات والصراعات، التي يمكن أن تحدث بين الدول، وفي هذا الصدد، تسعى الجزائر لدعم هذا المبدأ من خلال تعزيز التقارب الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول، القائم على المصلحة المشتركة، والهادف إلى خلق تبادل نفعي بين الدول في جميع المستويات، وقد أقرت الجزائر بهذا في مختلف دساتيرها، فقد نصت المادة الثامن والثمانون من دستور 1976 على ذلك وجاء فيها:

"تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلباً تاريخياً ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية".

كما نصت عليه المادة الثالث والتسعون من نفس الدستور حيث جاء فيها:

"يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية".

* التعاون Cooperation : وهو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد قرار سياسي، ويعني وجود هدف مشترك بين الأطراف المتعاونة ما يتطلب التنسيق والتشاور، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 108).

كما أقر دستور 1989 في مادته الثالث والتسعون على ذلك مبرزا ضرورة وأهمية تنمية العلاقات الودية بين الدول¹.

وفي نفس السياق أكد دستور الجزائر لسنة 1996 على هذا المبدأ، حيث تناولت المادة الواحد والثلاثون ذلك وجاء فيها:

"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".

أما أولويات هذا التعاون فتحددها الجزائر وفقا للدائرة الانتمائية، حيث جاء في ديباجة دستور 1996 ما يلي:

" إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي، وبلاد متوسطة وأفريقية"².

وبهذا تكون الجزائر من الدول المنادية بتحقيق الوحدة الدولية، الداعمة لمبدأ الاندماج الدولي، الساعية لتحقيق التعاون الدولي، وهذا ما يعزز البعد التعاوني التنموي في السياسة الخارجية الجزائرية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء فيفري 1989، الجريدة الرسمية رقم 09(01) مارس (1989)، ص ص. 14، 15.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، رجع سابق، ص. 04.

4. مبدأ الحل السلمي وعدم التدخل شؤون الدول

تنادي الجزائر بضرورة استعمال الوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية، وذلك من خلال تبني أسلوب الوساطة والمساعي الحميدة في ذلك، حيث أشارت المادة التاسع والثمانون من دستور 1976 على ذلك وجاء فيها ما يلي:

"تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، عن الالتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"¹.

كما نصت المادة التاسع والعشرون من دستور 1996 على ذلك وجاء فيها:

" تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهودها في تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"²

ولذلك تعتبر الجزائر أن استخدام القوة العسكرية يكون للدفاع عن السيادة الوطنية فقط، دون استخدامها للتدخل في شؤون الآخرين، وقد نصت المادة الثامن والعشرون من دستور 1969 على ذلك حيث جاء فيها:

" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية المنشور بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، مرجع سابق.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، رجع سابق، ص. 04.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع على السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية¹.

كما تؤكد الجزائر في سياق آخر، على ضرورة تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا احتراما للمواثيق الدولية القاضية والمنادية بهذا المبدأ، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول²، وطبقا لذلك نصت عليه الجزائر في دستور 1976 في المادة التعسين حيث جاء فيها:

" وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من اجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"³.

وبهذا تكون الجزائر من الدول المتبنية للحل السلمي في النزاعات الدولية، والمتجنبة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما يكرس البعد السلمي في السياسة الخارجية الجزائرية.

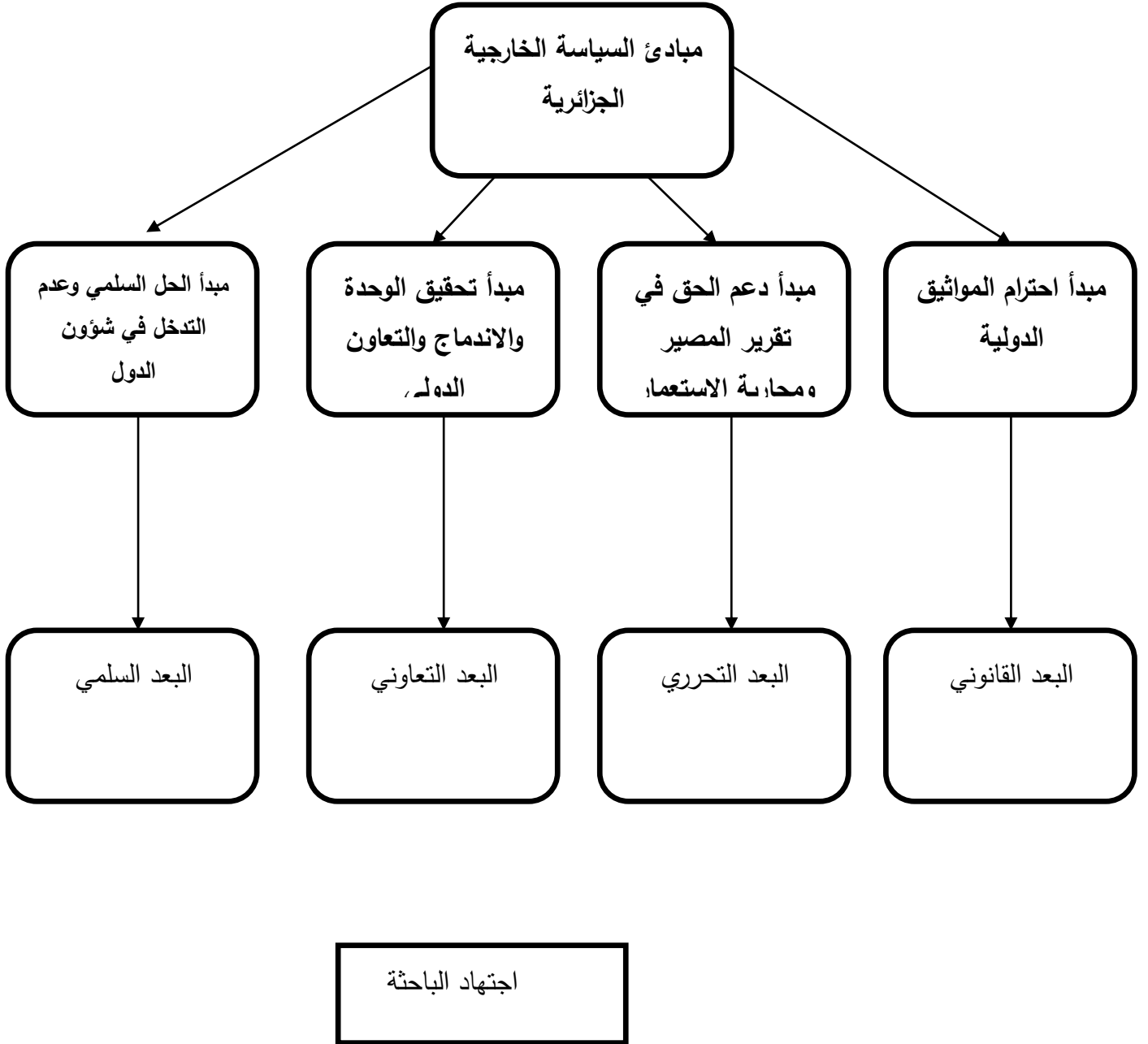
¹ المكان نفسه.

² ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، ص ص. 10،11.

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، رجع سابق، ص. 04.

وتقدم الدراسة الشكل التالي للتوضيح أكثر:

شكل (21): يوضح مبادئ السياسة الخارجية



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، تستنتج الدراسة ما يلي:

أولاً: تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية وفق مجموعة من المحددات التي تعبر عن قدرات الدولة الجزائرية، وتتوزع هذه المحددات، بينما ما هو جغرافي، وما يشملها من موقع جغرافي ومساحة وتضاريس ومناخ وغطاء نباتي، وبين ما هو ديمغرافي، والذي يشير إلى العامل البشري والدور الذي يلعبه في قوة الدولة، وكذا المحدد السياسي، والذي ينحصر في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، والتي تستمد أفكارها من مرجعية التاريخ والدين معاً، وكذا ما هو اقتصادي، والذي يعبر عن قدرات الدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي، والتي تتوزع بين ما هو زراعي، وما هو صناعي، والدور الذي تلعبه هذه الموارد في قوة الدولة، وأخيراً المحدد الاجتماعي، الذي يركز على مدى قدرة الدولة الجزائرية في تحقيق التجانس المجتمعي، الذي يخدم الوحدة الوطنية، التي تزيد من قوة الدولة وقوة قراراتها الخارجية.

ثانياً: يتحكم في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المبادئ التي هي بمثابة النسق القيمي للسياسة الخارجية الجزائرية، ويعتبر مبدأ احترام المواثيق الدولية أول هذه المبادئ، إذ تحترم الجزائر وتنقيد بمختلف المواثيق والقوانين الدولية، وهذا ما يقوي البعد القانوني في سياستها الخارجية، يليه مبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها ومحاربة الاستعمار، حيث نادى الجزائر بهذا المبدأ منذ استقلالها، ولازلت تتنادى به وتدعمه في كل مواقفها، وهذا ما يعزز البعد التحريري في توجهها الخارجي، ليأتي بعد ذلك مبدأ تحقيق التعاون والاندماج الدولي، فالجزائر تسعى لتحقيق هذا المبدأ وتعتبره من أهم خطوات إرساء الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما يكرس للبعد التعاوني في مسارها الخارجي، وأخيراً مبدأ الحل السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ تعتبر الجزائر من أول الدول المركزة على هذا المبدأ والداعمة له، وهذا ما ينمي البعد السلم في سلوكها الخارجي.

المبحث الثاني: سمات وسياق السياسة الخارجية الجزائرية

تشمل السياسة الخارجية على مجموعة من الأبعاد التي تميزها عن باقي الظواهر السياسية، ويقصد بذلك أن عملية تصنيف وممارسة السياسة الخارجية، تبرز فيها مجموعة من السمات والخصائص، التي تميز كل سياسة خارجية على حدى، ويمكن القول في هذا الصدد أن السياسة الخارجية، كالجسم البشري، لكل جسم خصائص تميزه عن غيره ويقوم بوظائف معينة¹، كما تدور السياسة الخارجية في سياق يكتنف عملية صياغة قراراتها وتوجهاتها، ويقدم تقنية النجاح والفشل في أدائها² ولهذا السياق دور مهم في تقرير السلوك الخارجي الخاص بكل وحدة ودولية، وقد رجح أغلب الدارسين، أن سياق السياسة الخارجية، ينقسم إلى قسمين: سياق داخلي يحتوي على الخصائص القومية للوحدة الدولية، وسياق خارجي يشكل الحيز أو الفضاء المتمثل في أحداث المحيط الخارجي ومكانة الدولة فيه³.

المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات، تقاسم بلورتها العمل الثوري إبان الاستعمار، والممارسة بعد الاستقلال، وتلخصت سمات السياسة الخارجية الجزائرية في ثلاثة محاور رئيسية، تبدأ بغلبة طابع الأزمة والمصلحة على قوة وضعف سلوك السياسة الخارجية الجزائرية، مروراً

¹ قسم الدراسات والأبحاث، مرجع سابق، ص. 91.

² محمد شلبي، السياسات الخارجية للدول الصغرى، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص. 17.

³ بدر عبد العال، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، السياسة الدولية، ع. 153 (جويلية 2003)، ص. 16-23.

باحتمار طابع الحياد، لمامح مواقف السياسة الخارجية الجزائرية، وأخيرا سيطرة طابع الشخصية على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية .

وفيما يلي شرح مفصل لهذه السمات.

1. طابع الأزمة والمصلحة في السياسة الخارجية الجزائرية

يشير هذا الطابع إلى تحكم متغير الأزمة والمصلحة في قوة أو ضعف نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، إذ أن العديد من المحطات التاريخية، التي مرت بها السياسة الخارجية الجزائرية، توضح تحكم عامل الأزمة في بروز أو ركود العمل السياسي الخارجي¹ والذي يصاحبه دائما تحقيق مصلحة معينة، وفيما يلي أبرز المراحل التاريخية، التي تبين فيها التلازم بين عامل الأزمة والمصلحة، كموجه لقوة وضعف السياسة الخارجية الجزائرية:

• رهن استقلال الجزائر بنجاح العمل الثوري المتمثل في الكفاح المسلح على المستوى الداخلي، والعمل الدبلوماسي المتمثل في تدويل القضية الجزائرية على المستوى الخارجي، والحصول على التأييد لها، ومنه انطلقت فعاليات العمل السياسي الخارجي، الذي برز بقوة بفعل عامل الأزمة المتمثل في الاستعمار، بغية تحقيق عامل المصلحة المتمثل أساسا في تحقيق الاستقلال، وبالفعل نجح نشاط العمل السياسي الخارجي، واستطاع مبعوثو الثورة الجزائرية تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، والذي تلاحم مع رواج العمل المسلح الداخلي محققا بذلك الاستقلال².

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الجزائرية (بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2005)، ص 31.

² بوضرية عمر، "النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959"، محفوظات الثورة بالمركز الوطني للأرشيف، (بئر خادم)، ص. 104.

• مثلت الجزائر بعد استقلالها، النموذج المثالي لدول العالم الثالث، وأعطت العالم درسا في القوة والثورة وعدم الانصياع والخضوع، غير أن هذه المكانة تراجعت بعد معارضة العديد من الدول، الانقلاب الذي نفذته الرئيس الراحل هواري بومدين ، على سابقه الراحل أحمد بن بلة، والذي يعتبر من أبرز مهندسي الثورة الجزائرية، كما أنه رمز نجاحها ورواجها، وتبعا لعامل الأزمة، المتمثل في تراجع مكانة الجزائر وفقدانها شرعيتها، كثفت الجزائر سلوكها الخارجي في هذه الفترة، تماشيا مع عامل المصلحة المتمثل في إعادة استرجاع المكانة بين الدول، وبالفعل تمكنت الجزائر من ذلك، حيث استطاعت استرجاع مكانتها وعقد مؤتمر 77 عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

• أدخل انفجار نزاع الصحراء الغربية الجزائر في توتر للرؤى بينها وبين جارتها المغرب الأقصى، حيث دعمت الجزائر رأي استقلالية الصحراء الغربية، وتفاعلا مع هذه الأزمة، زادت الجزائر من حدة نشاطها الخارجي، خاصة على الصعيد الأفريقي، من أجل كسب التأييد لموقفها¹، وتحقيقا لمصلحتها في ذلك والمتمثلة في كسب التأييد لمبدئها المتمثل في دعم الحق في تقرير المصير، وبالفعل نجح نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، واستطاعت الحصول على اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية، بالجمهورية الصحراوية وقبولها كعضو في المنظمة².

• عرفت الجزائر في التسعينات أزمة داخلية كادت تهدد كيان الدولة الوطنية والنظام الجمهوري³، وانعكست سلبا على جميع الأوضاع الداخلية بالجزائر، وتفاعلا مع الأزمة الداخلية، تراجع العمل السياسي

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن القومي الجزائري (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 81، 82.

² محمد بوعشة، (الدبلوماسية...)، مرجع سابق، ص 31-39.

³ خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، (12 مارس 2002)، في:

الخارجي وتميز بالجمود والعزلة، وكان هذا تماشياً مع مصلحة الاكتفاء بالعمل الداخلي، وتوجيه الجهود من أجل تصدي واحتواء الأزمة الداخلية¹، وقد نجحت الجزائر في ذلك، بعد تبنيها لمشروع المصالحة الوطنية، الذي ضم الجرح الجزائري.

• تراجعت مكانة الجزائر، وتشوهت سمعتها بين الدول أثناء وبعد الأزمة الداخلية التي عايشتها في فترة التسعينات، وبعد انتهاء أزمتها الداخلية، وجهت الجزائر جهودها لتكثيف النشاط الخارجي، في سبيل استرجاع مكانتها وهبتها بين الأمم، وقد استطاعت الجزائر ذلك، حيث تمكنت من فرض نفسها من جديد، وذلك ببعثها لمشروع الشراكة في أفريقيا، وتبنيها للعديد من الوساطات في حل إدارة النزاعات الدولية².

2. طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

يشير هذا الطابع إلى تعامل الجزائر مع مختلف القضايا المطروحة في البيئة الدولية، وفق مبدأ الحياد، والذي يعني الامتناع عن نصره طرف على الآخر، وقد ورثت الجزائر هذا من حركتها الوطنية، حيث تبنى زعماء الحركة الوطنية الحياد اتجاه كل ما حدث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذا ما حدث في مستجدات الساحة المغاربية والعربية³، وتواصل التعامل بهذا الطابع مع جبهة التحرير

¹ مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، (18 أكتوبر 2001)، في:

<http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm> (12/07/2018)

² محمد بوعشة، مرجع سابق، ص ص. 31-39.

³ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر م البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص ص. 264-306.

الوطني، حيث بدا ذلك واضحا في مختلف الخلافات العربية-العربية، وكذا التحالفات العربية-الأجنبية¹، لتحاظ بعد الاستقلال الجزائر على هذا الموروث، وتعتمده كسمة أساسية في نشاطها الخارجي².

3. طابع الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

يشير هذا الطابع إلى سيطرة الخصائص الشخصية لصانع السياسة الخارجية الجزائرية، على طبيعة وتوجه السلوك الخارجي، وتعرف الخصائص الشخصية على أنها جملة العوامل المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي، والسلوكي للإنسان³، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى قوة نفوذ وسلطة مؤسسة الرئاسة الجزائرية، في عملية توجيه وصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية، بعد أن أعطت لها الدساتير حق ذلك، فنصت المادة الثامن والأربعون من دستور الجزائر لسنة 1963 على ذلك وجاء فيها:

" يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، كما يقوم بتسيير وتنسيق السياسة

الداخلية والخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، ويعبر عنها المجلس الوطني"⁴.

¹ أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص. 79.

² بوعشة، (الدبلوماسية...)، مرجع سابق، ص ص. 31-39.

³ سيد سليم، (تحليل...)، مرجع سابق، ص. 385.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، في: www.algeriedroit.fb.bz، ص. 08.

كما نص دستور الجزائر لسنة 1976 على ذلك، ف جاء في المادة 111 في الفصل الثاني من الباب الثاني اضطلاع الرئيس بمهام السياسة الخارجية¹، ونفس الشيء تطرق إليه دستور الجزائر لسنة 1989 في مادته الرابع والسبعون²، وكذا دستور الجزائر لسنة 1996 في مادته الثاني والتسعون³ فسيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية، جعل سلوكها يتأثر بشخصية كل رئيس، فنشاط الجزائر الخارجي في فترة حكم الرئيس هواري بومدين حكمه الطابع الايديولوجي، واقتصرت العلاقات الخارجية الجزائرية على الدائرة الاشتراكية فقط، بينما اختلف النشاط الخارجي الجزائري على ذلك، في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي أصبح أكثر انفتاحا على الرأسمالية، وأصبحت الجزائر تتعامل مع الجميع وفق مصلحتها، وكل هذا راجع لشخصية كل رئيس.

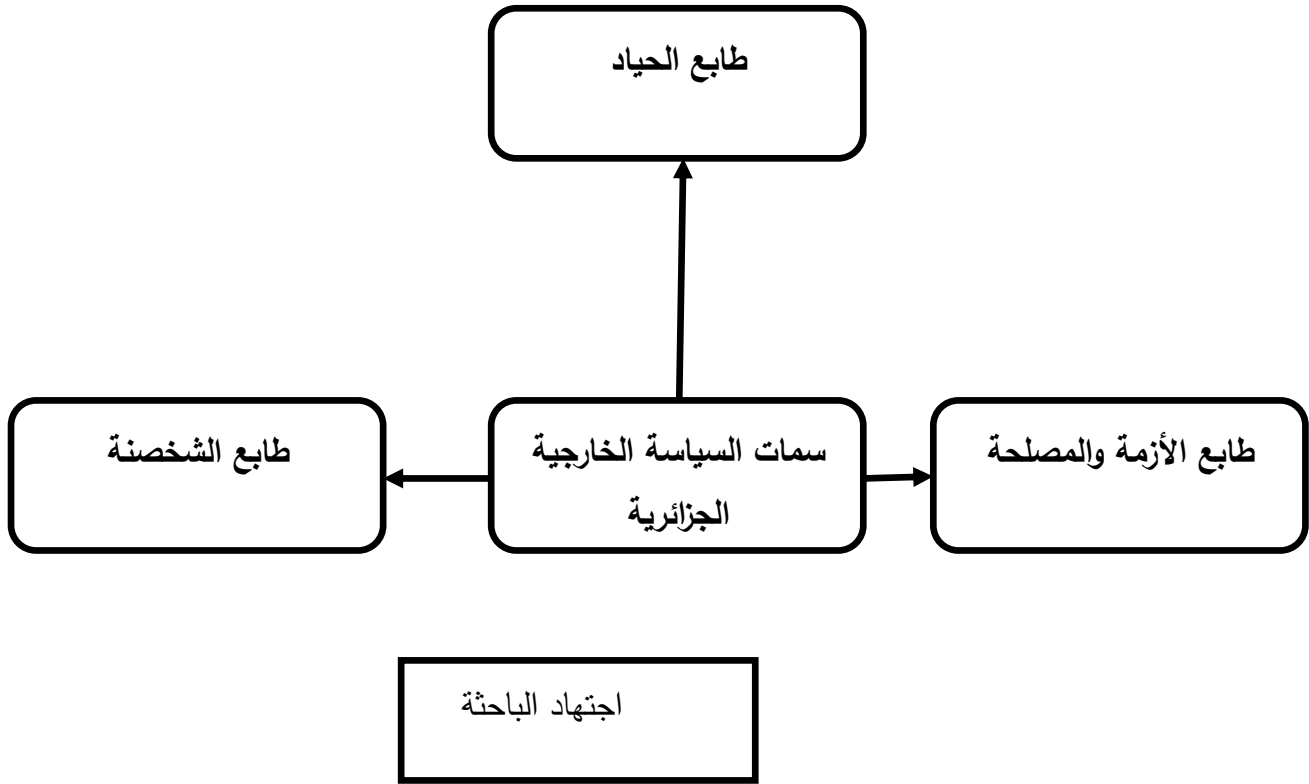
في الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي الذي يختصر سمات السياسة الخارجية الجزائرية:

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية المنشور بموجب الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، مرجع سابق.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء فيفري 1989، مرجع سابق.

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، رجع سابق، ص. 12.

شكل (22): يوضح سمات السياسة الخارجية الجزائرية



المطلب الثاني: سياق السياسة الخارجية الجزائرية

يشير سياق السياسة الخارجية إلى مجموعة العوامل والظروف المتأثرة من البيئتين الداخلية والخارجية، والتي تتحكم في طبيعة الأدوار التي يمكن أن تؤديها الدولة على المستوى الخارجي¹، وفي هذا الصدد يأتي سياق السياسة الخارجية الجزائرية والذي ينقسم إلى:

1. السياق الداخلي للسياسة الخارجية الجزائرية

يعبر السياق الداخلي للسياسة الخارجية عن جملة الظروف والعوامل النابعة من البيئة الداخلية للدولة، وعند الحديث عن السياق الداخلي للسياسة الخارجية الجزائرية، يجدر الحديث عن طبيعة النظام

¹ جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص. 79.

السياسي، الذي يعتبر بمثابة الأساس العام الذي يحكم السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية، إذ يعتبر متغير النظام السياسي، من أهم المنطلقات الأساسية التي لها علاقة مباشرة مع صناعة قرارات السياسة الخارجية.

ميز النظام السياسي الجزائري مرحلتين أساسيتين، مرحلة تكيفت فيها الجزائر مع مجريات الأحداث الدولية، التي تمثلت في صراع إيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث تماشت الجزائر مع ما يقتضيه المعسكر الشرقي من مبادئ للحكم والتسيير، وكانت الأحادية الحزبية* هي السمة الغالبة على طبيعة النظام السياسي، فانفرد حزب جبهة التحرير الوطني الذي تصدر مؤسسات الدولة واعتبر المؤسسة الرسمية الأولى¹ بمهمة تسيير شؤون الدولة والمجتمع، وانفردت الدولة بقوة الفاعلية مقارنة بباقي الشركاء²، وكان هذا من أجل بناء دولة مركزية قوية، تركز لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء قوة اقتصادية.

*تشير إلى الحزب الواحد **Single. Party**: وهو مسمى يطلق تعبيراً عن وجود تنظيم سياسي واحد داخل الدولة، مثل الحزب الواحد في الدول حديثة الاستقلال، ولا يسمح بتعدد الأحزاب السياسية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 81).

¹ علي بوعناقة، عبد العالي دبله، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، ع.225 (نوفمبر 1997)، ص. 48-62.

² عبد الناصر جابي، "النظام السياسي الجزائري"، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي (المغرب: دار توبقال للنشر، ط.01، 1998)، ص. 202.

ومرحلة أنهت سابقتها بنهاية الصراع الأيديولوجي* ، و بروز الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقود العالم بما تقتضيه معايير الليبرالية** ، والتي تأقلمت الجزائر مع مجرياتها بتعديل دستوري، كرس لتبني نظام التعددية الحزبية، رفع الحظر على تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة، إجراء انتخابات على أساس التعدد الحزبي¹ ، كما تم فتح المجال أمام التداول السلمي على السلطة، وإتاحة الفرص لمختلف أبنية المجتمع المدني من أحزاب ونقابات.

تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية بطبيعة النظام السياسي المتبناة في كل مرحلة، حيث حكمها الطابع الإيديولوجي في المرحلة الأولى، وتوجهت إلى الطابع البراغماتي*** في المرحلة الثانية² .

* يشير إلى الحرب الباردة **Cold war** : وهو حالة من التوتر السياسي والتنافس بين الدول، ولا تصل إلى الاشتباك المسلح لتصبح حربا ساخنة، وتشن الحرب الباردة بمختلف الأسلحة الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية، ويقصد بالحرب الباردة، التوتر الذي حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، عقب الحرب العالمية الثانية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص.165،164).

** الليبرالية **L iberalisim** : هي التحررية أو المذهب الفردي، وهي إطار سياسي، يصف الحياة السياسية، ونظام الحكم في الدول ذات الاقتصاد الصناعي، (مرجع سابق، ص. 316).

¹ حمدي عبد الرحمان، "النظم الحزبية والمشاركة السياسية "الديمقراطية"، ع. 04(خريف 2001)، ص ص. 26-34.

*** البراغماتية: **P ragmatism** : هي مدرسة أثرت تأثيرا كبيرا في الدراسات السياسية الأمريكية، وهي تمثل محاولة لتجنب الدراسات الفقهيّة والشكلية والنظامية، التي تركز على العوامل الخارجية في الحياة السياسية، وهي تدعو للواقعية السياسية، من خلال الربط بين الأفكار النفعية والنظريات الفلسفية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 73).

² محسن الهاشمي خنيش، مؤشرات تغير الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية في مرحلة الثورات العربية" في: عمار جفال منسق، السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة حصيلة تحليلية نقدية(الجزائر : دار هومة، 2015)، ص ص. 199،200.

2. السياق الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية

يشير السياق الخارجي للسياسة الخارجية إلى جملة المتغيرات التي تطرحها البيئة الدولية، والتي تقدم فرص وتعرض لضغوطات* تقرر مكانة الدولة في النظام الدولي¹، إذ يعتبر النسق الدولي من أبرز عوامل البيئة الدولية، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على السياسات الخارجية للدول²، و تختلف تأثيراته من دولة إلى أخرى، حسب حجم وقدرات الدولة في مختلف المجالات، فمتغير الأحادية القطبية قلص مجال المناورة بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة.

التي كانت تتحرك أكثر خلال متغير الثنائية القطبية³، والحديث عن السياق الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية، يجرنا للحديث عن مدى تكيف الجزائر مع الضغوطات التي تؤثر في سياستها الخارجية، ونجاحها في استغلال الفرص التي قد تقوي أدائها الخارجي، فجملة المتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية، أثرت على القواعد التي تسيّر العلاقات الدولية، وتوزع القوة بين فواعل النظام الدولي، فانهايار الاتحاد السوفياتي جعل العالم يتجه نحو الأحادية القطبية، التي فرضت حتمية التوجه نحو معايير الليبرالية، بما تقتضيه من انفتاح سياسي يبني النظم الديمقراطية، وانفتاح اقتصادي يرسخ لسيطرة

* الضغوطات **Pressures** : هي التفاعلات من الجماعات المختلفة داخل النظام وخارجه، والتي تعبر عن التفاعل داخل المجتمع، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 270).

¹ بدر عبد العالبي، مرجع سابق، ص ص. 13-23.

² "لويد جنسن"، مرجع سابق، ص ص. 308،309.

³ سيد سليم، (تحليل...)، مرجع سابق، ص. 277، ويشير إلى شكل من أشكال النظام الدولي العالمي، الذي ساد لفترة من فترات القرن العشرين، ومن خلاله ينقسم العالم إلى مجموعتين من الدول، تتزعم كل مجموعة دولة عظمى تمثلتا في الاتحاد السوفياتي الذي قاد المعسكر الشرقي، والولايات الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت المعسكر الغربي، (عبدالكافي، مرجع سابق، ص ص. 454، 455).

مؤسسات معينة على الاقتصاد العالمي، وما أنتجه فيما بعد من سيطرة فعلية للاقتصاد العالمي، اختزلت في مثلث القيادة في الاقتصاد، والممثل في صندوق النقد الدولي* ، البنك العالمي للإنشاء والتعمير** ، ومنظمة التجارة العالمية¹ ، وما صاحب كل هذا هو تزايد وتنامي كبير لحركة الشركات المتعددة الجنسيات² ، كل هذه الأمور هي بمثابة ضغوطات بالنسبة للدول النامية، بما فيها الجزائر، إذ يصعب عليها المناورة والمواجهة في مثل هذه البيئة، خاصة في ظل انعدامها لتصور شامل، وبناء سياسي واقتصادي يواكب مجريات الأحداث الدولية³ ، وفي هذا الصدد تتأتى الإشارة إلى قوة الجزائر في المناورة

***صندوق النقد الدولي International Monetary Fund** : منظمة دولية اقتصادية ولها دور سياسي كبير، وتتصف بأنها منظمة فوق أممية، مقره نيويورك خاصة بتصحيح المسارات الاقتصادية للدول، أنشئ بمقتضى اتفاقية بيريون وودز عام 1947 للإشراف على الجوانب النقدية للمدفوعات الدولية، ولتحقيق استقرار أسعار العملات، وكذا منح الدول الفرص اللازمة للإصلاح الاقتصادي، (مرجع سابق، ص ص. 266، 265).

****البنك الدولي للإنشاء والتعمير، International Bank For Reconstruction And Development**: من أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية في عالم اليوم، أنشئ في سنة 1947 على إثر مؤتمر بيريون وودز لتوفير العون المالي والاقتصادي للدول الأعضاء، وعلى الأخص للدول النامية من أجل تطوير اقتصادها، (مرجع سابق، ص. 83).

¹ خالد سعد زغلول حلمي، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي** (الكويت: منشورات جامعة الكويت، 2005)، ص. 18، وتشير منظمة التجارة العالمية إلى تلك المنظمة التي تتحمل عبئ التجارة العالمية بين الدول المختلفة، وتشرف على تنفيذ اتفاقيات الجات، (عبد الكافي، مرجع سابق، 437).

² سمير أمين، **الرأسمالية المتهاككة** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 28، وتشير الشركات المتعددة الجنسيات **Multinational** إلى الشركات العملاقة في عالم اليوم، والتي تعمل في أكثر من دولة، و تتعدى ميزانيتها المليارات من الدولارات، والتي تحتكر بعض الإنتاج العالمي، وخصوصا التكنولوجيا المتقدمة، كما لها نفوذ سياسي كبير على الحكومات والشعوب، وحتى على السياسة العالمية، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص ص. 257، 256).

³ السيد ياسين، **الإمبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمريكية**، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2004)، ص. 32.

في فترة الثنائية القطبية، حيث تلاحت في الطرح مع الاتحاد السوفياتي، وهذا ما زادها قوة في دعم حركات التحرر، بينما تقلص الدور الجزائري في الظروف السابقة الذكر¹.

كما قدمت متغيرات البيئة الدولية، مجموعة من الفرص التي استغلتها الجزائر لتقوية أدائها الخارجي، وترسيخ حضورها الفعلي خاصة على المستوى الإقليمي²، فالطبيعة الجديدة للنظام الدولي، فرضت على الجزائر التوجه إلى بناء علاقات لا تقتصر على البعد الإيديولوجي، بل تتعداه إلى البعد البراغماتي، وذلك بتعزيز التعاون مع كل الأطراف الدولية، وتماشيا مع هذا الطرح، راحت الجزائر تبرم العديد من الشراكات التي سمحت لها باسترجاع مكانتها، وتنظم للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية، وتشارك في الحوارات عبر الجهوية كالحوار الأفريقي-الصيني، والحوار العربي-الأمريكي اللاتيني، والحوار الأفريقي-الأوروبي، وتدرج نفسها في التفاعلات المتوسطية، بداية بالشراكة الأوروبية المتوسطية، فالإتحاد من أجل المتوسط، ثم الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي³، كما أن ارتفاع سعر النفط ساعد الجزائر في الحصول على وبرة مالية تنهي بها مشاكلها، بداية بالتخلص من التبعية المالية للمؤسسات الدولية، ما جعل الجزائر تؤكد حضورها الإقليمي، من خلال إسهاماتها في إنشاء العديد من صناديق التنمية في الساحة الأفريقية والعربية، وقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، فرصة لدخول الجزائر كشريك أساسي في الحرب على الإرهاب، نظرا لخبرتها في هذا المجال، وهذا ما عزز أدوار الجزائر أكثر في الساحة الأفريقية، وذلك بمشاركتها في إدارة وحل مختلف نزاعات القارة، وأخير أعطت الخطابات

¹ علي تابلات، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية، ع.02(2003)، ص ص. 296، 297.

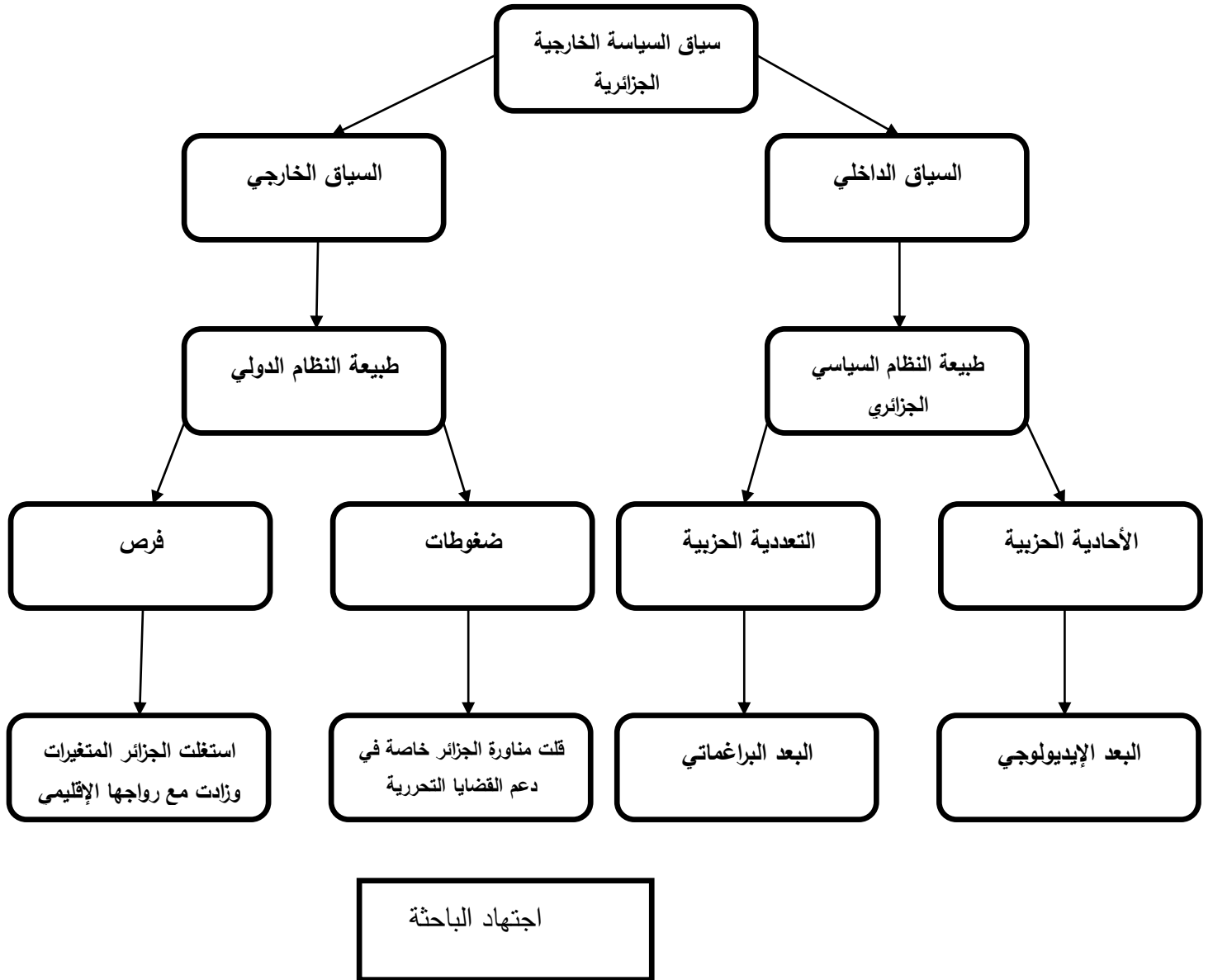
² بوعشة، (الدبلوماسية...)، مرجع سابق، ص.93.

³ بوعشة، (التنازع...)، مرجع سابق، ص. 87.

الجديدة، التي تحدثت عن تخلف الدول النامية، وسبل تحقيق التطور، للجزائر فرصة البروز والمشاركة في مشروع الشراكة من أجل أفريقيا، والذي يعتبر رهان التنمية في القارة¹.

وفي الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي للتوضيح سياق السياسة الخارجية الجزائرية أكثر:

شكل (23): يوضح سياق السياسة الخارجية الجزائرية



¹ بوعشة، (الدبلوماسية...)، مرجع سابق، ص. 59.

خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، تستنتج الدراسة ما يلي:

أولاً: تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات أو الميزات، التي تقاسمها العمل الثوري أثناء الاستعمار، والممارسة بعد الاستقلال، وتبدأ هذه الميزات بغلبة طابع الأزمة والمصلحة على قوة وضعف سلوك السياسة الخارجية الجزائرية، مروراً بطابع الحياد الذي غلب على سلوك السياسة الخارجية الجزائرية قبل الاستقلال وبعده، والذي تبرز معه الجزائر موقفها الحيادي الذي لا يدعم طرف ضد الآخر، وصولاً إلى سيطرة العوامل الشخصية على توجه السياسة الخارجية الجزائرية.

ثانياً: يكتنف عملية صياغة السياسة الخارجية الجزائرية سياق يشير إلى جملة العوامل الداخلية والخارجية التي من شأنها ان توجه قرار السياسة الخارجية، إذ تمثل السياق الداخلي في طبيعة النظام السياسي الجزائري، والذي شهد مرحلتين أساسيتين، تمثلت الأولى في فترة الحزب الواحد التي حصرت سلوك السياسة الخارجية في الحفاظ على التوجه الإيديولوجي الاشتراكي، ومرحلة ثانية تمثلت في الانفتاح السياسي وبداية التعددية الحزبية والتي جعلت السياسة الخارجية الجزائرية تتوجه نحو طرح آخر تمثل في البعد البراغماتي، بينما شمل السياق الخارجي على جملة العوامل الخارجية، المتمثلة أساساً في طبيعة النظام الدولي، الذي قدم بدوره مجموعة من الضغوطات، التي تكيفت معها الجزائر في كل مرة، كما أتاح مجموعة من الفرص، التي استغلتها الجزائر في تقوية وتعزيز مواقفها الدولية.

المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية الجزائرية

تعرف عملية تحويل الهدف العام للدولة على المستوى الخارجي، إلى قرار محدد بتفاعل مجموعة من الهياكل، باسم صناعة السياسة الخارجية، فهي عملية شديدة التعقيد، يحدث في خضمها تحويل التصورات إلى قرارات قابلة للتنفيذ، وتترتب الهياكل المتدخلة في صنع السياسة الخارجية في التأثير، من الأكثر إلى الأقل، وهذا حسب موقعها في النظام السياسي، وكذا مدى اهتمامها بالسياسة الخارجية، وما لها من صلاحيات في هذا المجال.

وفي هذا الإطار تتدرج السياسة الخارجية الجزائرية، التي تتعدد مراكز صنعها، ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين تسهمان في صنعها، مؤسسات حكومية تمارس الأدوار الأساسية في عملية الصنع، وأخرى غير حكومية لم يكن لها إلا الأدوار الثانوية.

المطلب الأول: الوحدة الأساسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بالوحدة الأساسية في صنع السياسة الخارجية تلك المؤسسات الرسمية، التي لها الحظ الأوفر في بلورة قرارات السياسة الخارجية، وتنقسم هذه المؤسسات، إلى ما يحددها الدستور الجزائري، بداية بالمجلس الدستوري، فالبرلمان، ثم مؤسسة الرئاسة التي يمثلها الرئيس، ومنها ما يعطيها الرئيس نفسه صلاحيات الدور المهم، وهي وزارة الخارجية.

1. المجلس الدستوري: يعرف المجلس الدستوري على انه الجهة المستقلة المكلفة بالسهر على

تنفيذ الدستور والقانون¹، كما خول له الدستور الجزائري الحق في المشاركة في صناعة وصياغة السياسة الخارجية، فجاء في المادة التسعون من الفصل الأول في الباب الثالث من دستور 1996 ما يلي:

" إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق ، فلا يتم التصديق عليها"²

وبالتالي له الحق في النظر في جملة المعاهدات والاتفاقيات، التي يمكن أن تبرمها الدولة على المستوى الخارجي.

2. البرلمان: يعرف البرلمان على انه مؤسسة من مؤسسات الدولة التي تعبر عن الإرادة الشعبية،

حيث تختلف أهميته ودوره، حسب طبيعة النظام السياسي، فتنقلص مكانته في إطار النظم التسلطية، بينما تبرز مكانته في إطار النظم الديمقراطية³، وتماشيا مع انتماء الجزائر إلى دائرة الدول المتبنية للنظام شبه الرئاسي، الذي يندرج تحت لواء الأنظمة الديمقراطية، أعطى الدستور الجزائري مجموعة من الصلاحيات للكتلة البرلمانية، منها ما يخص السياسة الخارجية، حيث أكدت المادة 148 من الفصل الثاني في الباب الثاني من دستور 1996 على ذلك وجاء فيها ما يلي:

"يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو

رئيس إحدى الغرفتين.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، مرجع سابق، ص.22.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، مرجع سابق، ص.23.

³ "جيمس أندرسون،" صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة، ط.01، 1999)، ص ص. 55-57.

يمكن أن تتوج هذه المناقشة، عند الاقتضاء، بإصدار البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا،

لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية¹

ومنه يمارس البرلمان نشاطا دبلوماسيا من خلال مناقشة تصورات السياسة الخارجية قبل خروجها

في الشكل النهائي.

3. مؤسسة الرئاسة: تؤكد نظرية المجال المحجوز سيطرة قمة الهرم السلطوي، على عملية صنع

السياسة الخارجية²، وفي هذا الصدد تعتبر الرئاسة المؤسسة المتصدرة لهرم السلطة، ما يجعلها أكثر

المؤسسات تأثيرا في مجريات الأعمال المتعلقة بالسياسة الخارجية، وفي الجزائر تتصدر مؤسسة الرئاسة

هرم السلطة التنفيذية* ، وتأخذ الجانب الأكبر من الصلاحيات في قضية الشؤون الخارجية، وتتطلق في

هذا الأساس من المؤشر القانوني الدستوري، إذ أكدت المادة الثامن والأربعون من دستور 1963 ذلك

وجاء فيها:

" يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، كما يقوم بتسيير وتنسيق السياسة

الداخلية والخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، ويعبر عنها المجلس الوطني¹ "

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، مرجع سابق، ص.19.

² "مارسيل ميرل"، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة(القاهرة: دار المستقبل العربي، ط. 01، 1986)، ص. 327.

* السلطة التنفيذية **Executives**: وهي السلطة المختصة في تنفيذ القوانين والتسيير اليومي لحياة الناس في الدولة الحديثة، فهي جزء من مؤسسات الدولة، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 241).

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، مرجع سابق، ص. 08.

كما تطرقت المادة الرابع والسبعون من دستور الجزائر لسنة 1989 إلى أن الرئيس يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها¹.

وهو نفس ما تناولته المادة الرابع والثمانون من الفصل الأول في الباب الثاني من دستور 1996 والتي وجاء فيها:

" يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة وهو حامي الدستور.

ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها

له أن يخاطب الأمة مباشرة"

ويتبين من خلال ما سبق ذكره سيطرة مؤسسة الرئاسة ممثلة في رئيس الجمهورية، على عملية صناعة القرار * الخارجي، إذ تعتبر قراراته قرارات سامية حتى على القانون³ ، والمتتبع لتوجهات وقرارات وأداء السياسة الخارجية الجزائرية، يلحظ فعالية هذه السيطرة، خاصة في الفترة الأخيرة التي تولى فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة زمام الحكم، هذا الرجل الذي له الخبرة الكافية في هذا المجال، إذ تولى منصب وزير الخارجية لمدة خمسة عشر سنة، وهذا ما سمح له بلعب العديد من الأدوار، التي رآها

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء فيفري 1989، مرجع سابق .

* صناعة القرار **Decision-Making** : هي عملية اتخاذ مختلف القرارات والقوانين في المجتمع، ومن يسهم في هذه العملية، وكيفية إعداد القرار قبل إصداره، والمستويات المختلفة لاتخاذ القرار ثم تنفيذه، عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص.264.

³ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص. 240.

تصب في مصلحة الجزائر، كتحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية، مستغلا بذلك مختلف علاقاته الشخصية¹.

4. وزارة الخارجية: تعرف وزارة الخارجية على أنها هيئة مركزية، وهي مقر الوزارة في الوحدة الدولية، تحتوي على أجهزة لامركزية، وتشمل الفصليات التابعة للدولة على المستوى الخارجي، تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة²، ويكون ذلك من خلال، رسم سياسة الدولة في المحيط الخارجي، وتصميم البرامج والإستراتيجيات التي تحقق ذلك، من خلال تكليف موظفيها، حيث يأخذ كل واحد منهم مهمة حسب رتبته ومجاله³.

تحتل وزارة الخارجية في الجزائر أهمية كبيرة في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، إذ تعتبر الجهاز البيروقراطي في المجال الخارجي، وتقود أغلب العمليات في الشؤون الخارجية، عدا العمليات الحساسة والكبرى⁴، مهامها إدارة الأعمال الدبلوماسية والعلاقات الجزائرية الدولية، وكذا التعبير عن المواقف الجزائرية، اتجاه القضايا الدولية⁵.

من خلال التطرق للوحدة الأساسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية، يتضح بروز أربع مؤسسات في ذلك، بداية من المجلس الدستوري، فالبرلمان، فمؤسسة الرئاسة ثم وزارة الخارجية، إلا أن الملاحظ في الأمر، هو سيطرة كاملة لمؤسسة الرئاسة مقارنة بباقي الهيئات المذكورة.

¹ Chaib aissa Khaled, *le président*(alger : ENAG édition, 2000), p.225.

² الكعبي العربية، مرجع سابق، ص. 23.

³ المكان نفسه.

⁴ بوقارة، مرجع سابق، ص ص. 68،69.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403، المواد: 01،12،14.

المطلب الثاني: الوحدة الثانوية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تحتوي الوحدة الثانوية على مجموعة المؤسسات التي لها أدوار غير رئيسية في صناعة القرار الخارجي، وهذا راجع لعدم رسمية هذه المؤسسات، وعند الحديث عنها في دائرة السياسة الخارجية الجزائرية، فإننا نتحدث عند دور الأحزاب السياسية من جهة والرأي العام من جهة أخرى.

1. الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية قناة اتصالية وآلية لتعزيز المصالح والتعبير عنها، فهي محرك الحياة السياسية، غير أن أدوار الظاهرة الحزبية تتقلص في مجال السياسة الخارجية، وهذا راجع إلى أدبيات العلاقات الدولية، التي أقصت دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني* من هذه العملية، واعتبرت الدولة الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية، وإن كان هناك مشاركة للدولة في هذا المجال، فهذا يكون بتواجد الفواعل فوق القومية .

فالظاهرة الحزبية في الجزائر هي ظاهرة متأدية من الضغوط الاستعمارية، فأوضاع البلاد في تلك الفترة، جعلت النخبة تتوجه إلى خيار تكوين الأحزاب للتعبير عن إرادتها³، وهذا ما ولد حزب جبهة التحرير الوطني، بينما كانت الأحزاب الأخرى وليدة التعددية التي عاشتها الجزائر في التسعينات⁴، ويظهر

* المجتمع المدني **Civil Society**: هو وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي، أو الطبيعي، وإنما يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطورا، إلى إخضاع المجتمع السياسي ككل، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص.376).

³ منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.02، 1999)، ص. 72

⁴ Lhaouri addi, " les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs," a :<http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi/partis.htm>.(17.08.2017).

جلية غيابها في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، إذ تكتفي فقط بعملية الضغط في توجيه القرار نحو قضية معينة، كمجموعة المسيرات التي تقودها حركة مجتمع السلم بالجزائر نصرته للقضية الفلسطينية.

2. الرأي العام* : يلعب الرأي العام دور مهم في الحياة السياسية، كما له أهمية في وضع السياسات العامة، فهو يؤثر في مجموعة الخيارات المتاحة أمام النظام، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما يسهم الرأي العام في ترتيب القضايا المطروحة أمام صانع القرار، ووضع الضوابط معينة في عملية اختيار البدائل المتاحة، وتنفيذ أحد هذه البدائل³ ، ويختلف تأثيره حسب طبيعة النظام السياسي الذي يعمل في سياقه، فيتعاظم دوره في البنى الديمقراطية، بينما يقصى ويهمش في البنى التسلطية¹.

ويبرز دور الرأي العام الجزائري في صنع السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال دعمه ومساندته* لمختلف القضايا التي تقوم بها الجزائر على المستوى الخارجي من جهة، والضغوطات التي يمارسها من أجل تبني الجزائر سياسة معينة في قضية معينة من جهة أخرى، كالمسيرات التي تؤيد القضية الفلسطينية.

* **الرأي العام Public Opinion**: وهو وجهات النظر والشعور السائد، بين جمهور معين في وقت معين، إزاء موقف معين، أو مشكلة من المشكلات، وجماعة الرأي العام، هي عبارة عن عدد كبير من الأفراد، يشتركون في وحدة الإدراك والمصالح، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 225).

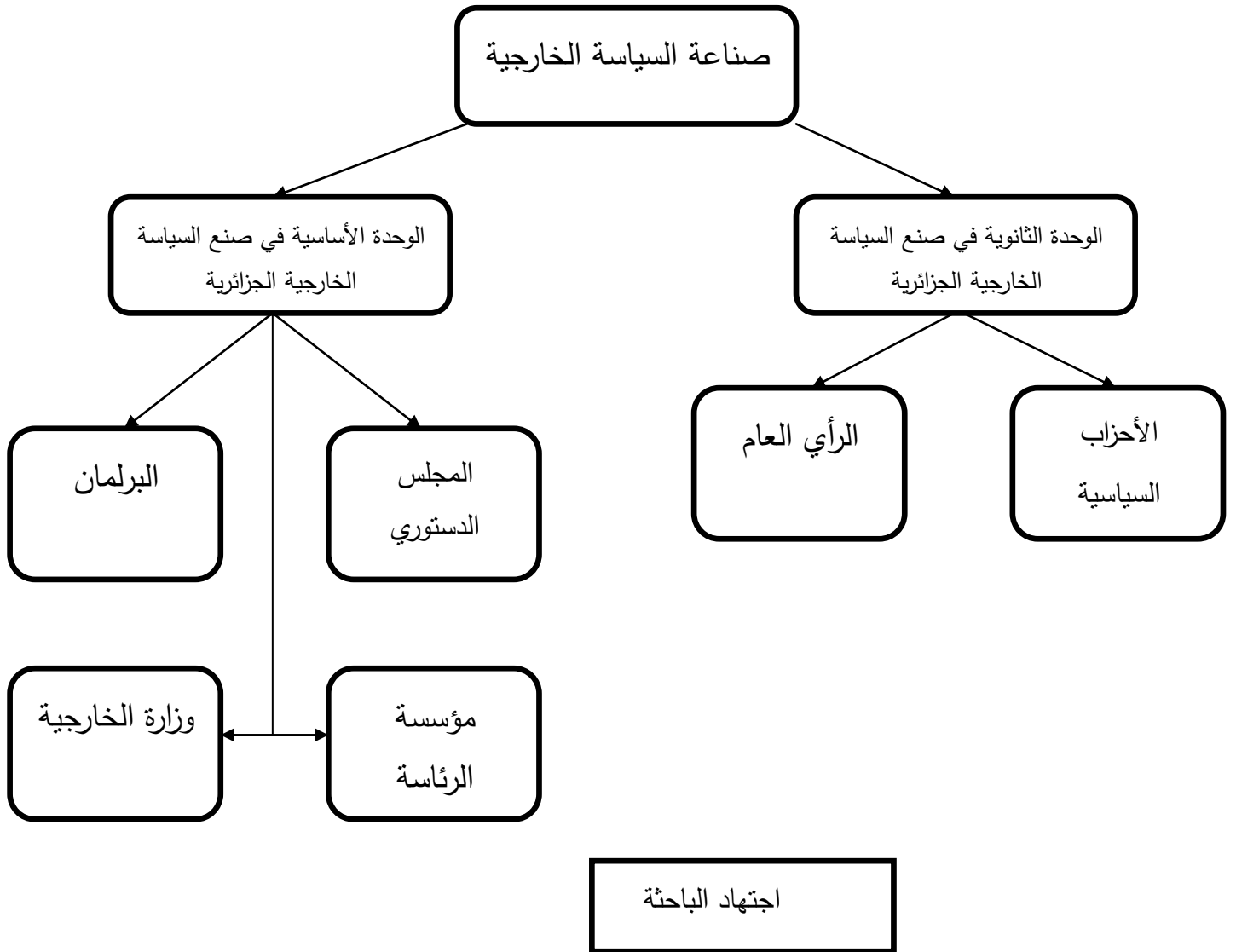
³ سيد سليم، (تحليل...)، مرجع سابق، ص. 256.

¹ حامد عبد الماجد قويسني، دراسات في الرأي العام، مقارنة سياسية (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003)، ص. 22.

* **المساندة Support**: وهي الحد الأدنى من الولاء والمساندة من المواطنين، والتي يحتاجها النظام السياسي للبعد عن الأخطار، (عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 395).

وأخيرا تبرز الدراسة مراكز صنع السياسة الخارجية الجزائرية في الشكل التالي:

شكل (24) يوضح مراكز صنع السياسة الخارجية الجزائرية



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، تستنتج الدراسة ما يلي:

تشارك في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من الهيئات التي تنقسم إلى هيئات لها أدورا أساسية في صناعة وبلورة القرار الخارجي الجزائري، وتتمثل هذه الهيئات في المجلس الدستوري، البرلمان، مؤسسة الرئاسة التي لها الدور الأكبر في هذه العملية، تليها وزارة الخارجية، وهيئات لها ادوار ثانوية إذ تمثل الأحزاب السياسية والرأي العام أهم هذه الهيئات، حيث يقتصر دورها على توجيه هذه السياسية نحو قرار معين فقط.

الفصل الثاني

تطور سياسة الجزائر الأفريقية

تعتبر معرفة المراحل التاريخية لظاهرة ما أمر مهم، فهو يساعد في تحليلها حسب قاعدة معطياتها التاريخية، وكذا معرفة مولد الظاهرة وظروف تطورها، وعند الحديث عن ظاهرة السياسة الخارجية الجزائرية، يجب الحديث عن تاريخ الجزائر خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي*، لما له من تأثير بالغ على السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال دوره في رسم مسارها وتوجهاتها، هذا التاريخ الطويل، الذي بدأ برفض الشعب الجزائري لاستعمار الفرنسي، وتعزز هذا الرفض أكثر بالعديد من المقاومات والانتفاضات، التي قضى عليها الاستعمار الفرنسي في كل مرة، مما دفع إلى التوجه للعمل السياسي بما فيه العمل السياسي الخارجي، من أجل الحصول على التأييد للقضية الجزائرية، وبدأ هذا العمل مع رواد المقاومة الأوائل، أمثال الأمير عبد القادر وكذا إسهامات حمدان خوجة، لتنتقل فيما بعد إلى الحركة الوطنية بمختلف تياراتها، ثم تترسم بشكل كبير بعد تفجير الثورة الجزائرية، مع الحزب الثوري جبهة التحرير الوطني، لتحافظ الجزائر بعد استقلالها على عملها الخارجي، سواء في ظل الأحادية الحزبية التي غلبت على مظهر الحكم بالجزائر، في العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال، أو في ظل السمة الثنائية التي فرضتها البيئة الدولية فيما بعد، وهي التعددية الحزبية، وهذا ما سيحاول هذا الفصل معالجته.

* فترة الاستعمار الفرنسي هي الفترة الممتدة من بداية الإحتلال الذي كان في الخامس من جويلية 1830، والذي انتهى في الخامس من جويلية 1962.

المبحث الأول: سياسة الجزائر الإفريقية قبل الاستقلال

رفض الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي، وعبر عن هذا الرفض بمجموعة المقاومات الشعبية، التي كانت تحدث في مختلف مناطق التراب الجزائري، غير أن عدم التكافؤ في القوة بين الطرفين، مكن فرنسا من القضاء على كل هذه المحاولات، هذا ما دفع العديد من قيادات المقاومة، إلى التوجه للعمل على المستوى الخارجي، من أجل التعريف بالقضية الجزائرية، كقضية تحرر لابد من الوقوف عليها، والحصول على الدعم والتأييد لها، ، وكانت بداية هذا العمل مع القادة الأوائل في المقاومة لتنتقل فكرة العمل الخارجي، إلى الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف مكوناتها وتياراتها.

المطلب الأول: القادة الأوائل للمقاومة والعمل الخارجي

عرفت الجزائر العديد من المقاومات الشعبية في المراحل الأولى للاستعمار الفرنسي، حيث شهدت العديد من المناطق هذه الملحقات الثورية، الأمر الذي دفع فرنسا إلى تبني سياسة تفشل فيها، كل أمل لطرده الاستعمار، فكانت القوات الفرنسية تقضي على كل مقاومة أو انتفاضة، هذا الأمر دفع بزعماء المقاومة في الجزائر، إلى تبني خيار آخر يتخطى الجبهة الداخلية، مقتنعا بوجوب التوجه إلى تكثيف العمل في الجبهة الخارجية، من خلال إقامة علاقات خارجية، تمكنهم من خدمة القضية الجزائرية، وعند الحديث عن مثل هذه الزعامات، تقتصر الدراسة على كل من الشخصيتين: الأمير عبد القادر وحمدان خوجة لما لهما من إسهامات واسعة في هذا المجال.

1. مساعي الأمير عبد القادر *

يعتبر الأمير عبد القادر من أبرز رجال المقاومة وأولهم في تاريخ الجزائر المقاوم للاستعمار الفرنسي ، وبعد مبايعته من قبل الأهالي، واقتناعه بأن المجابهة العسكرية مع قوة مثل فرنسا لا تجدي وحدها نفعاً، توجه إلى تكوين علاقات مع أطراف خارجية، من شأنها أن تخدم القضية الجزائرية بشكل أو بآخر، وفي سبيل هذا الهدف، باشر بتوطيد علاقاته مع المغرب الأقصى الشقيق، ، فقام بإرسال رسالة إلى السلطان المغربي، مصحوبة بمجموعة من الهدايا كعربون محبة، وتأسيساً لبدء العلاقات المغربية الجزائرية، ليرد عليه السلطان المغربي برسالة ترحيب وموافقة، مرفقة ب 600 بندقية، ما جعل الأمير يتحمس أكثر لمثل هذه العلاقات، وبالفعل تمكن من تكوين علاقات صداقة مع الطرف المغربي، وبرزت أوامر التعاون بينهم عندما كان السلطان المغربي، يستلم العديد من الأسلحة، من جبل طارق ليوصلها إلى الحدود الجزائرية المغربية¹ ،

توجه بعد ذلك الأمير إلى توطيد العلاقات مع العدو نفسه وذلك بتوقيع معاهدة جمعتهم مع الجنرال "ديمشال"، وسميت بمعاهدة ديمشال، حيث تم اعتراف الطرف الفرنسي بحكومة الأمير عبد القادر³، الأمر الذي دفع المغرب هو الآخر الاعتراف بدولة الأمير، حيث أرسل السلطان المغربي وفداً محملاً

* الأمير عبد القادر: ولد سنة 1808 في قرية القيطنة، كان أحب إخوته لأبيه لنباهته المبكرة، قال عنه عدوه "الجنرال بيجو" أنه رجل العبقريّة، قاد الحرب ضد فرنسا من 1832-1847، قال عنه "جاك بيريك": "أنه أكثر من قائد سياسي-ديني، إنه يحركه مبدأ الوطنية الرومانسي، ويجمع في شخصه الفروسية البدوية وإلهام الإسلام وديناميكية القرن التاسع عشر، قضى خمس سنوات سجناً بفرنسا، ثم انتقل إلى المشرق سنة 1852، توفي بدمشق سنة 1883، أعيدت رفاته إلى الجزائر ودفنت بمقبرة العلياً سنة 1966، من مؤلفاته: المواقف، تذكرة العاقل وتنبه الغافل، (الأمير عبد القادر، في: <http://www.onefd.edu.dz>، (2018/01/17).

¹ إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، ص 25، 26.

³ مرجع نفسه، ص. 116

بالهدايا تعبيرا عن فرحته بنجاح حكومة الأمير على المستوى السياسي¹، ليتطلع بعد ذلك الأمير إلى ضرورة ربط علاقات مع باي تونس أحمد باشا، وتم ذلك بتبادل مجموعة من الهدايا التي عبرا بها الطرفان على قبولهما للعلاقات الودية².

بعد أن نجح الأمير في بناء علاقات مع كل من المغرب تونس وفرنسا، وتحقيق الاعتراف بدولته، زادت رغبته في التوسع وبسط نفوذه على كل من الجزائر العاصمة، وتيطري المدينة وقسنطينة، خاصة بعد رغبة أهالي هذه المناطق الانطواء تحت لوائه، وبالفعل تمكن الأمير من بسط سلطته على مدينة التيطري، الأمر الذي دفع إلى وقوع صدام بينه وبين قائد القوات الفرنسية بوهران، الجنرال "تريزيل".

انتقل الأمير بعد تدهور العلاقات مع الطرف الفرنسي، إلى عرض إقامة علاقات تجارية مع بريطانيا، وذلك من أجل إيجاد مكان له في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي هذا الصدد أرسل الأمير رسالة إلى ملك الانكليز يوم الثالث والعشرون من سبتمبر 1835، عن طريق القنصل البريطاني في طنجة، يبلغه فيها عن اختراق الطرف الفرنسي لمعاهدة ديمشال، ويشيد بوفاء بريطانيا اتجاه معاهداتها، ويطلب المساعدة في هذا الأمر، غير أن محاولاته باءت بالفشل، وذلك برفض القنصلية البريطانية الأخذ في هذا الأمر³، وكان هذا حفاظا على مصالحها مع فرنسا⁴.

بعد مجيء الجنرال "بيجو" خلفا "تريزيل" الذي كان قائدا على وهران، طلب هذا الأخير إعادة بناء علاقات مع الأمير، وتوجت هذه العلاقات بالمصادقة على معاهدة التافنة وكان هذا يوم الثلاثون من

¹ عبد الرحمان بن محمد الجبالي، تاريخ الجزائر العام (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص. 90.

² أميدة عميروي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (عين مليلة: دار الهدى، ط. 01، 2004)، ص. 54.

³ بن محمد الجبالي، مرجع سابق، ص. 104.

⁴ مرجع نفسه، ص. 187.

ماي 1937، واحتوت على خمسة عشرة مادة¹، محققا بذلك الأمير عبد القادر العديد من المزايا، كحصر مناطق العدو في نقاط محدودة على الشواطئ، وتوسيع حكومته التي أصبحت تمتد من الحدود المغربية إلى قسنطينة، وتحرير مدينة تلمسان وجزيرة أرشغون، وكذا استعادة أراضي الدوائر والزماملة، وإعادة تنظيم العلاقات مع الطرف الفرنسي، ما قدم للبلاد مدة من السلام والأمان التي كان يحتاجها².

استمرت العلاقات الودية بين الأمير والطرف الفرنسي لمدة زمنية معينة، حيث تمكن فيها العدو من احتلال قسنطينة، ما جعله يتطلع إلى الوصول إلى الأراضي الرابطة بين تراب العاصمة وقسنطينة، غير أن الأمير لم يتفطن لمثل هذا الأمر وانهمك في توطيد العلاقات أكثر، حيث أرسل مجموعة من الهدايا إلى جنرال السلطات الفرنسية، بغية التقرب وفتح النقاش حول القضية الجزائرية، لكن محاولاته لفتح مثل هذه المحاورات قوبلت بالصمت الفرنسي³.

تيقن الأمير عبد القادر أن علاقات الود والسلام لن تدوم مع العدو الفرنسي، لذلك ركز على تعزيز علاقاته مع المغرب والتطلع إلى إقامة علاقات مع الإمبراطورية العثمانية، وفي هذا الصدد بعث العديد من الرسائل للسلطان العثماني، التي تشرح وضعية القضية الجزائرية، طالبا المساعدة في هذا الأمر، لكن الإمبراطورية العثمانية خيبت أماله نظرا لجملة الضغوطات التي مارستها السلطات البريطانية على الأستانة العثمانية.

¹ ولد خليفة، مرجع سابق، ص ص. 130-137.

² ولد خليفة، مرجع سابق، ص. 139.

³ مرجع نفسه، ص. 185.

لم يبق للأمير بعد ذلك سوى المغرب الأقصى، غير أن عملية قصف الأسطول الحربي الفرنسي في مدينة طنجة* والصويرة، وتداعياته المادية والبشرية على المغرب، حيث تسبب في هدم المراكز التجارية والصناعية المهمة بالنسبة للمغرب، وكذا سقوط العديد من الجرحى والقتلى¹، أدت إلى تدهور هذه العلاقة وتحولها للعداء، حيث أكد الطرف المغربي امتناعه عن تقديم المساعدة للأمير، وتعزز هذا الطرح أكثر بعد المصادقة على معاهدة طنجة، التي اعتبرت الأمير خارج عن القانون، وأعطت الأمر بالقبض عليه بتعاون فرنسي مغربي².

توجه الأمير بعد المضايقة التي تعرض لها من الطرفين الفرنسي والمغربي إلى محاولة بناء علاقات مع الطرف الأسباني، حيث قام بمراسلة الحاكم الأسباني في مدينة مليلية، كي يرسل الملكة الأسبانية "إيزابيل" الثانية، ويبلغها رغبته في تدخلها كوسيط بينه وبين الطرف الفرنسي³، ليأتيه الرد على ذلك بعد أن استلم رسالة من باشيكو وزير الخارجية الإسباني يوم الثامن عشر من ماي 1847، بلغه فيها ترحيب الملكة بهذا الأمر، ورغبتها في إنهاء الصراع بينه وبين الطرف الفرنسي، ليرد عليها الأمير برسالة أخرى يوم السادس عشر من جوان 1847، أبلغها أنه في ظرف طارئ بعد التحالف الذي جمع

* طنجة هي مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال الغربي، وتعتبر نقطة وصل بين المملكة المغربية وأوروبا الغربية، كانت خلال القرن الثامن عشر عاصمة المغرب الدبلوماسية، كانت ملجأ للعلماء والأجانب وتجار الأسلحة، استرد المغرب طنجة عام 1957 بعدما كانت مسيرة من قبل إحدى عشرة دولة أجنبية، (مدينة طنجة، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/01/17).

¹ العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر (الجزائر: دار المعرفة، 2006)، ص ص. 241-249.

² مرجع نفسه، ص. 246.

³ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص. 248.

المغرب وفرنسا وانه يجب مساعدته في هذا الأمر المستعصي¹، غير أن إسبانيا تحفظت بعد ذلك وبقيت تحافظ على علاقاتها مع كل الأطراف، واكتفت بتقديم مساعدات في منتهى السرية للأمير عبد القادر².

لينتهي النضال العسكري والدبلوماسي للأمير عبد القادر بعد محاصرته في مطلع شهر ديسمبر، بتنسيق عسكري تقاسمته كل من فرنسا والمغرب³.

2. مساعي حمدان خوجة

يعتبر حمدان خوجة من أكثر الشخصيات التي لعبت أدوار دبلوماسية من أجل خدمة القضية الجزائرية، حيث كان مستشار الداوي حسين قبل الاحتلال، وكان ضمن الفريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين، كما رفض مغادرة الجزائر، و اختار البقاء في أرض الوطن ومساندة رفيقه الحاج أحمد باي والتصدي للعدو الفرنسي⁴، غير أنه بعد مدة من الزمن، تيقن من همجية وحقيقة المستعمر، وبدأ التفكير في مباشرة العمل على المستوى الخارجي، فانتقل إلى باريس أين التقى بنخبة جزائرية مثقفة، حفزته على العمل أكثر من أجل القضية الوطنية والتعريف بها⁵، وبعد أن وجد التأييد في الوسط الفرنسي المعارض لاحتلال الجزائر، بدأ عمله بإرسال مجموعة من العرائض التي يشرح فيها الوضع الجزائري، ويطلب المساعدة في هذا الأمر، وتمثلت هذه العرائض في:

¹ مرجع نفسه، ص ص. 253، 254.

² سيدي محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (الإسكندرية: عزوزي وجاويش، 1995)، ص ص. 320، 321.

³ مرجع نفسه، ص ص 321-324.

⁴ العربي، مرجع سابق، ص ص. 235، 236.

⁵ عميرايوي، مرجع سابق، ص ص. 99.

1. **العريضة الأولى:** أرسلت بتاريخ الثالث من شهر جوان 1833 إلى وزير الحربية الفرنسي "سولت"، تضمنت ثمانية عشرة شكاية، شرح فيها جرائم الاستعمار الفرنسي، وطالب بتكوين لجنة تعين الوضع هناك¹.

2. **العريضة الثانية:** أرسلت بتاريخ التاسع والعشرون من شهر جوان 1833، إلى الوزير الإنجليزي "اللورد قراي"، تضمنت شرحا مفصلا للأوضاع الجزائرية وخطط فرنسا المستقبلية².

3. **العريضة الثالثة:** بعثها إلى الملك الفرنسي لويس فيليب، وكذا مقر المحكمة لدى مجلس الدولة، وشملت هي الأخرى على شرح مفصل لمعاناة الشعب الجزائري.

توجت هذه الجهود بتشكيل لجنتين لمعاينة الوضع في الجزائر، فتشكلت اللجنة الأولى بأمر من ملك فرنسا "لويس فيليب" وكان هذا بتاريخ السابع من جويلية 1833³، وبعدها اللجنة الثانية، والتي سميت باللجنة الأفريقية والتي كانت بتاريخ الثاني عشر من ديسمبر 1833، غير أن كل هذه الأمور لم يكن لها تأثير كبير في أوساط الرأي العام العالمي⁴.

بعد فشل المساعي مع مختلف الأطراف الأوروبية، توجه بعد ذلك إلى الإمبراطورية العثمانية، حيث راسل السلطان العثماني وحثه على ضرورة استرجاع الجزائر، وتخليصها من العدو، واستجابة له دخلت الإمبراطورية العثمانية في محاورات مع الطرف الفرنسي، تحاول من خلالها استعادة الجزائر، ليعاود

¹ المرجع نفسه، ص. 101

² المرجع نفسه، ص. 105.

³ العربي، مرجع سابق، ص ص. 237، 238.

⁴ عميراي، مرجع سابق، ص ص. 104-107.

حمدان خوجة مراسلة الإمبراطورية العثمانية من جديد، مبرزاً نوايا فرنسا اتجاه الجزائر، ومؤكداً أن فرنسا لن تتوقف عند الحد الجزائري، بل ستتعداه إلى كل من تونس والمغرب، وهذا ما سيقفل من شأن الإمبراطورية العثمانية، غير أن السلطان العثماني لم يستجيب له بالشكل المطلوب¹.

يأس حمدان خوجة من فشل كل مساعيه الرامية والهادفة إلى التعريف بالقضية الجزائرية، وتزامن هذا اليأس مع العرض الذي قدمته الإمبراطورية العثمانية، والمتمثل في الخروج من باريس والانتقال إلى العيش في إسطنبول، استجاب حمدان خوجة لهذا العرض، وانتقل إلى هناك، حيث وفرت له الإمبراطورية العثمانية كل ظروف العيش الكريم، ونظراً لكفاءته المهنية، عهد إليه بمهمة تتبع الشؤون الجزائرية في الباب العالي*، وفي هذا الصدد عاد من جديد إلى المساعي التي تخدم القضية الجزائرية، وكانت البداية باتصال أجراءه مع الطاهر باشا بطرابلس بعد ضمها للباب العالي، وطلب منه تقديم المساعدة لرفيقه الحاج أحمد باي الذي كان في صراع داخلي مع العدو الفرنسي، غير أن هذه الخطوة فشلت، بعد أن ضغطت فرنسا على حاكم تونس ومنعته من تقديم المساعدة المطلوبة منه.

توجه بعد ذلك لمناشدة الباب العالي من جديد، من أجل القيام بمساعي دبلوماسية من شأنها أن تعطل الحملة الفرنسية المبرمجة على قسنطينة، حيث سعى في ذلك السلطان العثماني، لكن الطرف الفرنسي لم يستجب².

¹ المرجع نفسه، ص ص. 127-134.

* الباب العالي: هو مقر الدولة العثمانية، افتتحه محمد الفاتح بعدما توسعت الدولة العثمانية K يرأسه الصدر الأعظم، ذكر في كتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ، ("الباب العالي" في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>).

² المرجع نفسه، ص ص. 135-139.

تأزمت الأوضاع بعد ذلك، كما توترت العلاقات التونسية العثمانية، حيث تدخل السلطان العثماني في تونس من أجل تغيير النظام بالقوة، لكنه فشل في ذلك، الأمر الذي أدى إلى تشديد الحصار على أحمد باي، والتحضير للحملة على قسنطينة¹.

واصل حمدان خوجة مساعيه الدبلوماسية من خلال كتابة التقارير التي من شأنها أن تضغط على الإمبراطورية العثمانية، وتزامن هذا مع تجدد القتال بين فرنسا والأمير عبد القادر، فراسل حمدان خوجة رفيقه الحاج أحمد باي، وطالبه بالقتال مع الأمير لأن العدو واحد².

توفي حمدان خوجة سنة 1842، وكانت هذه مساعيه، ومختلف العلاقات التي قام بها خدمة للقضية الجزائرية³.

المطلب الثاني: قادة الحركة الوطنية والعمل الخارجي

أدى الفشل الذي شهده رواد المقاومة الأوائل سواء في مختلف المعارك العسكرية، أو في مساعيهم الدبلوماسية، إلى تكوين وعي جديد، قاده مجموعة من الشبان الجزائريين الذين تكون أغلبهم في المدارس الفرنسية، تلخص هذا الوعي في تغيير أسلوب المقاومة، والتوجه نحو النضال السياسي، وذلك بتكوين أحزاب وجمعيات، تتشط وتخدم القضية الجزائرية داخليا وخارجيا، حيث تمثلت هذه الحركات في:

¹ المرجع نفسه، ص ص. 140-145.

² عميرايوي، مرجع سابق، ص. 162.

³ العربي، مرجع سابق، ص. 139.

1. حركة الشبان الجزائريين

بدأت هذه الحركة مع رائدها الأمير خالد* ، وبأشرت عملها الخارجي بإجراء اتصالات مع كبار المسؤولين في الحكومة الفرنسية، وإطلاعهم على مختلف المشاكل والجرائم التي ترتكبها فرنسا، لينتقل عملها بعد ذلك، إلى المشاركة الفعلية في المؤتمرات من أجل إيصال القضية الجزائرية، وكانت البداية مع التونسيون في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس، حيث طالب بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، ومجلس الشيوخ، مع التأكيد على الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية¹ ، كما شاركت مع مؤتمر السلام المنعقد في شهر ماي 1919، حيث تمكن الأمير خالد شخصيا من تسليم رسالة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسن"، والتي تضمنت شرحا مفصلا للأوضاع الجزائرية متبوعة بمطالب الوفد الجزائري² .

عاد الأمير خالد إلى أرض الوطن وعمل على توحيد صفوف المناضلين من أجل تشكيل حزب سياسي يشارك في الانتخابات المحلية التي جاءت بها إصلاحات السادس من فيفري 1919، غير أن الحكومة الفرنسية تخوفت من نشاطه وعملت كل الطرق لإبعاده وعرقلته³ .

* ولد الأمير خالد في العشرين من فبراير 1875، تميز منذ صغره بالنموذج، نشأ بين الشام والجزائر، شغف بحب الجزائر وتفانى في خدمتها بالقلم واللسان والنضال السياسي، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية برتبة ملازم، ولرفضه الجنسية الفرنسية، بقي ضابطا أهليا بفرقة الفرسان الخيالة السبابيس بالمدينة، جند سنة 1914 في الحرب العالمية الأولى، نفي إلى فرنسا،(الامير خالد، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/01/17).

¹ بوحوش، مرجع سابق، ص ص. 203-212.

² المرجع سابق، ص ص 220-226.

³ المكان نفسه.

2. التيار الإصلاحى الاندماجى

تيار أسسه فرحات عباس* ، تمحورت فكرته الأساسية حول تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، بين الأغلبية الجزائرية والأقلية الأوروبية، فهو ينادى باندماج الجزائر في فرنسا مع المحافظة على الهوية العربية الإسلامية، وتماشيا مع هذا حاول فرحات عباس مع أصدقائه التفاوض مع حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر، حيث قاموا بتحرير بيان سنة 1942 عرضوا فيه المساعدة بالمشاركة في معركة تحرير فرنسا من الاستعمار الألماني، مقابل إنهاء العنصرية، والحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية، وفي سبيل ذلك دعوا جميع المنتخبين وممثلي المنظمات الإسلامية، لعقد مؤتمر يسلط النقاط على مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ليستغل فرحات عباس هذه الفرصة ويمرر رسالته إلى السيد "روبرت ميرفي"، الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي "روزفلت"، حيث تضمنت هذه الرسالة أوضاع الجزائر ومطالب الشعب الجزائري.

* فرحات عباس ولد في تاهر عام 1899، ولع منذ صباه بالشؤون السياسية، درس الصيدلة، أسس الإتحاد الشعبي الجزائري عام 1938، سطع نجمه خاصة سنة 1943، عندما تحالف مع العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري للمطالبة ببرلمان جزائري لدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا، في ماي 1946 أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان نخبويا في تصرفاته، انظم إلى حزب جبهة التحرير الوطني عام 1955، وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1961، تحالف مع بن بلة سنة 1962 اعتراضا على الطريقة التي تمت بها الموافقة على الدستور، حكم عليه بالإقامة الجبرية مرتين عام 1963 في عهد بن بلة وعام 1976 في عهد بومدين، وافته المنية في الرابع والعشرين من سبتمبر 1958 بمسنه الواقع بالقبة قرب العاصمة، ودفن بمقبرة العليا بالجزائر العاصمة، (فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، ترجمة حسن لبراش(الجزائر : منشورات الجزائر للكتب، 2012).

أصدر بعد ذلك فرحات عباس وثيقة جديدة أطلق عليها اسم بيان الشعب الجزائري¹، تضمنت إصلاحات ومطالب سياسية و اقتصادية، وأرسلها إلى الجنرال "ديغول" والجنرال "كاترو" الذي كان مسؤول عن الجزائر، غير أن هذه الورقة ضربت عرض الحائط ولم تنبالي بها فرنسا.

قرر فرحات عباس وضع إستراتيجية جديدة موحدة تنظر في مصير البلاد، وتحرك الجماهير من خلال ممارسة الضغط على فرنسا، وذلك بالتحالف مع كل من مصالي الحاج ممثلا عن حزب الشعب، والبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين، و"موريس لابور" زعيم الحزب الشيوعي الجزائري، حيث اجتمع الزعماء الأربعة في مدينة سطيف وأصدروا وثيقة مشتركة يوم الرابع عشر من مارس 1944، أسموها أصدقاء البيان والحرية، تطالب بتأسيس دولة جزائرية مستقلة لها دستورها، غير أن المشروع لم يكتمل بعد حدوث مجازر الثامن من ماي 1945، والتي أدت إلى حل الأحزاب وسجن العديد من المناضلين².

خرج فرحات عباس من السجن بعد صدور العفو العام عن المسجونين الذي سجنوا لأسباب سياسية، وكان هذا يوم السادس عشر من مارس 1946، حيث قام بتكوين حزب جديد أطلق عليه اسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقدم في التاسع من أوت 1946 مشروع حزبه للإصلاحات السياسية، غير أن الإصلاحات التي جاء بها قانون عشرين سبتمبر 1947 حالت دون اكتمال أهدافه، حينها تأكد أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة³.

¹ صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954 (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص. 17.

² بوحوش، مرجع سابق، ص ص. 240-236.

³ مرجع نفسه، ص ص. 243-240.

3. التيار الإصلاحى الدينى

يشير هذا التيار إلى جمعية العلماء المسلمين التي تأسست على يد عبد الحميد ابن باديس* في الخامس من ماي 1931 بالجزائر العاصمة، والتي تبنت شعار الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا¹، وتمحور نشاطها الداخلي في المحافظة على الهوية الجزائرية بتشكيل المدارس التي تم على مستواها تعليم الشعب الجزائري دينه ولغته وتشبع بوطنه، بينما تمثل نشاطها الخارجي في تكليف الجمعية كل من الشيخ إبراهيم والشيخ الفضيل مهمة القيام باتصالات ثقافية وسياسية مع مختلف الدول العربية، حيث قاما بزيارة العراق والتواصل شخصيا مع محمد الفاضل الجمالي، الذي كان ممثلا لدولة العراق، ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطلبا منه عرض القضية الجزائرية، كما قاما بالتنسيق مع جامعة الدول العربية من أجل دعم القضية الجزائرية والمساهمة في تكوين الطلبة الجزائريين، لينحصر بعد ذلك نشاطها في التركيز على المطالب الدينية².

* عبد الحميد بن باديس ولد في الرابع من ديسمبر عام 1989 بمدينة قسنطينة، أسهم في تأسيس جمعية العلماء المسلمين التي جاءت من أجل إصلاح المجتمع الجزائري، "عبد الحميد بن باديس" في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

¹ حمد بهي الدين سالم، ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص ص. 31-33.

² الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص ص. 53-55.

4. التيار الاستقلالي التحرري

تيار يتزعمه مصالي الحاج* ، تلخص في حزب نجم شمال أفريقيا الذي أصبح جزائري بقيادة مصالي الحاج، بعد طرد رئيسه التونسي الشاذلي خير الدين، تمحورت فكرته الأساسية حول ضرورة استقلال الجزائر ولا مجال للتفاوض بهذا الشأن¹ ، حيث بدأ هذا التيار نشاطه الخارجي، بمشاركته في مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسل من العاشر إلى الرابع عشر من فيفري 1927، حيث ألقى فيه مصالي الحاج كلمته التي قدم فيها شرح مفصل لوضعية شمال أفريقيا بصفة عامة، ووضعية الجزائر بصفة خاصة، مطالباً باستقلال الجزائر، ليعود بعد ذلك إلى الجزائر أين اتهمته فرنسا بتهمة الانفصال والمطالبة بالاستقلال، لتقوم بحل حزيه في السادس والعشرين من جانفي 1937² .

* ولد مصالي الحاج في السادس عشر من ماي 1998 يتلمسان، من عائلة فلاحية، اشتغل بمحل لصناعة الأحذية ثم بائعا بمدينة تلمسان، جند سنة 1918 لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي، عاد إلى فرنسا مهاجرا واشتغل في مصنع للأقمشة، ثم تاجرا متجولا، ظهر اهتمامه السياسي أثناء تواجده بباريس نظرا للمناخ السائد وبدأ نشاطه في الأوساط العمالية المغربية، أسس جمعية الأخوة الإسلامية، ثم حزب نجم شمال إفريقيا ، ثم حزب الشعب، بعد الثورة أنشأ حركة سميت بالحركة الوطنية، ليترك الحياة السياسية بعد الاستقلال إلى غاية وفاته في الثالث من جوان 1947، (مصالي الحاج، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/01/17)،

¹ فريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم الإنسانية، 2010-2011)، ص.72.

² بوحوش ، مرجع سابق، ص ص. 294-301.

أنشأ مصالي الحاج بعدها حزب جديد أسماه حزب الشعب الجزائري، وكان هذا في الحادي عشر من مارس 1937، تحت شعار: **نعم لتحرر لا للاندماج**، وسعى لتحقيق أهدافه غير أن أحداث الثامن من ماي 1945*، حالت دون ذلك حيث تم اعتقاله وحل حزبه.

خرج من السجن وأسس حزب جديد تحت اسم **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** في جويلية 1948، وشارك به في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا وأفريقيا وصادق به على بيان قدم لهيئة الأمم المتحدة، تضمن مطلب إنشاء المجلس التأسيسي الجزائري، كما تم إرسال ممثل عن الحزب إلى القاهرة، لمباحثة إمكانية تزويد المنظمة الخاصة بالأسلحة، ومعرفة مدى استعداد الدول العربية والجامعة لمساعدة الجزائر، ليقوم بعدها بجولة إلى الوطن العربي معرفا بالقضية الجزائرية وداعيا لدعمها¹، ليتكون بعد ذلك التيار الثوري ممثلا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني مفجرة بذلك الثورة التحريرية².

عمل قادة الثورة التحريرية منذ الساعات الأولى من تفجيرها على شن حملة دبلوماسية متعددة الجوانب، تهدف إلى نقل القضية إلى الأمم المتحدة والمطالبة بحق تقرير المصير، وإضفاء البعد الدولي على القضية الجزائرية وإثارة حركة تضامنية واسعة تسمح لجبهة التحرير الوطني بتأكيد سياستها

* أحداث 08 ماي 1945: بعد الحرب العالمية الثانية تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أدت إلى اندلاع هذه الأحداث، التي تمثل منعرجا حاسما في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة، رفعت شعارات المناداة بالاستقلال وإطلاق سراح مصالي الحاج، شملت المظاهرات مدن الجزائر، قسنطينة، قالمة، خنشلة، بسكرة، القيل وجيجل، تحولت إلى أعمال عنف ومناوشات بين المتظاهرين والعناصر الأوروبية، شارك في المظاهرات حوالي 50 ألف شخص حسب معلومات الإدارة الفرنسية، قتل فيها حوالي 45 ألف جزائري، نتيجة لعمليات الإبادة الجماعية، وقد صاحب ذلك اعتقالات جماعية في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، استمرت إلى غاية شهر نوفمبر 1945، "أحداث الثامن ماي 1945" في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>.

¹ ولد خليفة، مرجع سابق، ص 84.

² مرجع نفسه، ص. 85.

الخارجية، وإخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي، وجعلها في نفس مرتبة القضايا التحررية على المستوى الدولي.

سجل النشاط الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني نجاحا سياسيا كبيرا، أفقد فرنسا اعتبارها أمام هيئة الأمم المتحدة، وتضمن هذا النشاط الدائرة الأفريقية، حيث نجحت الجزائر بإفشال المشروع الفرنسي الرامي إلى عزل الجزائر عن الدائرة الأفريقية، وشاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات والندوات الأفريقية، كمؤتمر أكرام الثاني المنعقد في ديسمبر 1958 بالعاصمة الغانية، والذي طالبت من خلاله الجزائر بضرورة حصول الشعب الجزائري على الاستقلال¹، فمؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بالعاصمة الليبيرية منروفا والذي ناقش بدوره موضوع الدعم الأفريقي للقضية الجزائرية²، ليقر مؤتمر أديس بابا بالعاصمة الأثيوبية للدول الإفريقية المستقلة بضرورة دعم القضية الجزائرية والاعتراف بها واستمرارية دعمها على مستوى الأمم المتحدة³، وبهذا استطاعت الجزائر أن تجند لصفها الدول الإفريقية التي تجاوزت مع القضية الجزائرية ومواجهة الدعاية الفرنسية⁴.

تقدم الدراسة في الأخير الشكل التالي الذي يوضح باختصار سياسة الجزائر الأفريقية قبل

الاستقلال:

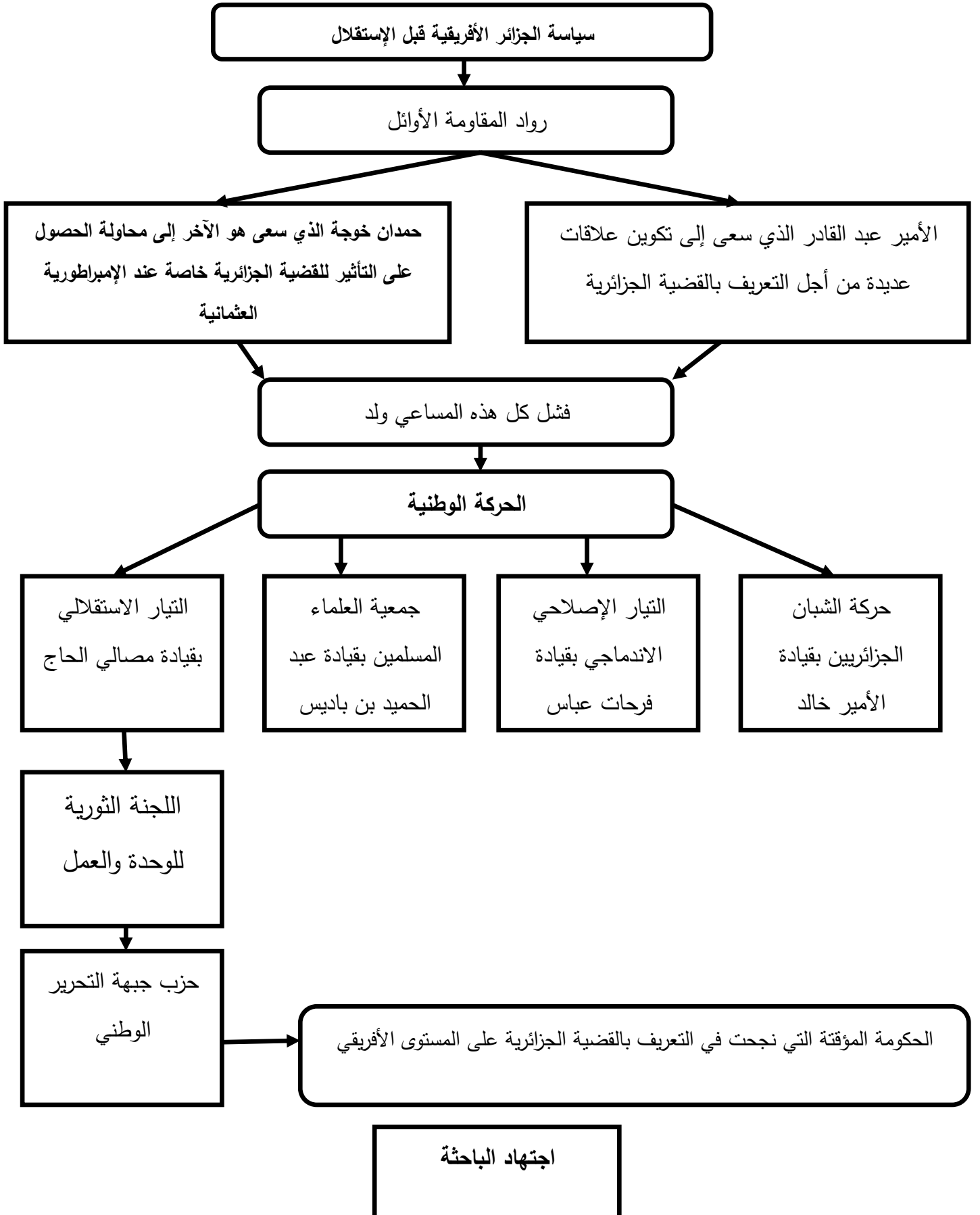
¹ بوضرية، مرجع سابق، ص. 104.

² بن فليس، مرجع سابق، ص. 144.

³ مرجع سابق، ص. 145.

⁴ بوضرية، مرجع سابق، ص. 106.

شكل (25): يوضح سياسة الجزائر الأفريقية قبل الاستقلال



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، ينتهي هذه المبحث بالاستنتاجات التالية:

أولاً: أن بداية العمل الخارجي كانت مع القادة الأوائل في المقاومة، الذين توصلوا بعد العديد من المقاومات التي قادوها، إلى أن الكفاح المسلح وحده لن يجدي نفعاً، وأن عليهم التوجه لتكوين علاقات خارجية تخدم القضية الجزائرية، وفي هذا الصدد جاءت محاولات كل من الأمير عبد القادر وحمدان خوجا.

ثانياً: بعد فشل محاولات القادة الأوائل في الجانبين العسكري والدبلوماسي، نمت وعي جديد في صفوف الجزائريين قاده بعض المثقفين الذين تعلموا بالمدارس الفرنسية، والذين توجهوا إلى تكوين الأحزاب والحركات السياسية، حتى يتسنى لهم التعبير عن مطالبهم، واعتنقوا في ذلك العمل الخارجي، حيث قدم كل من الأمير خالد بحركته حركة الشبان الجزائريين، وفرحات عباس بتياره الاندماجي، وعبد الحميد بن باديس بجمعيته العلماء المسلمين، ومصالي الحاج بتياره الأستقلالي التحرري، العديد من المحاولات من أجل التعريف بالقضية الجزائرية والحصول على التأييد لها.

ثالثاً: انبثق من التيار الاستقلالي التحرري، اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي تمخض عنها حزب جبهة التحرير الوطني، الذي فجر الثورة التحريرية، والتي اعتمدت في الأساس على الكفاح المسلح داخليا، والعمل الدبلوماسي على المستوى الخارجي، وفي هذا الصدد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في التعريف بالقضية الجزائرية على مستوى العالمي، بما فيه الدائرة الأفريقية، حيث شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة في المؤتمرات الأفريقية التي كانت تعقد وتبحث مشاكل القارة.

المبحث الثاني: سياسة الجزائر الأفريقية في فترة الحزب الواحد

دخلت الجزائر بعد الخامس من جويلية 1962 قائمة الوحدات الدولية المستقلة، وعملت على إعادة بناء الدولة الجزائرية، في إطار المبادئ العامة لبيان الفاتح من نوفمبر 1954، وقرار ميثاق طرابلس 1962، وتبنت الجزائر المعايير الاشتراكية في الحكم، حيث غلب فيها الحزب الواحد على طبيعة الحكم والنظام السياسي، وفي هذا الصدد سطرت الجزائر سياسة داخلية تمحورت حول مجموعة من المشاريع بداية بتكوين الجيش، وتعريب التعليم وحل مختلف المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار، كما سطرت الجزائر سياسة خارجية، أكدت من خلالها وفائها لمسارها التاريخي واحترامها لالتزاماتها، حيث بقيت الجزائر تحافظ على مبادئ سياستها الخارجية في كل مناسبة.

المطلب الأول: الفترة الممتدة بين 1962-1978

تنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين مهمتين في تاريخ الجزائر، تبدأ الأولى بتولي الرئيس الراحل أحمد بن بلة زمام الحكم الذي بدأ من سنة 1962 وانتهى سنة 1965، ومرحلة تبدأ بجلوس الراحل هواري بومدين على رأس الدولة الجزائرية حيث استمر حكمه من 1965 إلى غاية 1978.

1. فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)

يعتبر أحمد بن بلة من الشخصيات البارزة في تاريخ الجزائر المعاصر، ولد هذا الأخير في الخامس والعشرين من ديسمبر عام 1916¹.

¹ "أحمد بن بلة في ذمة الله" الجيش، ع.585 (أفريل 2012)، ص. 07.

بمدينة مغنية* الموجودة على الحدود الجزائرية المغربية¹ ، والداه من أصل مغربي² إذ ينحدر والده من عرش أولاد سيدي رحال الأمازيغي بمراكش³ ، وأمه من قرية أولاد ناصر⁴ ، تربي في وسط فلاح⁵ وتلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان، الغنية بالتراث العربي الإسلامي.

انخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج، وبعد سنوات قليلة من النضال فيه، أستطاع أن يصنع لنفسه مكانة فيه، ليقود بعد ذلك بن بلة مع تسعة من رفاقه مسار الثورة، حيث شكلوا بذلك اللجنة الثورية للوحدة والعمل، واتخذوا بذلك القرار التاريخي ببدء الكفاح المسلح⁶ .

برزت زعامة احمد بن بلة بعضويته وترأسه للمنظمة الخاصة، ثم كعضو في الوفد الخارجي للثورة الجزائرية، ثم في حادثة البريد بوهران* ، ثم إلقاء القبض عليه مع الزعماء الأربعة في حادثة اختطاف

* مدينة جزائرية تقع في الحدود الجزائرية المغربية، سميت نسبة إلى أمراه طاهرة وشديدة الورع من مراكش، حيث كانت هذه المرأة تحج باستمرار إلى أن أعجبت بالمنطقة فاستقرت فيها وسميت نسبة لها، (محمد خليفة، حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة(دار الترناثيف للنشر، 1985)، ص. 43).

¹ أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على "روبير ميرل"، ترجمة العفيف الأخضر(بيروت: دار الآداب)، ص. 31.

² محمد عباس، خصومات تاريخية، مصالي-الدباغين، بن بلة-عبان، بن بولعيد-عجول، بن صدوق-شكال(الجزائر: دار هومة، 2010)، ص. 123.

³ رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر(دار المعرفة، 2011)، ص. 55.

⁴ أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكسف عن أسرار ثورة الجزائر(الجزائر: دار الأصالة، ط.02، 2009)، ص. 42.

⁵ محمد شريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962(الجزائر: دار القصة، 2010)، ص. 56.

⁶ بن بلة، مرجع سابق، ص. 05.

الطائرة يوم الثاني والعشرون من أكتوبر 1956، ليدخل السجن بعدها إلى غاية وقف إطلاق النار بتاريخ التاسع عشر من مارس 1962، ليتحالف مع جيش الحدود في أزمة صائفة 1962، ويتوج بعد هذا التحالف وبعض قيادات الولايات التاريخية، رئيساً للجمهورية الجزائرية المستقلة¹.

في الفترة التي قضاها على رأس السلطة، باشر مهامه بمحاولته مجابهة العديد من المشاكل اللامتناهية، فبعد خروج فرنسا ورثت الدولة الجزائرية الفتية، معضلات أثرت على مسارها، إذ كانت الإدارة معطلة والاقتصاد مشلول، والمدارس مغلقة²، وفي سبيل حله لكل هذه المشاكل قام بالخطوة الأولى، وهي وضع دستور ينظم البلاد بما فيها العلاقة بين الحكام والمحكومين، وفي هذا السياق جاء دستور الجزائر الأول، حيث كرس هذا الدستور فكرة ارتباط الدولة بحزب جبهة التحرير الوطني، إذ اعتبر الحزب مصدر الشرعية لأي نظام، ولأي سلطة في الجزائر، كما كرس نظام الحزب الواحد³، وتوضح ذلك أكثر في المرسوم رقم 297/36 المؤرخ في الرابع عشر من أوت 1963 الذي تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وان حزب جبهة التحرير الوطني هو من يحدد سياسة الأمة ويوجهها، ويعمل على مراقبة عمل المجلس الوطني والحكومة⁵.

* حادثة وهران عام 1949 التي كانت عبارة عن هجوم مسلح والسطو على بريد وهران، نظمه أحمد بن بلة مع رفاقه، من أجل تمويل النشاط العسكري للمنظمة الخاصة، غير أن السلطات الفرنسية كشفت الأمر وأودعت بن بلة سجن البلدية، (بن بلة، مرجع سابق، ص. 06).

¹ بن بلة، مرجع سابق، ص. 07.

² المكان نفسه.

³ محمد بورابو، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية، أطروحة دكتوراه (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، جوان 2012)، ص. 33.

⁵ أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، الباحث، ع. 04 (جامعة ورقلة 2006)، ص. 123-128.

أما على صعيد السياسة الخارجية، حاول أحمد بن بلة أن يصنع للجزائر مكانة في الساحة الدولية، وتوج هذا في الثالث من أكتوبر عام 1962، بأنظام الجزائر لهيئة الأمم المتحدة بعد أقل من أسبوع من توليه الحكم، كما سعى لتعميق علاقات الجزائر الدولية، فوطد العلاقة مع العديد من الدول في مقدمتهم مصر والإتحاد السوفياتي¹، وتجلّى ذلك في مساعدة العديد من الدول الجزائر في حريها مع المغرب، التي دامت أسبوعين، كما دعم بشدة حركات التحرر وناهض الاستعمار حيث جاء في خطاب له ما يلي:

"إن الجمهورية الجزائرية انبثقت عن كفاح تحرري تجاوز الإطار الوطني ليصبح نموذجا تحتذيه كل الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية... وستكون تصفية الاستعمار في شكله التقليدي والمقنع القاعدة الثابتة لعملا السياسي والدبلوماسي..."

وهنا يظهر جليا موقف الجزائر الصارم اتجاه دعم حركات التحرر والقضاء على الاستعمار بكل أشكاله خاصة وأن الجزائر عايشة الاستعمار لسنوات طويلة.

وجاء أيضا:

"أن زوال الاستعمار هو الشرط الأساسي لإقامة علاقات صحيحة تعتمد على المساواة وتسهل التعاون الفعلي والتضامن الحقيقي لبناء أسرة دولية سلمية..."

ويتوضح هنا موقف الجزائر التي ترى أن عملية تصفية الاستعمار، هي شرط أساسي لبناء علاقات دولية تخدم السلم والأمن الدوليين.

كما جاء أيضا:

¹ لونيبي، مرجع سابق، ص. 132.

"إن انتصارنا اليوم هو انتصار الحق...إن كفاحنا من أجل الرقي الإنساني والتحرر الوطني والتقدم...يجب تغيير العلاقات الحالية بين الدول الكبيرة والصغيرة وتعزيز مواقف الدول الصغيرة في ميدان القضايا العالمية، لأنه من المحقق أن بعض الدول العظمى لا تزال تبني علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس السيطرة الاقتصادية والضغط السياسي...ولا يزال الاستعمار الحديث خطرا حقيقيا على الدول الفتية، فإن الكفاح ضد الاستعمار الحديث وضد الإمبريالية على العموم لابد وأن يكون أطول وأشق من الكفاح ضد الاستعمار القديم نظرا لتشعب جبهاته فهو يصطدم بالمقاومات الصامدة من طرف الاحتكاريين الذين لا يترددون للإبقاء على امتيازاتهم من اللجوء إلى الأوضاع المتطرفة الأكبر خطورة..."¹.

وهنا دعا الرئيس في خطابه إلى ضرورة إعطاء الفرصة لدول الصغيرة من أجل تعزيز مواقفها، والتوجه إلى بناء العلاقات الدولية على أساس تكافئ وتساوي بين الدول.

وفي هذا الصدد عمد الرئيس أحمد بن بلة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، والدول المناهضة للاستعمار بآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي وأفريقيا لعقد مؤتمر باندونغ ثاني بالجزائر في جوان 1965، حيث أعطى فيه بعد أوسع للحركة العالمية المناهضة للاستعمار، وكان الهدف منه أن يشمل كل دول وشعوب العالم التي عانت من الاستعمار والهيمنة الغربية.²

¹ إسماعيل ديش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي أزمتي مالي وما يسمى الربيع العربي: الأسباب والأبعاد(الجزائر: دار هومة، 2017)، ص ص. 149.

² المكان نفسه.

وهكذا ظل بن بلة رئيسا للجزائر مدة ثلاثة سنوات، لينتهي حكمه في التاسع عشر من جوان

1965، بعد أزاحته ووضعه في السجن من قبل وزير الدفاع العقيد هواري بومدين.¹

2. فترة حكم الرئيس هواري بومدين 1965-1978

هو محمد بوخروبة، المولود بتاريخ الثالث والعشرون من أوت 1932²، في ناحية بني عدي التي تقع على بعد خمسة عشر كيلومتر من قالمة، تعود أصوله إلى جمهورية اليمن الحالية³، من عائلة فلاحية بسيطة⁴، اسمه الثوري هواري بومدين، نسبة إلى الولي الصالح سيدي الهواري بوهران والمسجد الكبير بتلمسان بسيدي بومدين⁵، تلقى تعليما عربيا في مدرسة قرآنية، فر إلى تونس سنة 1949 هربا من التجنيد الإجباري، التحق بجامعة الزيتونة، ومنها إلى القاهرة سنة 1950 حيث التحق بجامع الأزهر*، التحق بالثورة الجزائرية بعد اندلاعها، وتولى قيادة ولاية وهران سنة 1957، ثم رئاسة الأركان العامة سنة 1960، وبعد الاستقلال عين وزيرا للدفاع سنة 1962، فنائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963، في التاسع عشر من جوان 1965 قام مع مجموعة من الضباط والسياسيين بحركة، أبعدها فيها الرئيس

¹ طاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد في أركان جزائري (الجزائر: الشروق للإعلام، ط. 01، 2011)، ص. 124.

² عمار بومايدة، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري (الجزائر: دار المعرفة، 2008)، ص. 16.

³ محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم (الجزائر: دار الهدى، 2005)، ص. 23.

⁴ سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 (الجزائر: قصر الكتاب، 1997)، ص. 15.

⁵ رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة فاطمة الزهراء قشي، محمد الأخضر الصبيحي (الجزائر: دار الهدى، 1990)، ص. 29.

* جامع الأزهر بناه جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي عام 260 هجري/873 ميلادي، يعتبر أكبر وأقدم جامعة إسلامية، وقد ظل الأزهر دوما ملاذا لعلوم الدين معقلا للغة العربية، من أهدافه إخراج علماء لتدريس علوم الدين واللغة العربية (محمد العيد مطر، الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية (الجزائر: دار الهدى، 2003)، ص. 25).

السابق أحمد بن بلة عن الحكم، وتولى هو رئاسة مجلس الثورة والحكومة، لينتخب باستفتاء سنة 1976 رئيسا للجمهورية الجزائرية².

برر بومدين عملية إزاحة الرئيس أحمد بن بلة بتقديم مجموعة من الأسباب، مبرزا جملة الأخطاء التي ارتكبها سابقه، من بينها إبعاد العناصر النضالية التي أسهمت إيجابا في الثورة، وتمكين العناصر الانتهازية غير الثورية من مراكز في السلطة، فشل سياسته الاقتصادية، بعثرة أموال الشعب والدولة في مناورات سياسية، الانحراف عن خط الثورة السياسي من القيادة الجماعية إلى الانفراد بالحكم، وعدم تكوين حزب ثوري طلائعي* يضم المناضلين.

ليتولى بعد ذلك زمام الحكم، والمضي في تنفيذ أفكاره وسياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي، كانت بداية أعماله بتجميد المجلس الوطني للثورة** * دستور 1963، وإبطال كل

² عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر (بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للنشر والترجمة والتأليف، ط. 02، 1980)، ص ص. 46، 47.

* حزب طلائعي هو تنظيم يظم مناضلين غير منتسبين إلى السلطة، حيث تساعد القيادة على تحقيق المشروع الذي سطرته الثورة، وهو الاشتراكية، وبهذا يكون حزب جبهة التحرير الوطني مفتوح لكل أبناء الثورة وحلفائها من عمال وفلاحين وجنود ومتقنين وحرفيين وتجار صغار، ويقوم الحزب بمهمة تشييد الاشتراكية في إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية (سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص. 116).

** المجلس الوطني للثورة يعتبر الهيئة العليا للثورة، هو الذي يخطط سياسة جبهة التحرير الوطني وصاحب الاختصاص لتقرير مستقبل الجزائر، ووحده الكفيل بوقف القتال أثناء الثورة، وقد كان بمثابة برلمان الشعب الجزائري (مرتاض عبد المالك، مصطلحات ثورة التحرير الكبرى (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001)، ص ص. 75، 76).

المؤسسات المنبثقة منه¹، واستخلافه بدستور 1976، كما قام بإلغاء المجلس الشعبي أو البرلمان وعوضه في السادس من نوفمبر 1968 بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي².

وهكذا أكمل بومدين طريقة، في إعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية، بحل الأجهزة والتنظيمات السابقة، واستحداث أجهزة وتنظيمات جديدة في الدولة الجزائرية، كاستحداث وزارة المالية، وزارة المجاهدين، تشكيل قسم وزاري يشرف على بعض القطاعات كقطاع الصحة والأشغال العمومية، كما قام بتنظيم السلطة، وفق أسس جديدة تمنع الشتات والتقسيم، واهتم بتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية¹، وتبنى في ذلك العديد من المشاريع الاقتصادية، فكان يعتمد لبناء دولة قوية متطورة، تتبنى معايير المساواة والقانون، والعدالة الاجتماعية².

أما على الصعيد الخارجي، فهدف السياسة الخارجية الجزائرية في فترة حكم بومدين، إلى الدفاع عن الاستقلال الوطني، واستعادة الهوية الجزائرية، ورفض كل أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، ونبذ سياسية التكتلات والأحلاف، والتضامن الفعال مع حركات التحرر⁵، وفي هذا الصدد أبدت الجزائر العديد من المواقف التي تؤسس لسياستها الخارجية، عبر وزير خارجيتها المتمثل في عبد العزيز بوتفليقة، حيث تمثلت هذه المواقف في:

¹ لونيبي، مرجع سابق، ص ص. 132-142.

² عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة (القاهرة: دار الفجر، 2004)، ص. 64.

¹ لونيبي، مرجع سابق، ص. 217.

² مصالي، مرجع سابق، ص ص. 57، 58.

⁵ لونيبي، مرجع سابق، ص. 237.

تقديم الدعم الكامل للحركات المناهضة للاستعمار والإمبريالية والعنصرية، حيث دعمت الجزائر انطلاق العمل المسلح بجنوب إفريقيا وفلسطين 1965، ومواجهة الاحتلال الأمريكي بالهند الصينية، كما أقرت الجزائر بممثلي حركات التحرر من الاستعمار والعنصرية، لدرجة سميت فيها الجزائر بمحجة الثوار¹.

ليتقوى أكثر موقف الجزائر الداعم لكل حركات التحرر والتخلص من الاستعمار والعنصرية بعد:

أولاً: مشاركتها في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967، إذ يعتبر بومدين القضية الفلسطينية قضية مركزية، تهم كل العرب، وهي قلب الوطن العربي²، حيث أكد في هذا الصدد، على أن القدس عربية ولا يمكن تدويلها، كما حرص على صيانة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، حسب ما تتصوره المقاومة الفلسطينية³.

ثانياً: لعب الدور الكبير في طرد تايوان وإدخال الصين لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1971، والمساهمة في طرد النظام العنصري بجنوب أفريقيا سنة 1974 من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

ثالثاً: تجديد دورها في الحرب العربية الإسرائيلية 1973. والمشاركة في استعمال الورقة النفطية كورقة ضغط على الغرب لدعمها للكيان الصهيوني⁴.

¹ ديش، مرجع سابق، ص. 150.

² بومايدة، مرجع سابق، ص ص. 96-108.

³ ديش، مرجع سابق، ص. 161.

⁴ مرجع نفسه، ص. 151.

رابعاً: دعم حركة عدم الانحياز، بعقد المؤتمر الثالث سنة 1973 حيث أعطت الجزائر فيه بعداً سياسياً واستراتيجياً في مواجهة إملاءات الدول الغربية، خاصة في موضوع المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، ودعت فيه إلى إعادة النظر في الاقتصاد العالمي المجحف في حق شعوب العالم الثالث، خاصة في تأمين مواردها الطبيعية، وتحديد التعويضات اللازمة على الدول المستعمرة¹، حيث جاء في خطاب الرئيس بومدين ما يلي:

"...على سعيد العالم الثالث نعيش في هذه الأيام لحظات تخوض فيها البلدان المنتجة للمواد الأولية عدداً من المعارك من أجل أن تكون هي الأخرى سيدة في بلادها وتستعيد ثمرة ثرواتها الطبيعية وتسخرها لتنميتها.."

ليتوج هذا المؤتمر في الأخير بجملة من القرارات، أهمها اعتبار الصهيونية حركة عنصرية، والتأكيد بالتميز العنصري في جنوب أفريقيا، ولإشارة أن أغلب الدول الأفريقية المستقلة آنذاك ساندت هذه القرارات الختامية.

كما نجحت الجزائر في إقناع منظمة عدم الانحياز، بعدم الاقتصار على الجوانب السياسية فقط، ومبدأ الحياد الإيجابي، بل ضرورة توسيع نظامها في جميع الجوانب والمجالات، والعمل على إنشاء منظمة تدافع عن أسعار الموارد الأولية، وهكذا كانت الجزائر هي صوت العام الثالث في هذا المجال، بما فيها الدول الأفريقية، لتحمل بعد ذلك مطالب القارة إلى هيئة الأمم المتحدة في سنة 1974، والتي خصصت جمعيتها العامة، مؤتمراً حول الموارد الأولية في أبريل 1974، ألقى فيه هواري بومدين خطاباً،

¹ لونيبي، مرجع سابق، ص. 234.

وضح فيه مشروع قدرة تحكم البلدان النامية في مواردها الأولية، وتشجيع الحوار بين عالمي الشمال والجنوب¹، وقد جاء في خطابه ما يلي:

"...ولكن النجاحات الأولى التي سجلتها في هذا الميدان تدفع بلداننا إلى الدخول في مرحلة جديدة وحاسمة من نضالها التحرري، وبالفعل فإنه من الضروري أن لا نغفل أبدا عن أن تجسيم عملية استعادة الثروات الطبيعية ستظل حبرا على ورق طالما استمرت الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات تتحكم في مختلف الأجهزة والوسائل الخاصة بتحويل ثروات البلدان الفقيرة وخاصة في نظام تحديد أسعار المواد الأساسية. زمن هنا تتحدد معالم المعركة الجديدة التي ترتسم على الطريق الشاق لتحرير الشعوب..."².

خامسا: عدم الاعتراف باتفاقية مدريد الثلاثية، التي جمعت موريتانيا المغرب واسبانيا، حيث سلمت هذه الأخيرة الصحراء الغربية إلى كل من موريتانيا والمغرب الأقصى، ورفض استعمار الصحراء الغربية من طرف المغرب 1975، حيث دعمت الجزائر الشعب الصحراوي في تقرير مصيره³، وهذا ما يؤكد خطاب الرئيس بومدين الذي جاء فيه ما يلي:

"...موقف الجزائر بالنسبة لقضية الصحراء الغربية...واضحا، الجزائر ليست لها اي مطامع ترابية...إن الجزائر ضد سياسة القوة لقد نسي كلاهما المغرب وموريتانيا الحقيقة الجوهرية وهي وجود الشعب الصحراوي ورد فعله...إننا لا نعادي المغرب ولا موريتانيا، لكننا ساعدنا وسنساعد الشعب

¹ مرجع سابق، ص. 235.

² دبش، مرجع سابق، ص ص. 151، 152.

³ Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire d'un Algérien,(Alger : éditions Casbah, 2008)p.385.

الصحراوي الذي رفع السلاح ليدافع عن وجوده وكيان أولاده...الجزائر لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية في مقدمتها مبدأ حق تقرير المصير الدائم في السياسة الجزائرية ولا يمكن أن يتغير أبدا..."

لتبرز السياسة الخارجية الجزائرية بشكل أكبر في القضية الصحراوية، حيث تجندت لها الدبلوماسية الجزائرية بشكل مكثف، إلى غاية الحصول على اعتراف من منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية، وقبلها كعضو في المنظمة¹

سادسا: بذلها العديد من الجهود لتحرير الدول الأفريقية من الاستعمار والعنصرية، حيث أسهمت بقسط كبير في استقلال كل من انغولا، غينيا، بيساو، وجزر الرأس الأخضر من الاحتلال البرتغالي، والحفاظ على الوحدة الترابية لنيجيريا والسودان ونامبيا²، كما تصدت الجزائر لمختلف الأنظمة الرجعية في أفريقيا، التي حاولت أن تكرر الاستعمار من جديد، أمثال الرئيس الزائيري موبوتو، والنظام العنصري بجنوب أفريقيا³.

بهذا حاول هواري بومدين بناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، وكرس لذلك كل مجهوداته على الصعيدين الداخلي والخارجي، ليصاب بعدها بجلطة دماغية أدخلته غيبوبة دامت أربعين يوما، وفي السابع والعشرين من ديسمبر 1978 وعلى الساعة الثالثة وخمسة وخمسين دقيقة، توفي في مستشفى مصطفى باشا عن عمر يناهز السادس والأربعين سنة⁴، ودفن في مقبرة العليا¹.

¹ بن عنتر، مرجع سابق، ص ص. 81، 82.

² رايح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف (الجزائر: دار المجتهد، 2013)، ص. 61.

³ دبش، مرجع سابق، ص. 152.

⁴ محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى (الجزائر: دار الهدى، 2009)، ص 95.

المطلب الثاني: الفترة الممتدة بين 1978-1988

دخلت الجزائر في فترة انتقالية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، حيث أسندت رئاسة الجمهورية حسبما ما يقتضيه الدستور الجزائري، الذي ينص على تولي رئيس المجلس الشعبي زمام الحكم لمدة أقصاها خمسة وأربعون يوما، وبهذا تولى السيد **رابح بطاط*** رئاسة الجمهورية، وتشتت الآراء والأفكار حول الرئيس الجديد، حيث احتدم الصراع بين محمد الصالح يحيى الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك، وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية آنذاك، إلا أن كلاهما لم يدعم من قبل المؤسسة العسكرية، إذ كان المرور إلى الرئاسة في الجزائر، يقتضي حصول المرشح على دعم المؤسسة العسكرية، ليعين بعد ذلك العقيد الشاذلي بن جديد رئيسا للجزائر¹.

¹ لونيبي، مرجع سابق، ص. 240.

* **رابح بيطاط** عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل والقيادة التاريخية، من مواليد التاسع عشر من ديسمبر 1925 بعين الكرمة في الشرق الجزائري، مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعضو في المنظمة السرية، حكم عليه غيابيا بالسجن لعشر سنوات بعد مشاركته في مهاجمة بريد وهران، عين مسؤول عن المنطقة الرابعة الجزائر، وفي 1955 اعتقلته السلطات الاستعمارية وحكمت عليه بالسجن المؤبد، ليطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962، عين في السابع والعشرين من سبتمبر 1962 نائبا لرئيس مجلس أول حكومة جزائرية، ليستقيل بعد ذلك بسنة، في العاشر من يوليو 1965 عين وزيرا للدولة، بعدها في سنة 1972 عين وزيرا مكلفا بالنقل، ترأس المجلس الشعبي الوطني في مارس 1977، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين تقلد رئاسة الجمهورية لمدة خمسة وأربعون يوما، قام برئاسة المجلس الشعبي الوطني لمدة أربع فترات تشريعية، إلى أن قدم استقالته في الثاني من أكتوبر 1990، تم تقليده أعلى وسام في الدولة "صدر" بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة والثلاثون لعيد استقلال الجزائر في الخامس جويلية 1999، توفي في العاشر من أبريل 2000، (رابح بطاط، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/02/12).

¹ أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبدالعزیز بوتفليقة، في: www.nashiri.net، ص. 36.

فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد 1978-1988

يعتبر الشاذلي بن جديد من أبرز الشخصيات السياسية، التي لعبت الدور الأكبر في استغناء الجزائر عن إيديولوجيتها الاشتراكية، وهو من مواليد الرابع عشر من أبريل 1929، من مدينة عنابة، الموجودة في الشرق الجزائري، ينتمي إلى عائلة ريفية بسيطة ميسورة الحال، التحق بالتنظيم العسكري لجبهة التحرير الوطني سنة 1954، ثم التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1958 ورفي إلى رتبة نقيب، ثم عضو لجنة منطقة العمليات الشمالية سنة 1960، بعد الاستقلال عين قائدا للناحية الخامسة قسنطينة من 1963 إلى غاية 1964¹، ثم على رأس الناحية الثانية وهران من سنة 1965 إلى غاية 1979، في 1978 كلف بتنسيق شؤون الدفاع الوطني، عين رئيسا للجزائر وأمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني باعتباره أقدم ضابط في أعلى رتبة في الجيش، وكان هذا بعد انتخابه في الاجتماع الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، عقب وفاة الرئيس هواري بومدين²، لينتخب بعد ذلك في عهدتين متتاليتين سنة 1983 و 1988.

بأشر الرئيس الشاذلي بن جديد تنفيذ سياسته، حيث قام بمجموعة التغييرات في العديد من المجالات، وبرز في برنامجه ميله للإيديولوجية الغربية الليبرالية، وبدأ يقود معركته في الانفتاح على الغرب، فمع وصوله للحكم قام بالإفراج عن الشخصيات السياسية المعارضة، وأعادها للساحة السياسية، فرفع الإقامة الجبرية عن كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خده، كما أطلق سراح إحدى عشر معتقلا

¹ بومايدة، مرجع سابق، ص ص، 44،45.

² Mohamed Harbi, le F.L.N, mariage et réalité, des origines a la prise du pouvoir(1945-1962)(Paris : les éditions J.A, 2eme édition, 1985), pp .422,423

متهم بالتآمر على امن الدولة، وأفرج عن الرئيس الأول أحمد بن بلة¹، وفي ظل هذه الظروف كانت الحركة الإسلامية الجزائرية تتأهب للخروج إلى الساحة السياسية* ، أما اقتصاديا فتزامنت بداية حكمه مع الأزمة البترولية سنة 1979، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول، ما أتاح للجزائر الحصول على إيرادات كبيرة للتصدير تتراوح بين ثلاثة عشر وأربعة عشر مليار دولار سنويا¹ ، فانتعشت الأسواق الجزائرية في هذه الفترة² وكان ذلك بسبب ترك الإنتاج والتعويل على الاستهلاك فقط³ ، غير أن فترة الاستقرار والانتعاش هذه، لم تدم طويلا حيث شهدت الجزائر مجموعة من الأحداث التي أدت فيما بعد إلى ظروف داخلية مستعصية، وتمثلت هذه الأحداث في:

أولا: الربيع البربري⁶

تمثلت بداية أحداثه في منع الحكومة للمحاضرة التي برمجت للكاتب مولود معمري، حول استخدام اللغة الامازيغية في جامعة تيزي وزو، بتاريخ الثاني عشر من مارس 1980، والتي أدت فيما بعد إلى

¹ "بينجامين ستورا"، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص. 92.

* في الثاني عشر من نوفمبر 1982 دعت الحركة الاسلامية الجزائرية بقياداتها المتمثلة في أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، والدكتور عباس المدني إلى تجمع ضخم بالجامعة المركزية، حيث ضم هذا التجمع آلاف المعتصمين من الاسلاميين الذين كالبو الرئيس شانلي بن جديد أن يرفع عنهم الظلم وأن يمضي قدما نحو تحصين المجتمع الجزائري من إفرازات الغزو الثقافي، كما طالبوه بتصحيح المسار السياسي وذلك بالقضاء على نفوذ المحسوبين على الثقافة الفرنسية والمكرسين لها، والاهتمام بالثقافة الاسلامية العربية،(أبو زكريا، مرجع سابق، ص ص. 40،39).

¹ براهيم عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1957-1999(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص. 167.

² عبد الله بلحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية(دار راية للنشر والتوزيع، ط. 01، 2012)، ص. 37.

³ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 43.

⁴ للإطلاع أكثر على المسألة الثقافية ومسألة الهوية أنظر: أحمد بن نعمان، الهوية الوطنية(الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1996).

المواجهات العنيفة التي حدثت بين مجموعة من المتظاهرين، وقوات الأمن الجزائرية في بلاد القبائل، حيث طالب المتظاهرون برد الاعتبار للثقافة الأمازيغية، واعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية* ، منددين باحتكار التيار العربي الإسلامي للحياة الثقافية والفكرية بالجزائر¹ .

ثانيا: الأزمة الاقتصادية

تمثلت هذه الأزمة في انخفاض أسعار البترول، حيث بدأت الأرباح المتأتية من الصادرات تتناقص² ، وحتى تسير الجزائر وفق الوثيرة التي كانت عليها من قبل، لجأت إلى المديونية، فاستدانت الجزائر من باريس وطوكيو وواشنطن، غير أنها لم تتعش اقتصادها، ووجدت نفسها توفى الديون دون أصولها، وبهذا دخلت الجزائر في دوامة المديونية³ .

وفي ظل كل هذه الظروف ألقى الرئيس شاذلي بن جديد خطابا فريدا من نوعه، تضمن بين سطور عزمه على إنهاء حكم جيل الثورة، وإعطاء المشعل لجيل الاستقلال، حيث جاء في هذا الخطاب ما يلي:

* في هذا الصدد قدمت الأسرة الجامعية بتيزو وزو بيانا تضمن مطالب عديدة من بينها: الاعتراف بالثقافة واللغة البربرية قسما مدمجا في الإرث الثقافي القومي. المساواة بين اللغات والثقافات الشعبية وتنمية مصلحة الجماهير الشعبية. حرية التعبير والرأي والفكر عمليا، وأرفق هذا البيان أن الأسرة الجامعية قد عرضت هذا البيان بشكل قانوني على مختلف الأجهزة لكنها لم تلقى أي استجابة، وانها جوبهت بالقمع والاعتقالات، (ستورا، مرجع سابق، ص. 93).

¹ ستورا، مرجع سابق، ص. 94.

² بلحبيب، مرجع سابق، ص. 37.

³ أبو زكريا ، مرجع سابق، ص. 43.

"أنا أوّمن بشعاراتنا في الستينات والسبعينات إلى يومنا هذا كالتزاهة، والكفاءة والإخلاص والالتزام، لكن اليوم أقول صراحة، وبدون مجاملة، أننا نوّمن بالكفاءة بالدرجة الأولى لأن التجربة علمتنا ذلك"¹.

بعد إحدى عشر يوما من هذا الخطاب تدفق الشعب الجزائري إلى الشوارع، متظاهرين ومحتجين على الأوضاع المزرية السياسية والاجتماعية والثقافية، قابلته السلطات بمواجهات دامية، وقمع لهذه المطالب، وهذا ما يعرف في أدبيات السياسة الجزائرية أحداث أكتوبر²، ليتمكن بعد ذلك الرئيس شاذلي بن جديد من تهدئة الوضع، بعد تقديمه جملة من الوعود إلى الشعب الجزائري، التي تتمثل في القيام بإصلاحات جديدة في جميع القطاعات³.

أما فيما يخص السياسة الخارجية في هذه الفترة، فقد بقيت وفية لما سطره الراحل هواري بومدين، غير أنه تم التركيز بشكل كبير على دعم مبدأ الجزائر في تبني الحل السلمي للنزاعات⁴، حيث أكد الرئيس الشاذلي بن جديد أن عدم استقرار البيئة الدولية يؤثر على الدول الضعيفة وعلى مختلف عمليات البناء فيها، وهذا ما جاء في خطاب له:

"إن التذبذب والاختلال اللذان يمسان بطابعهما العلاقات الاقتصادية الدولية يؤثران سلبا على عملية إعادة بناء الاقتصاد وذلك بالإضافة إلى التذبذب وهذا الاختلال يجعل الجهود التي يقوم بها العالم الثالث في مجال التنمية تذهب سدا مما يؤدي إلى تردي الظروف المعيشة لشعبه... ففي إفريقيا

¹ بلحبيب، مرجع سابق، ص. 39.

² المكان نفسه.

³ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 43.

⁴ ديش، مرجع سابق، ص. 165.

خاصة يتعرض الملايين من البشر إلى الجوع من جراء تراكم الآثار المترتبة عن الوضع الدولي المتريدي¹.

كما أكد أن الحوار والمفاوضات والحلول السلمية هي السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما تسعى إليه الجزائر، حيث ورد في خطابه ما يلي:

"أن إيجاد حلول متوازنة فيما يخص نزع السلاح وهو ميدان شائك وواسع يتوقف بالدرجة الأولى على الحوار البناء والمفاوضات الصادقة فالمجموعة الدولية تعلق آمالا كبيرة على الحوار الذي استؤنف مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، وبغض النظر على اختلاف الآراء ووجهات النظر حول طريقة جرد قوات كل طرف فإن هذا الحوار يتيح فرصة للبحث عن اتفاقيات قد تجعل هدف الحد من التسلح ممكن تحقيقه...²"

و تطرق كذلك في توجهاته الخارجية إلى التأكيد على انتماء الجزائر إلى الوطن العربي والإسلامي، موضحا تمسك الجزائر بموقفها الداعي إلى التعاون والحل السلمي لمختلف التوترات، وقد جاء في خطاب له ما يلي:

"إننا جزء من الأمة العربية ومن العالم الإسلامي، والجزائر التي دافعت ثمن عروبته وإسلامها مئات الآلاف من الشهداء تؤمن بأن حل المشاكل بالوسائل السلمية وإقامة العلاقات الأخوية والتعاون المخلص هو الذي يمكننا جميعا من مواجهة الاستعمار والصهيونية والقيام بدور إيجابي فعال على المستوى الدولي"

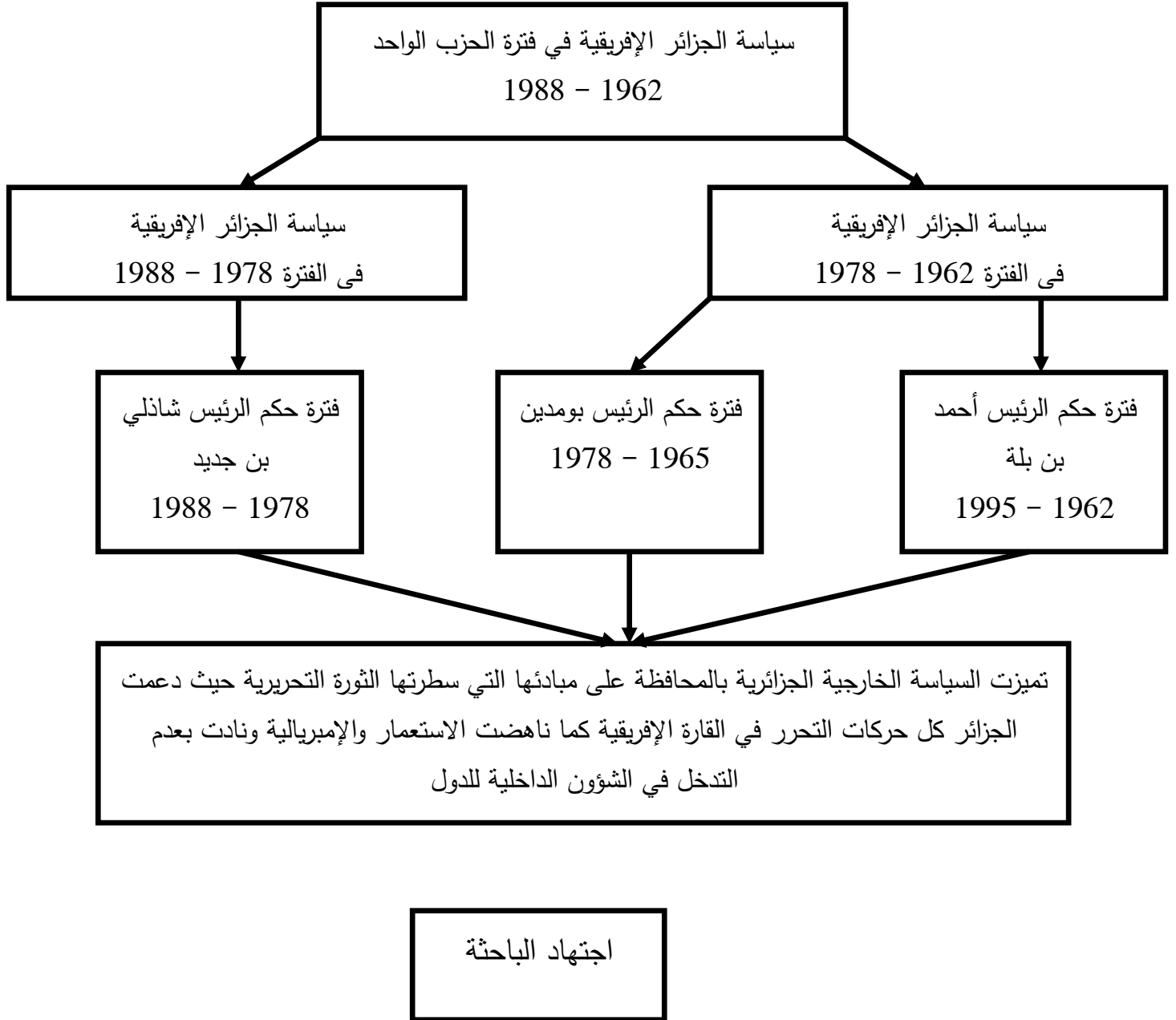
¹ المكان نفسه.

² المكان نفسه.

في الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي الذي يوضح بإختصار سياسة الجزائر الأفريقية في فترة

الحزب الواحد:

شكل(26): يوضح سياسة الجزائر الأفريقية في فترة الحزب الواحد



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، ينتهي هذا المبحث بالاستنتاجات التالية:

أولاً: تميز الحكم في الجزائر من الفترة الممتدة بين 1962-1988 بحكم الحزب الواحد، والاعتماد

على النموذج الاشتراكي في التسيير، حيث مر على الجزائر ثلاثة مراحل:

1. فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة والذي شغل المنصب من 1962 إلى غاية 1965، بعد إزاحته من قبل العقيد هواري بومدين، حيث جابه في حكمه مشاكل عدة، خاصة وان الجزائر كانت حديثة الاستقلال، محاولاً بذلك إنهاء مشاكل الجزائر المتعددة، من خلال تبنيه سياسة داخلية تلخصت في إقرار دستور 1963، الذي حدد الخطوط العريضة لطبيعة الحكم وأسلوب التسيير في الجزائر، وسياسة خارجية، برز فيها موقف الجزائر الداعم لمختلف حركات التحرر والمناهض للإمبريالية.

ثانياً: فترة حكم الرئيس هواري بومدين والذي شغل المنصب من 1965 إلى غاية 1978، حيث حاول بومدين في فترة حكمه بناء دولة جزائرية لا تزول بزوال الرجال، محاولاً هو الآخر تبني سياسة داخلية تؤسس دولة جزائرية قوية، تحترم سيادة القانون، وتحقق العدالة الاجتماعية، وارتكز على العديد من المشاريع خدمة لهذا الهدف، بداية بتغيير الدستور ووضع دستور جديد 1976، كما تبني سياسة خارجية لا تختلف عن سابقه أحمد بن بلة، حيث اهتم هو الآخر بقضايا التحرر، وبرز ذلك في دعمه الكامل لقضية الصحراء الغربية، ومناهضة الإمبريالية، كما قام بالعديد من الأدوار في إطار حركة عدم الانحياز وكذلك على مستوى القارة الأفريقية.

3. فترة حكم الرئيس شاذلي بن جديد، والذي شغل المنصب من 1978، بعد تعيينه خلفاً للرئيس

الراحل هواري بومدين، إلى غاية 1988 وهي السنة الأخيرة في فترة الحزب الواحد بالجزائر، حيث جابه هو الآخر العديد من الأزمات، بداية من الربيع البربري، إلى الأزمة الاقتصادية، وصولاً بعد تفاقم

الأوضاع إلى أحداث أكتوبر، والتي دفعته إلى تهدئة الوضع بتقديم وعود، تمثلت في انفتاح سياسي واقتصادي وثقافي، وتميزت سياسته الخارجية بالاستمرار لما سطره سابقه، حيث ظلت الجزائر وفيه لمبادئها الداعمة لحق الشعوب في تقرير المصير، ومناهضة الإمبريالية، وتبني الحل السلمي في حل النزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المبحث الثالث: سياسة الجزائر الإفريقية في فترة التعددية الحزبية

شهدت الجزائر مجموعة من الأوضاع السياسية التي أفرزت العديد من التغيرات في جسم الدولة الجزائرية، فبعد أحداث الربيع البربري والأزمة الاقتصادية وأحداث أكتوبر تكييف الرئيس شاذلي بن جديد بإصلاحات جديدة تضمنت تعديلا دستوريا وافق عليه الشعب الجزائري في فبراير 1989، تضمن هذا الدستور تخلي الجزائر عن أيديولوجيتها الأولى المتمثلة في الاشتراكية وما تقتضيه من أحادية حزبية في الحكم، واعتناق الأيديولوجية الليبرالية التي تقتضي معايير الديمقراطية والتي لا تكون إلا بفتح مجال التعددية الحزبية، وبهذا دخلت الجزائر في حقبة جديدة تضمنت العديد من المتغيرات.

المطلب الأول: الفترة الممتدة بين 1989-1999

تميزت هذه الفترة بتوجه الجزائر إلى تبني الإيديولوجية الليبرالية، وذلك من خلال القيام بانفتاح سياسي واقتصادي وثقافي، صاحبه حراك سياسي كاد يعصف بالدولة الجزائرية حيث شهدت الجزائر العديد من الأحداث والفترات الانتقالية التي تكيفت معها في كل مرة بتبني خيارات جديدة.

1. مرحلة بداية الحراك السياسي 1989-1992

تبدأ فترة الحراك السياسي بإقرار الرئيس الشاذلي بن جديد الدستور الجديد، الذي اختلف عن الدساتير السابقة، والذي حمل في طياته بوادر الانتقال الإيديولوجي، حيث لوحظ عليه غياب كلمة الاشتراكية التي كانت في الدساتير السابقة خيارا لا رجعة فيه¹، فدستور فبراير 1989 الذي وافق عليه غالبية الشعب الجزائري، شمل رؤى وأسس جديدة للملامح السياسية للدولة الجزائرية، حيث أقر ما يلي²:

¹ بلحبيب ، مرجع سابق، ص. 41.

² مرجع سابق، ص ص 41، 42.

أولاً: تأكيده على قيام النظام السياسي الجديد على ثلاث سلطات رئيسية متمثلة في السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية.

ثانياً: ضمان الحريات الفردية بما فيها حرية التعبير والمشاركة والتجمع.

ثالثاً: حرية تشكيل جمعيات ذات طابع سياسي وفتح الباب أمام الصحافة المستقلة.

رابعاً: إنشاء مجلس دستوري يعمل على احترام الدستور والالتزام بالقواعد القانونية، لعمليات الاستفتاء والانتخابات الدستورية.

خامساً: إبعاد الجيش عن الحياة السياسية وتوليه مهمة الدفاع عن وحدة التراب الوطني.

سادساً: تحية دور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية من يد الحزب الحاكم المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني.

كما تم إصدار قانون خاص بالأحزاب، تضمن مجموعة من القوانين، التي يجب أن تمضي عليها الأحزاب الجديدة في مسيرتها، من أهم ما جاء فيه ما يلي:

أولاً: عدم تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو جهوي.

ثانياً: سعي كل الأحزاب المشكلة إلى الحفاظ على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية.

ثالثاً: أن يكون العضو المؤسس للحزب، لم يسبق له أن قام بسلوك مضاد للثورة التحريرية، وأن يكون مقيماً بالتراب الوطني¹.

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 44.

وبهذا بدأت التشكيلة السياسية الجزائرية تتبلور، وغلب على المشهد السياسي الجزائري، بروز ثلاثة

تيارات أساسية تمثلت في¹:

أولاً: التيار الإسلامي² الذي انقسم إلى ثلاث جبهات رئيسية تمثلت في الجبهة الإسلامية

للإنقاذ، بقيادة **عباس المدني*** ، والتي اعتمدت كحزب سياسي في مارس 1989، حيث سيطرت هذه

الجبهة على غالبية المساجد والمدن والقرى في الجزائر، إلى جانبها حركة المجتمع الإسلامي بقيادة

الشيخ **محفوظ نحناح**** ، وحركة النهضة بقيادة الشيخ **عبد الله جاب الله**.

ثانياً: التيار اليساري الذي انقسم هو الآخر إلى ثلاث أحزاب وتمثلت في **جبهة القوى الاشتراكية**

بقيادة أحد أباء الثورة الجزائرية **حسين أيت احمد*** ، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والذي قاده

¹ بلحبيب، مرجع سابق، ص ص. 42،43.

² للإطلاع أكثر على الحركات الإسلامية في الجزائر أنظر: الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية الفكرية (دبي الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012).

* عباس المدني من مواليد 1931 بمنطقة سيدي عقبة بولاية بسكرة، من أصول أمازيغية بالظبط من تيزي وزو، بدأ ممارسة العمل السياسي منذ 1948 في الحركة الوطنية الجزائرية وانظم إلى المنظمة الخاصة، ونفذ أول عملية عسكرية ليلة اندلاع الثورة المجيدة، حيث قام بمهاجمة مقر الإذاعة الفرنسية بالعاصمة الجزائرية، اعتقل ودخل السجن حيث بقي فيه أكثر من سبع سنوات، بعد الاستقلال عاد إلى مقاعد الدراسة وأكمل الليسانس في الفلسفة ثم الدراسات العليا حتى درجة الدكتوراه، أسس سنة 1988 الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودعا إلى قيام الدولة الإسلامية، ("عباس المدني" في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>).

** محفوظ نحناح مواليد السابع والعشرون من جانفي 1942، بمدينة البليدة، نشأ في أحضان القرآن الكريم واللغة العربية، شارك في الثورة التحريرية، بعد الاستقلال بدأ نشاطه الدعوي عام 1962 في مساجد البليدة، ونظم العديد من المسيرات التي تطالب بالمحافظة على الشخصية الإسلامية، حكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاما بتهمة التدبير لإنقلاب، "محفوظ نحناح" في:

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki>

* حسين أيت أحمد ولد سنة 1926 بعين الحمام في بلاد القبائل، انظم يافعا إلى حزب الشعب الجزائري، أحد الزعماء التاريخيين الذي أعدو لانطلاق الثورة التحريرية، تولى بعد ذلك إدارة المنظمة الخاصة، عضو للمجلس الوطني للثورة منذ مؤتمر الصومام، عارض أحمد بن بلة بعد الاستقلال، أسس جبهة القوى الاشتراكية في التاسع عشر من سبتمبر 1963، اعتقل وحكم عليه بالإعدام ،

الدكتور سعيد سعدي، وحزب الطليعة الاشتراكية والذي جاء على أنقاض الحزب الشيوعي الجزائري سابقا بقيادة الهاشمي شريف.

ثالثا: التيار الوطني المتمثل أساسا في حزب جبهة التحرير الوطني .

لتنقل الجزائر بعد ذلك إلى التطبيق الفعلي لعملية التحول الديمقراطي، وشرعت السلطة في تنظيم انتخابات تنافسية تعبر عن إرادة الشعب الجزائري، وهكذا تهيأت الأحزاب المشكلة للساحة السياسية الجزائرية لخوض غمار التنافس، وكانت المحطة الأولى هي البدء بالانتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990، حيث تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز في هذه الانتخابات، بـ 55/ 853 بلدية من أصل 1541 بلدية، و اثنين وثلاثون مجلس ولائي من إجمالي ثمانية وأربعون مجلس¹، وبهذا ظهر للعيان أن التيار الإسلامي غلب على الساحة السياسية الجزائرية، وتمكن من كسب ثقة الشعب الجزائري في جميع المستويات، حتى على حساب الحزب الثوري جبهة التحرير الوطني².

لتكتمل الجزائر بعد ذلك مسار التحول الديمقراطي، وذلك بالانتقال إلى الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في الجزائر، والتي برمجت في السابع والعشرون من جوان 1991، غير أنها أجلت بسبب العديد من الظروف المستجدة، تمثل أغلبها في رفض المؤسسة العسكرية والقوى المشاركة في

هرب من السجن عام 1966 وعاش في المنفى، عاد إلى الجزائر عام 1979 وهنا أحيا جبهة القوى الاشتراكية وعارض بشدة إعاقة سيرورة المسار الانتخابي في ديسمبر 1991،(ستورا، مرجع سابق، ص ص. 120،121.

¹ بلحبيب، مرجع سابق، ص. 43.

² Mahmoud Manshipouri , **Democratization, liberalization and human right world**(London : lynme rcinen publishes inc,1995), p.576.

العملية الانتخابية نتائج هذه الانتخابات، حيث عبروا عن خوفهم من التيار الإسلامي* ، إلا أن الرئيس الشاذلي بن جديد أعاد تحديد تاريخ الانتخابات التشريعية، وكان هذا يوم السادس والعشرون من ديسمبر 1991.¹

رغم تردي الظروف الأمنية في الجزائر في هذه الفترة، إلا أن الانتخابات مرت بسلام على الجزائر والشعب الجزائري، وكانت نتيجتها فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ: 188 مقعد على حساب منافسيها، بينما تحصلت جبهة القوى الاشتراكية على خمسة وعشرون مقعداً، وتحصل حزب السلطة جبهة التحرير الوطني على خمسة عشر مقعداً² .

ليتم بعد ذلك توقيف المسار الانتخابي، الذي وجه الجزائر إلى منعرج خطير من الأحداث العنيفة، وفي ظل هذه الظروف والمستجدات، قام الرئيس الشاذلي بن جديد بحل البرلمان** ، وبعدها بأيام قليلة خرج في بيان للشعب الجزائري، أعلن من خلاله استقالته، التي وافق عليها المجلس الدستوري الذي كان يرأسه **بن حبيليس** ، وقد تم بث نص الاستقالة على مسامع الشعب الجزائري، عبر التلفزيون الجزائري، على الساعة الثامنة ليلاً¹ ، جاء فيه ما يلي² :

* في هذا الصدد صرح زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي انه لن يقبل بأن تتحول الجزائر إلى إيران أو السودان ثانية، وفي نفس السياق صرح زعيم حزب الطليعة اليساري الهاشمي شريف انه لا يقبل بنظام إسلامي تولى تاري رجعي ظلامي، ودعا الجيش للتدخل، (أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 57).

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص ص. 45،46.

² بلحبيب، مرجع سابق، ص. 44.

** كان على رأس المجلس الشعبي الوطني آنذاك عبد العزيز بلخادم.

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص ص. 46،47.

² مرجع سابق، ص ص. 47،48.

"أيها الإخوة والأخوات، أيها المواطنين، لا شك أنكم تعلمون بأنني لم أكن راغبا في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية غداة وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، وما قبولي بالترشح إلا نزولا عند رغبة وإلحاح رفقائي ويومها لم أكن أجهل بأنها مسؤولية ثقيلة وشرف عظيم في آن واحد...."

حيث يبدو واضحا في هذا البيان، أن الرئيس شاذلي بن جديد لم يكن راغبا في هذا المنصب وأنه استجاب لطلب الرفاق.

كما جاء:

ومنذ ذلك الحين وأنا أحاول القيام بمهامي بكل ما يمليه علي ضميري وواجبي، وكانت قناعتي انه يتعين تمكين الشعب الجزائري من الوسيلة التي يعبر بواسطتها عن كامل إرادته لاسيما وأن هذا الشعب سبق له وان دفع ثمنا باهظا من اجل استرجاع مكانته على الساحة الدولية، لذا فمجرد أن تهيأت الظروف عملت على فتح المسار الديمقراطي الضروري لتكملة مكتسبات الثورة التحريرية.."

حيث أكد في هذا الصدد على جديته ونزاهته في العمل ورغبته في خدمة الشعب والوطن، مؤكدا أنه يمجّد التضحيات التي قدمت من اجل هذا الوطن، وأنه سعى لفتح المسار الديمقراطي حتى يستطيع الشعب الجزائري التعبير عن إرادته.

وواصل قائلاً:

"وها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعه

تيارات جد متصارعة.... وهكذا فإن الإجراءات المتخذة والمناهج المطالب استعمالها لتسوية

مشاكلنا قد بلغت اليوم حدا لا يمكن تجاوزه دون المساس الخطير والوشيك بالانسجام الوطني والحفاظ

على النظام العام والوحدة الوطنية... فإنني أعتبر في قرارة نفسي وضميري بأن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن".

إذ عبر الرئيس عن خروج المسار الديمقراطي المراد به تعبير الشعب الجزائري عن إرادته على السياق المطلوب، وأن الجزائر ليس لها حل سوى تسوية مشاكلها من أجل المحافظة على الانسجام الوطني.

وأكمل يقول:

"...وأمام هذه المستجدات الخطيرة فكرت طويلا في الوضع المتأزم والحلول الممكنة وكانت النتيجة الوحيدة التي توصلت إليها هي أنني لا يمكنني الاستمرار في الممارسة الكلية لمهامي دون الإخلال بالعهد المقدس الذي عاهدت به الأمة".

...فإنني أعتبر أن الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية.

....فإنني ابتداء من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهورية، وأطلب من كل واحد ومن الجميع

اعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للأمة.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا

الشاذلي بن جديد بتاريخ الحادي عشر من جانفي 1992.

مؤكدًا في الأخير أن الحل السليم، الذي يجب أن يقوم به في هذه الظروف هو الانسحاب من الساحة السياسية.

وبعد حل البرلمان واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، دخلت الجزائر في فراغ دستوري، ظهرت في واجهة أحداثه المؤسسة العسكرية، لتدخل الجزائر بعدها في فترات انتقالية متتالية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر في هذه الفترة انعزلت نوعا ما عن العمل الخارجي، وكانت تبذل جهودها من أجل إنجاز العمليات السياسية الداخلية.

2. مرحلة تعليق العمل بالمؤسسات الدستورية 1992-1995

تبدأ هذه المرحلة بدخول الجزائر في فراغ دستوري بعد انحلال الهيئات المنتخبة، حيث برزت إلى الواجهة المؤسسة العسكرية من أجل التحكم في زمام الأمر، فباشرت هذه الأخيرة مهام ترتيب الأمور، وإعادة هيكلتها وتشكيل مختلفات العلاقات الجديدة²، وفي ظل هذه الظروف أعلن رئيس الحكومة مواصلة مهامه هو وطاقمه³، وعبر عن ذلك بخطاب قدمه للشعب الجزائري، حيث جاء فيه ما يلي⁴:

"... سمعتم جميعا نص الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية... ، وكما علمتم أيضا فإن المجلس الدستوري قد عقد اجتماعه القانوني وأثبت رسميا الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، ونتجت عن ذلك حالة لم يسبق للجزائر أن عرفت لها مثيلا، وهي حالة تقوم المؤسسات الدستورية بمعالجة جوانبها المختلفة حسب ما تنص عليه قوانين البلاد..."

¹ بلحبيب، مرجع سابق، ص.45.

² المكان نفسه.

³ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 47.

⁴ مرجع سابق، ص. 47،48.

إذ يتبين من هذا الجزء من الخطاب ثبوت شغور المؤسسات الدستورية في الجزائر، وهي الحالة التي لم تعرفها الجزائر مسبقاً.

وأكمل خطابه قائلاً:

"... وفيما يتعلق بالحكومة فإن الدستور ينص على أنها مطالبة بمواصلة القيام بالمهام العادية المنوطة بها في جميع الميادين المتصلة بتسيير البلاد... ، لذا فإنني مباشرة بعد ما وصلني خبر استقالة رئيس الجمهورية طلبت من الجيش الوطني الشعبي أن يتخذ بصورة وقائية الإجراءات اللازمة من أجل المساهمة في حماية الأمن العمومي وامن المواطنين وذلك عملاً بالقانون 488/91."

كما أكد على مواصلة حكومته مهامها وأنها ستسخر مجهوداتها من أجل حماية المواطنين، وأنه طلب من الجيش الاهتمام بزمام الأمور باعتباره الهيئة المكلفة بالسهر على حماية الوطن.

كما جاء:

"...تأتي استقالة رئيس الجمهورية في الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد وإنني أتوجه إليكم جميعاً طالبا من كل واحد منكم أن يتحلى بروح المسؤولية.. وأنا أتوجه إلى الضباط وضباط الصف والجنود في جيشنا الوطني الشعبي أن يؤكد... أن هذا الجيش قد أثبت بالفعل والممارسة انه سليل جيش التحرير الوطني... فهو يمتلئ بالاعتدال والأمانة في الحفاظ على سيادتها وعلى وحدتها وعلى ثوابتها بما في ذلك دينها الحنيف وعلى حماية أهلها وسلامتهم.

...ونداءً حثيثاً إلى رجال الأمن وأسرّة الوظيف العمومي... مناشد إياهم أن يرفعوا مجهوداتهم

إلى مستوى التحدي الذي لا بد من مواجهته صفا واحداً وبمنتهى الجدية والصرامة.

وعلينا جميعا أن نتزود بما يتطلبه هذا الظرف من يقظة وتبصر ووعي وروح وطنية وتضامن وتسامح.

وفقتنا الله جميعا إلى ما فيه خير الشعب والوطن"

وقد أوضح هنا خطورة الوضع الجزائري، داعيا كل فرد في المجتمع أن يسهم في الحفاظ على هذا الوطن، كما أشاد بدور الجيش في حماية الوطن.

لتدعوا بعد ذلك الحكومة المجلس الأعلى للأمن* للنظر في الوضع، حيث قدم هذا الأخير بيانا سمعيا، أكد فيه أن العملية الانتخابية قد تم تأجيلها إلى غاية تحقيق الشروط اللازمة المتمثلة في إعادة تشغيل مؤسسات الدولة¹.

صاحب هذا البيان فرض حالة الطوارئ والقيام بمتابعة عناصر التيار الإسلامي، المتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث تم اعتقال قياداتها، وزج البعض منهم في المعتقلات، وتجريدهم من أسلحتهم والتي تمثلت في التعبئة من المساجد، لتتزلق بعد ذلك الأوضاع وتدخل الجزائر في دوامة العنف والعنف المضاد².

* المجلس الأعلى للأمن هيئة استشارة دستورية تتكون من رئيس الحكومة، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير المالية، وزير الإقتصاد، وزير الخارجية، (المادة الثالث وسبعون من دستور الثامن عشر من نوفمبر 1996).

¹ بلحبيب، مرجع سابق، ص. 45،46.

² المكان نفسه.

توجهت بعد كل هذه الأحداث السلطة الفعلية إلى تأسيس اللجنة الاستشارية والتي تكونت من سيد احمد غزالي** رئيس الحكومة، العربي بلخير*** وزير الداخلية، خالد نزار**** وزير الدفاع، الأخضر الإبراهيمي وزير الخارجية، والتي خرجت بعد مشاورات حثيثة ودراسات عميقة للوضع الجزائري، إلى تبني الخيار الوحيد، وهو الإعلان عن تأسيس المجلس الأعلى للدولة، والذي ترأسه أحد أباء الثورة الجزائرية المجيدة محمد بوضياف¹.

أولاً: محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة 1992

يعتبر محمد بوضياف من الشخصيات المهندسة والمفجرة للثورة التحريرية، ولد في الثالث والعشرون من جوان 1929، في ولاية المسيلة، ينحدر من عائلة كبيرة وعريقة، ناضل في صفوف الحركة الوطنية وبالضبط في حزب الشعب، ليصبح بعد ذلك مسؤولاً عن المنظمة الخاصة بقسنطينة، حيث شكل العمود الفقري لتجمع أنصار الكفاح المسلح في سنتي 1953-1954، بقي عضواً في المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة بين 1956-1962، عين وزيراً للدولة سنة 1958، ثم نائباً لرئيس الحكومة المؤقتة وهو في السجن سنة 1961، كان ضمن المختطفين في حادثة اختطاف الطائرة يوم الثاني والعشرين من أكتوبر 1956، عارض بشدة هيمنة الجيش وزعامة الرئيس أحمد بن بلة، أسس حزب الثورة الاشتراكية

* سيد احمد غزالي ولد في عام 1937، في تغنيف بالغرب الجزائري، أصبح عضو اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ثم رئيساً للشركة الوطنية للنفط والغاز سنة 1966، فوزير للطاقة البيتروكيمياوية ما بين 1977-1979، استبعد من السلطة عام 1989، شغل منصب رئيس الوزراء ما بين 1991-1992، (ستورا، مرجع سابق، ص. 123).

** العربي بلخير: ولد سنة 1937، في ناحية تيارت، درس في مدرسة أولاد قوات الجيش الفرنسي، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في تونس، ثم إلى جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية. (عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 180).

*** خالد نزار: ابن باتنة، التحق بصفوف الثورة الجزائرية في أواخر أيامها، (أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 91).

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 48.

في سبتمبر 1962، إذ يعتبر من الأوائل الذين نادوا بالتخلي عن فكرة الحزب الواحد¹، حكم عليه الرئيس أحمد بن بلة بالإعدام بتهمة الخطر على الأمن القومي الجزائري، خرج من الجزائر واختار المنفى، حيث توجه إلى المغرب الأقصى، أين أسس حياته من جديد، فقام بإنشاء مصنع للأجور²، تم استدعاؤه من منفاه بعد دخول الجزائر في المنزلق الأمني الخطير.

لبي محمد بوضياف نداء الوطن، وعاد إلى الجزائر على رأس المجلس الأعلى للدولة المكون من محمد بوضياف رئيساً، خالد نزار عضواً، علي كافي عضواً، علي هارون عضواً، تيجاني هدام عضواً³، وياشر محمد بوضياف مهامه السياسية، بتقديم برنامج على المستوى الداخلي، وآخر على المستوى الخارجي، فأما برنامجه الداخلي فتمثل في إلغاء مظاهر الفساد التي تحيط بالدولة الجزائرية، وأبدى عزمه على تحقيق العدالة الاجتماعية، كما دعا الجميع إلى التوحد من أجل التصدي للتحديات الجديدة حيث قال في أحد خطباته⁴:

" هذه يدي أمدّها للجميع "

وفي خضم الانفلات الأمني الذي تعيشه الجزائر من جراء توقيف المسار الانتخابي، دعا محمد بوضياف إلى إنشاء حركة سياسية شعبية تستجيب لنظرته الوطنية⁵، وتهدئ الأوضاع السياسية، وتمثلت

¹ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوتي(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994)، ص ص. 182، 183.

² أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 54.

³ بلحبيب، مرجع سابق، ص. 48.

⁴ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 60.

⁵ بلحبيب، مرجع سابق، ص. 48.

هذه الحركة في إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي، بشعار وطني "الجزائر أولا وقبل كل شيء"، والذي كان بمثابة البديل عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير أن الشعب الجزائري لم يلتف حول الحركة الوطنية الجديدة المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، سوى بعض الفئات القليلة في ولايتي عين تموشنت وعنابة، والتي دفعت بالرئيس محمد بوضياف إلى التوجه نحو عنابة، من أجل شرح أفكاره وبرنامجه وحشد التعبئة لهذه الحركة، فوصل إلى مطار عنابة في التاسع والعشرون من جوان 1992 على الساعة الثامنة صباحا، لينتقل بعدها إلى المركز الثقافي بالمدينة، شارعا في تقديم خطابه، الذي ركز فيه على دور الشباب في بناء المجتمع، غير أن خطابه لم يكتمل، بعد تفجير قنبلة يدوية في الجهة الشمالية للمنصة، والتي شنت الحضور، ليتعرض بعد ذلك إلى طلاقات نارية في ظهره، أسقطته الأرض وتغمده العلم الجزائري، لينقل بعدها إلى مستشفى ابن رشد في ولاية عنابة، غير أن وضعه استدعى نقله إلى مستشفى عين النعجة العسكري بالعاصمة، ليتوفى بعد ذلك¹.

وأما برنامجه الخارجي فبقى على عهد سابقه، حيث بقيت الجزائر وفية لمبادئ سياستها الخارجية، فتبنى الرئيس محمد بوضياف مشروع عمل خارجي عنوانه بـ: " من أجل التفتح على العالم وإقامة علاقات دولية مبنية على السلم والعدل والوئام" حيث أكد في هذا الصدد على أن السلم والأمن الدوليين يؤسسان على مبدأ احترام الإنسان وتجسيد العدالة والمساواة والسلم العالمي²، إذ تضمن هذا المشروع³:

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص ص. 26-74.

² دبش، مرجع سابق، ص ص. 165، 166.

³ المكان نفسه.

1. رفض التدخل في الشؤون الداخلية مهما كان شكله ومهما كان سببه، وتلتزم الجزائر من جهتها باحترام هذا المبدأ... لا نتدخل..في شؤون الغير ونطلب من الغير أن لا يتدخل في شؤوننا وكل تدخل في شؤوننا سيواجه بموقف صارم لأن المسألة مسألة شرف ودفاع عن كل ما يمس الجزائر ومؤسساتها..

2. تطوير علاقات منسجمة مع كافة البلدان، خاصة بلدان المغرب العربي والعالم العربي والإسلامي وإفريقيا وكذا بلدان عدم الإنحياز وبلدان البحر الأبيض المتوسط. إن التعاون بين ضفتي المتوسط يمكن أن يكون عنصرا أساسيا للاستقرار والأمن في المنطقة.

3. تشجيع الحوار بين الأمم والتفتح على كل إمكانيات التعاون على أساس الاحترام المتبادل وحماية مصلحة كل طرف في هذا التعاون.

4. الدعوة لتعزيز مكانة ودور منطقة المغرب العربي إلى مستوى أمانتها الاقتصادية والبشرية وموقعها الجغرافي السياسي الهام كي تواجه التكتلات المحيطة بها لا سيما المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا كان توجه السياسة الخارجية الجزائرية، غير أنه لم يكن لها أداء في هذه الفترة، حيث تم توحيد وتكثيف الجهود لمجابهة التحديات الداخلية.

وهكذا انتهت فترة حكم محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة، وهو الذي لبي النداء الوطني أتيا من منفاه، حاملا شرعيته الثورية، محاولا احتواء الوضع الجزائري، تاركا الجزائر بعد ذلك في فراغ مؤسساتي رهيب، ليتوجه بعد ذلك المجلس الأعلى إلى تعيين علي كافي أحد أعضاء المجلس

الأعلى رئيسا للمجلس الأعلى الجديد، وانتخب رضا مالك* رئيس المجلس الاستشاري عضوا خامسا في هذا المجلس¹.

ثانيا: علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة 1992-1994

يعتبر علي كافي الرئيس الذي حكم الجزائر عندما بلغت الأزمة الداخلية الجزائرية ذروتها، ولد سنة 1928 بالحاروش، بمدينة قسنطينة، انظم لجبهة التحرير الوطني سنة 1955، قاد الولاية الثانية(الشمال القسنطيني) في سنة 1957، شارك في اجتماع العقداء سنة 1959 بتونس، عضو في المجلس الوطني للثورة، وعضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، عين على رأس المجلس الأعلى للدولة بعد وفاة الرئيس محمد بوضياف³.

بدأ الرئيس علي كافي مهامه باتخاذ تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب التي كانت مكملة للأحكام العرفية وقوانين حالة الطوارئ⁴، حيث تميزت فترة حكمه بحدوث مجموعة من التغيرات، بداية بإقالة

* رضا مالك: ابن مدينة باتنة، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للإتحاد العام للمسلمين الجزائريين، ومدير صحيفة المجاهدين إبان الاستقلال، شغل منصب وزير الإعلام والثقافة ما بين 1977-1979، ثم وزارة الشؤون الخارجية بدلا من الأخضر الإبراهيمي في فبراير 1993، عين عضوا خامسا في المجلس الأعلى للدولة بعد اغتيال بوضياف في 1992، ثم رئيسا للوزراء في 1993،(ستورا، مرجع سابق، ص ص. 121،122).

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 63.

³ علي كافي، مذكرات علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962(الجزائر: دار القصبه، 1999)، ص. 225.

⁴ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 88.

الحكومة السابقة التي كان يرأسهما سيد أحمد غزالي، وتعيين بلعيد عبد السلام* على رأس الحكومة الجديدة، ليحل محله بعد ذلك رضا مالك، مروراً بتقاعد وزير الدفاع خالد نزار، وصولاً لتعيين اليامين زروال على رأس وزارة الدفاع الجزائرية³، وفي خضم هذه التحولات كانت أعمال العنف تبلغ أعلى درجاتها في الجزائر، وتزامن هذا مع اقتراب انتهاء فترة المجلس الأعلى للدولة في أواخر 1993، ما دفع لجنة الحوار** المطالبة من الهيئة العليا للأمن، تمديد فترة المجلس الأعلى للدولة، وبالفعل تم تمديد ولاية المجلس الأعلى للدولة إلى غاية 1994، ليعين بعد ذلك اليامين زروال على رأس المجلس الأعلى للدولة.

تميزت السياسة الخارجية في هذه الفترة بالاستمرار في توجهاتها ومسارها والمحافظة على مبادئها في التعامل، حيث أكد الرئيس علي كافي في ظل الظروف التي كانت فيها الجزائر، على أن الجزائر ودية لمبادئ سياستها الخارجية، وتتمتع بسيادتها الكاملة وحرية قرارها السياسي، وأنها ترفض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، وهي مستعدة لتقديم التوضيحات اللازمة للدفاع عن هذه المبادئ¹.

* عبد السلام بلعيد من مواليد 1967، في عين الكبير من مدينة الجزائر، أختير زميلاً في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، ثم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، كما تولى رابطة الطلبة الجزائريين، بعد الاستقلال أصبح أول رئيس للشركة الوطنية للنفط والغاز، ثم وزيراً للصناعة والطاقة ما بين 1965-1977، ثم وزيراً للصناعات الخفيفة إلى غاية مارس 1979، استبعد عن السلطة بعد وصول الشاذلي بن جديد للحكم، دعي لرئاسة الحكومة في 1992، وابتعد منها في 1993، (ستورا، مرجع سابق، ص. 120).

³ مرجع سابق، ص. 86-94.

** لجنة الحوار أسسها المجلس الأعلى للدولة، يرأسها يوسف الخطيب وعضوية سبعة أشخاص، ثلاثة منهم ينتسبون للمؤسسة العسكرية وهم دراجي، صنهاجي ناغيتت، (أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 95).

¹ دبش، مرجع سابق، ص. 167.

كما أكد في سياق آخر على ضرورة إحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية حيث أكد ذلك في خطاب له في قمة المنظمة الأفريقية بمصر بتاريخ التاسع والعشرين من جوان 1993 وجاء فيه ما يلي² :

" في خضم التحولات الجارية في العالم على قارتنا أن تكون قادرة على إسماع صوتها وأن تنظم نفسها وفق ذلك، إن الوضع الراهن رغم خطورته يحمل جوانب إيجابية تسمح بتخليص علاقاتنا مع المشاكل والخلافات الناتجة عن الحرب الباردة.... إن إفريقيا بحاجة إلى السلم والأمن والاستقرار لمواصلة مسيرتها وهذا يحتم إيجاد حلول للنزاعات المسلحة التي تزيد من مخاطر التقسيم والتدخل الأجنبي وتهدد استقلال وسيادة دولنا".

وهكذا انتهت فترة حكم الرئيس علي كافي لتنتقل الجزائر إلى مرحلة جديدة تسلم فيها اليامين زروال رئاسة المجلس الأعلى للدولة.

3. مرحلة استكمال الصرح المؤسساتي 1995-1999

تشير هذه المرحلة إلى بدء الجزائر في تشغيل المؤسسات المنتخبة من جديد، فبعد جلوس اليامين زروال على رأس المجلس الأعلى للدولة، باشر إعادة ترتيب البيت الجزائري من خلال إعادة صرحه المؤسساتي، وكان ذلك بتنظيم انتخابات أعادت الشرعية للنظام السياسي.

² المكان نفسه.

أولاً: اليامين زروال على رأس المجلس الأعلى للدولة 1994-1995

اليامين زروال ابن باتنة، وابن المؤسسة العسكرية، عارض بشدة مشروع إعادة تنظيم الجيش، عين سفيرا برومانيا، عين وزيرا للدفاع بعد تقاعد خالد نزال، تبنى سياسة الحوار المعتدل من أجل إيجاد حل للوضع الجزائري¹.

باشر مهامه على رأس المجلس الأعلى للدولة بمحاولته القيام بمفاوضات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من أجل عقد اتفاق يرضي الأطراف، ويقود إلى استرجاع الأمن والاستقرار الوطني، إلا أن هذه المساعي رفضت من كل الجهات².

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في ظل انهماك السلطة في محاولة إجراء حوارات مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، اجتمعت الأحزاب الجزائرية في روما تحت رعاية الجمعية الكاثوليكية، محاولين إعداد وثيقة وفاق من أجل التوصل إلى حل للأوضاع الجزائرية المتأزمة، وسميت هذه الوثيقة ب: الوفاق الوطني، والتي رفضت من قبل السلطة الجزائرية جملة وتفصيلا، وأحدثت ضجة كبيرة خاصة وأنها أنجزت برعاية أجنبية، حيث خرجت هذه الوثيقة بمجموعة من الاقتراحات أهمها³:

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص ص. 90، 89.

² بلحبيب، مرجع سابق، ص. 50.

³ مرجع سابق، ص. 51. حيث تمثلت الأحزاب المشاركة في هذه الوثيقة في:

- علي يحي عبد النور: الأمين العام للجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

- عبد الحميد مهري: الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني.

- حسين أيت أحمد: زعيم جبهة القوى الاشتراكية.

- أنور هدام ورابح كبير: عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أولاً: احترام حقوق الإنسان.

ثانياً: دعم مبادئ التعددية الحزبية.

ثالثاً: دعم دولة القانون وسيادة الإرادة الشعبية.

رابعاً: رفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة.

خامساً: الاعتراف بمكونات الهوية الوطنية المتمثلة أساساً في الدين الإسلامي، اللغة العربية،

الأمازيغية.

سادساً: حرية الصحافة.

سابعاً: إيقاف عمليات التعذيب والإعدام.

ثامناً: إطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وضرورة عودة الأحزاب السياسية لنشاطها.

ومع بداية جويلية أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة اليامين زروال، عن فشل مختلف سياسات

الحوار التي تبناه في إيجاد الحل للوضع المتأزم الذي تعيشه الجزائر¹، ما دفعه إلى تبني مقاربة أمنية

لإيجاد حل للأوضاع، وبالموازاة مع ذلك شرع في بدء عملية بناء المؤسسات الدستورية².

- لوييزة حنون: رئيسة حزب العمال.

- عبد الله جاب الله: رئيس حركة النهضة.

- أحمد بن أحمد: رئيس حزب الجزائر المسلمة المعاصرة. (مرجع سابق، ص. 52).

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 104.

² بلحبيب، مرجع سابق، ص. 52.

هكذا انتهت المرحلة الانتقالية التي تولى فيها اليامين زروال رئاسة المجلس الأعلى للدولة، تاركة المجال لمرحلة جديدة ميزها استكمال الصرح المؤسساتي.

ثانيا: اليامين زروال رئيسا منتخب للجزائر 1995-1999

تبدأ هذه الفترة بشروع زروال في بناء المؤسسات الدستورية، وفي هذا السياق قام ببرمجة أول محطة لنجاح هذه العملية وهي البدء بالانتخابات الرئاسية، ثم المجالس التشريعية فالمجالس المحلية، وبالفعل تم برمجة تاريخ السادس عشر من نوفمبر 1995 كيوم للانتخابات الرئاسية، حيث ترشح لهذا المنصب كل من اليامين زروال كمرشح حر، محفوظ نحاح زعيم حركة المجتمع الإسلامي، سعيد سعدي زعيم التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائري، حيث انتهت هذه المنافسة بتسجيل نسبة خمسة وسبعون بالمائة كنسبة مشاركة، إذ تحصل اليامين زروال على نسبة واحد وستون بالمائة، بينما تحصل محفوظ نحاح على خمسة وعشرون بالمائة، وتسعة بالمائة لسعيد سعدي، وأربعة بالمائة لنور الدين بوكروح¹.

وبعد نجاح عملية إعادة بناء مؤسسة الرئاسة، عمد اليامين زروال إلى تبني مشروع استفتاء دستور جديد 1996، تضمن نقطتين أساسيتين تمثلتا في: تقوية سلطات رئيس الجمهورية من جهة، وخلق غرفة ثانية في البرلمان، وإعطائها صلاحية يمكن من خلالها عرقلة بعض القوانين الصادرة على الغرفة الأولى المتمثلة في المجلس الشعبي الوطني، وذلك من أجل تقادي تكرار العملية الانتخابية لسنة 1991، التي

¹ مرجع سابق، ص. 53.

لم تكن تعبر بشكل فعلي عن إرادة الشعب عبر عدد المقاعد، وفي هذا الصدد أصدر قانون انتخابات يقضي باعتماد التمثيل النسبي، كضمان لتوزيع حقيقي للخيارات السياسية على المستوى الوطني¹.

تمت الانتخابات التشريعية التي أفرزت نجاح حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ: 156 مقعدا من أصل 380 مقعد، كما تمت الانتخابات المحلية، وهكذا أكمل اليامين زروال سياسته في بناء المؤسسات الدستورية بتبني ائتلاف وطني ضم حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم (حركة المجتمع الإسلامي سابق)، كما بادر بإطلاق سراح بعض القيادات السياسية للحزب المنحل، أمثال عباس المدني عبد القادر حشاني، وتميزت هذه الفترة ببوادر انفتاح في البرلمان الجزائري، حيث شهدت المناقشات الحرة المتفجرة، ما أعطى انطباع بداية تكريس الديمقراطية².

مع نهاية 1997 كانت الجزائر قد استكملت مسار بناءها المؤسساتاتي، والمضي في مختلف المشاريع التي تقضي بإحلال الأمن والسلام، ليعلن الرئيس اليامين زروال على انتهاء ولايته بتقديم استقالته التي كانت في الحادي عشر من سبتمبر 1998، مبررا ذلك بظروف صحية من جهة، وتكريسه لمبدأ التداول السلمي على السلطة من جهة أخرى، داعيا إلى انتخابات رئاسية بعد ذلك³.

تميزت السياسة الخارجية في هذه الفترة في الاستمرار في مبادئها وتوجهاتها، إذ أكد الرئيس اليامين زروال في خطاب له في قمة حركة عدم الانحياز بكولومبيا بتاريخ العشرين من أكتوبر 1995 أن الجزائر تدعم حركات التحرر وتتناهض الاستعمار، وتدعم القارة الإفريقية من أجل النهوض، وتسعى لتبني

¹ المكان نفسه.

² مرجع سابق، ص. 54.

³ أبو زكريا، مرجع سابق، ص ص. 105، 106.

مقاربة لمكافحة الإرهاب، كما دعا الحركة بان تكون قوة تسعى لتطبيق هذه المبادئ، حيث جاء في خطابه ما يلي:

"إن الاستقلال الوطني هو جوهر عدم الانحياز التي تعكس إرادتنا في تعزيز قدرة عمل حركتنا... فتحرير الشعوب من الهيمنة الاستعمارية احتل صميم مسارنا... إن مسار السلام في الشرق الاوسط يقتضي من حركتنا دورا والتزاما وروى لصالح تسوية شاملة... ومساندة الشعب الصحراء الغربية في ممارسة حقه في تقرير مصيره... والتضامن مع القارة الإفريقية من أجل نهضتها... ويجب على حركتنا أن تكون قوة محركة للقضاء على الإرهاب..."¹

غير أن الأوضاع الجزائرية في هذه الفترة دفعت بالرئيس اليمين زروال إلى أخذ مواقف متشددة مع العالم الخارجي خاصة الأوروبي، الذي تبنى مقاربة سلبية عن الجزائر أدت إلى سحب بعض ممثلي الدول الأوروبية من الجزائر، وهذا ما جعله يؤكد أن مأساة الجزائر ناجمة عن الاختراقات التي تمارسها القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، واستند في ذلك إلى أن دول الجنوب فرض عليها منذ الحرب العالمية الثانية، بان تكون ميدانا للتوترات، وهذا ما عبر عليه في خطاب له في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني والعشرون من أكتوبر 1995 حيث جاء فيه:

"كانت الأمم في خلال خمسين سنة الماضية مرآة للتناقضات والمحن والنزاعات... إذن عوض ان تشكل المركز الذي تنسجم فيه الأمم نحو غايات مشتركة ينص عليها ميثاق منظمنا، فقد أصبحت مجال مغلق لفرض سياسات القوة وتلبية مصالح ذاتي ضيقة..."²

¹ دبش ، مرجع سابق، ص ص. 167-169.

² المكان نفسه.

هكذا انتهت فترة حكم الرئيس زروال سواء على رأس المجلس الأعلى للدولة أو رئيسا منتخبا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مكرسا لمبدأ التداول السلمي على السلطة، منظمًا انتخابات رئاسية بعدها.

المطلب الثاني: الفترة الممتدة بين 1999-2014

تشير هذه الفترة إلى الفترة التي تولى السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية، بعد فوزه بالانتخابات التي نظمها سابقه اليامين زروال، إلى غاية انتهاء عهده الثالثة سنة 2014، واهم المشاريع التي تم تطبيقها في السياستين الداخلية والخارجية.

فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2014

يعتبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من أكثر الرؤساء الذين كان له الحظ الوافر في الجلوس مطولا على كرسي الرئاسة، هو من مواليد 1937، ناضل في صلب الإتحاد العام للطلبة المسلمين، انقطع عن التعليم لينظم لجيش التحرير الجزائري في مدينة وجدة المغربية، كلف في سنة 1960 بقيادة مجموعات نقل السلاح من الجنوب إلى الشمال، في 1961 أصبح من المقربين من بومدين مع كل من بلقاسم شريف وأحمد مدغري، أصبح الناطق باسم القيادة العامة لجيش التحرير عند اندلاع الصراع مع الحكومة المؤقتة والقيادة العسكرية، ساهم في إيصال الرئيس أحمد بن بلة إلى الحكم، عين نائبا في البرلمان عن تلمسان سنة 1962، ثم وزيرا للشباب والرياضة، ثم وزيرا للخارجية سنة 1963، تميزت علاقته بالتوتر مع الرئيس أحمد بن بلة إذ أسهم في التحضير لنجاح التصحيح الثوري في التاسع عشر من جوان 1965، احتفظ بمنصب وزير الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين، ثم وزيرا مستشارا لدى رئيس

الجمهورية في عهد الشاذلي بن جديد، ليعود بعد ذلك لمسرح الأحداث السياسية الجزائرية رئيسا في سنة 1999¹.

دعا الرئيس الجزائري اليامين زروال بعد تقديم استقالته إلى تنظيم انتخابات رئاسية في الخامس عشر من أبريل 1999، من أجل إضفاء طابع التداول السلمي على السلطة في النظام السياسي الجزائري، وبعد الإعلان عن فتح باب الترشح لمنصب الرئاسة، قدم أكثر من ثمانية وعشرون مرشحا ملفاتهم إلى الجهات المعنية، المتمثلة أساسا في المجلس الدستوري الذي كان له الحق في تحديد المرشحين المتوفر فيهم الشروط اللازمة².

وبعد دراسة مختلف الملفات تم إقصاء محفوظ نحناح زعيم حركة المجتمع الإسلامي كونه لم يشارك في الثورة التحريرية، وقبل سبعة مرشحين لخوض غمار التنافس وهم، عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي* ،

مولود حمروش** ، عبد الله جاب الله، حسين أيت احمد، مقداد سيفي*** ، و يوسف الخطيب**** .

¹ عبد القادر العربي، تونس وعلاقتها مع أقطار المغرب العربي 1947-1980، أطروحة دكتوراه (جامعة تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 1999)، ص. 60.

² أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 107.

* أحمد طالب الإبراهيمي ولد سنة 1932، بولاية سطيف، ابن الشيخ البشير الإبراهيمي الرئيس السابق لجمعية العلماء المسلمين، انتخب رئيسا للمؤتمر الإسلامي للإتحاد العام للطلبة المسلمين في فرنسا في شهر يوليو 1955، اعتقلته السلطات الفرنسية سنة 1957، عين وزيرا للتعليم الوطني عام 1956، وأصبح وزيرا للإعلام والثقافة ما بين 1970-1977، كان يمارس نشاطا كبيرا في عملية التعريب والتمسك بالهوية الإسلامية، عين وزيرا للخارجية في عهد الشاذلي بن جديد، فقد حقيبته الوزارية بعد أحداث أكتوبر 1988، (ستورا، مرجع سابق، ص 120).

وقبل تاريخ الانتخابات بثلاثة أسابيع بدأت الحملة الانتخابية، حيث اهتم أغلب المرشحين بالأوضاع الأمنية الجزائرية وآليات معالجتها، مركزين في ذلك على تبني مشروع المصالحة الوطنية كحل لهذا الوضع⁴.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المرشح عبد العزيز بوتفليقة قد حصل على الدعم الكبير في حملته الانتخابية من قبل كافة الجمعيات والأحزاب، الأمر الذي أثار موجة غضب عارمة لدى باقي المرشحين، مقررين الانسحاب من العملية الانتخابية، مبررين ذلك أن الانتخابات المبدئية التي جرت في المراكز الانتخابية التي خصصت لأفراد الجيش والقوة الأمنية، وكذلك المكاتب المتنقلة في المناطق البعيدة وفي السفارات الجزائرية خارج الوطن في ظل ظروف منعت ممثلي المرشحين من الإشراف والمراقبة على العملية⁵، وفي هذا الصدد أصدرنا بياننا في الثالث عشر من أبريل جاء فيه¹:

** ولد مولود حمروش في سنة 1943، بولاية قسنطينة، وبعد أن كان ضابطا في جبهة التحرير الوطني، أصبح برتبة مقدم في جيش التحرير الشعبي، ثم عاد إلى هذه الجبهة سنة 1967، وفي سنة 1989 عين رئيسا للتشريقات في رئاسة الجمهورية، ثم رئيسا للحكومة في التاسع من سبتمبر 1989، غادر السلطة في الخامس من يوليو 1991، (ستورا، مرجع سابق، ص ص. 125، 126).

*** مقداد سيفي ولد سنة 1940، في ولاية تبسة الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية، يحمل شهادة في الفيزياء من جامعة الجزائر، أكمل تعليمه في فرنسا حيث تحصل على شهادة الهندسة الإلكترونية، بعد عودته للجزائر شغل منصب وزارة الصناعة، ثم وزيرا للتجهيزات والأشغال العمومية في حكومة بلعيد عبد السلام، (أبو زكريا، مرجع سابق، ص 100).

**** يوسف الخطيب مواليد التاسع عشر من نوفمبر 1932 بمدينة شلف، التحق بجبهة التحرير الوطني 1955، ليتلق بعدها في معقل الثورة في الجبال بنواحي المدينة، تولى سنة 1957 القيادة العسكرية بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة، كون كتاب للقيام بجلب السلاح من تونس، تم ترقيته لرتبة نقيب، ثم رتبة رائد، ("يوسف الخطيب"، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>

⁴ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 89.

⁵ مرجع سابق، ص ص. 109، 110.

أولاً: نسجل إصرار السلطة على نكران حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

ثانياً: نؤكد أن الالتزامات التي تعهد بها كل من رئيس الجمهورية وقائد أركان الجيش الوطني

لضمان تنظيم الانتخابات الرئاسية لم تجسد على أرض الواقع.

ثالثاً: نقرر انسحابنا الجماعي من الانتخابات الجارية وعدم الاعتراف بشرعية نتائجها.

رابعاً: نقرر استمرار تنسيقنا فيما بيننا لمواجهة المستجدات.

وهذا ما دفع اليامين زروال إلى الخروج في خطاب للشعب الجزائري أكد فيه أن العملية الانتخابية،

ستتم وتتواصل ولا يمكن لأحد عرقلتها²، لتتطلق الانتخابات في تاريخها المحدد الخامس عشر من أبريل

1999، إذ عبر المنظمون إلى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وسكان المناطق الصحراوية النائية

عن أصواتهم بثلاثة أيام من التاريخ المذكور، لتنتهي هذه الانتخابات مفرزة³:

¹ المكان نفسه.

² المكان نفسه.

³ مرجع سابق، ص ص. 113، 122.

جدول (03) يوضح نتائج انتخابات 1999

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المعبّر عنها
عبد العزيز بوتفليقة	7.442.139	73.79
أحمد طالب الإبراهيمي	1.264.094	12.53
عبد الله جاب الله	398.461	3.95
حسين أيت احمد	319.523	3.17
مولود حمروش	311.908	3.09
مقداد سيفي	122.826	1.22
يوسف الخطيب	122.826	1.22

بدأ عبد العزيز بوتفليقة مراسيم استلامه الحكم من الرئيس السابق اليامين زروال، الذي جرى عقده في قصر الشعب، لينتقل بعد ذلك إلى قصر الأمم أين أدى اليمين الدستوري بحضور وطني ودولي مكثف، ليتقدم بعدها بإلقاء خطاب أكد فيه أن الدولة الجزائرية لازالت قائمة، وسوف تبذل جهدها لإنهاء هذا التوتر، مركزا على ثلاثة جوانب أساسية تمثلت في¹:

أولاً: مسألة الأمن وكيفية تحقيقه.

ثانياً: مسألة إرجاع الجزائر للمحافل الدولية.

ثالثاً: مسألة إنعاش الاقتصاد الوطني.

¹ أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 113.

باشر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مهامه الداخلية بتسريع عملية إحلال السلم، والتي تمثلت في مجموعة من القوانين التي تهدف لاسترجاع الاستقرار من جديد، حيث أعرب على استعداداته للشروع في مفاوضات مع الإسلاميين، من خلال عرضه لمشروع تسوية النزاع الداخلي، المتمثل في مشروع الوثام المدني بتاريخ يوليو 1999، الذي يقضي بمنح عفو مشروط للإسلاميين المتطرفين، بعد تسليم أنفسهم للقضاء والعزوف عن معاودة العنف، إذ عرفه عبد العزيز بوتفليقة، على أنه الصيغة السياسية لتفاوض القيادة العليا مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، لي طرح بعد ذلك هذا المشروع في استفتاء للشعب الجزائري، بتاريخ السادس عشر من سبتمبر 1999، الذي وافق عليه الشعب الجزائري بنعم لخطة السلام¹.

أصدر بعد ذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمرا تنفيذيا في العشرين من عشرين جويلية 1999، يقضي بإنشاء لجان مراقبة في كل ولاية، على رأس كل لجنة مدع عام، يمثل الصورة العامة لمختلف قوات الأمن في البلاد، وذلك من أجل تحديد تأهل المستسلمين إلى العفو².

أعلن بعد ذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن إصدار عفو شامل، وهذا ما فتح موجة من الانتقادات التي قادتها منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، خاصة وأن هذا الوفاق لم ينظر في ملف المفقودين، حيث استجاب الرئيس لهذه الانتقادات، بتأسيسه للجنة الوطنية الإستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي كلفت بالتحقيق في ملف المفقودين³.

¹ رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ع.07(يناير 2008)، ص ص. 1-22.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

شرع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تطبيق مشروع مكمّل لمشروع الوئام المدني وهو المصالحة الوطنية في جويلية 2005، وبدا ذلك بخطاب ألقاه على مسامع الشعب الجزائري، أكد فيه عن دور الشعب الجزائري في هذه العملية، معبرا عن أمله الكبير في ذلك، حاسما الأمر بإجراء استفتاء، ليصدر بعد ذلك مرسوما تضمن مسودة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، والذي تضمن مجموعة من التدابير والإجراءات التي ترمي إلى طي صفحة الماضي والانتفاف حول المستقبل¹.

وافق الشعب الجزائري على مشروع المصالحة الوطنية بنسبة سبعة وتسعون فاصل سبعة بالمائة بنعم لهذا المشروع، لتصادق عليه بعد ذلك الحكومة وتباشر في تنفيذه، حيث انتقلت الجزائر بعد تطبيقه إلى حالة، تحسن فيها الوضع الداخلي بصورة ملفتة، وتراجعت وتيرة العنف، وبدأت بوادر الأمن والاستقرار تلوح في أفق الجزائر².

أكمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة برنامجه السياسي، حيث تم انتخابه لأربع عهديات متتالية **1999-2004، 2004-2009، 2009-2014، 2014** إلى غاية الآن .

بينما شمل برنامجه الخارجي، مشروع التكيف مع التحولات الدولية، دون التأثير على الثوابت والتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، إذ يعتبر الرئيس الذي رسم بشكل كبير معالم سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، فركز على الاعتماد على عامل الجنوب مصدرا ومنطلقا، ودعم حركات التحرر في تقرير مصيرها، حيث أكد هذا في خطاب له، في قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ (مصر) بتاريخ الخامس عشر من جويلية 2009، وجاء فيه:

¹ المكان نفسه.

² المكان نفسه.

"...إنني اعني كذلك معركة الحركة من اجل إقامة نظام دولي أساسه الحق والعدل، والتي لا يمكن ان ترضى بالمصير غير الإنساني وغير المقبول المفروض على الشعب الفلسطيني...إن الجزائر تثمن الموقف الثابت لحركة...الداعم لتسوية عادلة للنزاع في الصحراء الغربية..."

كما تناول موضوع وجوب تكريس العدالة الدولية في مواجهة الازدواجية في تطبيق الشرعية الدولية، حيث جاء في خطابه له ما يلي:

" إن عدم الانحياز كروية وممشروع وكتجمع، يطمح أن يكون قوة اقتراح في تدبير العلاقات الدولية ومثالا للمقاربة الباءة في البحث عن حلول لكبريات المشاكل ..فإن حركتنا التي رفضت بالأمس الخلافات الإيديولوجية ومنطق التصادم ...تندد اليوم بالفوضى والفوارق التي تشوب النظام الدولي."

وأكد أيضا على ضرورة إعطاء أولوية للأمن والاستقرار العالميين، حيث جاء ما يلي:

"إن مواقف حركة عدم الانحياز اليوم، مثل الامس، يملئها بالغ الحرص على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تأتي بباعث من الرغبة الجامحة في استجماع شروط الإزدهار المشترك..."

ونادى أيضا بالتركيز على مشروع تنمية الدول وتحقيق الرخاء للشعوب، المطالبة بإصلاح المنظومة الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة وفتح المجال لوجود قوى صاعدة في مجلس الأمن ، حيث جاء في خطابه ما يلي:

" إن النظام الدولي الجديد الذي نطالب به، هو ذلك الذي يقوم على الاحترام الصارم للالتزامات التي تقع على كل منا بموجب ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وبالخصوص التزامنا العيش في سلام وامن...في ظل التسامح وحسن الجوار..."

وطالب بسياسيات دولية تقيد مؤسسات وقوى العولمة التي مكنت عناصر مالية واقتصادية على حساب بقية الأمم والشعوب من جهة، ونظام اقتصادي دولي جديد يعتمد فيه التوازن كآلية لتثبيت الأمن والاستقرار في العالم من جهة اخرى، حيث قال في خطابه:

" ففي ظرف عالمي تطبعه العولمة، أضحت بالفعل مشاركة بلداننا في مسار التفكير في العلاقات الاقتصادية الدولية، وإعادة صياغتها حقا بل مطلبا يفرضه المنطق السليم.

إن المشاركة هذه تملئها ضرورة التسيير الشفاف والمسؤول والفعال والمتضامن لعلاقات التبعية، بما يتيح... استفادة الجميع من منافع النمو والإزدهار"

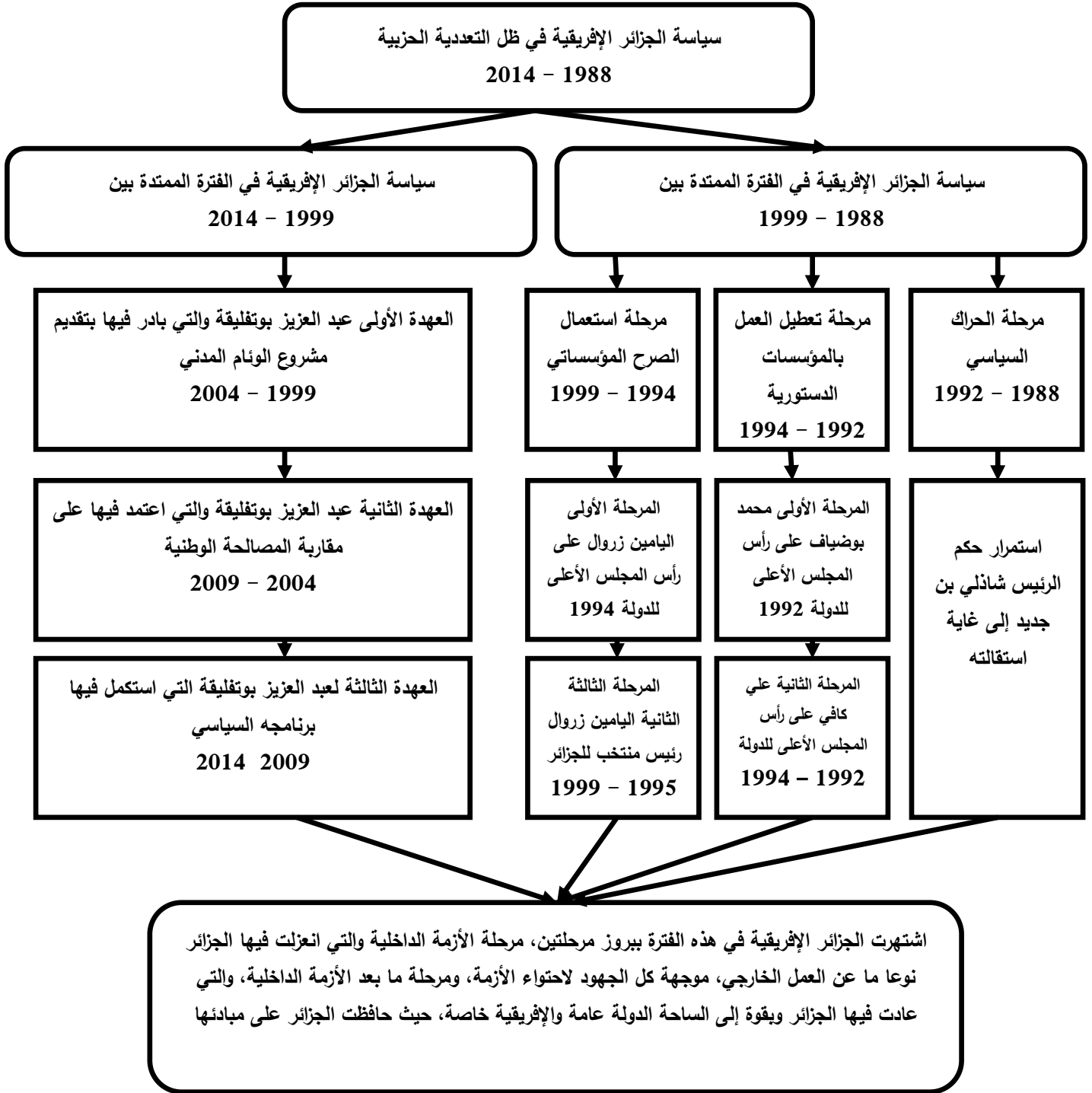
وأكد كذلك على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حيث تناول هذا بشكل صريح في خطابه، الذي جاء فيه:

إن الجزائر تتابع بطبيعة الحال، التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية و ببعض البلدان العربية خاصة، وأمام هذا الوضع تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدها ورفضها لكل تدخل أجنبي..."

كانت هذه أهم المحطات التي ميزت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

في الأخير تقد الدراسة الشكل التالي الذي يوضح باختصار سياسة الجزائر الأفريقية في فترة التعددية الحزبية:

شكل (27): يوضح سياسة الجزائر الأفريقية في فترة التعددية الحزبية.



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، ينتهي هذا المبحث بالاستنتاجات التالية:

أولاً: تميزت طبيعة الحكم في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1989 على غاية يومنا هذا بالتوجه نحو تبني معايير الليبرالية التي تقتضي التعددية الحزبية بالدرجة الأولى، إذ شهدت مرحلتين مهمتين وهما:

1. تبدأ الفترة الأولى من سنة 1989 إلى غاية 1999، حيث مرت هذه الفترة بمجموعة من المراحل وهي:

أ- مرحلة بداية الحراك السياسي: وهي الفترة الممتدة بين 1989 إلى غاية 1992، حيث استكمل فيها الرئيس الشاذلي بن جديد شغوره لمنصبه، إذ شكلت هذه الفترة المنعرج الحاسم في تحول الجزائر الإيديولوجي، حيث تم إقرار دستور 1989 والذي أقر بالتعددية الحزبية، وتماشياً معها ظهرت العديد من الحركات السياسية في الجزائر، توزعت بين تيارات إسلامية، وأخرى يسارية، مع بقاء التيار الوطني المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، وسعياً لتطبيق التحول الديمقراطي سعت الجزائر لتنظيم انتخابات تعبر عن الإرادة الشعبية، والتي أفرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الأمر الذي أدى إلى توقيف المسار الانتخابي، ودخول الجزائر في دوامة من العنف والعنف المضاد، لتنتهي هذه الفترة بدخول الجزائر مرحلة انتقالية، بعد أن أقدم الرئيس الشاذلي بن جديد على حل البرلمان وتقديم استقالته.

ب- مرحلة تعطيل العمل بالمؤسسات الدستورية: وهي الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 1994، حيث انقسمت هذه الفترة إلى مرحلتين هما:

أولاً: مرحلة محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة 1992، إذ يعتبر محمد بوضياف أحد أباء الثورة التحريرية الجزائرية، والذي استجاب لنداء الوطن أتيًا من المغرب بعد غياب طويل عنه،

وسعى جاهدا في سياسته إلى إحتواء الأزمة الجزائرية بإسداد شرعيته الثورية، وقدم في ذلك فكرته الوطنية والتي تمثلت في حركة التجمع الوطني الديمقراطي، غير انه لم ينجح ولم يدم طويلا في الحكم، بعد اغتياله بمدينة عنابة التي ذهب إليها شارحا برنامجه الجديد.

ثانيا: مرحلة علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة في الفترة الممتدة من 1992-1994، والذي كان أحد أعضاء المجلس الأعلى السابق، حيث باشر رئيس المجلس الأعلى علي كافي بتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب وقانون حالة الطوارئ، لتنتهي فترة رئاسته للمجلس الأعلى بعد تعيين اليمين زروال خلفا له، والذي كان وزيرا للدفاع آنذاك بعد تقاعد للواء خالد نزار.

ج- فترة استكمال الصرح المؤسساتي: وهي الفترة الممتدة من 1994-1999، إذ تولى فيها اليمين زروال رئاسة المجلس الاعلى للدولة سنة 1994، حيث اعتمد في مجابته للائمة على سياسة الحوار، غير انها لم تجدي نفعا وذلك لرفضها من قبل كل الاطراف، ما دفعه إلى تبني مقاربة امنية لمعالجة الوضع في الجزائر، ثم الإنتقال إلى إعادة الصرح المؤسساتي الجزائري، بتنظيم انتخابات رئاسية تضيف الشرعية من جديد على السلطة الجزائرية، وترتب البيت الجزائري، حيث فاز بهذه الإنتخابات والتي كانت سنة 1995، ليكمل بعد ذلك إعادة تفعيل مؤسسة البرلمان، والمجالس المحلية، ليقدّم استقالته بعد ذلك فاسحا المجال للتداول السلمي على السلطة وكان هذه سنة 1999، منظما بذلك إنتخابات رئاسية فاز بها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية ضلت وفيه لمبادئها ومسارها، غير أن الجزائر كانت شبه منعزلة في هذه الفترة عن العمل الخارجي، وذلك من اجل توجيه كل الجهود لمجابهة التحدي الداخلي الذي كاد يعصف بالدولة الجزائرية.

2. تبدأ الفترة الثانية من 1999 إلى غاية 2014، وهذا حسب المقتضى الزمني الذي يحدد الدراسة، حيث تميزت هذه الفترة ببداية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للجزائر والذي دام لحد الان، إذ تميزت هذه الفترة ببوادر السلام التي بدأت تلوح في أفق الجزائر، بعد تبني الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمشروع الوئام المدني، ليكتمل تحقيق السلام والامن الجزائريين مشروع المصالحة الوطنية، والتي وافق عليها الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة، عبرت بشكل واضح عن تعطش الشعب الجزائر للسلام، كما تميزت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة ببروزها وعودتها إلى المحافل الدولية، بعد فتور دام عشرة سنوات، حيث عادت الجزائر من جديد إلى الساحة الدولية عاملة والأفريقية خاصة، إذ أسهمت في ميلاد الإتحاد الأفريقي والكيان الاقتصادي الجديد المتمثل مبادرة النيباد.

الفصل الثالث

سياسة الجزائر الأفريقية في بعدها
التنموي

تتوفر القارة الأفريقية على العديد من القدرات والمؤهلات الاقتصادية، التي تمكنها من إيجاد مكانة مرموقة في الساحة الدولية، إلا أنها تعاني من جملة المشاكل والعقبات الاقتصادية، التي حالت بينها وبين تحقيق التنمية، ولهذا تسعى دول القارة الأفريقية إلى تبني سياسات رشيدة وفعالة من أجل النهوض بالقارة وإنهاء مشاكلها، وكان ذلك من خلال مختلف التنظيمات الإقليمية التي صاغتها الدول الأفريقية، من أجل تهيئة البيئة الأفريقية لمختلف المشاريع التنموية، وتعتبر الجزائر في مقدمة هذه الدول لما لها من مكانة جيوسراتيجية وقدرات عالية، تتطلب فعلا الحضور الجزائري، لذلك شكلت أفريقيا على الدوام فضاء جيوسياسي بالغ الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، فشدّد صانع القرار الجزائري على ضرورة ترسيخ الدور الريادي للجزائر على الصعيد الإقليمي وبأبعاد مختلفة، وفي هذا الصدد يتأتى البعد التنموي الذي ركزت عليه الجزائر بشكل كبير ولعبت في خضمه أدوار كبيرة محاولة أن تسهم في دفع عجلة التنمية في القارة السمراء، وترسخ هذا الدور بشكل واضح بمشاركة الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النياد التي تعتبر رهان لتحقيق التنمية في القارة.

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي في أفريقيا

تعد القارة الأفريقية من أقدم قارات العالم وأبرزها، حيث تضم هذه الأخيرة أربعة وخمسون قطرا مستقلا، وقطرا واحدا مازال رهن الاحتلال¹، تقسم حسب موقعها من الصحراء إلى قسمين رئيسيين هما القسم الواقع شمال الصحراء ويشمل البلاد العربية الأفريقية، والقسم الواقع جنوب الصحراء ويشمل أفريقيا السوداء، وتزخر القارة الأفريقية بالعديد من القدرات الاقتصادية، التي تتوزع بين المؤهلات الزراعية، الحيوانية، والصناعية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أغنى قارات العالم موارد، إلا أنها تتسم بمجموعة من الخصائص الاقتصادية التي تسببت في تراجع نموها الاقتصادي، وعرقلت مسارها نحو التقدم والتنمية

¹ يشير القطر الذي مازال رهن الاحتلال إلى الصحراء الغربية.

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية الأفريقية

تتوفر القارة الأفريقية بمختلف أقسامها الجغرافية¹ على العديد من الإمكانيات الاقتصادية، تتراوح بين ثروة زراعية، حيوانية، وأخرى صناعية، من شأنها أن تجعل القارة قوة اقتصادية فاعلة في العلاقات الدولية.

1. الموارد الزراعية

يحتل القطاع الزراعي مكانة عالية في الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية، إذ تمثل الزراعة أهمية بالغة في الاقتصاد الأفريقي، فالقارة الأفريقية تزخر بالخيرات والثروات الزراعية الهائلة، كما ترتبط شعوبها ارتباط وثيق بالزراعة، ما يتيح لهذا القطاع إمكانية أن يكون الرائد والقائد لعملية التنمية، وتقدر

¹ تتمثل الأقسام الجغرافية الخمسة الرئيسية لأفريقيا في:

أفريقيا الشمالية: ويقصد بها البلدان العربية المتمثلة في تسعة دول وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، السودان، الصومال، موريتانيا، جيبوتي.

أفريقيا الغربية: تضم خمسة عشر بلدا، وهي: غامبيا، غينيا، بيساو، مالي، ليبيريا، توغو، السنغال، جزر الرأس الأخضر، غينيا، سيراليون، ساحل العاج، غانا، بينين، نيجيريا، النيجر، بوركينا فاسو.

أفريقيا الوسطى: تضم إحدى عشر بلدا وهي: الكاميرون، غينيا الاستوائية، الكونغو الشعبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، بوروندي، الغابون، ساوتومي وبرنسيب، زائير، تشاد، رواندا.

أفريقيا الشرقية: تضم إحدى عشر وحدة دولية، إثيوبيا، إريتريا، تنزانيا، موريش، جزر القمر، الصومال، أوغندا، سيشل، جيبوتي، جزيرة ريونيون.

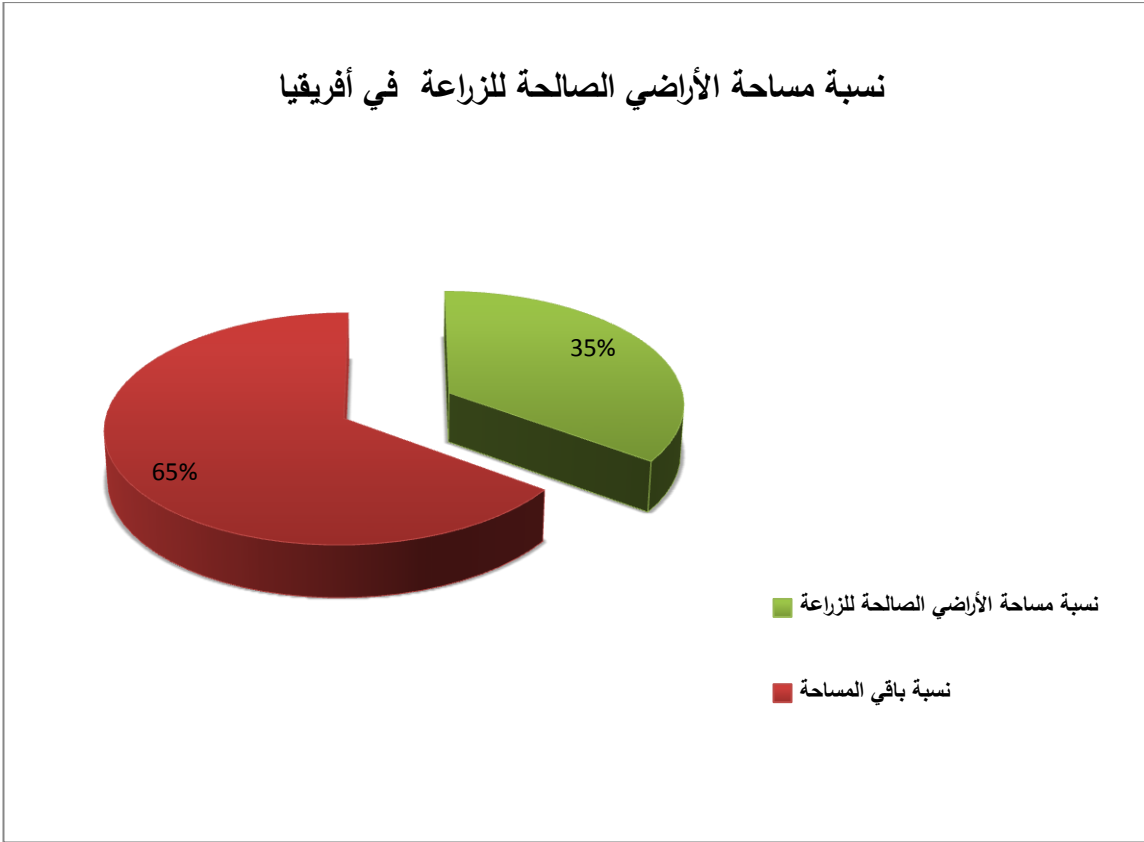
أفريقيا الجنوبية: تضم سبعة بلدان، زامبيا، ملاوي، موزامبيق، بوتسوانا، ليسوتو، سوازيلندا، نامبيا، (أمين اسير، أفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) دمشق: دار دمشق، ط. 01، 1985)، ص ص. 14، 15).

نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي خمسة وثلاثون بالمائة من إجمالي مساحة القارة، وتشكل الأراضي الزراعية ذات الإمكانيات الإنتاجية المرتفعة نسبة ثمانية بالمائة من مساحة القارة، منها 700000 كم² أراضي ذات إمكانيات ممتازة تتركز في الهضبة الإثيوبية ونهر النيل، و 1600000 كم² ذات إمكانيات جيدة وتتركز في وسط وجنوب شرق القارة وفي بعض مناطق الغرب الأفريقي، حيث تصلح هذه الأراضي لإقامة زراعات استوائية معيشية أو مروية وكذلك الزراعات النقدية، أما الأراضي ذات الإمكانيات الإنتاجية الجيدة فتبلغ مساحتها 12900000 كم² وتتوزع بين الشريط الساحلي لشمال القارة ووسطها وجنوبها الشرقي¹، يستغل منها 7% في الزراعة بشتى أنواعها حيث تتم زراعة 179 مليون هكتار بالمحاصيل الحقلية وأربعة عشر مليون هكتار بالمحاصيل الشجرية².

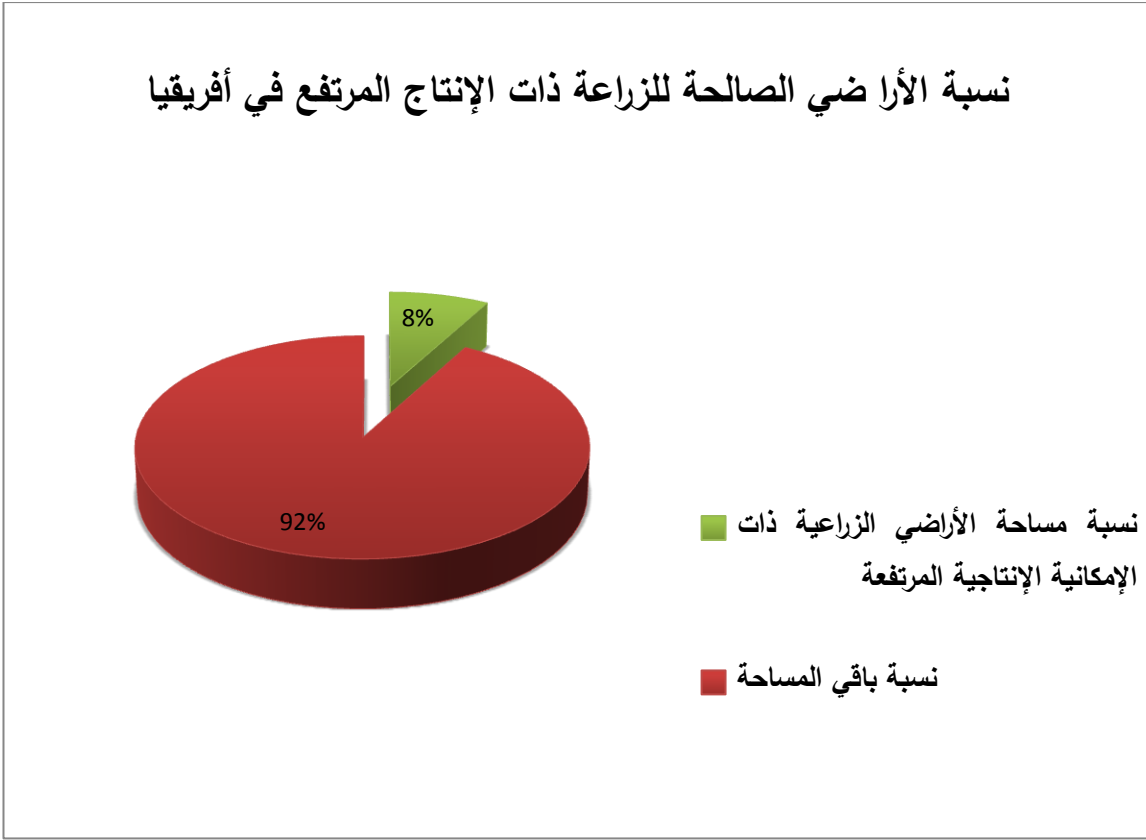
¹ "الزراعة في إفريقيا، موسوعة التكامل الاقتصادي، في <https://www.enaraf.org/page/180>، (2017/08/12).

² "الزراعة في إفريقيا، إفريقيا قارتنا، ع. 07 (سبتمبر 2013)، ص ص. 01-04.

شكل (28): يوضح نسبة مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في أفريقيا



شكل (29): يوضح نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ذات الإمكانيات الإنتاجية المرتفعة



تتنوع المحاصيل الزراعية في أفريقيا، وتشكل نسبة من الإنتاج العالمي، ولعل أبرز هذه المنتجات

ما يلي:

أولاً: القطن

يعتبر القطن من أهم المحاصيل العالمية التي يتم حصادها في العالم، وهو من أهم المواد الخام

الموجود والمستخدمة في صناعة الملابس والخيوط والأقمشة، كما انه عامل صحة لقيام العديد من

الصناعات الزراعية¹، زد على ذلك فهو يلعب دورا كبيرا في عملية التجارة الخارجية²، وتتميز أفريقيا

¹ " ما هي فوائد القطن،" موسوعة وزري وزري في: weziwezi.com، (2017/08/12).

² زحل رضويوي كاظم الحسيني، عامر عبد الرحيم رشيد، "المورود الاقتصادي لمزارع إنتاج محصول القطن في محافظة بغداد للموسم الزراعي 2009"، الإدارة والاقتصاد، ع. 84(2010)، ص ص. 42-62.

بإنتاج كميات كبيرة منه، حيث تعتبر كل من مصر والسودان أبرز الدول المنتجة لهذه المادة، إذ تنتج مصر 530 ألف طن سنويا بينما تنتج السودان من 110 إلى 150 ألف طن سنويا ، كما تبذل مجموعة الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية جهودا في إنتاجه¹.

ثانيا: الألياف النباتية

تستخدم هذه المادة في صناعة الحبال، حيث تحتل القارة الأفريقية مرتبة متقدمة في إنتاجها على المستوى العالمي، فنتج كل من الدول الأفريقية التالية: أنغولا، كينيا، مدغشقر، موزنبيق، تنزانيا 500 ألف طن سنويا².

ثالثا: الحمضيات

تنتج الدول الأفريقية الحمضيات، وتترتب بداية من مصر التي تعتبر أولى الدول في إنتاجها إذ تنتج 1.25 مليون طن سنويا، تليها المغرب التي تنتج مليون طن، سنويا ثم الجزائر بحوالي نصف مليون طن سنويا³.

رابعا: الكاتشوك الطبيعي

تنتج منه ليبيريا 75 ألف طن سنويا ونيجيريا ستين ألف طن سنويا، زائير ثلاثين ألف طن سنويا، ساحل العاج اثنين وعشرون طن سنويا، الكامرون ثمانية عشر طن سنويا⁴.

¹ إسبر ، مرجع سابق، ص. 81.

² "الزراعة في إفريقيا،" مرجع سابق.

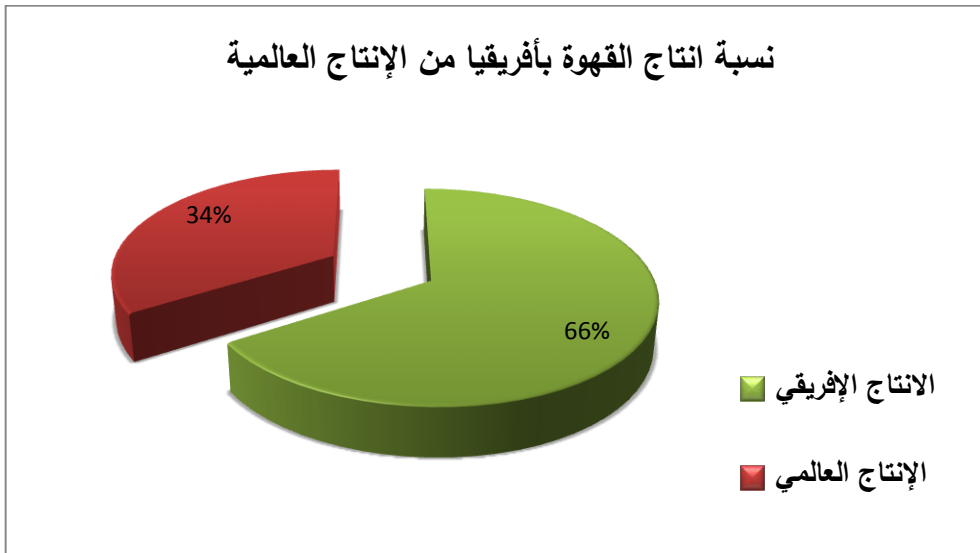
³ إسبر، مرجع سابق، ص. 82.

⁴ المكان نفسه.

كما تتصدر أفريقيا العالم في إنتاج القهوة والشاي، والكاكاو، حيث تنتج القارة الأفريقية مليون طن سنويا من القهوة، أي ما يعادل نسبة ستة وستون بالمائة من الإنتاج العالمي، وتنتج كل من الموزمبيق ووتنانيا 200 ألف طن من الشاي سنويا، أي ما يعادل اثني عشرة بالمائة من الإنتاج العالمي، وينتج كل من ساحل العاج و غانا، ونيجيريا، والكامرون 900 ألف طن سنويا من الكاكاو، أي ما يعادل ستين بالمائة من الإنتاج العالمي¹.

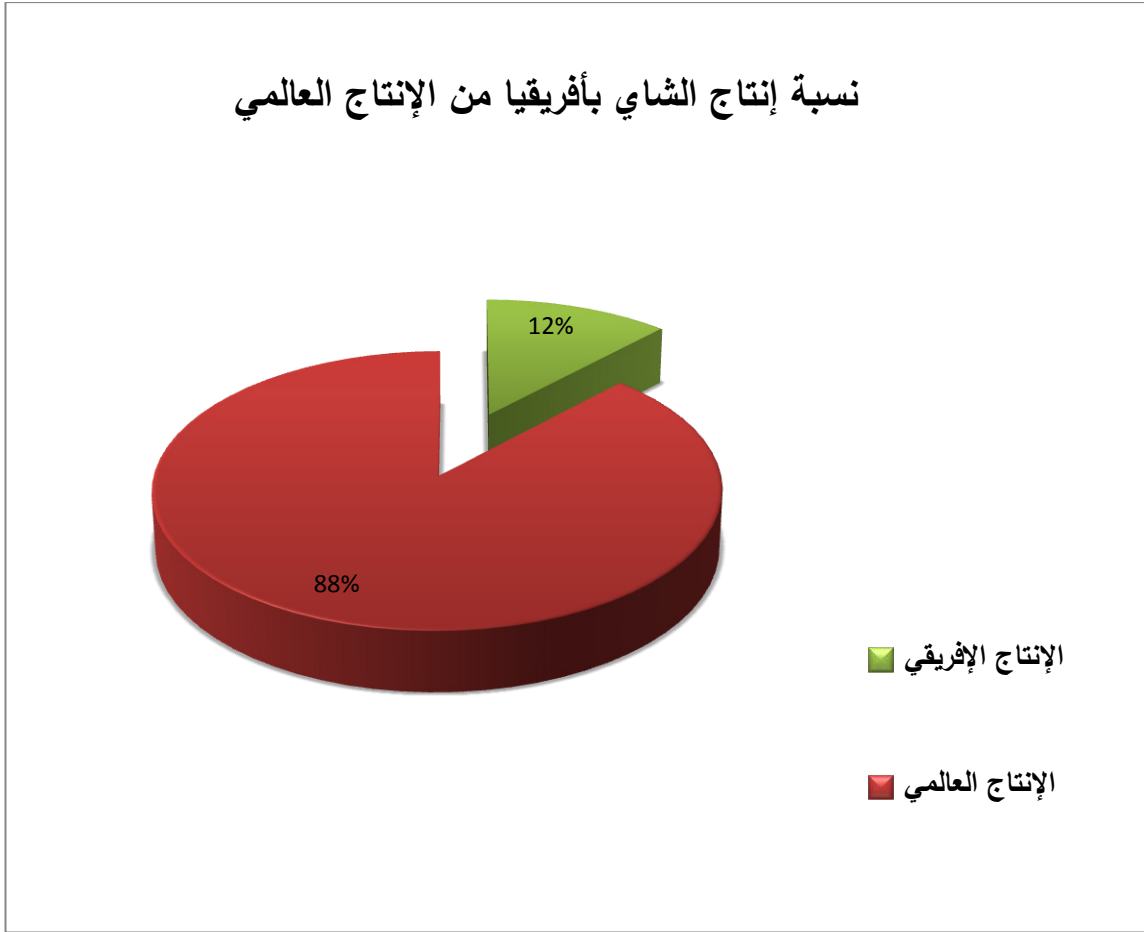
وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الأشكال التالية:

شكل (30): يوضح نسبة إنتاج القهوة بأفريقيا من الإنتاج العالمي

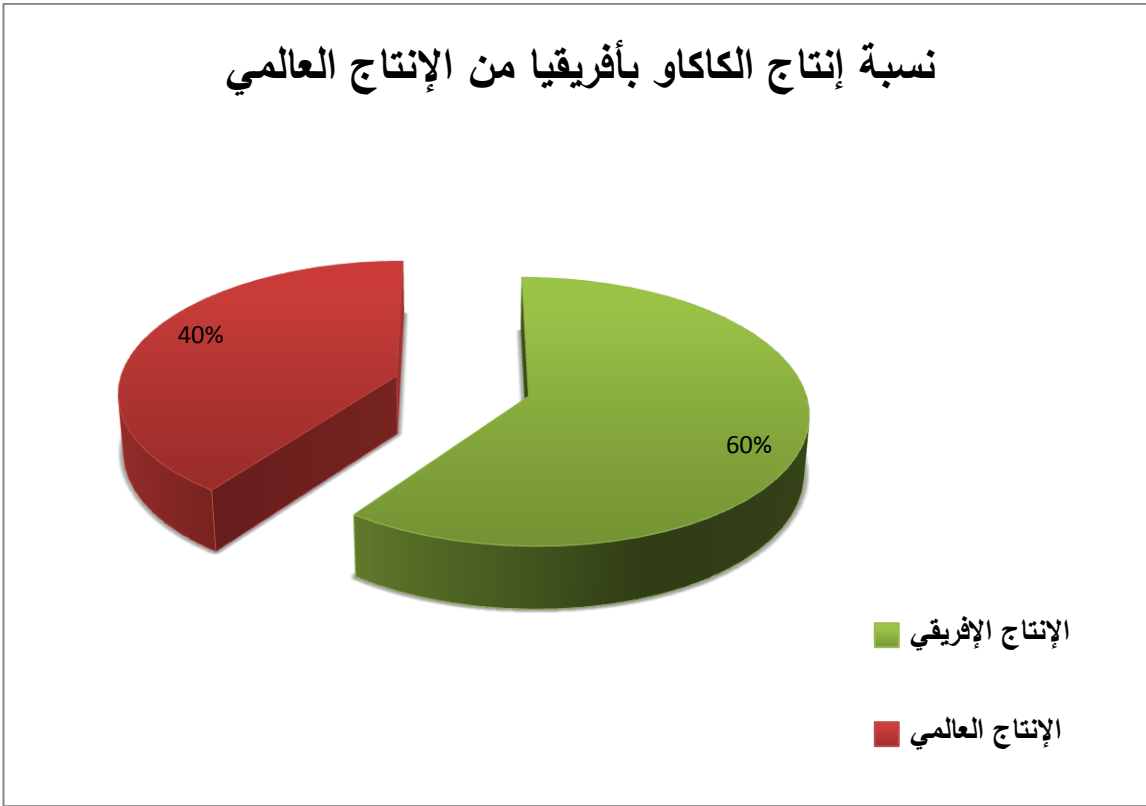


¹ الزراعة في إفريقيا، إفريقيا قارتنا، مرجع سابق.

شكل(31): يوضح نسبة إنتاج الشاي بأفريقيا من الإنتاج العالمي



شكل(32): يوضح نسبة إنتاج الكاكاو بأفريقيا من الإنتاج العالمي



2. الموارد الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة ، فهي تعتبر مصدرا للغذاء بمختلف أنواعه، كما يستفاد منها في تنمية التجارة والصناعة، إذ تمدنا بالمواد الخام اللازمة لصناعة الأغذية والملابس، وبالتالي هي مصدر هام من مصادر الدخل القومي¹، وتعتبر ثروة المواشي والثروة السمكية أهم الثروات الحيوانية في أفريقيا.

¹ "الثروة الحيوانية وأهميتها"، المرسال، في: <http://www.almsal.com/post/449946>،(2017/08/12).

أولاً: المواشي

تتصدر إثيوبيا إنتاج المواشي في القارة الأفريقية، حيث يبلغ إنتاجها ستة وعشرون مليون رأس سنويا، تليها السودان بثمانية عشر مليون رأس سنويا، ثم تنزانيا ب خمسة عشرة مليون رأس سنويا، ثم نيجيريا ب اثني عشر مليون رأس وكينيا ب إحدى عشرة مليون رأس سنويا¹.

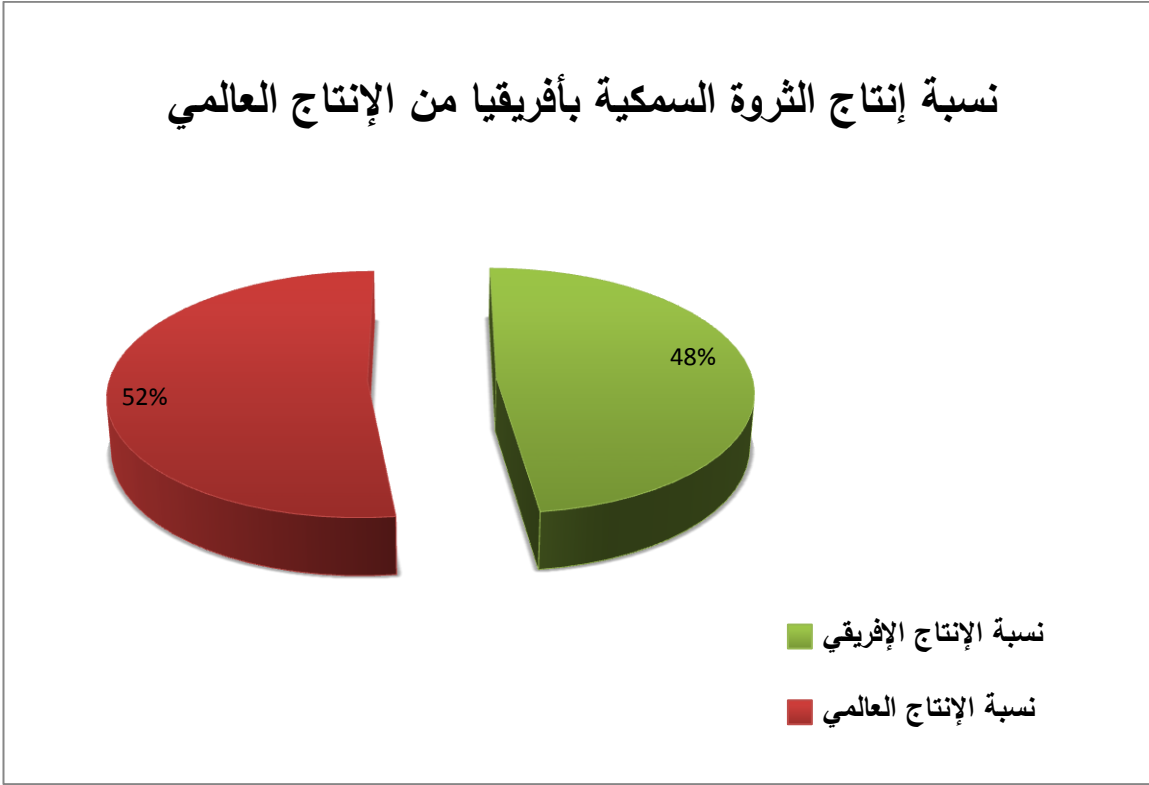
ثانياً: الأسماك

تعد الثروة السمكية أحد أهم المصادر الطبيعية التي استغلها الإنسان منذ القدم عن طريق الصيد، حيث يبلغ الإنتاج العالمي من الأسماك حوالي خمسة وسبعون مليون طن كل عام، وتسهم الدول الأفريقية بحوالي ثمانية وأربعون بالمائة من إنتاجه²، وفي هذا السياق تتميز المياه الأفريقية بوفرة الأسماك، خاصة على السواحل الغربية، إذ بلغ إنتاجها اثنين مليون طن سنويا ، تتوزع بين نيجيريا بنصف مليون طن، ثم السنغال ب 350 ألف طن، والمغرب ب 300 ألف طن.

¹ اسبر، مرجع سابق، ص. 83.

² "أهمية الثروة السمكية،" بوابة أراضينا للزراعة والإنتاج الحيواني، في:

شكل(33): يوضح نسبة إنتاج الثروة السمكية بأفريقيا من الإنتاج العالمي



3. الموارد الصناعية

يلعب القطاع الصناعي دورا مهما في حقل الاقتصاد، إذ يشمل على معظم الفروع المتعلقة بالمعادن والطاقة، وفي هذا السياق يزخر باطن الأرض الأفريقية بالعديد من الموارد الباطنية التي أصبحت اليوم محل نزاع وتصادم بين الدول.

أولاً: المعادن

تحتوي القارة الأفريقية على العديد من المعادن يتخلص أغلبها في¹:

¹ اسير، مرجع سابق، ص.ص. 85-87.

أ- الحديد: تتصدر إنتاجه ليبيريا بحوالي اثني عشرة مليون طن في السنة ، كما تنتجه بكميات كبيرة كل من موريتانيا الجزائر وزيمبابوي.

ب- النحاس: تعتبر كل من الزائير وزامبيا من أبرز الدول المنتجة للنحاس، حيث تنتج زامبيا 600 ألف طن سنويا وتنتج الزائير نصف مليون طن سنويا.

ج- الماس: تحتل أفريقيا المرتبة الأولى في إنتاج الماس في العالم، إذ تعتبر الزائير أكبر الدول المنتجة له حيث يبلغ إنتاجها خمسة عشر ألف قيراط في السنة ، يليه جنوب أفريقيا بقدر ثمانية مليون قيراط في السنة، فبوتسوانا ب ثلاثة مليون قيراط في السنة، فانغولا ب 800 ألف قيراط في السنة.

د- اليورانيوم: يتوزع في مجموعة من الدول الأفريقية، حيث تنتجه كل من نامبيا ب 120 ألف طن سنويا، النيجر ب سبعين ألف طن سنويا، الغابون ب خمسة وثلاثون ألف طن سنويا، الجزائر ب ثمانية وعشرون ألف طن سنويا، وجمهورية أفريقيا الوسطى ب ثمانية عشر ألف طن سنويا.

ثانيا: الطاقة

لعبت الطاقة دورا مهما في الحياة الاقتصادية العالمية، فهي المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية وهذا ما جعل الدول تتنازع من اجلها من اجل مسايرة التطور الاقتصادي والصناعي العالمي، وفي هذا الصدد تنتج القارة الأفريقية العديد من الموارد الطاقوية أبرزها¹:

ا- البترول: يعد البترول احد أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، ويتميز النفط الأفريقي بتعدد أنواعه وجودته، حيث يوجد أربعون نوع من خام

¹ اسير، مرجع سابق، ص ص. 87-89.

النفط¹، وبهذا تحنل القارة الأفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، جعلتها محط أنظار العديد من الدول الكبرى²، حيث زاد الإنتاج اليومي للقارة ب تسعة ملايين برميل يوميا خلال سنة 2006، كما بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط ستة وثلاثون بالمائة مقابل ستة عشر بالمائة لباقي القارات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بينما بلغ الاستهلاك الأفريقي ثلاثة ملايين برميل يوميا، وبلغت نسبة الإنتاج الأفريقي إلى الإنتاج العالمي اثني عشر بالمائة سنة 2008³، ويتركز النفط الأفريقي في:

أولا: منطقة شمال أفريقيا

يضم هذا الحيز الجغرافي بلدين مهمين في الإنتاج النفطي هما الجزائر وليبيا، حيث بلغ الاحتياطي الليبي حوالي أربعين مليار برميل سنويا، وتنتج يوميا 1.6 مليون برميل، أما الجزائر فيصل احتياطها إلى ما يقارب 13.4 مليار برميل سنويا، وإنتاجها اليومي 1.3 مليون برميل، كما تدرج مصر ضمن الدول النفطية إذ تنتج 700 ألف برميل يومي، ويقدر احتياطها بما يعادل 3.7 مليار برميل⁴.

¹ شريفة كلاع، " البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية اتجاه إفريقيا، " مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني، ص ص. 215-242.

² "وليم إنغدهل"، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية لأنجلو-أمريكية والنظام الدولي الجديد، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (دمشق: وزارة الثقافة، 2007)، ص. 281.

³ نجلاء محمد مرعي، " الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، ص. 418.

⁴ نادية عبد الفتاح، "تكاليف القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، جامعة القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، 2007، ص ص. 116، 115.

ثانيا: منطقة جنوب أفريقيا

تتحدد هذه المنطقة في كل من انجولا وزامبيا ومدغشقر، إذ تعتبر انغولا ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة، ويقدر حجم إنتاجها اليومي مليوني برميل، واحتياطها ب خمسة وعشرون مليار برميل، أما زامبيا فتنتج 120 ألف برميل يوميا، ومدغشقر ألف برميل يوميا¹.

ثالثا: منطقة شرق أفريقيا

تعد هذه المنطقة ضعيفة الإنتاج النفطي باستثناء السودان، التي تعبر من أهم الدول المنتجة للنفط في المنطقة، حيث بلغ إنتاجه خمسة ملايين برميل واحتياطه حوالي 1.25 مليار برميل، وقد أكدت العديد من التقارير على احتواء السودان على احتياط لم يكتشف بعد بسبب الظروف السياسية والأمنية للبلاد².

رابعا: منطقة غرب أفريقيا

تأتي نيجيريا في المقدمة، فهي تحتل المرتبة الحادية عشر من بين أكبر منتجي النفط في العالم، حيث بلغ إنتاجها ثلاثة ملايين برميل يوميا سنة 2008، ويبلغ احتياطها 2.35 مليار برميل، وتسعى هذه الأخير إلى رفع مخزونها إلى أربعين مليار برميل بحلول سنة 2010.

¹ خريطة توزيع النفط الإفريقي، إفريقيا قارتنا، ع. 05، (ماي 2013)، ص ص. 01، 02.

² علي حسين باكير، "الصين... تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا، المجتمع، ع. 1695 (أبريل 2006).

كما نجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطاتها النفطية إلى 26.1 مليار برميل، وكذا زيادة إنتاجها إلى 420 ألف برميل يوميا، ومن خلال عمليات التنقيب المتواصلة التي تقوم بها الشركات الأمريكية سيرتفع الإنتاج إلى 740 ألف برميل يوميا سنة 2020¹.

وقد تمكنت الجابون من زيادة احتياطاتها النفطية إلى 5.2 مليار برميل سنويا، كما بلغ إنتاجها اليومي 230 ألف برميل، بينما بلغت احتياطات الكاميرون خمسة وثمانون مليون برميل، وإنتاجها ثلاثة وثمانون ألف برميل يوميا، وكذا تعد موريتانيا من الدول الواعدة التي ستجتاح السوق النفطية، حيث يتوقع وصول إنتاجها إلى خمسة وثمانون ألف برميل واحتياطها بمليار برميل².

خامسا: منطقة وسط أفريقيا

تشير هذه المنطقة في الإنتاج النفطي إلى كل من التشاد والكونغو، إذ يبلغ الإنتاج اليومي في الكونغو اثنين وعشرون ألف برميل، واحتياطي يقدر بمليار نصف برميل، بينما تشاد فقد بدأت الإنتاج في 2003 وبلغ إنتاجها 225 ألف برميل يوميا سنة 2006³

ب- **الغاز الطبيعي:** يعد الغاز الطبيعي الوقود المثالي ، فهو يحترق بشكل نظيف أكثر من باقي مصادر الطاقة الأخرى، حيث يبلغ الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي حوالي 19386 تريليون متر

¹ " كولن كامبيل"، "فراوكدة ليزينبوركس" وآخرون، نهاية عصر البترول ، ترجمة عدنان عباس علي(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص ص. 73-76.

² محمد مرعي، مرجع سابق، ص. 419.

³ محمود أبو العينين، "الولايات المتحدة وإفريقيا بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2006، ص. 236.

مكعب سنة 2011¹، تصدره في قائمة الدول الأفريقية كل من ليبيا والجزائر، حيث تنتج هذه الأخيرة 152 مليار متر مكعب سنويا وهذا سنة 2014²، بينما يقدر إنتاج ليبيا بأكثر من 30.3 مليار متر مكعب سنة 2008³.

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الأفريقي

يشير الوضع الاقتصادي الأفريقي إلى مجموعة الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدول الأفريقية، فرغم امتلاك القارة الأفريقية للعديد من الإمكانيات الاقتصادية المتنوعة التي تؤهلها إلى تحسين مختلف الأوضاع، وتحقيق تقدم وتطور في مستوى النمو الاقتصادي، يمكنها من اللحاق بركب الدول المتطورة، إلا أن واقعها الاقتصادي يتسم بخاصية التبعية الاقتصادية، التي نجم عنها العديد من المشاكل الاقتصادية، والتي تعمقت بشكل أكبر بعد فشل مختلف النماذج الاقتصادية التي تبنتها دول القارة كسبيل لتحقيق التنمية، ما كرس بشكل كبير خاصية الدولة الهشة، ولعل أبرز مظاهر واقع الاقتصاد الأفريقي تتمثل في:

¹ م.بان علي حسين المشهداني، "الأفاق المستقبلية للغز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 08، ع. 31 (2014)، ص ص 131-142.

² "الجزائر رقم واحد إفريقيا في إنتاج الغاز خلال 2014"، في: <https://www.dhazairess.com/alfadjr/264411>، (2017/08/14).

³ النفط والتعاون العربي، مجلد الثامن والثلاثون، ع. 141، (ربيع 2011)، ص. 70.

* تشير الدولة الهشة إلى الدولة التي تمتلك هياكل ضعيفة أو فاشلة وإلى الحالات التي قد يكون فيها انهيار للعقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة الدولة على التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها اتجاه تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوفير الأمن والأمان لسكانها، والحد من الفقر وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة العادلة للموارد وإتاحة فرص الوصول إلى السلطة، (التغلب على الهشاشة في إفريقيا، صياغة نهج أوربي جديد، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مركز دراسات روبرت شويمان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي سان دومينيكو دي فيسولي).

أولاً: فشل مختلف السياسات التنموية التي تبنتها الدول الإفريقية أدى إلى تعميق سياسات التكيف الهيكلي التي تسببت في ركود الاقتصاد الإفريقي، وتكريس وضعية التخلف، وتنامي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي تشكل العائق الأكبر أمام مشروع النهوض بالاقتصاد الإفريقي وتحقيق التنمية¹.

ثانياً: ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر، حيث قدروا بما بين 250-300 مليون مواطن إفريقي، وقد ذكرت التقارير الدولية أن ما يقارب إحدى وستون مليون مواطن إفريقي مهدد بالموت جوعاً في القرن الإفريقي².

ثالثاً: عبء الديون الخارجية التي عرقلت بشكل كبير عملية التنمية في أفريقيا، حيث تمتص الديون حوالي تسعون بالمائة من الإيرادات العامة لدول أفريقيا جنوب الصحراء سنة 1980، كما تزايدت الديون الإفريقية بشكل عام إلى 110 مليار دولار سنة 1980، لترتفع فيما بعد إلى 350 مليار دولار سنة 1998، زيادة عن قيمة الفوائد التابعة لهذه الديون، والتي بلغت ستة وثمانون مليار دولار، ما يمثل نسبة خمسة وستون بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، حيث تجهد هذه الديون الدول الإفريقية، فعوض أن يتم استثمار الأموال في خدمة مشاريع اقتصادية، يتم توجيهها للديون³.

رابعاً: انخفاض نسبة الادخار والاستثمار، حيث تراوحت مكانة أفريقيا في هذا الصدد، بحصة لا تتعدى عشرة بالمائة من إجمالي استثمارات العالم لسنة 2005 والتي قدرت بحوالي 960 مليار دولار⁴،

¹ حمدي عبد الرحمان، " إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة: الديون والفقر"، في: <http://www.islamonline.net/aol-arabic/dowalia>، (2017/08/14).

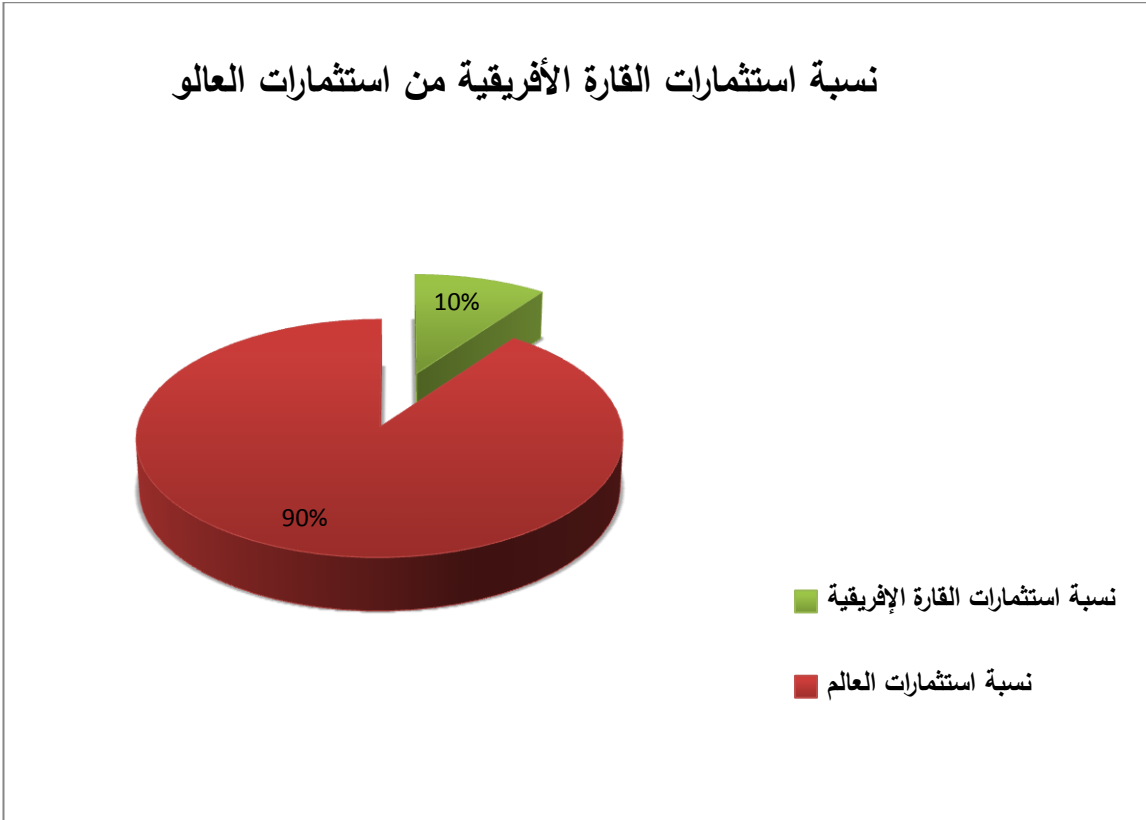
² الصادق محمود عبد الصادق، " مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا"، الجامعة الأسمرية، ع. 21(2011)، ص 365-389.

³ المكان نفسه.

⁴ بشير مصطفى، "تحو ميثاق إفريقي للحكم الراشد"، يومية الشروق الجزائرية، ع. 1963(2007)، ص. 12.

كما شهدت القارة هبوط كبير في نسبتها من التجارة العالمية التي بلغت اثنان بالمائة مقارنة بباقي القارات، حيث بلغت القارة الآسيوية نسبة سبعة بالمائة، بينما حُضيت دول أمريكا اللاتينية بنسبة خمسة بالمائة¹.

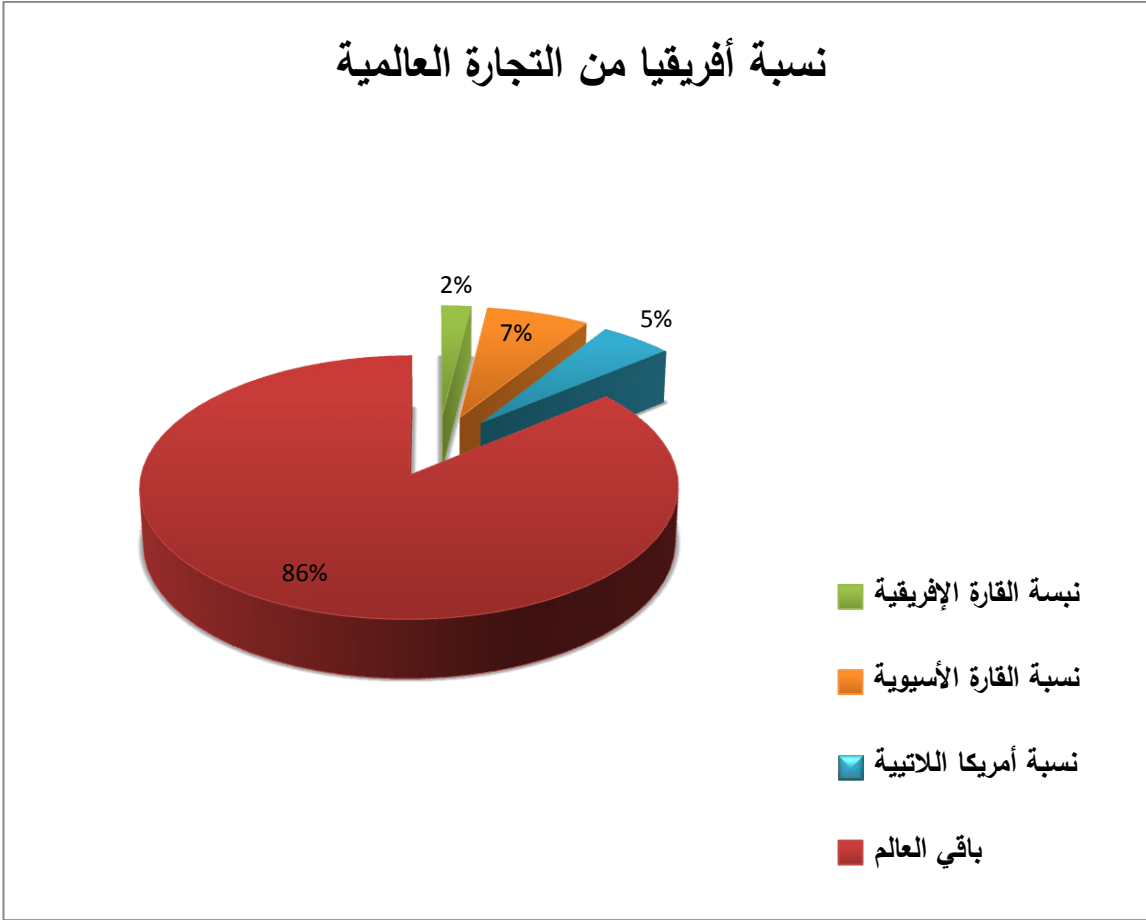
شكل (34) يوضح نسبة استثمارات القارة الأفريقية من العالم



¹ هالة جمال ثابت، "الفقر في إفريقيا خصوصية وإستراتيجية اختزاله، قراءات إفريقية، ع. 02(2005)، في:

www.albayan.magazine.com، (2017/04/12).

شكل (35) يوضح نسبة القارة الأفريقية من التجارة العالمية



خامسا: اعتماد الاقتصاد الأفريقي على المساعدات والقروض الأجنبية جعله يبقى مرتبط ومرهون

بها، وهذا ما عمق أكثر التبعية.

سادسا: تأثر الاقتصاد الأفريقي بالعولمة التي كرس نظام اقتصادي غير عادل عمق التبعية

والتخلف في أفريقيا¹، حيث برزت الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل التجسيد الحي لظاهرة العولمة،

والتي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح، من خلال توزيع نطاق استثماراتها، ويكون هذا على

حساب الدول خاصة الدول الضعيفة.

¹ حلمي شعراوي، إفريقيا في نهاية قرن (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط.01، 2001)، ص. 26.

سابعا: تراجع مستويات النمو في أغلب الدول الأفريقية ويعود ذلك إلى معاناة هذه الدول من أزمة الحكم التي تركزت لشيوع الفساد في مختلف الأجهزة السياسية والإدارية التي من شأنها أن تلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، والتفاوت في توزيع الموارد، الذي يعتبر أهم مصادر النزاع في القارة. إضافة إلى ذلك ضعف الهياكل القاعدية والبنى التحتية، ونقص دعم القطاعات الصناعية التي مازالت تحتل نسبة كبيرة من الدخل القومي بسبب عدم وجود عمالة ماهرة، عدم توافر التكنولوجيا ومحدودة الأسواق.

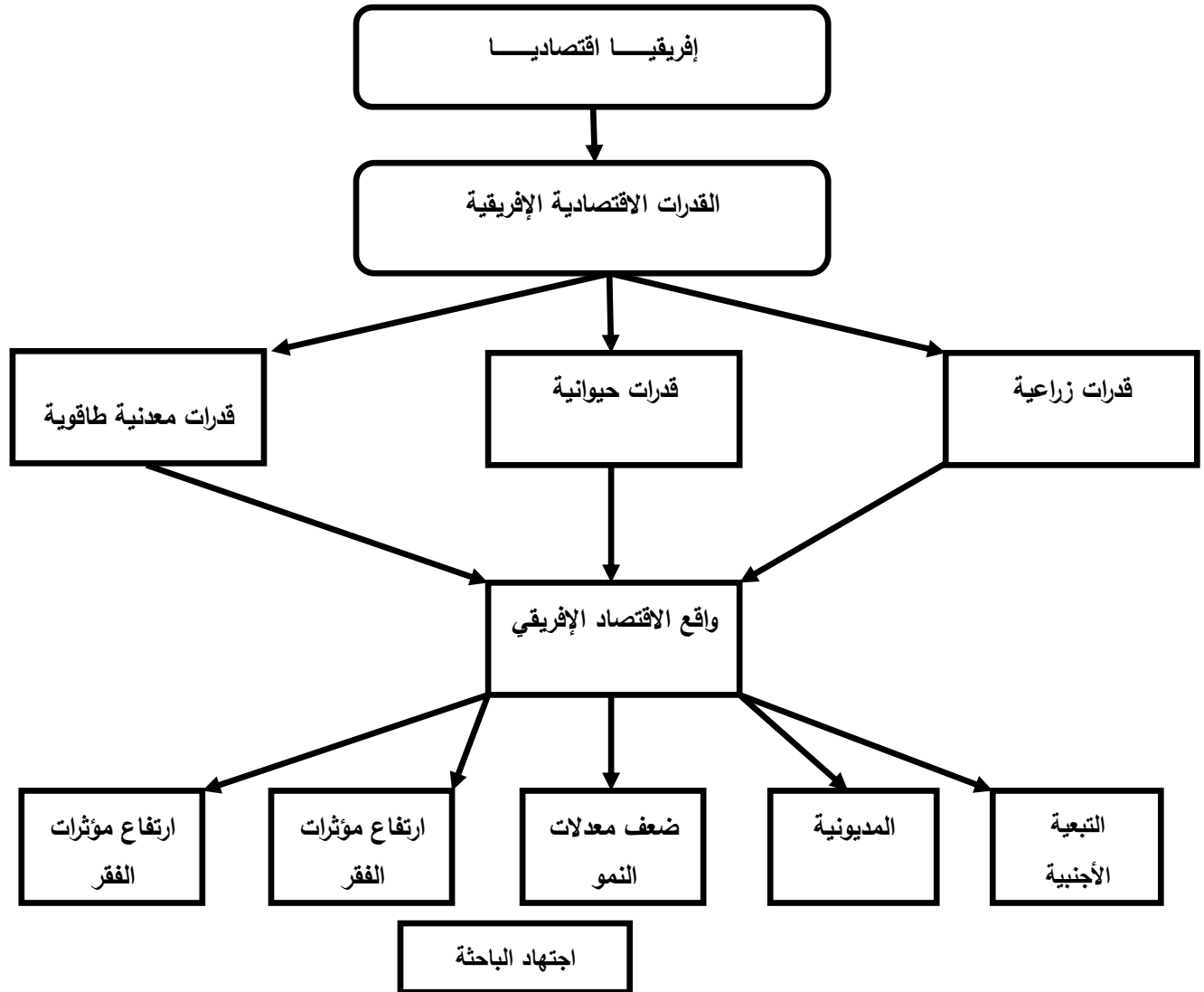
ثامنا: افتقار الدول الأفريقية للقوة البشرية المؤهلة للقيام بعملية النمو الاقتصادي، حيث تعاني أغلب الدول من انخفاض في مستوى التعليم والصحة.

تاسعا: ضعف القطاع الصناعي وقلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك الدول من الاستثمار الأجنبي، ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد منه، فرغم استوعاب القارة لنسبة ثلاثة عشر بالمائة من سكان العالم إلا أنها علة لا تحوز أكثر من ثلاثة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي¹.

في الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي الذي يوضح باختصار أفريقيا اقتصاديا:

¹ محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، (مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2007)، ص.

شكل (36): يوضح أفريقيا اقتصاديا



خلاصة البحث: من خلال ما تم التطرق إليه، ينتهي هذا البحث بالاستنتاجات التالية:

أولاً: تتوفر القارة الأفريقية على العديد من الموارد التي من شأنها أن تجعل القارة قارة ذات مكانة وفاعلية في البيئة الدولية، وتتوزع قدراتها الاقتصادية بين ما هو زراعي، وحيواني، وطاقوي معدني، حيث تحتوي القارة الأفريقية على إمكانات زراعية هائلة، جعلتها تنتج العديد من المحاصيل الزراعية التي أنعشت الأسواق العالمية، كما تشكل الثروة الحيوانية أحد القدرات الاقتصادية للقارة الأفريقية، حيث تعتبر المواشي والأسماك أهم الموارد الحيوانية، ويزخر باطن الأرض الأفريقية بالعديد من المعادن، التي تلعب

دور مهم في العديد من الصناعات، كما تنتج القارة الأفريقية العديد من الموارد الطاقوي، التي تمثل في الأساس سلع إستراتيجية في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: يتسم واقع الاقتصاد الأفريقي بالعديد من الخصائص السلبية التي أدت إلى تراجع القارة الأفريقية وتخلفها، حيث غلب عليه، طابع التبعية الأجنبية، وذلك لاعتماده بشكل كبير على القروض والمساعدات الأجنبية، إضافة إلى مشكلة الديون التي أرهقت الدول الأفريقية، وكذا تراجع مستويات النمو، وضعف البيئة التحتية الاقتصادية، وافتقاره للقوة البشرية.

المبحث الثاني: مشروع الوحدة كخيار لتهيئة الأرضية الأفريقية لمشروع التنمية

أثرت مجموعة المتغيرات الدولية الجديدة، على مختلف الأوضاع والمسارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول القارة الأفريقية، فواجهت هذه الأخيرة العديد من التحديات والعوائق، التي أبعدها عن طموحها في تحقيق التنمية، وهذا ما ولد قناعة لدى القادة الأفارقة الذين اقتنعوا أن مشاكل القارة لا يمكن حلها في إطار عالمي، أي على مستوى هيئة الأمم المتحدة بمختلف تنظيّماتها ومؤسساتها، ولا يمكن حلها في إطار فردي، أي كل دولة على حدى، وإنما يتطلب حلها وإنهائها في إطار توجّه مشترك قاري، يجمع كل دول القارة، وينطلق من الخصوصية الأفريقية ويعتمد على الذات في مواجهة تحديات القارة، وتهيئة الأرضية الأفريقية من أجل إنجاح مشاريع النهوض بالقارة وتنميتها، وفي سبيل تحقيق التوجّه المنشود، تم تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية والتي خلفها فيما بعد الإتحاد الأفريقي، وفي هذا الصدد اعتبرت الجزائر أبرز الدول المشجعة لفكرة الوحدة الأفريقية والتكتل من أجل التصدي لمشكلات القارة.

المطلب الأول: منظمة الوحدة الإفريقية

تعرضت القارة الأفريقية منذ منتصف القرن الخامس عشر لموجات الاستعمار الأوروبي، الذي كرس كل أساليب النهب والاستغلال، والتخلف، وسعى جاهدا إلى التفرقة في الصفوف الأفريقية، وذلك من أجل إبقاء القارة حبيسة القوى الاستعمارية، قابله الأفارقة بموجات تحرر واسعة النطاق، محاولين بذلك تحقيق استقلالهم، وخلال معاركهم المختلفة والمستميتة في سبيل الحرية، أجمع أغلب الأفارقة أن الوحدة الإفريقية هي السبيل الوحيد لإنهاء الاستعمار ومحاربه، والتي من شأنها أن تعيد الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للقارة، وكانت البداية مع الجامعة الأفريقية التي استهلّت مشوارها بمجموعة من المؤتمرات إلى غاية الوصول إلى إعلان ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية.

1. الإرهاصات الأولى لنشأة منظمة الوحدة الأفريقية

شكل الاضطهاد والظلم، والتفرقة التي مورست في حق الشعوب الأفريقية السبب الأول للتوجه إلى خيار الوحدة الأفريقية، التي تعود جذورها إلى المحاولات الأولى للأفارقة في الجامعات الأمريكية توحيد الصفوف الأفريقية، حيث اعتبرت الجامعة الأفريقية النواة الأولى لمبادرة الوحدة الأفريقية.

أ- الجامعة الأفريقية

هي عبارة عن حركة إصلاحية تهدف إلى تحسين أوضاع الزواج في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا بدأت تنرسخ فكرة الأفريقية لدى بعض المثقفين من زواج الولايات المتحدة الأمريكية، ليعتقها فيما بعد بعض الأفريقيين المتواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية¹ أبرزهم "سيلفستر ويليامز" * ، ومنه يمكن القول أن الفكر الوحدوي ترعرع خارج القارة الأفريقية² ليضفي عليها الطابع السياسي فيما بعد، وأصبحت مذهباً يسعى من خلاله الأفارقة، سواء المتواجدين داخل القارة أو خارجها، لتحقيق وحدتهم وتمجيد تاريخهم وثقافتهم واسترجاع كيانهم⁴.

¹ محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية (مصر: مطابع الوحدة العربية، 1991)، ص. 64.

* هو محامي من أصول إفريقية من جزيرة ترينداد بالبحر الكاريبي، شغل منصب محامي في المحكمة العليا في رأس مستعمرة رأس الرجاء الصالح ما بين 1903-1904، قام بتنظيم أول مؤتمر في قائمة مؤتمرات الجامعة الإفريقية، شارك في العديد من أنشطة الاحتجاج السياسية الإفريقية، تبنى قضية الهجرة من العالم الجديد إلى ليبيريا سنة 1907. (اللجنة العلمية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، تاريخ إفريقيا العام، المجلد 07 (الليونسكو: المطبعة الكاثوليكية، 199)، ص. 771).

² عادل عبد الرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص. 15.

⁴ حلمي شعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا (القاهرة: دار النهضة العربية، ط. 01، 2010)، ص. 174-178.

باشرت هذه الجامعة نشاطاتها بعقد العديد من المؤتمرات التي سلطت فيها الضوء على مختلف المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية وكانت البداية بـ:

أولاً: مؤتمر لندن 1900

هو أول مؤتمر للجامعة، عقد بالعاصمة البريطانية لندن، ترأسه "سيلفستر وليامز"، حضره العديد من المثقفين ورجال الدين، تم الحث فيه على ضرورة زيادة روابط القارة وتوحيد شعوبها، خلص بمسلمتين رئيسيتين هما:

1- ضرورة تصعيد النداء الداعي إلى التخفيف من التفرقة العنصرية* ، التي تمارس في حق الأفارقة المتواجدين في أوروبا والعالم الجديد.

2- توجيه نداء إلى مختلف زنج العالم للانضمام إلى الحركة الزنجية العالمية والتضامن مع أفريقيا من أجل تحسن أوضاع الأفارقة² .

ثانياً: مؤتمر باريس 1919

هو المؤتمر الثاني للجامعة، وكان بعدد نهاية الحرب العالمية الأولى، بباريس ، شارك فيه سبعة وخمسون مندوباً، ركزوا فيه على ضرورة المطالبة بحق الأفريقيين في الحكم، من خلالك تمكينهم من

* التفرقة العنصرية: وتعني نقاء الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طرق إصدار التشريعات اللازمة لذلك، وقد تطبق التفرقة بصورة جزئية ، حيث يحدد لك شخص مناطق خاصة للإقامة كما تطبق بصورة كلية حيث يحدد لكل عنصر أنواع معينة من التجارة والوظائف والأجور، وقد تنبت جنوب إفريقيا هذا النوع من النظام (إسبر، مرجع سابق، ص. 59).

² المختار الطاهر كرفاع، " فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، " المجلة الجامعية، مجلد. 03، ع. 15 (2013)، ص. 135-156. كما يمكن القول في هذا الصدد أن هذا المؤتمر لم يتحدث عن كل مشاكل القارة ولم يتضمن في توصياته دعوة الشعوب للثورة والتحرر للمزيد أكثر أنظر: رأفت غنيمي الشيخ، أفريقيا في التاريخ المعاصر (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1991)، ص. 265، 266.

مناصب في الحكم المحلي والقبلي ، مع توسيع ذلك بالتدرج إلى غاية الوصول إلى المناصب العليا في الدولة، والترسيخ لفكرة أفريقيا يحكمها الأفريقيين، تمخض عن هذا المؤتمر قرارات مهمة وهي:

1- تمكين الأفريقيين في مختلف الحكومات القائمة في أفريقيا من مناصب في الحكم¹.

2- توفير الحماية الدولية للأفريقيين.

3- وضع المستعمرات الأمريكية الألمانية في أفريقيا تحت رقابة دولية إلى غاية تحقيق

الاستقلال².

ثالثاً: مؤتمر لندن وبروكسل 1921

مؤتمر بدأت جلساته في لندن، وتواصلت في بروكسل، حضره 103 مندوباً، إحدى وأربعون عضواً

أفريقيا، خمسة وثلاثون عضواً من الولايات المتحدة الأمريكية، أربعة وعشرون عضواً، يمثلون السود في

أوروبا، ترأس جلساته الأمريكي وليم ديبيو، خرج بتوصيات مفادها:

1-المطالبة بالمساواة بين مختلف الأجناس.

2-المطالبة بإنشاء منظمة تقودها عصبة الأمم تبحث ونظر في مشاكل الجنس الأسود.

3-المطالبة بإنشاء مكتب في هيئة العمل الدولي التابع لعصبة الأمم يتولى حماة اليد العاملة

السوداء.

¹ مرجع سابق، ص. ص. 266.

² علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية(عمان: درا الصفاء، 2011)، ص. 314.

4-المطالبة بالحكم الذاتي للدول غير المستقلة في أفريقيا، وإنشاء هيئات سياسية أفريقية تحكم

القارة¹.

رابعا: مؤتمر لندن ولشبونة 1923

عقد هذا المؤتمر بلندن ولشبونة، بحضور مجموعة من العلماء وزعماء غرب أفريقيا، دعا إلى حق الجنس الأسود في الوصول إلى الحكم في بلادهم، وحقهم في إقامة مقاومات مختلف الاعتداءات التي يتعرضون لها من الجنس الأبيض، كما دعا من جديد على ضرورة محاربة التمييز العنصري².

خامسا: مؤتمر نيويورك 1927

هو المؤتمر الخامس، والذي فجر معه حق الشعب الأفريقي في تشكيل حركات تحررية تحارب الاستعمار والتمييز العنصري³.

سادسا: مؤتمر مانشستر 1945

مؤتمر حدث عقب الحرب العالمية الثانية، حضره مختلف نقابات العمال، أكد على محاربة الإمبريالية⁴، وقد فسح هذا المؤتمر المجال أمام تطور أفكار الوحدة الأفريقية، من خلال ظهور رغبة

¹ حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص. 716.

² Jean-baptiste, Andredou kati, **le panafricanisme : Quelle contribution des Etats-Unis D'Afrique** maitrise en science politique(université catholique de l'Afrique de L'ouest d'Abidjan UCAO/UUA,2008) p.11.

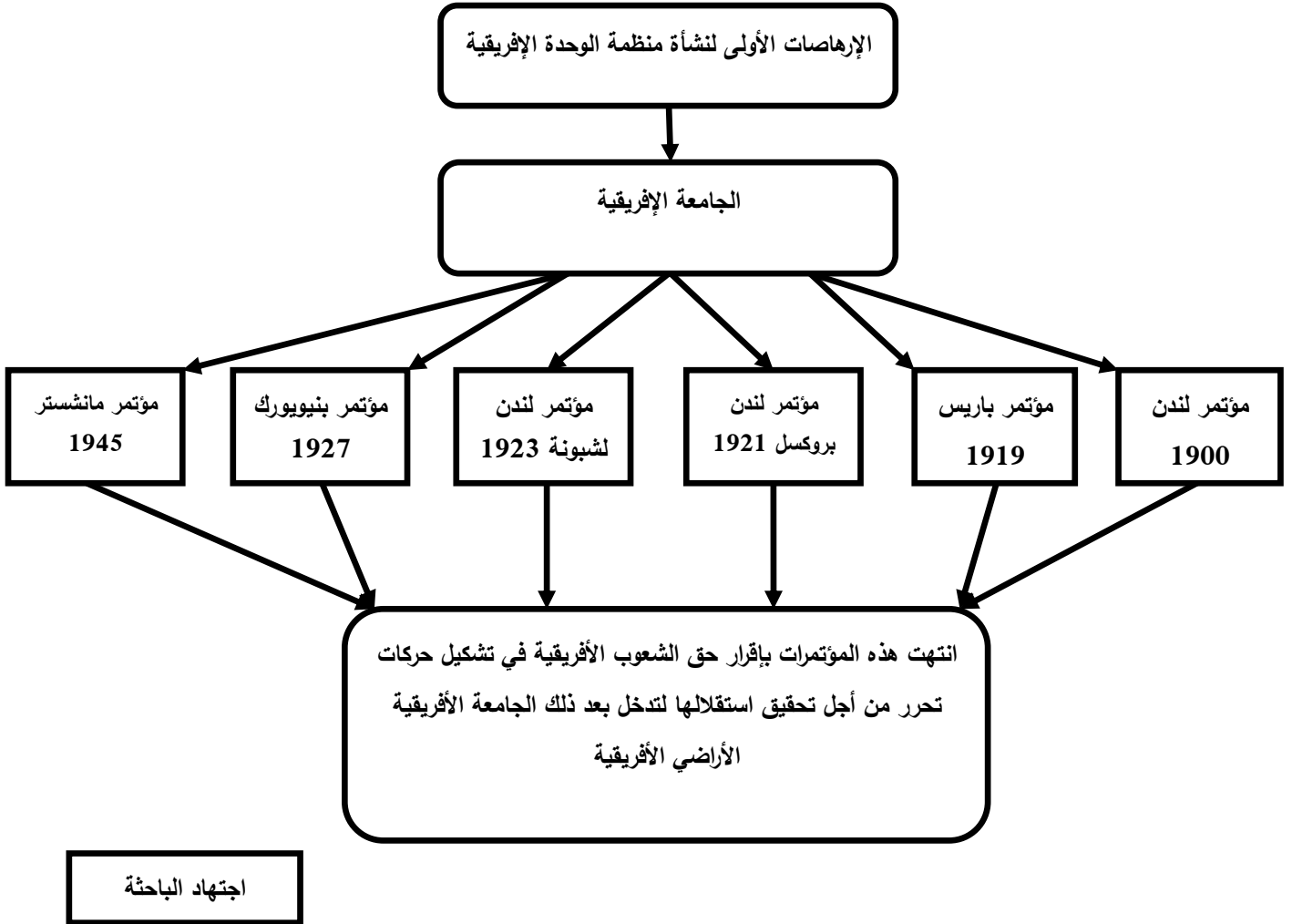
³ صالح علي الصبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995 (لبنان: دار المنهل اللبناني، 1989)، ص. 88.

⁴ محمد علي القوزي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (بيروت: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 338.

الشعوب الأفريقية في النضال والتضحية من أجل مختلف القضايا الوطنية المطروحة في أفريقيا، وسعيهم لحكم أفريقيتهم بأنفسهم¹.

وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الشكل التالي:

شكل(37): يوضح الإرهاصات الأولى للنشأة الوحدة الإفريقية



ب- بداية التأسيس لمنظمة الوحدة الإفريقية

¹ عيسى محمود خيرى، الوحدة الإفريقية بين الفكر والتطبيق(القاهرة: الدار القومية، 1964)، ص. 7.

بعدها نجحت الجامعة الأفريقية في بلورة الفكر التحرري، برز الكفاح الفعلي داخل القارة الأفريقية، وبدأت أولى إشعاعاته من غانا التي احتضنت المؤتمر الأول الذي جمع الدول الأفريقية وبحث مختلف مشاكل القارة، وفسحت المجال لمؤتمرات أخرى أسست بشكل فعلي لميلاد منظمة الوحدة الأفريقية.

أولاً: مؤتمر أكرا للشعوب الأفريقية 1958

ضم أكثر من 300 مندوب، مثلوا اثنان وستون هيئة شعبية أفريقية، ثمن مختلف الانتصارات التي أحرزتها الشعوب الأفريقية، حيث حصلت كل من ليبيا والسودان والمغرب وتونس وغانا وغينيا على استقلالها، حيث أصبح أكثر من ثلث القارة متمتع بالاستقلال¹، كما ركز المؤتمر على ضرورة مكافحة الاستعمار والإمبريالية، ودعا إلى وحدة أفريقية²، تحتوي كل مشاكل القارة، بما فيها تصفية الاستعمار والتمييز العنصري، وحل مشكلة الحدود التي خلقها الاستعمار³، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الجزائرية المؤقتة حضرت المؤتمر، ولاقت الدعم والاعتراف بها كمثل للشعب الجزائري، حيث أكد المؤتمر دعمه للقضية الجزائرية.

ثانياً: مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني 1960

انعقد هذا المؤتمر بتونس، من الخامس والعشرون إلى الحادي والثلاثون من جانفي، شارك فيه مختلف الهيئات ولقابات الممثلة للبلاد الأفريقية، ناقش أبرز التطورات التي شهدتها القارة بعد مؤتمر

¹ ظاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الأفريقية (ليبيا: دار شموع الثقافة، 2007)، ص. 298.

² اللجنة الإفريقية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، مرجع سابق، ص. 811.

³ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة، 1998)، ص. 187.

أكرا، دعا هو الآخر إلى فكرة الوحدة الأفريقية، وذلك بإقامة مشاريع وشراكات مختلفة، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتنمية العلاقات الاقتصادية¹.

ثالثا: مؤتمر أديس أبابا 1960

احتضنته العاصمة الإثيوبية، من الرابع عشر إلى السادس والعشرون من جوان ، بحضور وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة، إضافة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية، وكذا بعض ممثلي الهيئات والمنظمات السياسية في القارة²، حيث تشاور القادة الأفارقة حول كل المسائل التي من شأنها أن تحقق الصالح العام للقارة، كما أشار هذا المؤتمر إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي من خلال دعوة المشاركين إلى إقامة مجلس للتعاون الاقتصادي الأفريقي.

رابعا: مؤتمر الشعوب الأفريقية بالقاهرة 1961

كان ما بين الخامس والعشرون إلى غاية الثلاثون من مارس، حيث أبدت فيه الشعوب الأفريقية إصرارها على ضرورة تحقيق الوحدة الأفريقية، ودعا جميع الدول الأفريقية المستقلة بأن تعمل على إقامة سياسة أفريقية مشتركة ودفاع أفريقي مشترك، وذلك من خلال خلق جمعية استشارية أفريقية، ومجلس للدول الأفريقية، ولجنة الخبراء الأفريقيين³.

كما سلط الضوء على مختلف القضايا التحررية من بينها القضية الجزائرية.

¹ مرجع سابق، ص. 435.

² محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص. 723.

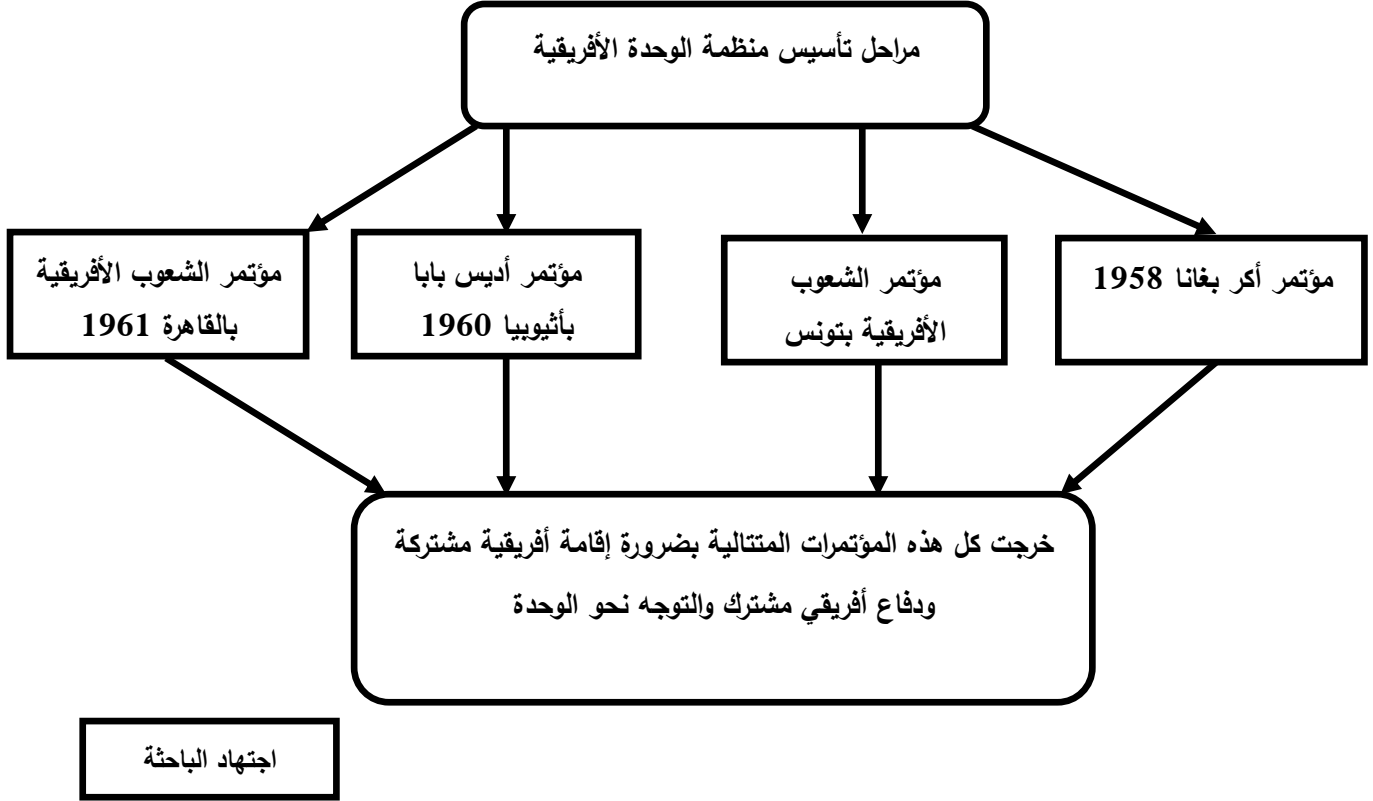
³ عبد العزيز الرفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970)، ص. 165.

وتجدر الإشارة هنا إلى الخلاف في الرؤى الذي حدث بين القوى الأفريقية حول التوجه الإيديولوجي والأساس الذي يجب أن تقوم عليها الوحدة الأفريقية، وقد انقسمت الدول الأفريقية إلى كتلتين، سميت المجموعة الأولى بالمجموعة الراديكالية، تتزعمها غانا وغينيا، ترى أن التوحد السياسي هو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الوحدة الأفريقية، وأنه السبيل الوحيد لإنشاء الولايات المتحدة الأفريقية، بينما سميت المجموعة الثانية المجموعة المحافظة تزعمتها نيجيريا وليبيريا، حيث تؤكد هذه المجموعة على أن تحقيق الوحدة الاقتصادية والثقافية للقارة هو السبيل الأول لتحقيق وحدة أفريقية، ليحسم الأمر بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة والذي أقر بالإيديولوجية المحافظة، واستهلت الوحدة الأفريقية طريقها بالتركيز على الجوانب الوظيفية من اقتصاد وثقافة¹.

¹ صبحي، قنصوة، "فكرة الولايات المتحدة الإفريقية بين اختلاف الرؤى الفكرية والمواءمات العملية"، ص ص. 01-34.

وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الشكل التالي:

شكل (38) يوضح مراحل التأسيس لمنظمة الوحدة الأفريقية



2. ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية

ولدت منظمة الوحدة الأفريقية، في مؤتمر القمة الأفريقية للدول المستقلة، في أديس أبابا، بتاريخ الثاني والعشرون من ماي سنة 1963، حضر هذا المؤتمر، ثلاثون دولة مستقلة¹، بالإضافة إلى ثمانون مراقبا مثلوا أربع وعشرون حزبا وحركة تحررية في القارة الأفريقية، وقد عقد هذا المؤتمر على مرحلتين:

مرحلة تمهيدية خصصت لوزراء خارجية الدول الأفريقية، بدأت جلساتهم الافتتاحية بانتخاب رئيس

للمؤتمر، حيث تم دراسات أهم الملفات الأفريقية والتي تمثلت في ما يلي:

¹ طارق عزت رخا، المنظمات الدولية المعاصرة(القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 230.

التأكيد على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

التأكيد على التعاون بين الدول الأفريقية في جميع المجالات.

التركيز على دراسة الملف الاقتصادي الأفريقي.

دراسة العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة

التأكيد على ضرورة محاربة الاستعمار والتمييز العنصري

وهكذا بدأت اللجنة المكونة من وزراء خارجية الدول مهمتها الأساسية المتمثلة في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، كما خرجت بمجموعة من التوصيات، حيث أكدوا على تقديم الدعم والمساعدة المادية العسكرية للدول الأفريقية التي مازالت تحت الاحتلال، وكذا تقديم الدعم المادي للحركة المناهضة للتمييز العنصري بجنوب أفريقيا¹.

مرحلة ثانية حسمت الأمر باجتماع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، التي اجتمعت من الثالث والعشرون إلى غاية الثامن والعشرون من ماي، انتهت أشغال المؤتمر في الخامس والعشرون من ماي، مؤسسين بذلك ميثاق الوحدة الأفريقية، الذي كونه لجنة تضم وزراء خارجية الدول، وتقرر جعل أسم هذا التكتل منظمة الوحدة الأفريقية، وفي حفل رسمي أقيم في الثامن والعشرون من ماي، وقع رؤساء الدول على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية²، حيث أكدوا على ضرورة تحقيق التضامن والحفاظ على سيادة الدول، وتنسيق سياسات الدول الأفريقية في ميادين الاقتصاد والأمن والدفاع³.

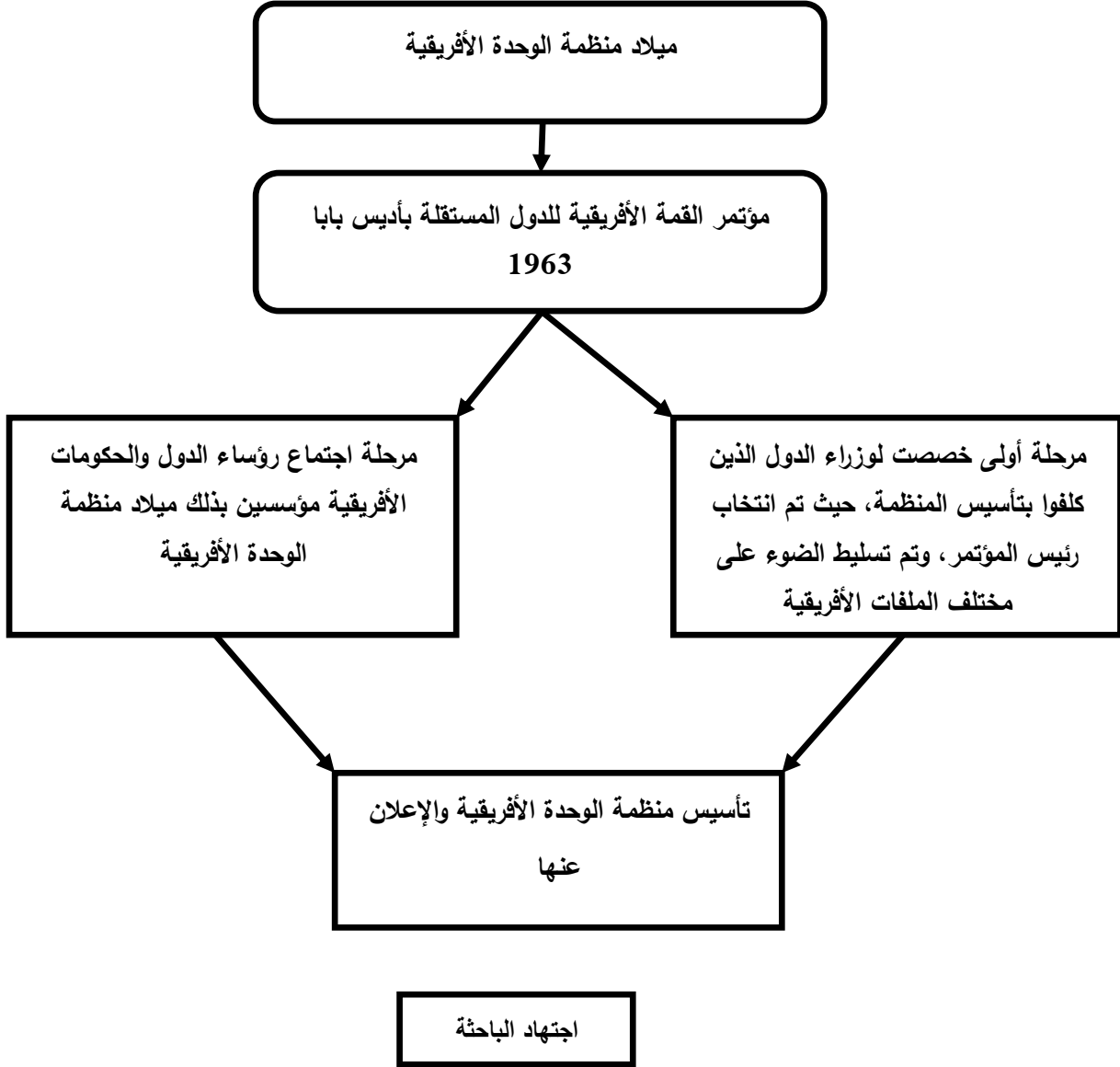
¹ بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1964)، ص. 59، 85.

² علي القوزي، مرجع سابق، ص. 323.

³ عاكف يوسف صفوان، المنظمات الإقليمية والدولية (مصر: دار الأحمدي للنشر، 2004)، ص. 187.

في الأخير تقد الدراسة الشكل التالي الذي يوضح ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية:

شكل(39): يوضح ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية



3. مبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية

قامت منظمة الوحدة الأفريقية كسبيل لاحتواء وإنهاء مشاكل القارة في مقدمتها الاستعمار، وسعياً بذلك تبنت مجموعة من المبادئ التي تعتبر النسق القيمي الذي يحدد توجهات المنظمة، كما سطرت مجموعة من الأهداف من أجل تحقيقها.

أولاً: مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية

تناولت المادة الثالثة من ميثاق المنظمة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة الوحدة الأفريقية، وكانت البداية بالتركيز على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، حيث أكدت المنظمة في هذا الصدد أن جميع الدول الأعضاء متساوون¹، مروراً بمبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء، وفي هذا السياق ألزمت منظمة الوحدة الأفريقية جميع الدول ضرورة احترام والإبقاء على الحدود الموروثة على الاستعمار بين الدول الأفريقية²، فمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث كفلت المنظمة هذا المبدأ لجميع الدول الأعضاء، أرفقته باستنكارها لعملية الاغتيال السياسي الذي شهدته بعض الدول الأفريقية³، وصولاً إلى مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، حيث نادى منظمة الوحدة الأفريقية بتبني الأسلوب السلمي المبني على المفاوضات والوساطات في حل وإدارة مختلف نزاعات القارة، وترسيخاً لهذا المبدأ عمدت المنظمة إلى إنشاء هيئة متخصصة تمثلت في لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، حيث أسندت لها مهمة النظر في مختلف نزاعات القارة⁴.

ثانياً: أهداف منظمة الوحدة الأفريقية

هدفت منظمة الوحدة الأفريقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت في البداية عبارة عن مشاكل أرهقت الدول الأفريقية قبل وحدتها، حيث ركزت المنظمة على هدف دعم وحدة الشعوب الأفريقية

¹ ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات (درا القومية العربية، 2002)، ص. ص. 74، 75.

² محمد بشير الشافعي، المنظمات الدولية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002)، ص. 423.

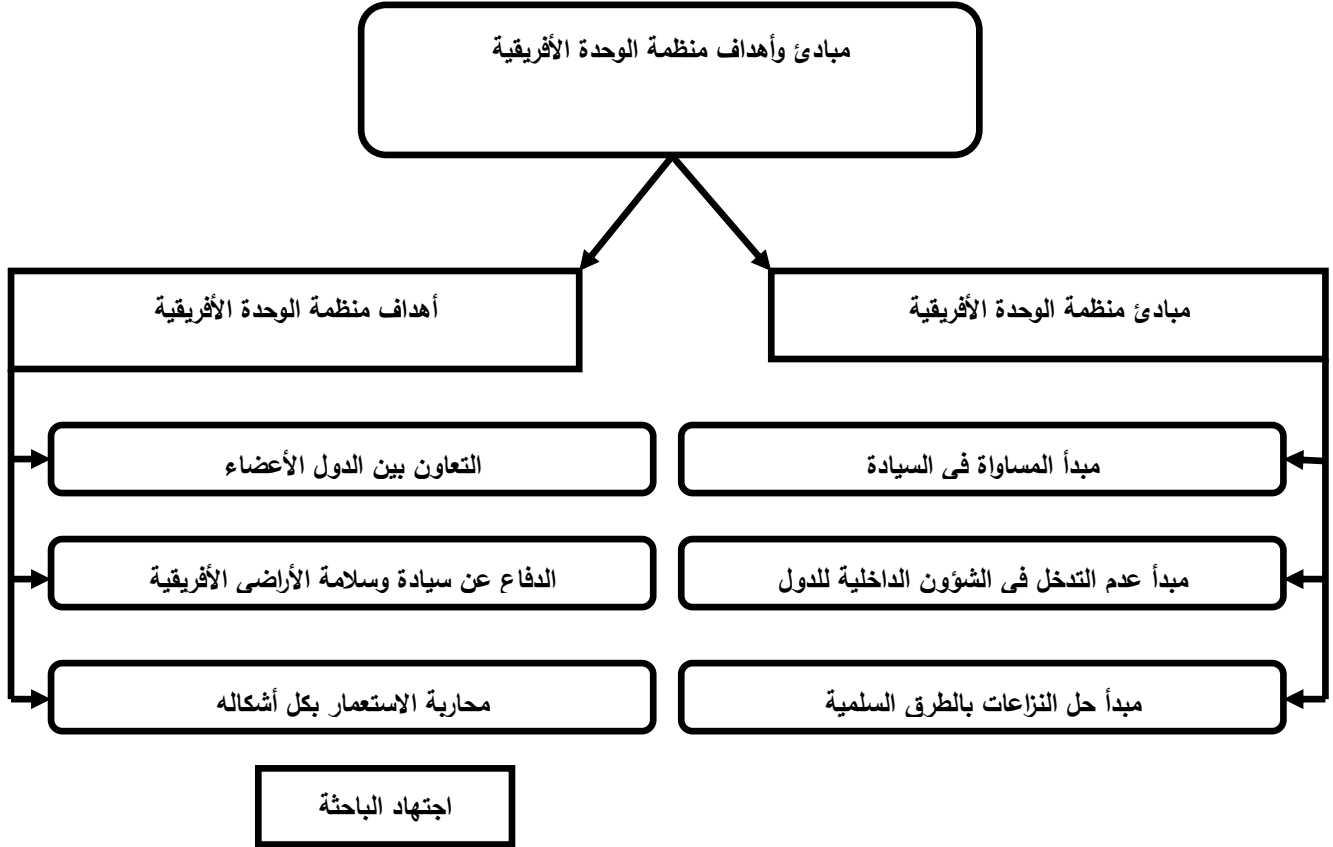
³ شكل اغتيال رئيس دولة التوجو " سليفوس أوليمبيو " الذي تم اغتياله بأيام قليلة قبل انعقاد مؤتمر أديس ابابا، سببا قويا لإثارة ظاهرة الاغتيالات السياسية في ملفات منظمة الوحدة الإفريقية (محمود خيرى، مرجع سابق، ص. ص. 81، 82).

⁴ إياد علي الهاشمي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر (عمان: دار الفكر، 2013)، ص. 263.

والتنسيق على تقوية تعاونها، إذ شكل هذا الهدف الأساس الأول الذي وجه الأفارقة إلى تبني مشروع الوحدة الأفريقية، كما أكدت المنظمة من جهة أخرى على تحقيق التعاون بين دول القارة في كافة المجالات بما فيهم المجال الاقتصادي¹، كما سعت المنظمة إلى تحقيق هدف الدفاع عن سيادة وسلامة الأراضي الأفريقية²، أخير تبنت المنظمة هدف محاربة الاستعمار والقضاء على كل أشكاله.

وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الشكل التالي:

شكل(40): يوضح مبادئ وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية



¹ عبد العاطي عبيد، مرجع سابق، ص ص. 72،73.

² يوسف الشكري، مرجع سابق، ص. 329.

4. الهيكل التنظيمي للمنظمة الوحدة الأفريقية

تتشكل منظمة الوحدة الأفريقية من مجموعة من الأجهزة الرئيسي والفرعية، وهي:

أولاً: مؤتمر رؤساء الدول الحكومات

هو الهيئة العليا، يتكون من رؤساء الدول والحكومات او ممثلهم، يجتمع مرة كل سنة، كما يمكنه عقد دورة استثنائية لمناقشة المشاكل الطارئة، بحضور ثلثا الأعضاء¹، تسند إليه اختصاصات محددة، فهو الذي يعين الأمين العام للمنظمة والأمناء المساعدين، وإنهاء صلاحياتهم، دراسة وبحث القضايا الهامة بالنسبة للقارة الأفريقية، إنشاء اللجان المتخصصة، واختيار رئيس ونائبي رئيس لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم. كما يمكنه إعادة النظر في هيكل وأعمال أجهزة المنظمة ككل².

ثانياً: مجلس الوزراء

يتألف من مجموع وزراء الخارجية او أي وزراء تعينهم الدول الأعضاء³، يجتمع مرتين كل سنويا، ويمكنه عقد دورات استثنائية إذا تطلب الأمر بعد موقفة ثلثي الأعضاء، يختص المجلس في توجيه نشاط مختلف أجهزة المنظمة.

¹ جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 303.

² يوسف الشكري، مرجع سابق، ص. 39.

³ علي الهاشمي، مرجع سابق، ص. 266.

ثالثا: الأمانة العامة

هي عبارة عن جهاز إداري مهمته، تنفيذ الأعمار ذات الطابع الإداري الخاصة بالمنظمة، تتكون من الأمين العام ومساعديه الخمسة، الذين يتم تعيينهم لمدة أقصاها أربع سنوات، من قبل رؤساء الدول الحكومات، تعد هذه الأمانة مشروع الميزانية، وتمثل المنظمة لدى الدول المنظمات الدولية، وتعد التقرير السنوي للمنظمة¹.

رابعا: لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

هي عبارة عن لجنة استحدثتها منظمة الوحدة الأفريقية من اجل دعم مبدئها الرامي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، حيث أوكلت هذه المهمة لهذه اللجنة التي تتكون من إحدى وعشرون عضوا ينتخبون مباشرة من طرف رؤساء الدول أو الحكومات².

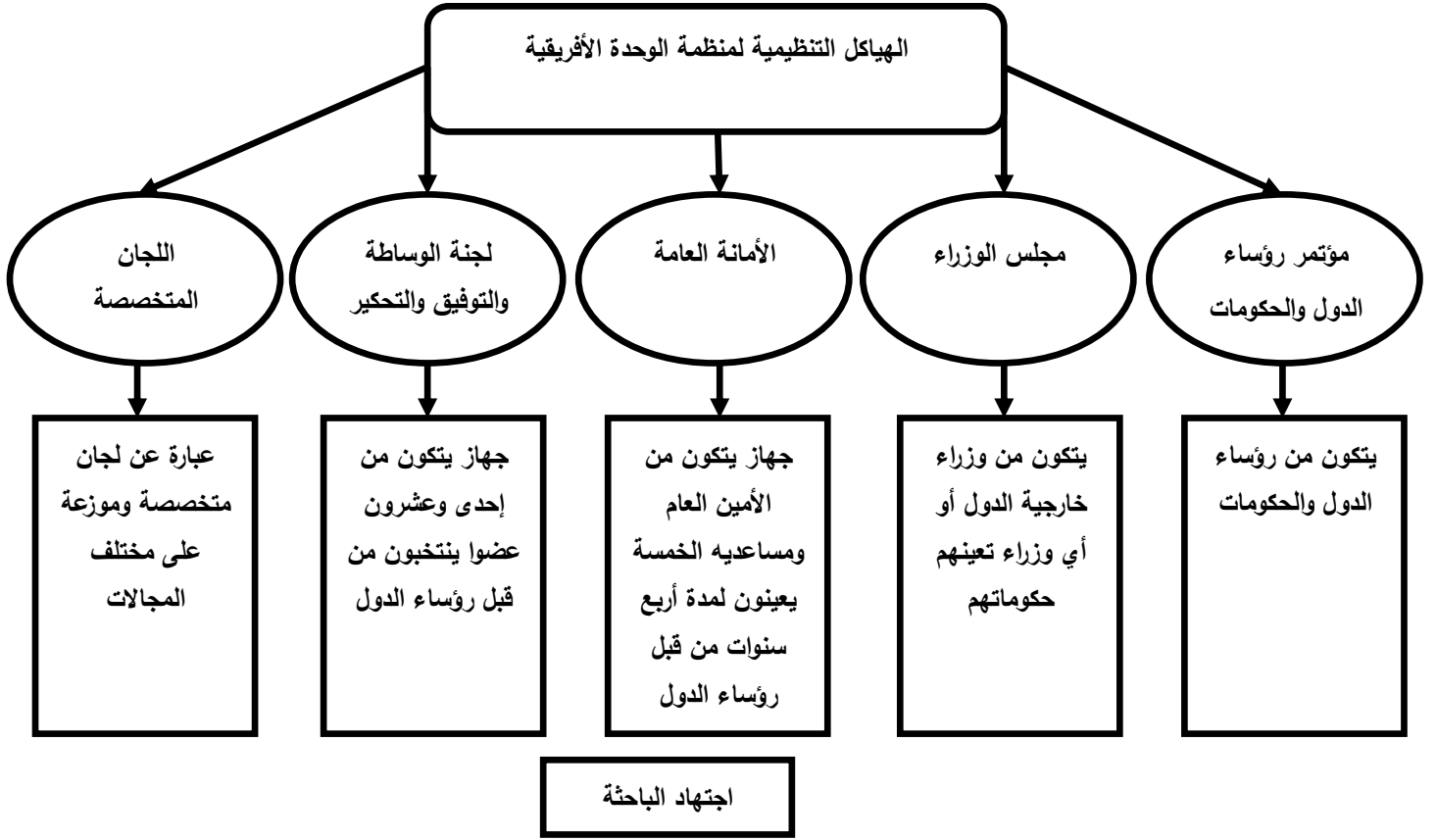
خامسا: اللجان المتخصصة

وتتكون من لجنة اقتصادية واجتماعية، لجنة للتربية والثقافة والصحة، لجنة علمية للأبحاث، لجنة للدفاع، وتتألف كل لجنة من لجان متخصصة ، حيث تعمل هذه اللجان وفق ما ينصه ميثاق المنظمة. وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الشكل التالي:

¹ محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية(بيروت: الدار الجامعية، 1998)، ص. 311.

² عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق(الجزائر: دار هومة، 2007)، ص. 242.

شكل(41): يوضح هيكل منظمة الوحدة الأفريقية



خامسا: الشق الاقتصادي لمنظمة الوحدة الأفريقية

ركزت منظمة الوحدة الأفريقية في البداية على الجوانب السياسية، كقضية التحرر السياسي، لتتحول فيما بعد إلى الاهتمام بالمسائل الاقتصادية، إذ يعتبر مؤتمر القمة الأفريقية المنعقد بالجزائر سنة 1968، أهم مؤتمر خرج بضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي من أجل تحيقي التكامل والوحدة الأفريقية¹، حيث أصبحت قضية التنمية الاقتصادية في القارة وسبل تحقيقها احد أهم المحاور الأساسية التي أخذت اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية، وفي سبيل ذلك عقدت المنظمة في فترة السبعينات العديد من المؤتمرات التي سلطت فيها الضوء على القضايا الاقتصادية، ، غير أن هذه المؤتمرات فشلت في صياغة إستراتيجية

¹ قنصوة، مرجع سابق.

محددة تنمي القارة الأفريقية¹، لتتوجه بعد ذلك منظمة الوحدة الأفريقية إلى وضع النواة الأولى لبداية التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية، وذلك بعقد مؤتمر القمة الاستثنائي الاقتصادي في لاغوس بنجيريا بتاريخ الثامن والعشرون والتاسع والعشرون من أبريل 1980، حيث تم فيه مناقشة الواقع الاقتصادي الأفريقي، لينتهي بتوقيع خطة لاغوس المكونة من أربعون صفحة، تتضمن أساليب وحلول اقترحها القادة الأفارقة من أجل تعزيز ودعم التكامل الاقتصادي في القارة، والتنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية تمهيدا لإقامة سوق أفريقية مشتركة²، كما نصت هذه الخطة على صياغة مسودة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، حيث اجمع الموقعون على هذه الخطة بضرورة البدء بتعزيز المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة في القارة، والسعي لإنشاء تجمعات أخرى من أجل تغطية كل القارة، والعمل على التنسيق بين هذه التجمعات، ما يسمح بإنشاء الهدف المنشود وهو إنشاء سوق أفريقية مشتركة، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة من أجل النهوض بالقارة، ويكون ذلك من خلال، تنسيق السياسات المالية والنقدية، غير أن ظروف القارة في فترة الثمانينات أجلت هذه الوعود إلى غاية 1991³، لتكون بذلك هذه الخطة مؤشرا على الشق الاقتصادي في برنامج منظمة الوحدة الأفريقية، وسبيل لإيجاد حلول للعقبات الاقتصادية التي سببت تخلف الدول الأفريقية⁴.

¹ حسن وداعة الله حسن، "البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، في التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا "الواقع والتحديات"، تحرير محمد عاشور (مصر: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، ص. 107-109.

² محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 24.

³ عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا 1963-1993، أطروحة دكتوراه (جامعة القاهرة: قسم النظم السياسية الاقتصادية، 1997)، ص. 97.

⁴ عادل سيد علي عبد الرزاق، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية" (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص. 111.

اجتمع رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية في المؤتمر السابع والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية، بأبوجا، وأقرو ب خطة لاغوس، معلنين ميلاد الجماعة الاقتصادية الأفريقية، لتدخل حيز التنفيذ في ماي 1994، حيث قامت هذه الجماعة على مجموعة من المرتكزات وهي:

أولاً: ضرورة إنهاء صراعات القارة الأفريقية، من أجل تهيئة البيئة الأفريقية لمشروع التنمية، خاصة وأن الأمن شرط أساسي للتنمية.

ثانياً: تحقيق العدالة الاقتصادية، وتدعيم الجماعات الإقليمية القائمة¹.

كما سعت هذه الجماعة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي هي بمثابة طموحات بالنسبة للشعوب الأفريقية وتلخص مجملها في ما يلي:

أولاً: العمل على إرساء الأمن والاستقرار في القارة باعتباره شرط أساسي ومسبق لأي عملية تنموية.

ثانياً: العمل على تقوية اقتصاد الدول الأفريقية، ما يسهم في تقوية الاقتصاد الأفريقي ككل.

ثالثاً: تعزيز عملية التنمية التي تحسن المستوى المعيشي للشعوب.

رابعاً: العمل على استغلال الموارد المادية والبشرية للقارة أحسن استغلال.

خامساً: العمل على تحقيق تكامل اقتصادي للقارة².

¹ فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الأفريقي بين التكامل الإقليمي إلى العولمة (مصر: دار النهضة العربية، 2001)، ص. 52.

² عبد السلام محمد شلوف وآخرون، وثائق أفريقية "من أكر إلى لومي" (مصر: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، 2001)، ص. 218.

المطلب الثاني: منظمة الإتحاد الأفريقي

يعتبر الإتحاد الأفريقي أحد المشاريع المهمة والمعول عليها في تحقيق مشروع الوحدة والتكامل الأفريقي، التي تحققت بعد عقد العديد من المؤتمرات التي بدأت بالجامعة الأفريقية، لنتوج بعد ذلك بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، والتي تعتبر أول مشروع تكاملي يضم الدول الأفريقية، ويحاول تحقيق الوحدة، حيث واجهت هذه الأخيرة العديد من العقبات التي أبرزت ضعفها بشكل كبير، ودفعت القادة الأفارقة إلى التوجه إلى خيار ضرورة إيجاد صيغة جديدة تكمل مشروع الوحدة، وتتلاءم مع الظروف والتحديات القائمة بكافة الأصعدة العالمية، وبهذا طرحت فكرة الإتحاد الأفريقي.

1. دواعي التحول إلى منظمة الإتحاد الأفريقي

قضت منظمة الوحدة الأفريقية تسعة وثلاثون سنة وهي تجابه العديد من التحديات، وتوسعيّ لأن تخدم قضايا القارة، حيث عملت جاهدة على رَأب التصدع القائم في الوحدات الأفريقية، كما سلطت الضوء على أغلب ملفات القارة بما فيها الملف الاقتصادي، غير أنها لم تتجح بالشكل المطلوب في تحقيق أهدافها، إذ شابها القصور في التعامل مع العديد من القضايا وإنجازها، وهذا ما دفع القادة الأفارقة نحو التوجه إلى وضع مبادئ وأطر جديدة تمثلت في الإتحاد الإفريقي.

وتعود دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى منظمة الإتحاد الأفريقي إلى مجموعة من الأسباب تمثلت في عجز منظمة الوحدة الأفريقية في التعامل مع قضايا الأمن والتنمية في القارة، وتصنف الدراسة هذه أسباب الانتقال كالتالي:

أولاً: أسباب داخلية وتتمثل في مجمل العوامل الناجمة عن البيئة الداخلية الأفريقية، وتتحصر في:

أ- إخفاقات أمنية: إذ تعد العوامل الأمنية أحد أهم الأسباب التي دفعت القادة الأفارقة، إلى استبدال منظمة الوحدة الأفريقية بمنظمة الإتحاد الأفريقي، حيث أخفقت منظمة الوحدة الأفريقية في الحد من نشوب وتسوية كل نزاعات القارة، والذي أدى إلى تزايد حركة التدخل الأجنبي في القارة، حيث احتلت القارة الأفريقية سنة 1998 المرتبة الأولى بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في العالم من حيث الحروب، التي تمتد على شكل حزام من ساحل أنجولا حتى القرن الأفريقي¹، ويعود فشلها إلى القيود السياسية النابعة من ميثاق المنظمة ذاتها، والذي يؤكد التزامها بسيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي عجز المنظمة في صياغة أطر قارية في مجال الأمن الدفاع المشترك.

ب- إخفاقات اقتصادية: بالرغم من سعي المنظمة الحثيث لتحقيق تكامل اقتصادي أفريقي، إلا أن إنجازاتها ضلت دون الحد الأدنى لطموح الشعوب الأفريقية، إذ ضل واقع الاقتصاد الأفريقي متراجع، وضلت سمته الأساسية هي التبعية الاقتصادية، حيث ضرب الفقر أغلب مناطق القارة، وفي هذا الصدد أكدت العديد من التقارير أن بعض سكان الدول الأفريقية، يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، في السنوات ما بين 1980-1995، وأوردت هذه الدول كالتالي: روندا، السنغال، نيجر وزامبيا، إضافة إلى ذلك انخفاض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 2.2/ خلال الفترة الممتدة بين 1991-1997، كما تعرضت أجزاء واسعة من منطقة القرن الأفريقي والساحل، وبعض مناطق الجنوب الأفريقي للجفاف والمجاعة، وتفاقم حجم المديونية الخارجية، التي وصلت إلى 350 مليار سنة 2000²، وهذا كله أدى إلى تدني المستويات المعيشية للشعوب الأفريقية³

¹ التقرير الاستراتيجي العربي 2000، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص. 54.

² "ليستر ثرو"، المتناطحون، ترجمة محمد فريد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1995)، ص. 200.

³ أيمن السيد شبانه، "الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة"، في الإتحاد الإفريقي لمجموعة باحثين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001)، ص ص. 108، 109.

ج- إخفاقات اجتماعية: تمثلت الدوافع الاجتماعية في تزايد عدد اللاجئين، الذي تسببت فيه نزاعات القارة، إذ أكدت التقارير الدولية أن القارة الأفريقية هي الأكثر اكتظاظا باللاجئين، حيث بلغ عددهم حسب تقرير مكتب الصليب الأحمر الدولي بالقاهرة حوالي 7.5 مليون لاجئ فضلا عن ما يناهز 1.2 مليون نازح، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الصحية في القارة¹.

ثانيا: أسباب خارجية وتشمل على مختلف العوامل النابعة من البيئة الدولية والمؤثرة في القارة الأفريقية وتتحصر في:

فشل منظمة الوحدة الأفريقية على التعامل مع تأثيرات الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث مثلت القارة الأفريقية مسرحا لأحداثه السلبية، وما نجم عن نهاية هذا الصراع، الذي أنتج نظام دولي جديد يركز على العولمة التي زادت من تهميش القارة الأفريقية².

2. ميلاد منظمة الإتحاد الأفريقي

دفعت الأسباب السابقة الذكر القادة الأفارقة إلى القناعة بضرورة إعادة تفعيل مشروع الوحدة الأفريقية، وتغيير هيكله حتى يتماشى مع المستجدات المطروحة في البيئة الدولية والتي أثرت على القارة الأفريقية، فتمخض عن هذه القناعة فكرة الإتحاد الأفريقي، الذي مر بمجموعة من الخطوات إلى غاية الوصول إلى الإعلان عن تأسيسه.

¹ التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق.

² خيربي عبد الرزاق جاسم، " الفضاء الأفريقي: الأمل في مسيرة الوحدة الأفريقية، " في قمة سرت الاستثنائية، لمجموعة من الباحثين) بغداد: مركز الدراسات الدولية، (2004)، ص. 39.

مرت مسيرة بناء الإتحاد الأفريقي بمجموعة من المراحل تلخصت في مجموعة القمم التي عقدتها الدول الإفريقية، توجزها الدراسة كالتالي:

أولاً: قمة الجزائر 1999

انعقدت هذه الدورة في الجزائر من الثاني عشر إلى الرابع عشر من جويلية 1999*، وشكلت هذه القمة أول لبنة في التوجه نحو الإتحاد الأفريقي، حيث تم فيها قبول دعوة العقيد الليبي معمر القذافي في دورة استثنائية للمنظمة¹، من أجل دراسة سبل إعادة تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية، وبالفعل خرجت القمة بقرار تؤكد فيه الضرورة الملحة لإنشاء الإتحاد الأفريقي².

ثانياً: قمة سرت الاستثنائية 1999

جاءت هذه القمة بعد موافقة دول منظمة الوحدة الأفريقية على طلب الرئيس الليبي في القمة السابقة المنعقدة بالجزائر، وكانت من السادس إلى التاسع من سبتمبر 1999، إذ تعد هذه القمة إحدى أهم المحطات التي شكلت المنعرج الحاسم في بداية التحول، حيث ناقشت هذه القمة كيفية التحول، بتقديم

* تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القمة احتضنت الجزائر مباشرة بعد فوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة .

¹ سيد إبراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات الدولية " دراسة تطبيقية على استخلاف الإتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية على ضوء التنظيم الدولي"، (مصر: دار النهضة العربية، 2004)، ص. 227. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من دول القارة تحفظت على مطلب القذافي من بينها جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا، بينما لاقى الترحيب والقبول من قبل بعض الدول الأخرى في مقدمتها بوركينا فاسو والتوغو اللتين كانتا تتلقيان المعونات من ليبيا (محمود الإمام، مرجع سابق، ص. 83).

² أحمد حجاج، "الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية" رؤية مقارنة"، في أفريقيا بين الواقع والتحديات (مصر: مصر الجمعية الأفريقية، 2004)، ص. 11.

ليبيا مشروعها المتمثل في الولايات المتحدة الأفريقية، والذي تكون من ثلاثة عشر مادة، أسفرت نهاية القمة¹ عن مجموعة من القرارات التي تؤسس لبداية تأسيس الإتحاد الأفريقي.

ثالثا: قمة لومي 2000

انعقدت بلومي عاصمة التوغو، من العاشر إلى الثاني عشر من جويلية سنة 2000، ونفذت قرارات قمة سرت القاضية بتنفيذ الإتحاد، حيث تم فيها رسميا اعتماد القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي المكون من ديباجة وثلاثة وثلاثون مادة، حددت أهداف وأجهزة الإتحاد الأفريقي، حيث وقعت على ذلك سبعة وعشرون دولة² من ضمنها الجزائر³.

رابعا: قمة لوزاكا 2001

وهي القمة السابع والثلاثون المنعقدة بلوزاكا عاصمة زامبيا، والختامية لمنظمة الوحدة الأفريقية، انعقدت من التاسع إلى الحادي عشر من جويلية 2001، وأعلنت عن ميلاد الإتحاد الأفريقي، حيث شهدت هذه القمة تحضير مسودات البروتوكولات المتعلقة بإنشاء أجهزة ومؤسسات الإتحاد⁴

¹ حمدي عبد الرحمان حسن، "برلمان عموم أفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية"، في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير محمود أبو العينين، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001)، ص. 79.

² رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق (مصر: مطابع الطونجي التجارية، 2002)، ص. 181.

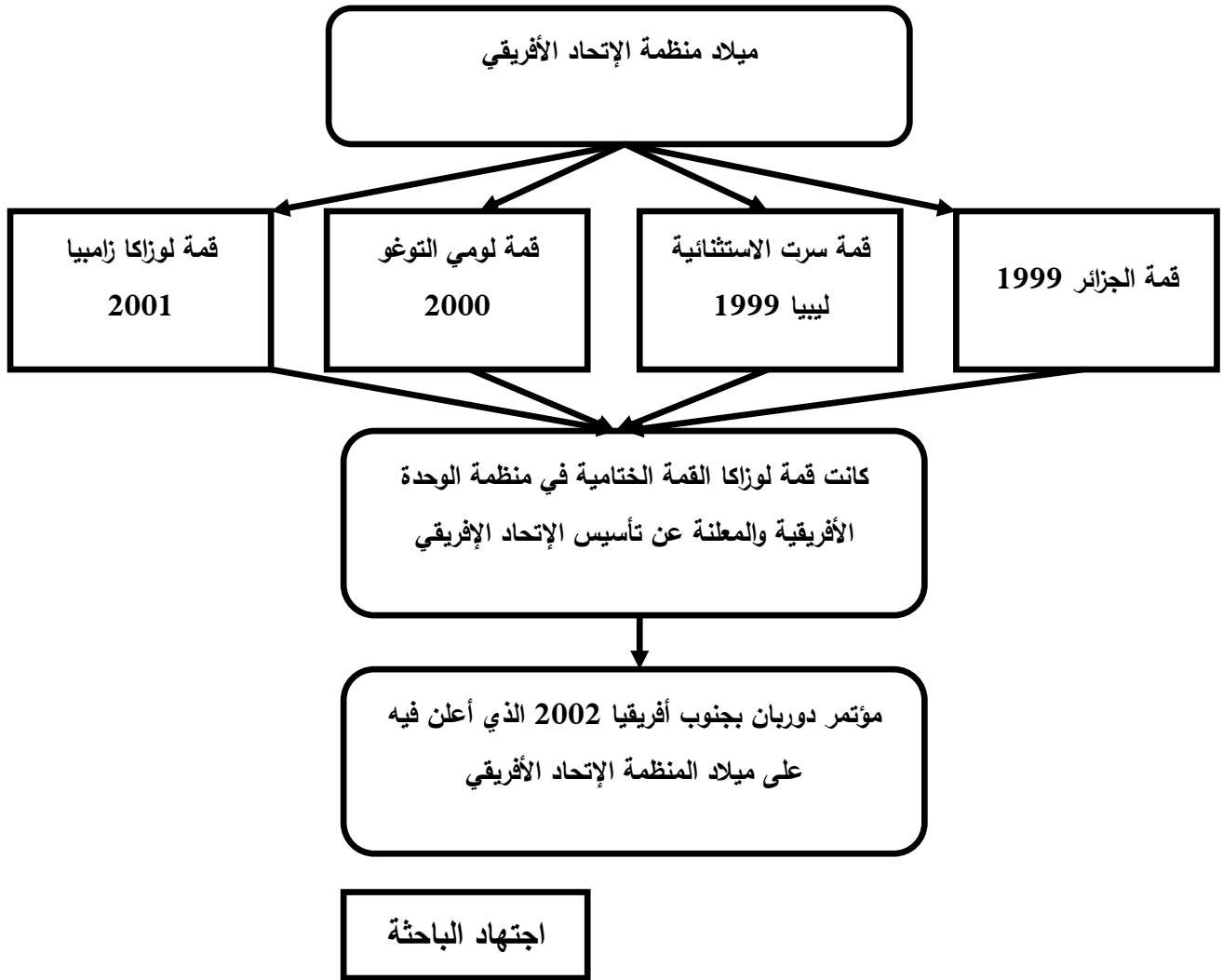
³ صادقت الجزائر على القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-129 المؤرخ بتاريخ الثاني عشر من ماي 2001، (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم ثمانية وعشرون الصادرة بتاريخ السادس عشر من ماي 2001).

⁴ جمال نكروما، "الوحدة الأفريقية في سياق الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة: الحلم المؤجل"، في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مرجع سابق، ص. 42.

لتحتضن بعد ذلك عاصمة جنوب أفريقيا دوربان مؤتمر الإعلان عن الإتحاد الأفريقي ، وكان ذلك في التاسع من جويلية 2002، حيث حضره رؤساء وحكومات خمسين دولة أفريقية، وأكدوا ان هذا الكيان الجديد يهدف إلى تحقيق الوحدة الإفريقية بالتركيز على الجوانب الأساسية المتمثلة في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹.

في الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي، الذي يوضح باختصار ميلاد الإتحاد الأفريقي:

شكل(42): يوضح ميلاد الإتحاد الأفريقي



¹ محمود الإمام، مرجع سابق، ص. 86.

3. مبادئ وأهداف الإتحاد الأفريقي

يقوم الإتحاد الأفريقي على مجموعة من المبادئ التي تعتبر الموجه له في مختلف القرارات والسياسات التي يعتمدها، كما يسعى هذا الكيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولاً: مبادئ الإتحاد الأفريقي

جاءت مبادئ الإتحاد الأفريقي في المادة الرابعة من ميثاقه، والتي نصت على مجموعة من المبادئ التي يعمل بمقتضاها وهي¹:

1. مبدأ المساواة والتنسيق بين الدول الأعضاء.
2. مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.
3. مبدأ مشاركة الشعوب الأفريقية في تفعيل وتقوية نشاط الإتحاد.
4. مبدأ تبني سياسة دفاعية مشتركة.
5. مبدأ التسوية السلمية للنزاعات.
6. مبدأ منع استعمال القوة بين الدول الاعضاء.
7. مبدأ عدم تدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى.
8. مبدأ حق تدخل الإتحاد في أي دولة عضو في الظروف الطارئة الخطيرة².
9. مبدأ التعايش السلمي بين الدول الأعضاء.

¹ وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، المادة الرابعة (لومي من العاشر إلى الثاني عشر جويلية، 2000)، ص ص. 06، 07.

² حدد الإتحاد الأفريقي دواعي التدخل في الأسباب التالية، جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، جرائم الإنسانية.

10. مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الإتحاد من أجل إحلال السلم.

11. مبدأ احترام الديمقراطية وما تقتضيه من احترام لحقوق الإنسان، دعم سيادة القانون، السعي

لإقامة حكم راشد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الميثاق التأسيسي للإتحاد الأفريقي حافظ على كل مبادئ سابقتها منظمة الوحدة الأفريقية، ألا أنه أقر ببعض المبادئ الجديدة كمبدأ التدخل الذي عارضته المنظمة سابقا، كما تبنى الإتحاد الأفريقي لمبادئ الديمقراطية ومعاييرها، بتدعيم الحكم الراشد والسعي لتحقيق مبدأ احترام حقوق الإنسان في الدول الأفريقية، والذي أغفلته المنظمة السابقة، وفسح الإتحاد الأفريقي المجال للشعوب الأفريقية حتى تشارك في توحيد القارة، وذلك من خلال إعطاء فرصة المشاركة، لمختلف منظمات المجتمع المدني وأي تنظيمات تعبر عن الفئات الشعبية المختلفة.

ثانيا: أهداف الإتحاد الأفريقي

جاءت أهداف الإتحاد الأفريقي في المادة الثالثة من ميثاقه، التي نصت على مجموعة من

الأهداف التي يسعى لتحقيقها وتتمثل في¹:

1. تحقيق وحدة وتضامن الشعوب الأفريقية.

2. توحيد مواقف الدول الأفريقية وتعزيزها.

3. تعزيز السلام والأمن في القارة.

¹ وثيقة الميثاق التأسيسي للإتحاد الأفريقي، المادة الثالثة، مرجع سابق، ص ص . 05:06.

4. تعزيز الديمقراطية وما تقتضيه من تفعيل للمؤسسات الاقتصادية، والمشاركة الشعبية والحكم

الراشد.

5. تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

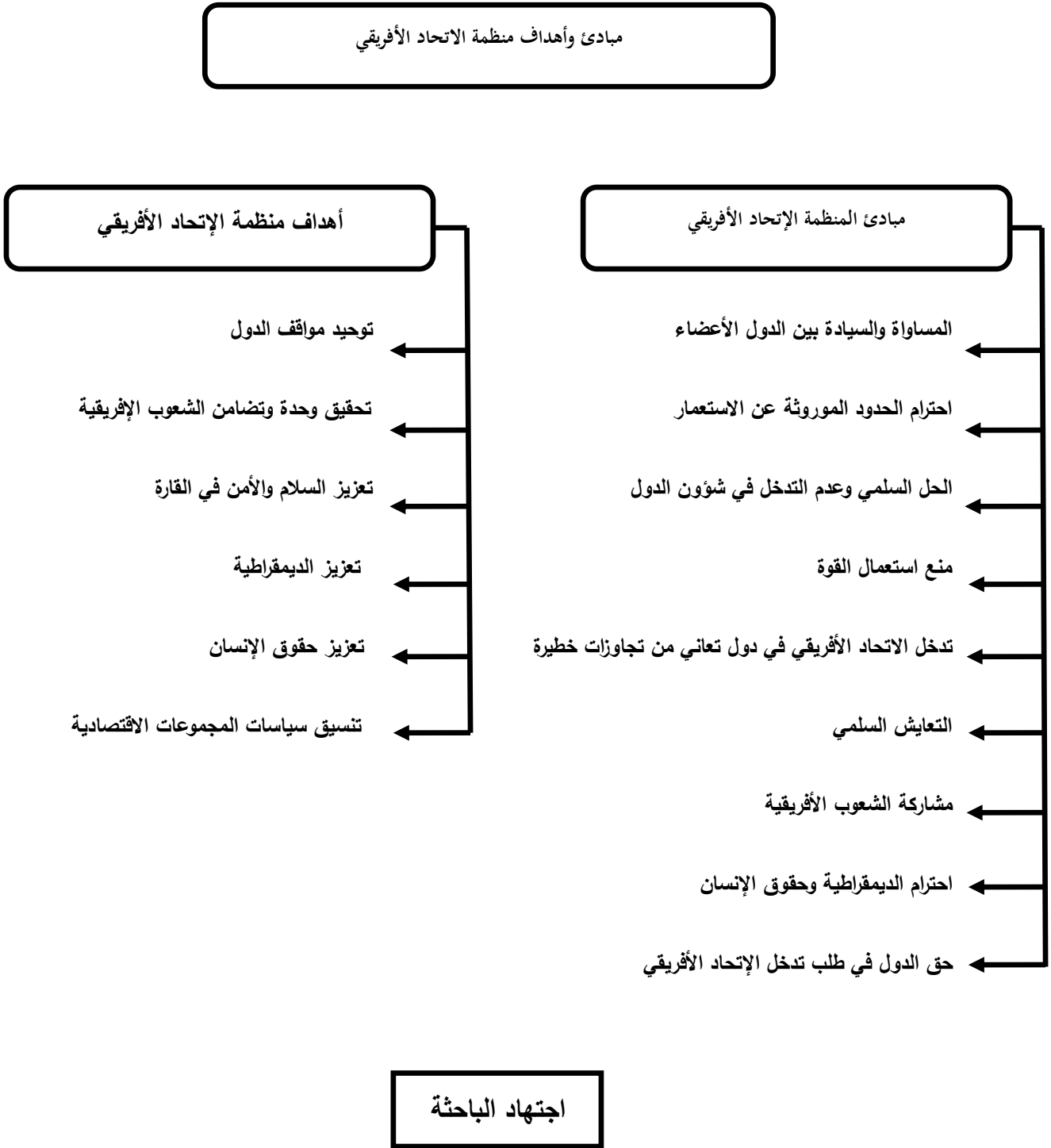
6. تنسيق سياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للقارة.

ويتضح من هذه الأهداف سعي الإتحاد الأفريقي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، يتمثل الهدف الأول في مساعي الإتحاد الأفريقي في تحقيق وحدة وتكامل القارة، بالتركيز على المنطلق الاقتصادي في ذلك، أما الهدف الثاني، فهو دأب الإتحاد الأفريقي إلى تعزيز مكانة القارة في الساحة الدولية مؤكدا على ضرورة التعاون الدولي، وتلخص الهدف الثالث في تركيز الإتحاد الأفريقي على ضمان استقلال وسلامة الأرض الأفريقية¹.

في الأخير تقد الدراسة الشكل التالي الذي يوضح باختصار مبادئ وأهداف الإتحاد الأفريقي.

¹ عبد الرحمان إسماعيل صالح، "الإتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر"، في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مرجع سابق، ص. 183.

شكل (43): يوضح مبادئ وأهداف الإتحاد الأفريقي



4. هيكل الإتحاد الأفريقي

يتشكل الإتحاد الأفريقي من مجموعة من الأجهزة التي يسعى من خلالها تطبيق مبادئها وتحقيق

أهدافه، ويضم¹:

أولاً: المؤتمر

يشكل الجهاز الأعلى للإتحاد، يتكون من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم، يجتمع مرة كل سنة، كما يستطيع أن يعقد دورة استثنائية بطلب من احد الدول الأعضاء، ولا يكون ذلك إلا بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء، يعمل على متابعة مختلف أجهزة الإتحاد، ويضع سياساته.

ثانياً: المجلس التنفيذي

يتكون من وزراء خارجية الدول أو أي وزراء تعينهم الدول الأعضاء، يجتمع مرتين كل سنة، كما يمكنه الاجتماع في درة استثنائية بناء على طلب أحد الدول الأعضاء، ولا يكون ذلك إلا بموافقة ثلثي الأعضاء، يعمل على تنسيق سياسات الدول الأعضاء.

ثالثاً: المفوضية

جهاز يضم عشرة أشخاص، يتمثلون في الرئيس، نائب الرئيس، وثمانية مفوضين، اثنان من كل المناطق الأفريقية الأربعة، يعمل على النظر في كل الاقتراحات التي تعرضها الهيئات التابعة لهيكل الإتحاد.

¹ عبده باه، البنية الهيكلية لأجندة الإتحاد الأفريقي 2063، ص ص. 01-11.

رابعاً: مجلس السلم والأمن الأفريقي

يتكون من خمسة عشر عضواً منتخباً، عشرة منهم ينتخبون لمدة سنتين، والخمسة الباقون ينتخبون لمدة ثلاثة سنوات، تتمثل مهمته الرئيسية في الحد من النزاعات، والعمل على إدارتها في حالة حدوثها، وذلك من أجل تعزيز السلم والأمن في القارة.

خامساً: لجنة الممثلين الدائمين

تتكون هذه اللجنة من الممثلين الدائمين في الإتحاد الأفريقي وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء، تعمل على تحضير أعمال المجلس التنفيذي، كما لها صلاحية تكوين لجان فرعية إذا استلزم الأمر ذلك.

سادساً: برلمان عموم أفريقيا

يهدف هذا الجهاز إلى ضمان المشاركة الشعبية في القضايا الأفريقية، وينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع العام المباشر.

سابعاً: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

هو عبارة عن هيئة استشارية، تتألف من المجموعات المهنية الاجتماعية للدول الأعضاء، يحدد المؤتمر مهامه، ونظم العمل فيه.

ثامناً: محكمة العدل الأفريقية

هي الجهاز القضائي الرئيسي في الإتحاد الأفريقي، تنتظر في مختلف النزاعات التي يمكن أن تحدث بين الدول الأعضاء.

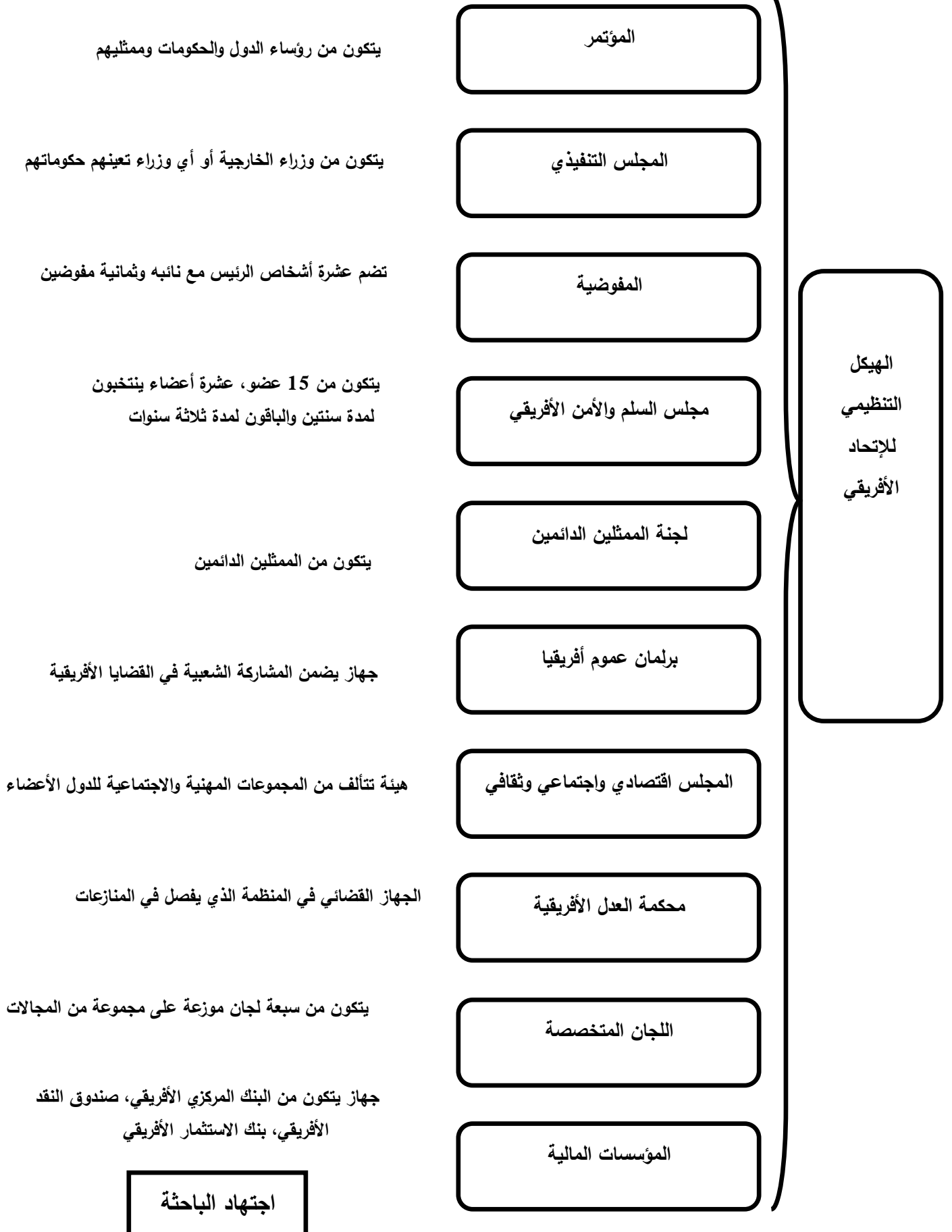
تاسعا: اللجان المتخصصة

تتكون من سبعة لجان، تتمثل في: لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية، لجنة الشؤون النقدية المالية، لجنة التجارة والجمارك والهجرة، لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية، لجنة النقل والمواصلات والسياحة، لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية، يشرف على هذه اللجان، مجموعة من الوزراء وكبار المسؤولين، وتكون مسؤولة أمام الجهاز التنفيذي.

عاشرا: المؤسسات المالية

جهاز يتكون من مجموعة المؤسسات المالية التي نص عليها ميثاق الإتحاد الأفريقي، والتي تتمثل في: البنك المركزي الأفريقي، صندوق النقد الأفريقي، بنك الاستثمار الأفريقي. في الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي الذي يوضح هيكل الإتحاد الأفريقي:

شكل (44): يوضح هيكل الإتحاد الأفريقي



خامسا: الشق الاقتصادي في الإتحاد الأفريقي

ظهر إعلان عن الإتحاد الأفريقي كمؤشر لرغبة القادة الأفارقة في تفعيل تنظيمهم القاري، حتى يواكب التطورات الدولية الجديدة، وحتى ينجز التكامل الاقتصادي الذي تسعى إليه جميع الدول الأفريقية، وذلك بتهيئة البيئة الأفريقية لتلائم العمليات التنموية والإصلاح الاقتصادي، إذ أجمع القادة الأفارقة على أن تنمية أفريقيا هي السبيل الوحيد لاحتواء وإنهاء كل مشاكل القارة، ويظهر شقه الاقتصادي في:

أولاً: تركيزه في برنامجه على الجانب الاقتصادي، وبدا ذلك واضحا في ديباجته التي أكدت على استكمال المشروع الاقتصادي الأول المتمثل في الجماعة الاقتصادية الأفريقية¹، وضرورة التعجيل في تنفيذ مشروعها².

ثانياً: تطرق الإتحاد الأفريقي إلى عملية التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

ثالثاً: انطلاقه في تحديد السبل الكفيلة بتحقيق التنمية بإستراتيجية جديدة مبنية على ضرورة الاعتماد على الذات الأفريقية في تحقيق التنمية.

رابعاً: تخصيصه لبعض أجهزته خدمة للقضايا الاقتصادية، وهي لجنة الاقتصاد الريفي، لجنة التجارة، لجنة الشؤون النقدية والمالية، لجنة النقل والمواصلات والسياحة، المركز المصرفي الأفريقي، صندوق النقد الأفريقي، المصرف الأفريقي للاستثمار³،

¹ عبد الله لأشعل، الإتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة (القاهرة: مؤسسة الطونجي للتجارة والطباعة والنشر، 2002)، ص. 142.

² أنظر ديباجة ميثاق الإتحاد الأفريقي.

³ عبد الرزاق، مرجع سابق، ص. 166.

خامسا: تبنيه لإستراتيجية جديدة من أجل النهوض بالقارة، تم التصريح عليها في قمة لوزاكا، وأطلق عليها اسم المبادرة الأفريقية الجديدة، وهي بمثابة إطار يكمل مشاريع الجماعة الاقتصادية الأفريقية، لتتحول بعد ذلك إلى مبادرة النيباد التي هي بمثابة رهان التنمية في القارة.

خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، ينتهي هذا المبحث بالاستنتاجات التالية

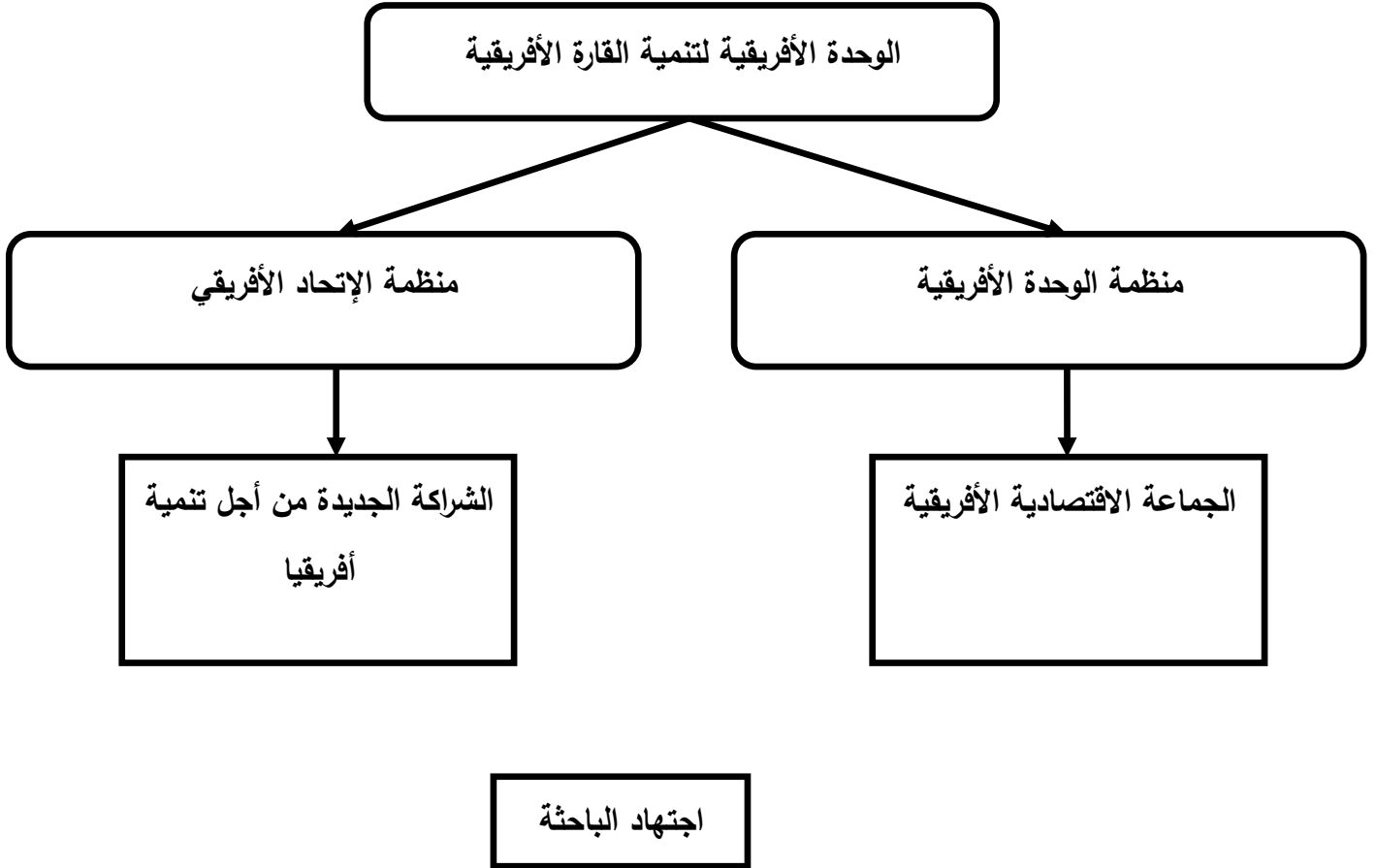
توجه الدول الأفريقية إلى خيار الوحدة، كسبيل وحيد لتخلص القارة من مشاكلها، وتهيئة الأرضية الأفريقية لمشاريع التنمية، وتمثلت المشاريع الوحدوية في:

أولاً: منظمة الوحدة الأفريقية التي تعتبر النموذج الوحدوي الأول في أفريقيا، حيث جاءت هذه الأخيرة بعد اعتناق الأفارقة للحركة الإصلاحية التي قاده الزنوج بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمخض عنها العديد من المؤتمرات ، لتنتقل الفكرة إلى داخل القارة الأفريقية، ونتج عن ذلك انعقاد العديد من المؤتمرات التي أسست في النهاية لقيام منظمة الوحدة الأفريقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أدوار الجزائر البارزة في قيام المنظمة، وكذا دورها في إدراج الجانب الاقتصادي في مشاريع الوحدة الأفريقية والتي تمخض عنها تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

ثانياً: منظمة الإتحاد الأفريقي والذي جاء خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية، بعد شعور القادة الأفارقة بضرورة تفعيل تنظيمهم القاري حتى يواكب التطورات الحاصلة في البيئة الدولية، وسعياً لتحقيق ذلك عقدت الدول الأفريقية العديد من القمم التي كان نتيجتها الإعلان عن تأسيس الإتحاد الأفريقي، الذي جاء ليكمل مشاريع الوحدة الأفريقية، وينمي القارة، حيث ولدت في رحمه مبادرة النيباد، وتجدر الإشارة هنا، إلى الدور الذي لعبته الجزائر في التحول من منظمة الوحدة الأفريقية، إلى الإتحاد الأفريقي، حيث اعتبر المؤتمر الأول الذي انعقد بالجزائر هو اللبنة الأولى لمشروع التحول في حد ذاته.

وتقد الدراسة الشكل التالي الذي يوضح مشروع الوحدة كسبيل لتنمية القارة الأفريقية

شكل(45): يوضح مشروع الوحدة الأفريقية كسبيل لتنمية القارة



المبحث الثالث: النيباد كخيار لتنمية القارة الأفريقية

شهدت القارة الأفريقية العديد من المبادرات الاقتصادية من أجل النهوض بالقارة وتمييتها، وكانت البداية بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي اعتبرت النموذج الاقتصادي الأول الذي طرح لتنمية القارة، وما تلاها من تكوين كتلت اقتصادية إقليمية، إلا أن هذه النماذج لم تستطع إنهاء مشاكل القارة الاقتصادية، التي تفاقمت أكثر إلى الحد الذي دفع القادة الأفارقة في التفكير بتكوين تنظيم جديد يتوي القارة، والذي تمثل في الإتحاد الأفريقي، الذي ولد من رحمه، الكيان الاقتصادي الجديد المتمثل في النيباد، إذ تعتبر مبادرة النيباد أهم المبادرات التي توصل إليها القادة الأفارقة في هذا الشأن، معلقين عليها آمالا كبيرة في تحقيق التنمية والنهوض بالقارة واحتواء وإنهاء مشاكلها.

المطلب الأول: مبادرة النيباد

تعاني القارة الأفريقية من مشاكل كثيرة تقع في مقدمتها المشاكل الاقتصادية، إذ تعتبر معضلة التنمية المعضلة الرئيسية التي مهدت بدورها لبروز العديد من الأزمات بداية من ثلوث الفقر والتخلف والمرض إلى تفاقم مشكلة المديونية، ليزداد الأمر تعقيدا بعد سيطرة العولمة على المشهد الدولي والتي لم توفق القارة نتيجة ضعفها الاقتصادي والتكنولوجي التكيف معها، وهذا ما استلزم الضرورة الملحة لإنشاء كتلة اقتصادية موحد يهدف إلى تحقيق التنمية، ويتكيف مع المستجدات الدولية عرف بالنيباد¹.

¹ "النيباد.. الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، إفريقيا قارتنا، ع.04(أفريل 2013)، ص ص . 01-05.

1. الإرهاصات الأولى لمبادرة النيباد

تعود جذور مبادرة النيباد، إلى مجموعة من الأفكار التي نشأت في الأوساط الأفريقية، والتي عبرت عن طموح الأفارقة في تحقيق تكاملهم الاقتصادي، والذي من شأنه أن يرفع من مكانة القارة، وخاصة وان هذه الأخيرة لها من المؤهلات ما يكفي لإنجاح هذا الطموح.

ظهرت البوادر الأولى للمبادرة في الفكرة التي طرحها "نيلسون مانديلا"¹، في الكلمة التي ألقاها بالمنتدى العالمي في سويسرا بتاريخ التاسع والعشرون من جانفي 1999، حيث أكد فيها أن أفريقيا يجب أن تتوقف عن التحسر على الماضي ومخلفات الاستعمار، والتوجه إلى النظر في مستقبلها الذي يجب أن تشترك في صنعه جميع دولها، وأن تجديد القارة هو الهدف الذي يجب أن تتغنى به كل الشعوب الأفريقية، ليجدد بعد ذلك هذه الأفكار "ثامومبيكي"² الذي سعى هو الآخر لبعث الطموح الأفريقي المتمثل في الوحدة في كافة المجالات، بداية بالمجال الاقتصادي³.

¹ نيلسون مانديلا، مواليد الثامن عشر من جويلية 1918، يعتبر أول من الجنس الأسود لجنوب أفريقيا، اشتهر بمعارضته ومماريته للتمييز العنصري، حصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1993، وعين سفيرا للنوايا الحسنة سنة 2005،(نيلسون مانديلا في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>،(2018/08/12).

² ثامومبيكي، مواليد الثامن عشر من جوان 1942، في تنسাকাوي بجنوب أفريقيا، تولى رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا من سنة 1999 إلى غاية 2008. ثامومبيكي في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>،(2018/08/12).

³ Mondounaga Mouty, Patrice, **le Gabon et le le nouveau partenariat pour le développement : de lafrique(NEPAD)**, these de doctorat en science politique(decembre, 2008) , p.40.

ثانيا: نشأة مبادرة النيباد

جاءت المبادرة بعد ما أقرتها القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي أكدت على ضرورة تبني إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وقد تبلورت هذه المبادرة بعد دمج مجموعة من الرؤى التي طرحت في هذا الصدد، حيث جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي "تابو مبيكي" بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري "أوبا سانجو"¹ لإعداد خطة تنمية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا، حيث أكدت على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة للقارة، من خلال تطبيق مبدأ المشاركة وعمل الحكومات الإفريقية على جذب الاستثمارات الأجنبية وكذا فتح المجال أمام القطاع الخاص.

كما قدم الرئيس السنغالي عبد الله واد² مبادرة أخرى أطلق عليها اسم "اوميغا"، التي تم إعلانها في مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية المنعقدة بياوندي سنة 2001 وركزت هي الأخرى على ضرورة تحقيق تنمية شاملة والاندماج في الأنشطة العالمية³.

رحب القادة الأفارقة بالمبادرتين في قمة لوزاكا، وقرروا دمجها في مبادرة واحدة تعبر عن الطموح الإفريقي الموحد والمتمثل في تطوير القارة الإفريقية، وهكذا أصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بـ: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"، لتكون بذلك إستراتيجية تعيد هيكلة القارة الإفريقية، وتخلصها من التخلف وتعزز التنمية من خلال مواجهة تحديات القارة والنهوض بالاقتصاد الإفريقي. كما

¹ أوبا سانجو: مواليد الخامس من ماي 1937، مسيحي من أصول البيروبا، تولى رئاسة نيجيريا من سنة 1999 إلى غاية 2007، أوبا سانجو في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/08/12).

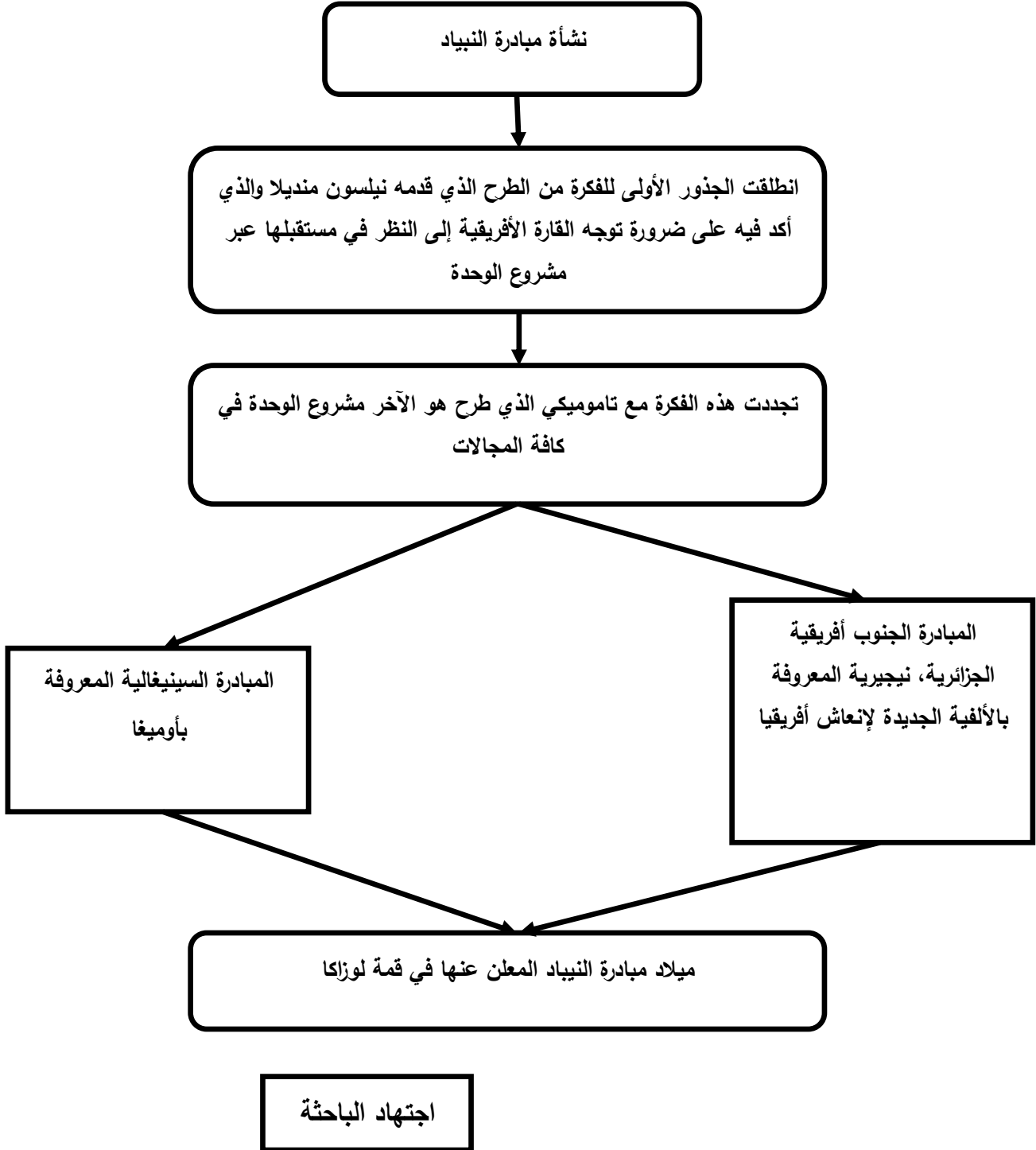
² عبد الله واد ، مواليد التاسع والعشرون من ماي 1926، رئيس السنغال من سنة 2000 إلى غاية، 2012 ورئيس الحزب السنغالي الديمقراطي، أعيد انتخابه سنة 2007، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/08/12).

³ النيباد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مرجع سابق.

أنها تعبر عن التعهد الذي جمع القادة الأفارقة والذي يقوم على أساس القناعة بضرورة القضاء على الفقر وتعجيل النمو والتنمية القارة.

في الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي، الذي يوضح باختصار نشأة مبادرة النيباد.

شكل(46): يوضح نشأة مبادرة النيباد



2. أهداف ومبادئ النيباد

أولاً: أهداف مبادرة النيباد

تهدف النيباد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي وضعتها في مقدمة عملها وهي¹:

1. تشجيع التجارة والاستثمار ويكون ذلك من خلال:

أ- زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق النمو القضاء على الفقر².

ب- تشجيع تدفقات المال الخاص من أجل زيادة معدل الناتج المحلي.

ج- مضاعفة الإنتاج الزراعي وتنويعه وتحسينه.

د- إعادة هيكلة للبنى التحتية لتركز القارة على قاعدة جديدة تؤهلها للارتقاء لمستوى الدول

المتقدمة.

¹ المكان نفسه.

² يعتبر القضاء على الفقر أهم تحدي واجه الشراكة الجديدة لتنمية القارة الأفريقية، حيث سعت من أجل تحقيق ذلك إلى توزيع المهام التي تخدم هذا الهدف على المجموعات الخمس الإقليمية المتواجدة بالقارة وهي:

- جنوب أفريقيا مع الإتحاد الأفريقي: قضايا السلم والأمن.

- الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.

- مصر والإتحاد الأفريقي: الزراعة والنفوذ إلى الأسواق العالمية.

- نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي: التكامل الاقتصادي.

- السنغال مع بنك التنمية الإفريقي: البنية الأساسية، (عبد القادر رزيق المخادمي، التعاون العربي الأفريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة) القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.01، (2007)، ص. 91).

هـ- تسويق السلع الإفريقية.

و- إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي والقطاعات الحيوية¹.

ثانيا: رفع المساعدات الإنمائية الخارجية والعمل على ضمان تدفقها واستثمارها في تخفيف حدة الفقر.

ثالثا: العمل على تخفيف عبئ الديون الذي يشكل عقبة أمام التنمية في القارة والتفاوض مع الدول الدائنة لتخفيض الديون.

رابعا: ترقية النظام الرقمي لتحسين المستوى التعليمي بكل مستوياته.

خامسا: تحسين الخدمات الصحية للقضاء على مشكلة الأمراض التي تعاني منها القارة².

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة توفر مجموعة من الشروط التي تساعد على نجاح الشراكة والقدرة على تحقيق أهدافها وتتمثل هذه الشروط في²:

- توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تشجع القيادة، تتكون من المشاركة الجماهيرية لمشروع الشراكة.

- وجود تطور مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف للمجتمع وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.

¹ Salah mouhoubi, **le nipad une chance pour lafrique**, (Algerie : office des publication universitaire ,2005), p p. 147-149.

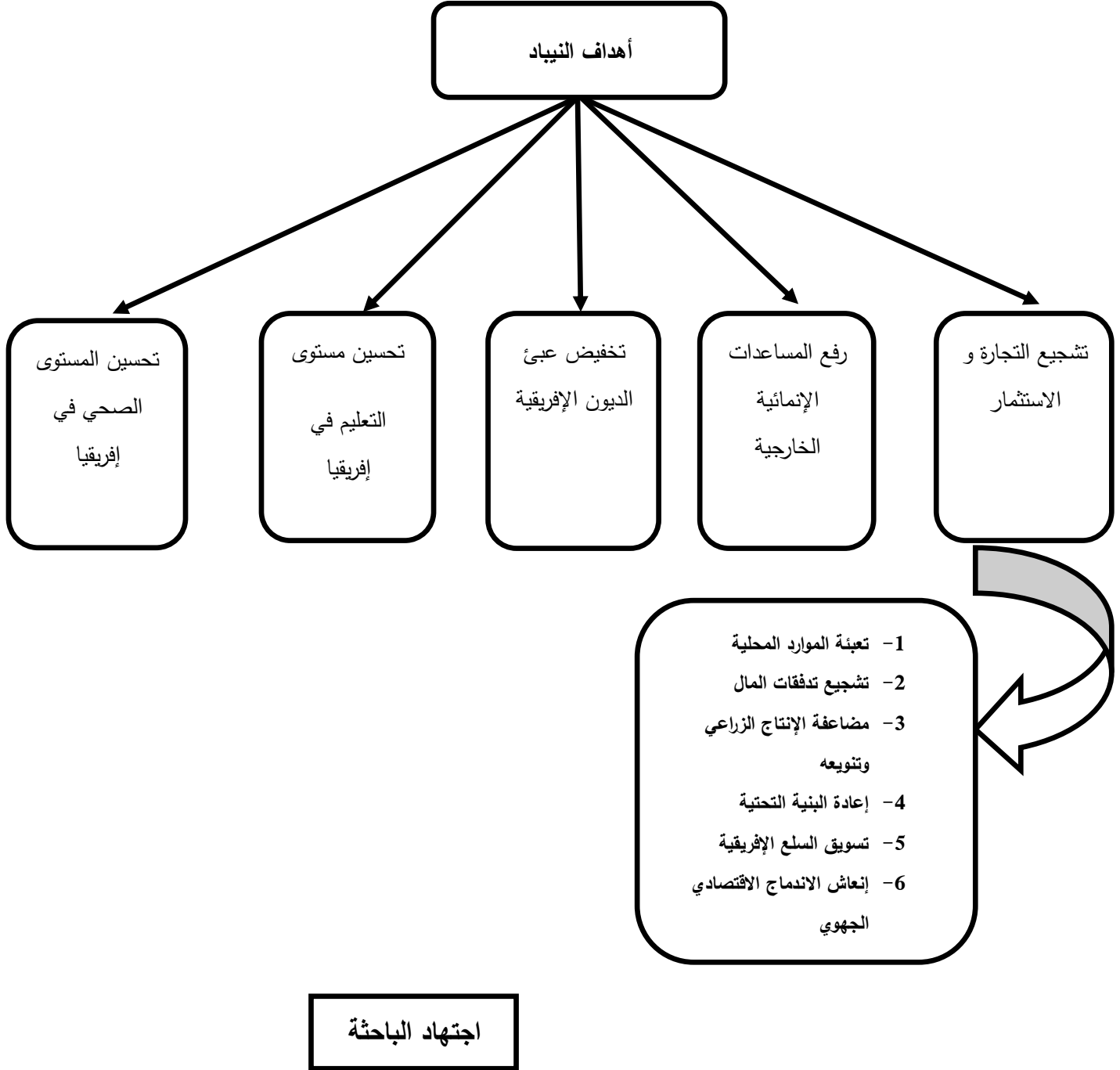
² سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة** (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2001)، ص. 03.

- الاستمرار في السياسات المتعلقة بالشراكة، بما فيها القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات

المستجدة

في الأخير تقد الدراسة شكل التالي ليوضح باختصار أهداف النيباد:

شكل(47): يوضح أهداف مبادرة النيباد



ثانيا: مبادئ مبادرة النيباد

تقوم مبادرة النيباد على مجموعة من المبادئ التي تواجهها وهي¹:

أولا: التركيز على الحكم الراشد كمطلب أساسي لإرساء السلم والأمن اللذان يعدان شرطان أساسيان للعملية التنموية.

ثانيا: تعزيز المشاركة الشعبية في العملية التنموية.

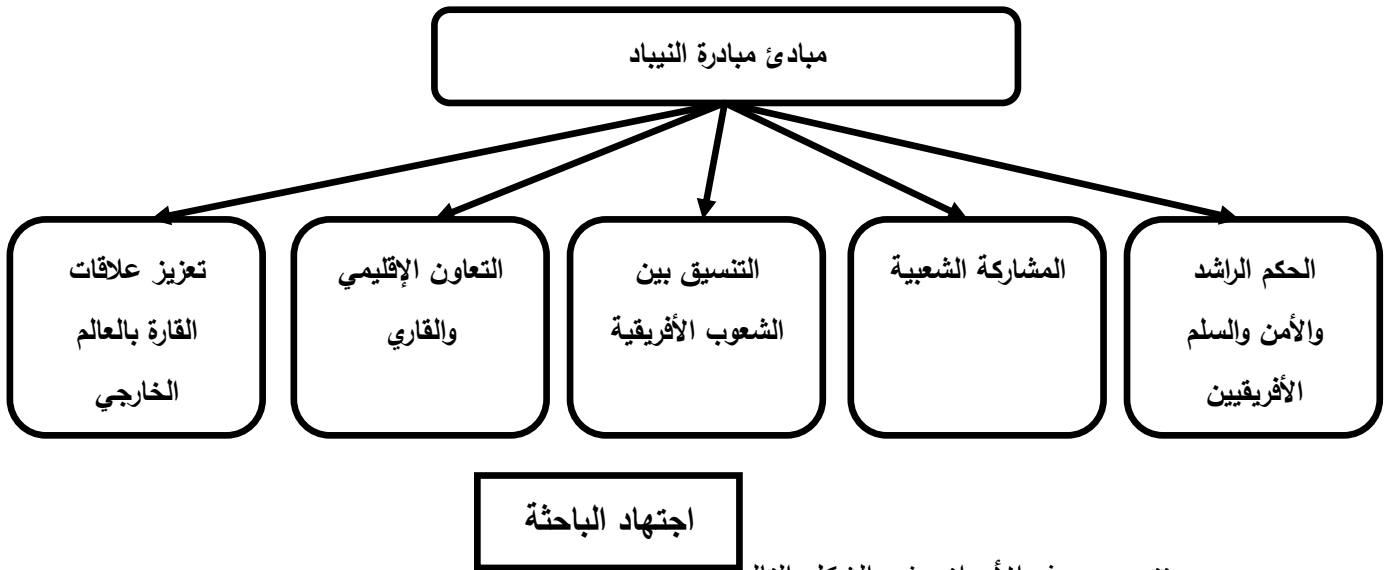
ثالثا: تعزيز التنسيق بين الشعوب الأفريقية.

رابعا: تعزيز التعاون الإقليمي والقاري.

خامسا: تعزيز علاقات القارة مع العالم الخارجي، وإعادة بنائها على أساس التكافؤ.

في الأخير تقدم الدراسة الشكل التالي، الذي يوضح أكثر مبادئ مبادرة النيباد:

شكل(48) يوضح مبادئ مبادرة النيباد



وتتوضح هذه الأهداف في الشكل التالي :

¹ فوزية خدا كرم عزيز، " النيباد: توجه جديد للتنمية في أفريقيا"، الأستاذ، ع. 301(2013)، ص ص. 425-434.

المطلب الثاني: مكانة ودور الجزائر في ظل المبادرة

تعتبر الجزائر من أبرز الدول الأفريقية التي تولي اهتمام كبير بالقضايا الأفريقية، خاصة وأنها تشترك مع دول القارة في بعض المشاكل باعتبارها جزء منها، ولذلك شاركت الجزائر في أغلب المبادرات التي جاءت من أجل إنهاء مشاكل القارة، بداية بمنظمة الوحدة الأفريقية، مروراً بالدور المركزي الذي لعبته في إدراج القضايا الاقتصادية في برامج منظمة الوحدة الأفريقية، فوضعها للجنة الأولى لصياغة مشروع الإتحاد الأفريقي، وأخيراً مشاركتها في تأسيس التكتل الاقتصادي الموحد الذي يهدف لتنمية القارة بالدرجة الأولى، والمتمثل أساساً في مبادرة النيباد.

تبرز مكانة الجزائر في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا من خلال الموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه من جهة ومكانتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فالجزائر من أولى الدول المؤمنة بفكرة ضرورة إنهاء واحتواء مشاكل القارة الإفريقية، وفي سبيل ذلك استغلت الجزائر مكانتها في الإتحاد الإفريقي، وكذا في المحافل الدولية ودافعت عن مصالح القارة وسعت للحصول على الدعم العالمي لها.

أما بالنسبة للدور الجزائري فتعتبر الجزائر من المؤسسين لهذه المبادرة، حيث أكد الممثل الشخصي للرئيس السوداني السيد إبراهيم دغش أن الجزائر تلعب دوراً هاماً وأساسياً في هذه الشراكة من خلال إطلاق مشاريع حيوية في القارة¹، لذلك باشرت الجزائر أعمالها التنموية وكانت البداية بعزمها على تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى التي جاءت في إطار البرنامج الإفريقي من أجل تحقيق أهداف الألفية على المستوى الوطني والقاري والدولي².

¹ الدور الهام للجزائر في النيباد، على الموقع <http://www.aps.dz/ar/economie/25342>، (2018/02/14).

² النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع <http://www.djazair.com/aps/25481>، (2018/02/18).

وفي هذا الصدد بدأت الجزائر في تنفيذ مسار المشاريع الاقتصادية المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال، خاصة مجال المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس-النيجر)¹.

كما قدمت الجزائر مشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والنيجر والمساهمة في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية²، وكانت الجزائر السبّاقة في تنفيذ الجزء الخاص بها في مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر و أبحا.

من خلال ما سبق ذكره يظهر جليا الدور الجزائري في تحقيق التنمية بتنفيذ المشاريع المقترحة التي تهدف إلى جعل القارة شريكا وقطبا جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي.

¹ النيباد أحد أهم الرهانات ، مرجع سابق.

² سعيد بن عياد، "خيارات الأمن الإفريقي الذاتي، الشعب، ع.15 (أكتوبر 2010)، ص. 04.

خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق، ينتهي هذا المبحث بالاستنتاجات التالية:

أولاً: تعتبر مبادرة النيباد الرهان الوحيد المعول عليه في تحقيق التنمية في أفريقيا، حيث ولدت هذه الأخيرة من رحم الإتحاد الأفريقي، وذلك بدمج المبادرتين المتمثلتين، في مبادرة كل من جنوب أفريقيا والنيجر والجزائر، ومبادرة السنغال المعروفة بأوميغا، حيث اكتملت بهما مبادرة النيباد في صيغتها الأساسية، وشكل تحدي إنهاء مشاكل القارة الأفريقية أبرز تحدياتها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر من بين المؤسسين لهذه المبادرة والتي تعكس دول ونية الجزائر الخالصة في تنمية القارة الأفريقية.

ثانياً: تأتي مكانة الجزائر من الموقع الاستراتيجي الذي تحتله وفي المحافل الدولية، والذي دافعت من خلاله على القارة الأفريقية وودعت لمساعدتها، ويأتي دورها في مبادرة النيباد بتأسيسها ودعم كافة المشاريع المراهن عليها فيها.

الفصل الرابع

سياسة الجزائر الأفريقية في بعدها
الأمني

شهدت القارة الأفريقية العديد من الظواهر السلبية التي تسببت بشكل كبير في تراجع مكانة القارة الأفريقية في الساحة الدولية، وكانت البداية مع الظاهرة الاستعمارية التي شهدتها القارة، والتي عرضتها لكل سياسات النهب والاستغلال، وكرست لبروز ظاهرة التخلف التي تسببت في عجز الدول الأفريقية عن تحقيق معدلات في النمو والتنمية، ومواكبة التطور، لتليها بعد ذلك مجموعة من الظواهر الأمنية التي زعزعت الأمن والاستقرار في القارة، فتميزت فترة ما بعد الاستقلال ببروز ظاهرة النزاعات التي تعتبر أصيلة ومتجذرة في القارة الأفريقية، حيث فشلت أغلب دول القارة في التكيف مع مخلفات الاستعمار من جهة، ومتغيرات الصراع الإيديولوجي المتمثل في الحرب الباردة من جهة أخرى، ما جعل دول القارة تستقطب لطرف دون غيره في مجريات وأحداث الحرب الباردة، وتصبح بذلك مسرحاً للعديد من النزاعات، لتبرز بعد ذلك الظاهرة الإرهابية التي بدأت تدخل الاهتمامات العالمية بعد الصراع الإيديولوجي، لتنفجر بشكل كبير مع بداية التسعينات، وتمتد إلى القارة الأفريقية، التي شهدت تنامي كبير للحركات الإرهابية، وفي هذا الصدد يأتي الدور الجزائري في تسوية بعض نزاعات القارة، المبني على مبدأ الحل السلمي الذي تعتبره الجزائر ركيزة تحقيق الأمن والسلم في القارة، وكذا المساهمة في مكافحة الظاهرة الإرهابية في أفريقيا، بناء على مقارنتها في هذا المجال وتسويقها قارياً.

المبحث الأول: أفريقيا أمينا

يعتبر تحقيق الأمن من المؤشرات التي يجب أن تحققها كل دول العالم، إذ يعتبر الأمن شرطاً أساسياً لنجاح مختلف السياسات والبرامج التي تعتمد عليها الدولة في تسيير شؤونها على المستويين الداخلي والخارجي، وفي هذا الصدد يشير الوضع الأمني في أفريقيا إلى جملة الظواهر التي تشهدها القارة، والتي لها علاقة مباشرة بحالة الأمن والاستقرار، وعند الحديث عن مثل هذه الظواهر، تسلط الدراسة الضوء على ظاهرتي النزاعات والإرهاب، لما لهما من تأثير بليغ على شيوع وبروز ظاهرة عدم الاستقرار التي تشهدها أغلب الدول الأفريقية، والتي تسببت في فشل مختلف السياسات التي اعتمدها هذه الدول، كمحاولة منها للتهوض بالقارة، بما فيها مختلف المشاريع السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: الظاهرة النزاعية في أفريقيا

تعتبر ظاهرة النزاعات ظاهرة أصيلة في العلاقات الدولية، حيث شهدتها العديد من مجتمعات ما قبل الدولة الحديثة، لتبرز بعد ذلك بشكل واضح، بعد سيطرتها على مظهر العلاقات الدولية، وفي هذا الصدد تعتبر القارة الأفريقية من أبرز القارات التي عانت من هذه الظاهرة، حيث تعددت خصائصها وأسبابها و كذا أنواعها، واتفقت في التداعيات الانعكاسات، إذ زعزعت الأمن والاستقرار في القارة، ودفعت إلى التدخل الأجنبي بها.

1. مفهوم الظاهرة النزاعية

تشير ظاهرة النزاعات في مفهومها الواسع إلى تعارض وتصادم الاتجاهات وعدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر، وهذا ما يؤدي إلى التوجه نحو تغيير الوضع القائم، باستعمال أساليب غير سلمية، وفي هذا السياق يعتبر التفاعل بين الأطراف المشكلة للنزاع معيارا أساسيا لتصنيف الظاهرة¹.

كما تتعدد وجهات النظر بين المفكرين حول تحديد تعريف موحد وجامع لها، إذ يتناولها كل مفكر حسب الزاوية التي يراها مناسبة، مركزا في ذلك على وحدة تحليل معينة، فعرفها "جون بورتن" على أنها نزاع يتمحور حول اختلافات موضوعية للمصالح، قد يتحول إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، وذلك من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها².

ويعرفها "جوهان غالتونغ" على أنها حالة يتم فيها عدم التوافق بين الأطراف، والتي تتصاعد لدرجة يرغب فيها كل طرف تحقيق هدفه على حساب الآخر، ويبدأ ببوارد ظهور الخلاف وينتهي بحالة العنف³.

كما يعرفها "فريدريك غلاسل" على أنها تفاعل بين شخصين أو أكثر، أو بين مجموعات أو منظمات، يختلفان في الأفكار والأهداف، حيث يشعر كل طرف بأن الآخر يضيق عليه أفكاره⁴.

¹ صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص. 26، 27.

² محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، مقدمة في علم النزاعات والإنذار المبكر، الجزء الأول (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 37.

³ Johan Galtung , **Théories of conflict, Definition , Dimensions, Neqotions, Formations** (Colombia University,1958) , pp. 35,36.

⁴ "ستيفان كلاوس"، معالجة النزاعات، ترجمة يوسف حجازي (فلسطين: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2006)، ص.

ويعرفها كل من "جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف" على أنها وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية، أو لغوية، أو دينية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو أي شيء آخر ينخرط ضمن تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى، حيث تسعى كل من هذه المجموعات إلى تحقيق أهدافها¹.

كما تعرف الظاهرة النزاعية في إطارين متباينين، يذهب الإطار الأول إلى تناول مفهوم النزاع تناوولا موضوعيا، فيعرفه على أنه حالة طبيعية متأصلة في التفاعلات بين الأفراد والجماعات والدول، ولا يمكن تجاوزها وحلها، بل يمكن إدارتها فقط، فهو وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية ومدركة بتعارض المصالح، ويريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى مع ما يريده الطرف الآخر، بينما يذهب الإطار الثاني إلى عكس ما تناوله الأول، ويعرفه تعريفا ذاتيا، فهو حسب حالة عرضية ومرضية، يمكن تجاوزها وحلها بالقضاء على أسبابها، وتغيير المدركات وتصحيحها حول الموضوع والأهداف المتنازع عليها².

2. طبيعة الظاهرة النزاعية في أفريقيا

تعد ظاهرة النزاعات من أبرز الظواهر التي تشهدها القارة الأفريقية، حيث شهدتها العديد من دول القارة، إلا أن طبيعتها تختلف من إقليم إلى آخر، فخصوصية القارة السمراء، جعلت الظاهرة النزاعية تتسم بمجموعة من السمات، والخصائص التي تميزها عن باقي القارات، كما ترجع النزاعات في أفريقيا إلى مجموعة من الأسباب التي تتوزع بين جملة العوامل الداخلية والخارجية، وتنقسم النزاعات في أفريقيا بين نوعين رئيسيين، نزاعات داخل الدول، ونزاعات بين الدول.

¹ " دورتي، بالتسغراف،" مرجع سابق، ص. 140.

² أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص. 27.

أ.سمات النزاعات في أفريقيا

تتميز ظاهرة النزاعات في أفريقيا بمجموعة من الخصائص، التي تسببت بتعقيد المواقف النزاعية في القارة، وطرح العديد من الإشكاليات أمام الأطراف المسؤولة على تسوية هذه النزاعات، وفي هذا الشأن تبرز سمة غلبة الطابع الداخلي على النزاعات في أفريقيا، حيث أدت المتغيرات التي حدثت في النظام الدولي، إلى بروز النظام الدولي الجديد، الذي مهد بدوره إلى ظهور العديد من المعايير الجديدة التي تحكمت في العلاقات والتفاعلات الدولية، وفي هذا السياق تبرز معايير الليبرالية، والتي تنادي بالعديد من المبادئ، في مقدمتها الديمقراطية وحرية التعبير، هذه الأفكار التي وصل امتدادها إلى أفريقيا، حيث اعتنقتها العديد من الأقليات والجماعات العرقية، والتي بمقتضاها أصبحت تنادي بالحرية والاستقلال، وفي خضم كل هذه التطورات التي تشهدها القارة، عجزت الدول الأفريقية على التعامل مع هذه التحولات، وهذا ما أدى إلى تنامي كبير لغلبة الطابع الداخلي على ظاهرة النزاعات في أفريقيا¹، حيث شهدت القارة في النصف الأول من التسعينات ستة عشر نزاعا داخليا من ضمن خمسة وثلاثون نزاعا في العالم، وكان أغلبها بسبب عوامل عرقية أو دينية أو اقتصادية، كما كرس هذه النزاعات لظاهرة العنف التي تفشت في حدود القارة الأفريقية²، تليها سمة غلبة الطابع الإيديولوجي على النزاعات في أفريقيا، إذ تشير الإيديولوجية إلى مجموعة الأفكار والقيم التي تتحكم في اتخاذ مواقف معينة، ويعتبر النزاع أحد أهم هذه المواقف، إذ تبلور الإيديولوجية أسباب النزاع وأهدافه وطرق حوضه³، وفي هذا الصدد تميزت نزاعات القارة الأفريقية بسيطرة الإيديولوجية التي تحكمت في أسباب نشوئها، إذ يعتبر التوجه

¹ عبد الله الأشعل، " أفريقيا جنوب الصحراء من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقي"، سلسلة دراسات إستراتيجية (1997)، ص 18، 19.

² محمد أبو العينين، " الإتحاد الأفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية"، في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير أبو العينين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2001)، ص. 201.

³ عبد العاطي عبيد، مرجع سابق، ص. 20.

الاشتراكي أحد أهم المحركات في النزاعات الأفريقية، حيث تبناه العديد من قادة المعارضة في كل من إثيوبيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، كما برز التوجه الإصلاحى الذي يقوم على أساس مجموعة من المبادئ الإصلاحية، كالحركات الإصلاحية في كل من نيجيريا ورواندا¹.

ب. أسباب النزاعات في أفريقيا

تعد ظاهرة النزاعات في أفريقيا نتاجا لجملة العوامل التي تطرحها البيئتين الداخلية والخارجية، والتي شكلت الأرضية الخصبة لانطلاق هذه الظاهرة وتناميها، وتشير العوامل الداخلية في أفريقيا، إلى جملة السياقات النابعة من البيئة الداخلية، والتي تشكل دافع لبروز ظاهرة النزاعات، وعند الحديث عن مثل هذه السياقات، تتوجه الدراسة إلى البحث في جملة السياقات التاريخية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية.

يتمثل السياق التاريخي في المراحل التاريخية التي مرت بها القارة الأفريقية، وتعتبر الحقبة الاستعمارية أهم المحطات التاريخية، لا سيما الاستعمار الأوروبي الذي أسهم بشكل كبير في بناء الدولة الحديثة في أفريقيا، والذي خلف بدوره العديد من العوامل التي تسببت فيما بعد ببروز ظاهرة النزاعات، فكان التقسيم العشوائي للحدود الجغرافية بين الدول الأفريقية، أهم العوامل التاريخية، حيث ورثت الدول الأفريقية حدودا عبرت عن مصالح الاستعمار الأوربي ولم تعبر عن الواقع الاجتماعى والإثنى في القارة، إذ نشئت الشعوب الأفريقية بين الكيانات السياسية الجديدة التي تألفت من مزيج متعدد من الأجناس ذات الثقافات واللغات والتقاليد المختلفة* ، حيث تسببت هذه السياسة في نشوء العديد من النزاعات، وتستند

¹ أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا(مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2001)، ص ص. 74،73.

* تعتبر نيجيريا خير مثال على هذه السياسة، فهي عبارة عن مناطق وأقاليم لا ترتبط مع بعضها البعض، دمجه الاستعمار معاً، حيث تشكلت من مزيج إثني متعدد اللهجات واللغات، إذ يصل عدد اللغات فيها على 284 لغة، لكل منها مميزات الخاصة، أهمها مجموعة الكوا التي يتحدثها حوالي أربعين بالمائة من السكان، (Segun Odunga, Negeria : a victim of its own success, in : **Comprehending and mastering African conflicts**, by : Adebayo Adedji zed Books,1999)pp.221,222)

الدراسة في هذا الطرح إلى ما تعرض له الصومال الكبير من تقسيم وتشتيت، والذي انقسم إلى أجزاء بعد ما كان يضم كل من الصومال، جيبوتي، شرق كينيا وأجزاء من إثيوبيا، إذ يعد هذا التقسيم مصدر النزاع بين إثيوبيا وكينيا¹، وكذا التوتر الجزائري المغربي، الذي ينطلق من رفض المغرب لموضوع احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومحاولته ضم الصحراء الغربية وموريتانيا وبعض من الجزائر لتشكيل ما يسمى المغرب الكبير مستندا في ذلك إلى السياق التاريخي القديم²، كما كان للسياسات الاستعمارية دور في بروز ظاهرة النزاعات في القارة، حيث عملت الدول الاستعمارية على تشكيل كيانات أثنوية وبشرية متنافرة، وسعت في تغذية التناقضات بينها*، إضافة إلى ذلك عمدت السياسة الاستعمارية على تشويه العلاقات الاجتماعية والسياسية في أفريقيا، مغيرة بذلك التركيب الطبقي والاجتماعي بصورة عززت التمايزات الاجتماعية، وكان ذلك باستحداث طبقات اجتماعية جديدة تعمل على تغذية النزاعات وإبرازها³.

بينما يشير السياق السياسي إلى طبيعة نظام الحكم في الدول الأفريقية، فكلما كان النظام السياسي أكثر انفتاحا، وأكثر شرعية ومشروعية، كلما وفر الأرضية الملائمة للاستقرار، وكلما كان النظام السياسي مغلقا ومحتكرا لكل الامتيازات والنشاطات، كلما تسبب هذا في نشوء النزاعات والصراعات، وفي هذا

¹ Antoine Denis NDimina Mougala, Les conflits Africains de Frontières depuis 1960 guerres mondiales et conflits contemporains, N 195(04/1999), pp. 81-98.

² Zatman William, **la résolution des conflits en Afrique**(paris : Edition LHamattan,1989) p p.30,31.

* كان ذلك من خلال تفضيل جماعة على جماعة أخرى وإعطائها امتيازات عديدة، وفي هذا السياق عزز الحكم الألماني وبعده البلجيكي في أفريقيا الوسطى النظام الفئوي الإثني بين الهوتو والتوتسي في روندا وبوروندي، إذ سمحت الإدارة الاستعمارية للتوتسي بمناصب التعليم العالي ومكنتهم من مناصب في السلطة، بينما حرمت الجماعات الأخرى،(محمود أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية(الجزائر: دار هومة، 2003)، ص ص. 166،167)

³ "فريدريك معتوق"، جذور الحرب الأهلية(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994)، ص. 12.

الصدد تتسم نظم الحكم في القارة الأفريقية بمجموعة من الخصائص، التي دفعت إلى تنامي الظاهرة النزاعية، وتحصر الدراسة هذه الخصائص في:

أولاً: تأثر نظم الحكم بأفريقيا بالموروث الاستعماري، ما جعل هذه الأنظمة تقشل في مجابهة تحديات فترة ما بعد الاستقلال، و التي تمثلت أساسا في أزمات بناء الدولة، الاندماج، الشرعية، المشاركة والتوزيع¹.

ثانياً: تميز نظم الحكم الأفريقية في الفترة ما بعد الاستقلال مباشرة بطابع الشخصية والحزب الواحد الذي يقتضي هيمنة شخص معين أو فئة معينة على مقاليد الحكم، والسيطرة، والاستفادة من موارد وثروات البلد على حساب بقية الشعب.

ثالثاً: توجه نظم الحكم الأفريقية إلى خيار التحول الديمقراطي الذي لم يكن خيارا مبنيا على قناعة هذه النخب، وإنما فرضته المتغيرات الدولية، مولدا بذلك أوضاع فوضوية صعب التحكم فيها، حيث تصادمت النخب الجديدة مع النخب القديمة، ما سبب العديد من النزاعات الداخلية داخل القارة².

ويذهب السياق الاقتصادي والاجتماعي، إلى مجموعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول الأفريقية والتي قد تؤدي إلى نشوء ظاهرة النزاعات، إذ تتسم الأوضاع الاقتصادية الأفريقية ببروز ظاهرتين أساسيتين ، تتمثل الأولى في فشل مختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة والتي أنتجت بدورها ظاهرة التخلف التي أدت هي الأخرى إلى تراجع مكانة القارة الأفريقية من جهة، وانخفاض معدلات النمو وانتشار الفقر والمجاعات والبطالة من جهة أخرى، بينما تتمثل الظاهرة الثانية في شيوع سياسات

¹ Yann Bedzigui, les conflits en Afrique : une résolution improbable, Annuaire francais des relations internationales 2006, p p.161-176, sur : www.afri.org.

² خالد حنفي علي، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج،" السياسة الدولية، ع. 151 (جانفي 2003)، ص ص. 144-151.

التمييز الاقتصادي في الدول الأفريقية، حيث تغيب العدالة التوزيعية في الموارد والامتيازات الاقتصادية بين الفئات المشكلة للنسيج الاجتماعي في دول القارة، وهذا ما يولد الخلاف والتصادم والنزاع حول الثروة¹، كما تتسم الأوضاع الاجتماعية بالتدهور، حيث فشلت الدول الأفريقية في تلبية حاجيات الشعوب، إذ تعاني أغلب الدول الأفريقية من تراجع فضيع في أغلب القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، إضافة إلى ذلك غلبة سياسة التمييز الاجتماعي، حيث تحظى فئة معينة بالعديد من الامتيازات على حساب بقية الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي، وهذا يفاقم من مشكلة الأثنية ويزيد من حدة النزاعات في القارة².

بينما تشير البيئة الخارجية إلى جملة العوامل والمتغيرات المتعلقة بالمحيط الخارجي للقارة الأفريقية، وعند الحديث عن هذه المتغيرات يبرز عامل مصالح القوى الدولية، التي تستفيد من النزاعات في أفريقيا، وفي هذه الزاوية تذكر الدراسة الصراع الأيديولوجي الذي دار بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، والذي كانت القارة الأفريقية مسرحاً مهماً لأحداثه، حيث تأثرت هذه الأخيرة بسياسات الاستقطاب والمصالح الإستراتيجية للقوى العظمى، لتواصل هذه القوى بعد زوال الصراع الإيديولوجي سياستها، التي تضمن مصالحها وتواجهها بالقارة، وذلك في سبيل الاستفادة من خيراتها ومواردها خاصة وأنها تعد مستودعاً للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب في التصنيع³، وكان ذلك من خلال تطبيق عملية التدخل الأجنبي، حيث اختلفت أنواعه وأشكاله، فبعض دول القارة شهدت تدخلاً مباشراً، والبعض الآخر

¹ حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993)، ص. 27.

² رحاب عثمان، "الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية"، أفاق أفريقية، ع. 21 (خريف 2006)، في www.sis.gov.eg، (18.08.2017).

³ ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في أفريقيا نموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان"، دراسات أفريقية، ع. 45، ص. 2-50.

عرفت تدخلا من خلال تقديم الدعم التسلحي والاقتصادي، في حين اقتصر التدخل في بعض الدول الأخرى شكل التدخل في إطار حفظ السلام، وهذا كله يهدف إلى تعميق الظاهرة النزاعية في القارة¹.

3. أشكال الظاهرة النزاعية في أفريقيا

تتنوع الظاهرة النزاعية في أفريقيا بين شكلين رئيسيين، يتمثل الشكل الأول في النزاعات التي تحدث داخل الدول، وهي نوع من النزاعات تكون داخل حدود الدولة، وبين الجماعات المشكلة للنسيج الاجتماعي في الدولة²، إذ يعد هذا الشكل من النزاعات من أكثر ما عانت منه العديد من الدول الأفريقية، ويتصدر نموذج الحروب الأهلية هذا النوع من النزاعات، والذي يشير إلى نزاع مسلح، يتمحور حول مصالح معينة، ويعبر عن سياسة معينة اتخذها فريق من الناس بعد فشل السياسة العادية في تحقيق هدفهم، حيث تتجه هذه السياسة الجديدة إلى استعمال العنف وإراقة الدم بغية الوصول إلى الأهداف والمصالح المطلوبة³، وفي هذا السياق تنقسم الحروب الأهلية في أفريقيا إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

1. حروب أهلية ذات طابع سياسي وإيديولوجي واقتصادي* .

¹ عبد السلام قريفة، " التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على أفريقيا دراسة حالة دارفور"، دفاثر السياسة والقانون، ع. التاسع(جوان 2013)، ص ص. 49-60.

² حمدي حسن، " الصراعات العرقية والسياسة في أفريقيا"، قراءات أفريقية، ع.01(أكتوبر 2004)، في : www.google.ne،(2018/08/22).

³ Ronald Marchal et christine Messiant , « les guerres civiles a l'ere de la globalisation », critique internationale, N°18(01/2003), p p .91-112.

* يتسم هذا النوع من الحروب ببروز الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية كسبب رئيسي للحرب، حيث تسعى الجماعات المتنازعة إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية فقط، وتعد الحرب في كل من السيراليون والموزمبيق نموذج هذا النوع في أفريقيا(-)269. p p. 174, N a : tiers monde, « Aspects economique des guerres civiles, » Macartan Humphreys, (296)

2. حروب أهلية ذات طابع أثني انفصالي * .
3. حروب أهلية ذات طابع انفصالي فقط ** .
4. حروب أهلية ذات طابع إثني فقط *** .

كما يعتبر نموذج الانقلابات العسكرية من الأسباب المؤدية إلى النزاعات الداخلية في الدول الأفريقية، حيث عانت القارة الأفريقية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، التي شكلت السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة في أفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 1960-1990، فشهدت القارة السمراء 267 انقلابا عسكريا، وبالرغم من إدانة ظاهرة الانقلابات العسكرية من قبل منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، إلا أن هذه الظاهرة مازلت منتشرة في ربوع القارة¹ .

* يتسم هذا النوع من الحروب بسيطرة الاعتبار الاثني على سبب الحرب، إذ ينقسم النسيج المجتمعي في الدولة إلى جماعات أثنوية مطلبها الرئيسي هو الانفصال عن الدولة ، ويعد محاولة انفصال إقليم بيافرا عن نيجيريا نموذج هذا النوع بالإضافة إلى محاولة انفصال الصومال وكذا الحرب الأهلية في السودان بين جنوب السودان ونظام السياسي في السودان (Antoine Denis N dimina Mougala, « les conflits africains au 20eme siecle : essai de typologie, » Guerres mondiales et conflits contemporains, N225,(01/2007)pp.121-131.)

** يتسم هذا النوع من الحروب كون أن هدفه الرئيسي هو الانفصال عن الدولة، دون أن تكون الجماعة التي تريد الانفصال مرتكزة على أسس إثنية، ويعد محاولة انفصال إقليم شابا في جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج عن هذا النوع من الحروب (احمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا(مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2001)، ص. 230.)

*** يتسم هذا النوع من الحروب بسيطرة الطابع الاثني على سبب نشوء الحرب، غير أن مطالب الجماعة الإثنية لا يرقى إلى مستوى المطالبة بالانفصال، وغالب ما يكون الوصول إلى السلطة هو المحرك الأساسي لهذه الإثنيات، وتعد الحروب الأهلية في كل من أنجولا، أوغندا، ليبيريا، إثيوبيا، رواندا، بورندي، تشاد نماذج لهذا النوع من الحروب الأهلية (Witold Rackza, « le conflit ethnique : sa nature et les moyens de sa prevention par la communaute internationale , » Relations internationales, n88(1996), pp.397-412.)

¹ محمد قنديل، "أفريقيا وظاهرة الانقلابات العسكرية: غينيا دراسة حالة"، أفاق أفريقية، ع. 29 (صيف 2008)، في: www.sis.gov.eg، (2018/08/26).

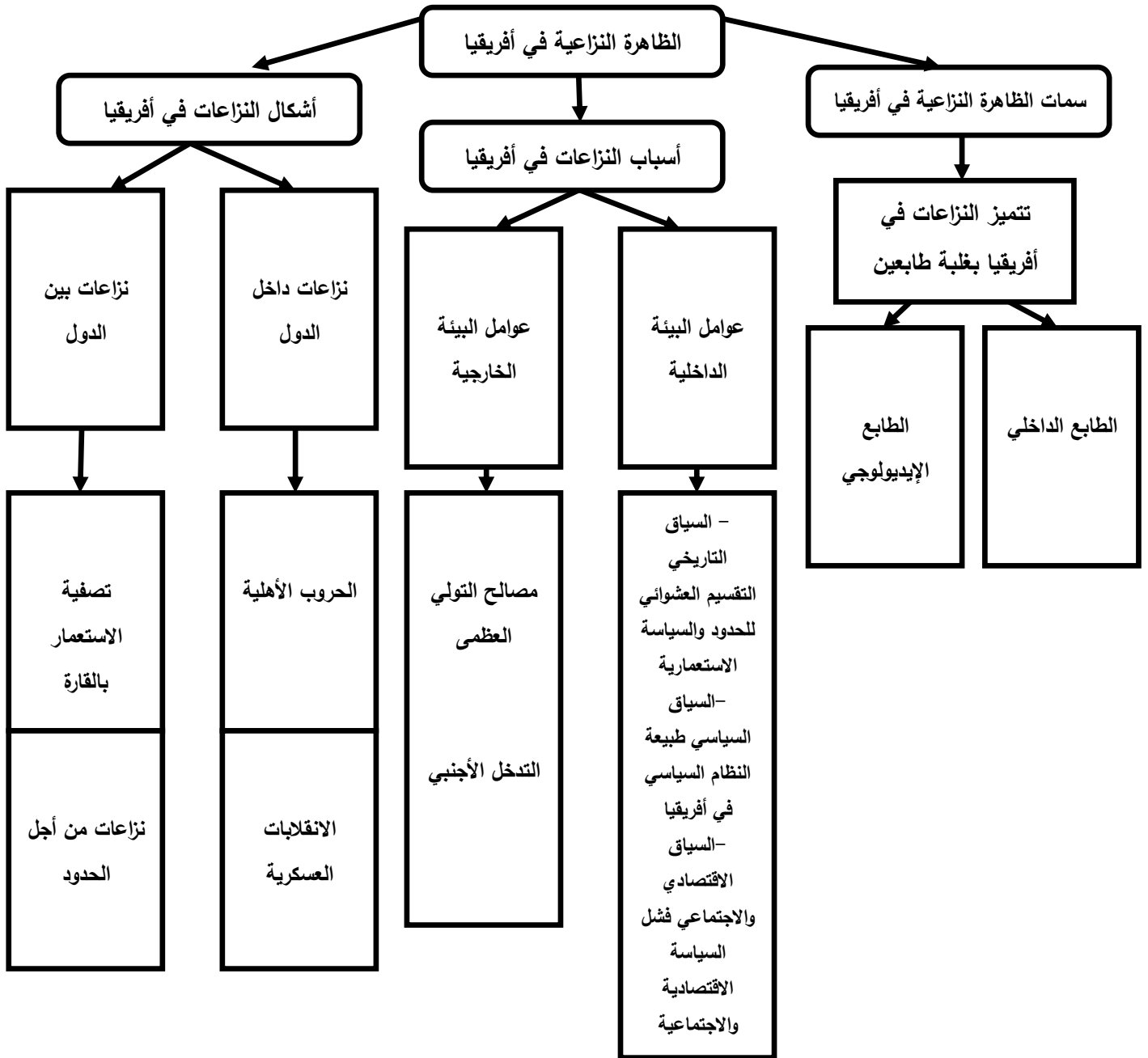
بينما يتمثل الشكل الثاني في النزاعات بين الدول، وهي عبارة عن نزاعات تحدث بين الدول، التي تتضارب مصالحها وأهدافها، حيث شهدت القارة الأفريقية هذا النوع من النزاعات، وتعد النزاعات المتعلقة بتصفية الاستعمار احد أهم نماذج هذا النوع، إذ سعت الدول الأفريقية كغيرها من دول العالم إلى تحقيق استقلالها ما دفعها إلى الدخول في نزاعات مع الدول المستعمرة¹، تليها النزاعات المتعلقة بالحدود، والتي تعتبر هي الأخرى من نماذج النزاعات بين الدول في القارة الأفريقية، حيث يعتبر الرفض وعدم الاحترام للحدود الموروثة عن الاستعمار من قبل بعض الدول الأفريقية من أبرز العوامل المسببة لاندلاع مثل هذه النزاعات².

في الأخير تقدم الدراسة الجدول التالي الذي يرصد أهم النزاعات في أفريقيا ملحق.

¹ Amadou Toumane Toure, « Mastering African Conflicts , » in **comprehending and Mastering African Conflicts**, by : Adebayo Adedji(London : zed books,1999)p.13.

² Antoine Denis ndimina,(les conflits africains de...), **Op. Cit**, pp .81-98.

وشكل رقم (48) يوضح الظاهرة النزاعية في أفريقيا:



اجتهاد الباحثة

المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية في أفريقيا

احتلت الظاهرة الإرهابية مكانة عالية في الاهتمامات والتفاعلات العالمية، حيث برزت هذه الأخيرة بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي دفعت بدورها إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها الشاملة على الإرهاب، وفي هذا السياق تعد الظاهرة الإرهابية من أبرز الظواهر التي وصل امتدادها إلى القارة الأفريقية، حيث شهدت العديد من الدول الأفريقية تنامي كبير للحركات الإرهابية، التي تسببت بشكل كبير في زعزعة الوضع الأمني بالقارة.

1. مفهوم الظاهرة الإرهابية

تعد الظاهرة الإرهابية من أكثر الظواهر التي يصعب تحديد تعريف لها، فهي عموماً تعكس عملية التصادم في الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول، وقد حُضيت هذه الأخيرة بالاهتمامات البحثية والعلمية التي عملت جاهدة على إيجاد مفهوم موحد لها، إلا أن مفهوم الظاهرة الإرهابية مازال إلى يومنا هذا غير متفق عليه، وهذا حسب طبيعة العمل الإرهابي من جهة، واختلاف نظرة الدول إليها من جهة أخرى.

أ. المفهوم اللغوي للظاهرة الإرهابية

تشير الظاهرة الإرهابية في اللغة العربية إلى الفعل أَرهَب، يرهَب، ترهيباً، إرهاباً، وتعني إحلال الخوف والفرع في نفوس الآخرين، فالرهبَة في اللغة العربية هي الخوف والفرع¹.

¹ محمد الباشاء، المعجم الكافي: عربي حديث (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992)، ص. 67.

بينما ورد لفظ الإرهاب في اللغتين الفرنسية والإنجليزية بما يفيد أنه عبارة عن وسيلة يتم من خلالها نشر الرعب والذعر والتخويف، وذلك باستعمال وسائل عنيفة، من أجل تحقيق غاية سياسية معينة¹.

ب. المفهوم الاصطلاحي للظاهرة الإرهابية

تعرف الظاهرة الإرهابية اصطلاحاً على أنها كل محاولة يتم من خلالها نشر الفزع والذعر، وذلك من أجل تحقيق أغراض سياسية²، أو هي عملية استعمال العنف غير القانوني أو التهديد به، أو بأشكاله المختلفة، التي تتراوح بين الاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب، بغية تحقيق غاية سياسية³، كما تعرف على أنها كل النشاطات التي تقوم بها الدولة أو غير الدولة حيث يستخدم فيها العنف بغية تحقيق هدف سياسي⁴.

ج. المفهوم الإسلامي للظاهرة الإرهابية

ورد مصطلح الإرهاب في القرآن الكريم في أكثر من موضع، وأشار هو الآخر إلى الرعب والخوف والفزع لكن بمعنيين وموضعين إثنين، يذهب الموضع الأول إلى الخشية والرهبنة والخوف من الله، فقال في سورة البقرة "يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم و أوفوا بعهدي أوفي بعهدكم وإياي فارهبون"⁵، كما قال في سورة النحل "وقال الله لتتخذوا إلهين إثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون"⁶ كما قال في سورة الحشر " لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون"¹.

¹ سهيل إدريس، قاموس المنهل (فرنسي-عربي)(بيروت: دار الآداب، ط. 13، 1994)، ص. 1015، وأيضاً حسن سعيد الكرعي، المغنى الأكبر (إنجليزي-عربي)(لبنان: مكتبة لبنان، 1987)، ص. 1448.

² أحمد عطية الله، القاموس السياسي(دار النهضة العربية، ط. 04، 1980)، ص. 60.

³ فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية الجزء الأول(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 16.

⁴ أحمد فلاح العموش، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص. 69.

⁵ سورة البقرة، (الآية 40).

⁶ سورة النحل، (الآية 51).

بينما يذهب الموضع الثاني إلى إحداث الخوف والفرع في نفس العدو، حيث قال الله تعالى في سورة الأنفال " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم..."².

د. المفهوم القانوني للظاهرة الإرهابية

ينظر البعد القانوني إلى الظاهرة الإرهابية على اعتبار أنها جريمة نظرا لما تسببه من رعب، حيث تأخذ هذه الجريمة البعد العالمي أو الدولي وهذا من خلال استخدام وسائل من شأنها أن تحدث خطرا عاما، إذ ينجم عليها أضرار تمس كل من في الدولة، وهذا ما يجعلها حسب القانون الدولي أن تكون جريمة عالمية تهدد الحضارة الإنسانية³، أو هي اللجوء إلى الاعتماد على أنواع من القتال، التي تقل أهمية على الأشكال التي كانت معتمدة فيما سبق، خاصة في النزاعات التقليدية، وهي قتل السياسي، والاعتداء على الممتلكات⁴، كما تعرف على أنها تمثل كل اعتداء على الأرواح أو الممتلكات أو الأموال العامة والخاصة، والذي يخالف أحكام القانون الدولي بمختلف مصادره بما في ذلك المادة الثامن والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية⁵.

¹ سورة الحشر، (الآية 13).

² سورة الأنفال، (الآية 60).

³ عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1986)، ص. 98.

⁴ أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي (بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية) (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 1983)، ص. 86.

⁵ باخوية دريس، " جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس الجزائر المغرب أنموذجا، " دفاثر السياسة والقانون، ع. 11 (جوان 2014)، ص ص. 97-114.

ه. المفهوم العربي للظاهرة الإرهابية

ورد المفهوم العربي للظاهرة الإرهابية في اتفاقية مكافحة الإرهاب الموقعة من قبل وزراء الداخلية العرب في الثاني والعشرين من أبريل 1998، حيث جاء فيها أن الظاهرة الإرهابية "هي كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به يا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعه بإيذائهم أو تحريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستلاء عليها وتعرض أحد الموارد الوطنية للخطر"¹

كما عرفت الجريمة الإرهابية على المستوى العربي، بأنها عملية الشروع في جريمة من أجل غرض إرهابي في أي دولة عربية أو على رعاياها، أو ممتلكاتها أو مصالحها، وهو ما يعاقب عليه قانونها الداخلي².

و. المفهوم الغربي للظاهرة الإرهابية

نظر الفكر الغربي هو الآخر إلى موضوع الظاهرة الإرهابية واعتبرها من أبرز الأخطار التي تهدد الدول الغربية، فعرفت فرنسا بأنها كل نشاط جماعي أو فردي يهدف إلى تقويض الرأي العام للدولة، بينما عرفت إنجلترا بأنها اعتماد لغة العنف ضد سياسة الدولة من أجل ترويع بعض أجزاء المجتمع³.

¹ عبد الرحمان رشدي الهواري، "التعريف بالإرهاب وأشكاله"، في الإرهاب والعملة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص ص. 34، 35.

² المكان نفسه.

³ مرجع سابق، ص. 28.

كما عرفت الظاهرة الإرهابية على المستوى الأمريكي بأنها عبارة عن تعبير يستخدم لوصف منهج أو أسلوب تحاول من خلاله مجموعة منظمة أو حزب تحقيق أهداف معلنة، ويكون ذلك باستخدام العنف المنظم، إذ توجه هذه الأفعال الإرهابية ضد أشخاص غالبا ما يمثلون السلطة¹.

2. طبيعة الظاهرة الإرهابية في أفريقيا

تشكل الظاهرة الإرهابية تحديا كبيرا في القارة الأفريقية، خاصة بعد دخولها في قائمة الاهتمامات العالمية، حيث يعود تطور الظاهرة الإرهابية في أفريقيا إلى مجموعة المراحل التي أسهمت بشكل كبير في بلورة هذه الظاهرة، إذ تعتبر فترة دولة ما بعد الاستعمار، أول المراحل، وتشير هذه المرحلة إلى العنف الذي شهدته القارة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال وخلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث عانت العديد من الدول الأفريقية من مجموعة الصراعات التي كانت في الأساس عبارة عن مجموعة الحروب بالوكالة التي قام بها كلا المعسكرين، حيث لجأت فيها الدول الأفريقية إلى استعمال أساليب إرهابية، وتجلت الظاهرة الإرهابية في مرحلة الحرب الباردة في شكلين بارزين، إما شكل إرهاب الدولة الموجه للرعية عن طريق سلطة عسكرية وسياسية متركزة على نظام الحزب الواحد، أو إرهاب موجه إلى الدول الأخرى إما عن طريق عنف مباشر مسلح بالجيش، أو عن طريق مساعدة جماعات متطرفة²، بينما تشير المرحلة الثالثة إلى فترة التسعينات والتي انخرطت فيها القارة الأفريقية في الإرهاب العالمي، واتسمت هذه الفترة بانفجار العديد من الحروب الأهلية وحالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية، وخير ما تستند إليه الدراسة في هذا الشأن هو مأساة رواندا سنة 1994³.

¹ مرجع سابق، ص ص. 28، 29.

² فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام(الرياض: دار العبيكان، 2007)، ص. 180.

³ محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص. 241.

وتتميز الظاهرة الإرهابية في أفريقيا بالعديد من الخصائص التي تميزها عن باقي قارات العالم، حيث تختلف طبيعة التهديد الإرهابي في القارة الأفريقية، فيتخذ أشكال معينة، فقد يكون إرهابا محليا* ، والذي يعد أحد أشكال العنف الشائع في دول القارة، إذ تقوم به جماعة معينة متبنية في ذلك الأساس الإثني أو الإيديولوجي بغية تغيير سياسات معينة³ ، كما قد يكون إرهابا عرقيا مثلما حدث في جنوب أفريقيا في فترة نظام التمييز العنصري، وقد يكون إرهاب دينيا يظهر في الدول المتعددة الديانات مثل نيجيريا، تنزانيا⁴ ، وقد تتخذ الظاهرة الإرهابية نموذج الإرهاب الدولي، والذي يعني الإرهاب العابر للقارات، إذ تنطبق عليه عناصر الجريمة المنظمة، فهو يشير إلى كل العمليات الإرهابية ذات الطابع الدولي التي تقع في أفريقيا، وكذا الهجمات التي تنطلق من أفريقيا موجهة نحو دول العالم الآخر ، وتستند الدراسة في هذا الشكل إلى تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية التي تحتل حيز كبير في أعمال العنف بأفريقيا، وكذا عمليتي تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيوربي ودار السلام سنة 1998⁴.

* يقصد بالطابع المحلي الإرهاب المحلي والذي يشير إلى ممارسة العنف داخل الدولة الواحدة، مع ضرورة توافر الشروط التالية: أن يكون أصحاب العمل الإرهابي وضحاياه من جنسية البلد الذي وقع فيه العمل الإرهابي، أن يتم التخطيط للعمل الإرهابي في إطار السيادة القانونية والإقليمية للدولة التي وقع فيها العمل الإرهابي، أن لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي للعمل الإرهابي، (عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا(القااهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص. 52).

³ Oshita O, Oshita, Domestic terrorism in Africa, Ontology of an old war in new trenches, in wafula Okuma and Annel Botha(eds), **Domestic terroeism in Africa defining, Addressing and Understanding Its Impact on Human Security**(Pretoria : Institut for security, 2009), p.31.

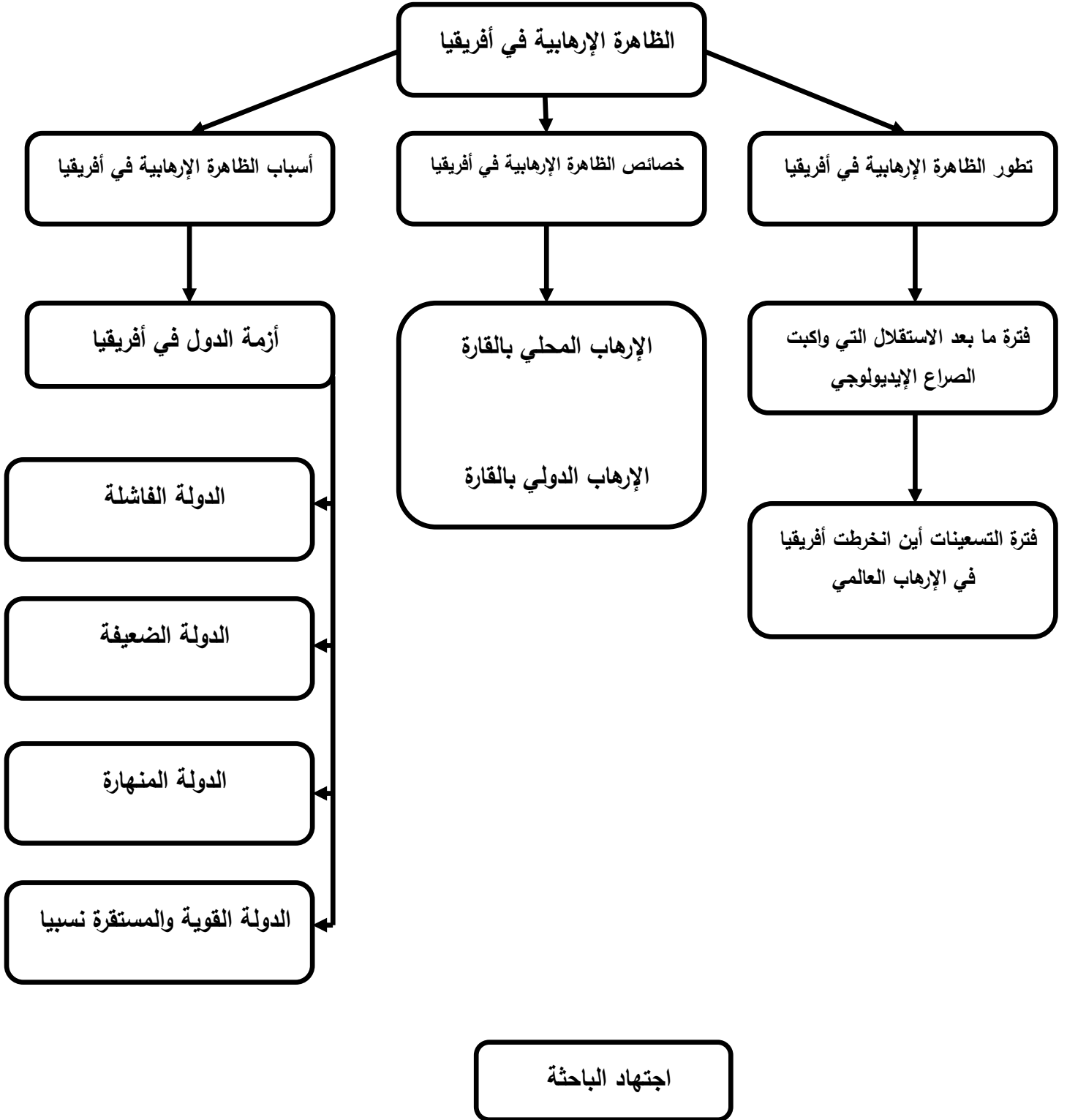
⁴ حريز ، مرجع سابق، ص. 55.

⁴ Andrews Atta-Asamoah, transnational and Domestic Terrorism in Africa : Angelinn Kagos , in Wafula Okuma and Annel Botha(eds), **Domestic Terrorism in Africa : Defining, Adressing And Understanding its Impact On Human Securty**, Op.cit,p. 23.

ترجع أسباب الظاهرة الإرهابية في أفريقيا إلى معضلة الدولة في القارة، حيث أدى الضعف التقليدي العام في الدولة الأفريقية إلى إتاحة فرصة للجماعات الإرهابية للعمل بحرية، وفي هذا الشأن قسم الباحثون الدولة في أفريقيا إلى أربع نماذج رئيسية، تتمثل في الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة، الدولة الضعيفة، الدولة القوية والمستقرة نسبيا، إذ تعبر هذه النماذج عن أزمة وضعف الدولة في القارة، كما تعكس عجز الأجهزة الأمنية في مختلف دول القارة في التصدي بكفاءة للتهديدات إرهابية، وهذا ما ينمي أكثر الظاهرة الإرهابية في القارة¹.

¹ ادريس عطية، الإرهاب في أفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص ص. 126-134.

شكل رقم (49): يوضح الظاهرة الإرهابية في أفريقيا



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، تستنتج الدراسة ما يلي:

أولاً: يشير الوضع الأمني في القارة الأفريقية إلى بروز مجموعة من الظواهر الأمنية هددت أمن واستقرار القارة، وتبرز ظاهرة النزاعات والإرهاب في مقدمة هذه الظواهر، إذ تعد الظاهرة النزاعية من أبرز الظواهر التي شهدتها أغلب الدول الأفريقية، وتتسم هذه الظاهرة في أفريقيا بغلبة الطابع الداخلي، والذي يشير إلى النزاعات الداخلية التي تسببها الاختلافات العرقية والدينية، وكذا الطابع الأيديولوجي، والذي يشير إلى تحكم مجموعة من الأفكار في اندلاع ونشوء النزاعات في القارة، كما ترجع أسباب هذه الظاهرة إلى مجموعة العوامل التي تتقاسمها البيئتين الداخلية والخارجية، وتحتوي عوامل البيئة الداخلية على مجموعة الأسباب التي تكتنفها مجموعة السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما تتلخص عوامل البيئة الخارجية في عاملي مصالح القوى العظمى وعملية التدخل الأجنبي، وتتقسم هذه الظاهرة في أفريقيا إلى شكلين رئيسيين، نزاعات داخل الدول، وتكون بين الجماعات المشكلة للنسيج الاجتماعي داخل الدولة الواحدة، حيث تنصدر الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية أسباب بروز هذا الشكل، بينما يتلخص الشكل الثاني في مجموعة النزاعات التي تكون بين الدول، ويمثل النزاع حول الحدود الموروثة أبرز أسبابها

ثانياً: تعد الظاهرة الإرهابية من الظواهر التي تهدد أمن واستقرار القارة، حيث مرت الظاهرة الإرهابية في القارة بمراحل متباينة، تبدأ بمرحلة الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمار، إذ شهدت الدول الأفريقية العديد من الصراعات التي تنامت أكثر في ظل الصراع الأيديولوجي، كرسب بشكل كبير للظاهرة الإرهابية، وصولاً إلى مرحلة التسعينات أين انخرطت القارة الأفريقية في نموذج الإرهاب العالمي، والذي يشير إلى كل العمليات الإرهابية ذات الطابع الدولي، سواء كانت هذه الهجمات من العالم الخارجي موجهة لأفريقيا، أو نابعة من أفريقيا وموجهة نحو العالم الخارجي، كما تعود أسباب الظاهرة الإرهابية في

أفريقيا أساسا إلى أزمة الدولة في القارة، والتي كرسّت بشكل كبير إلى ضعف الدولة الأفريقية وعجزها عن التصدي للظاهرة الإرهابية وهذا ما زاد من تفاقمها.

المبحث الثاني: دور الجزائر في تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تبني جملة من المبادئ في تعاملها مع العالم الخارجي، والمساهمة في إيجاد دور فعال لها خاصة على المستوى الأفريقي، لما لها من موقع استراتيجي يتطلب فعلا الحضور الجزائري في القضايا الأفريقية، فشددت الجزائر على ضرورة إحلال الأمن والسلم في القارة، وتجلت ذلك أكثر من خلال الدور الذي لعبته في محاولة تسوية نزاعات القارة، حيث برزت الوساطة الجزائرية بشكل كبير في مجريات النزاع الإثيوبي الإريتري، الذي يعد من النزاعات المتميزة في منطقة القرن الأفريقي* ، وذلك لأنه يجمع بين دولتين تجمعهما العديد من الروابط التاريخية، وكذا تحوله من صراع حول الحدود والمصالح إلى صراع وجود، إذ أصبح وجود كل دولة منهما يقتضي زوال الدولة الأخرى، مما أعطاه طابع النزاع الصفري.

المطلب الأول: طبيعة النزاع الإثيوبي الإريتري

يعد النزاع الإثيوبي والإريتري من أهم نزاعات منطقة القرن الأفريقي، التي كانت منذ قرون عديدة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، تشهد العديد من النزاعات العقائدية الثقافية، لتتأثر بعد ذلك بمخلفات الفترة الاستعمارية البارزة، والمتمثلة في مشكلة الحدود المصطنعة، التي خلقت نوعا من عدم الولاء القومي بين قبائل وشعوب هذه المنطقة، وهو الوضع الذي فشلت معظم حكومات المنطقة في التعامل معه، من خلال تبني سياسات رشيدة تعزز قضية الأمن والسلام، ولعل النزاع الإثيوبي الإريتري يعكس بجلاء

* القرن الأفريقي: هو ذلك الشكل المثلث الواقع بين الشرق الأفريقي المشرف على المحيط الهندي وخليج عدن، ويمتد شمالا على ساحل البحر الأحمر لمسافة 600 ميل، ويمتد إلى داخل القارة الأفريقية ليشمل كل من الصومال، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، إضافة إلى كينيا السودان (مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، أفريقية في شخصية القارة شخصية الأقاليم) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص 353-374).

أهمية المتغير الحدودي الذي يعد بؤرة توتر العلاقات في المنطقة، إذ يعتبر هذا النزاع الأكثر دموية وعنفاً في تاريخ القارة الأفريقية، فهو يجمع بين دولتين، جمعت بينهما العديد من الروابط التاريخية والثقافية واللغوية.

1. السياق التاريخي للنزاع الإثيوبي الإريتري

يعود السياق التاريخي لهذا النزاع إلى طبيعة العلاقات الإثيوبية الإريترية حيث كانت إريتريا مقاطعة إثيوبية¹، لتقع سنة 1890 تحت السيطرة الإيطالية، بعدما اعترف الإمبراطور الإثيوبي بذلك²، وسعى في إنجاح ذلك بعقد العديد من المعاهدات من أجل ترسيم الحدود بين البلدين، إلا أن جملة المستجدات الدولية حالت دون ذلك، فخسارة إيطاليا وألمانيا في الحرب العالمية الثانية أفقدتهما كل مستعمراتهما، لينتقل الحكم بعد ذلك إلى بريطانيا.

التي نصبت الإمبراطور هيلاسيلاسي* على رأس الدولة الإثيوبية، هذا الأخير الذي تمكن من إعادة ضم إريتريا له، معتمداً في ذلك على مجموعة من الأساقفة المسيحيين، الذين ساعدوه من خلال الدعوة لهذه الفكرة في إريتريا، موهمين الشعب الإريتري أن الوحدة هي السبيل الوحيد الذي سيحقق لهم

¹ بوعشة، (الدبلوماسية...)، مرجع سابق، ص. 63.

² محجوب الباشا، إخوة الأعداء الحرب الإثيوبية الإريترية 1998-2008 (القاهرة: المركز العالمي للدراسات الأفريقية، 2009)، ص. 24.

* "هيلاسيلاسي": إسمه الأصلي "تفري ماكنونين"، أحد أباطرة إثيوبيا، تولى ولاية العهد سنة 1916، توج ملكاً على إثيوبيا سنة 1928، لقب بملك الملوك سنة 1930، نفي من قبل الاستعمار الإيطالي سنة 1936، أعادته بريطانيا إلى الحكم سنة 1941، وبقي على رأس الدولة الإثيوبية إلى غاية الإطاحة به من قبل "منغستو هايلي مريام" (معاوية ياسين، "سيرة ذاتية إثيوبيا"، الوسط، ع. 230) (جوان 1996)، ص. 28، 29.

مطالبهم، وسيعيد لهم حقوقهم المغتصبة من قبل إيطاليا¹، وفي هذا السياق انقسم المجتمع الإريتري إلى مجموعات مختلفة وهي²:

أ. المجموعة المسلمة التي تطالب بالاستقلال الكلي لإريتريا

ب. المجموعة المسيحية التي تطالب بالانضمام إلى إثيوبيا.

ج. مجموعة الجالية الإيطالية التي تطالب بالوصاية الإيطالية.

د. مجموعة أخرى تطالب بقيام الإدارة البريطانية.

وفي خضم هذه التطورات أصدرت ، الأمم المتحدة قرار يربط إريتريا مع إثيوبيا في اتحاد فيدرالي، وكان هذا سنة 1952³، حيث جسد هذا القرار بشكل كبير مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة⁴، وبهذا وقعت إريتريا بعد ذلك تحت السيطرة الإثيوبية بعد انسحاب القوات البريطانية، حيث استولى الإمبراطور الإثيوبي على كل المعسكرات التي أخلاها البريطانيون، باسطة نفوذه على كل المرافق الحيوية كالموانئ والسكك الحديدية والجمارك، وملغيا كل المؤسسات الاتحادية الدستورية، وهذا ما يعتبر في حد ذاته انتهاكا صريحا للقوانين الدولية⁵.

¹ محمود شاکر، ص ص. 108،109.

² مرجع نفسه، ص. 53.

³ طه حميد حسن العنكي، "تطورات الصراع الإريتري - الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية"، القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان 1-2، المجلد 03 (حريزان - كانون الأول، 2010)، ص ص. 48-80.

⁴ "بازيل ديفيدسون " وآخرون ، وراء الحرب في إريتريا، ترجمة محمد مشموشي(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص. 46.

⁵ جميل مصعب محمود، التطورات السياسية الأمريكية اتجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية(عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 122.

كرس هذا النوع من الانتهاك والاستعمار والاستغلال عملية إضعاف دولة إريتريا سياسيا بفقدانها سيادتها وكذا تدهور ظروفها الاقتصادية والاجتماعية* ، وهذا ما ولد وعي جديد تبنته بعض النخب الإرترية مشكلة بذلك الحركة التحررية التي عملت من أجل توحيد الشعب الإرتري وتحقيق الاستقلال له، تزامنت هذه المساعي مع الانقلاب الذي أطاح بالإمبراطور هيلاسيلاسي، حيث استلمت المؤسسة العسكرية التي يقودها الجنرال الإرتري الأصل "أمان ميكائيل عندوم" والمنفذة للانقلاب زمام الحكم بالبلد، حيث طرح هذا الأخير فكرة منح إريتريا حكما ذاتيا، غير أنه لم يدم طويلا في الحكم بعد معارضته من قبل نائبه الأول "منغستو هاييلي" الذي اعتقله واستولى على الحكم بعده¹ ، محافظا بذلك على بقاء إريتريا تحت السيطرة الإثيوبية.

بقيت إريتريا مستمرة في نضالها مع المستعمر واستطاعت في ذلك تحقيق السيطرة على المناطق الريفية، لنتاسب هذه الانتصارات الجزئية مع انهيار حكم "منغستو" بعد انهيار الشيوعية، حيث تمكنت الفصائل الثورية في إثيوبيا من الوصول إلى الحكم بقيادة "ميليس زيناوي" كما تمكنت القوات الإرترية بقيادة "أسياس أفورقي" من الوصول إلى العاصمة الإرترية معلنين بذلك استفتاء صوت عليه الشعب الإرتري بالاستقلال، وكان هذا في الثالث والعشرون والخامس والعشرون من أبريل 1993 ، لتعترف بعد ذلك إثيوبيا باستقلال إرتريا رسميا في الثالث من ماي 1993².

* أدت ظروف تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى هجرة العديد من المثقفين والمهنيين فاسحين المجال للإمبراطور الإثيوبي الذي قام باستغلال الوضع موطدا التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا(عثمان صالح سبي، الصراع على حوض البحر الأحمر عبر التاريخ(بيروت: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع)، ص. 63).

¹ Mickael Wossen, fikresilassie wogdress on Aman Andom and 60 Officials, in : <http://www.zehabesha.com>.(12/09/2018)

² إجلال محمود رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الداخلية(القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص. 68.

2. دوافع النزاع الإثيوبي الإريتري

ترجع دوافع النزاع الإثيوبي الإريتري إلى جملة الظروف التي تتقاسمها البيئة الداخلية، التي تحتوي بدورها على جملة السياقات التاريخية والجغرافية، والسياسية والاقتصادية، والبيئة الخارجية التي تشير هي الأخرى إلى جملة المتغيرات الواردة في المجتمع الدولي¹، والتي من شأنها أن تتسبب في هذا النزاع الذي دام على مدار عقود في منطقة القرن الأفريقي، مكرسا كل أشكال العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

فتاريخيا يعتبر التوتر الذي شهدته العلاقات الإثيوبية الإرترية سببا مباشرا في النزاع، فإثيوبيا لم تتسنى يوما أن إرتريا كانت خاضعة لها عندما كانت مقاطعة تابعة لها، لذلك رغبت إثيوبيا على الدوام بالمحافظة على سيطرتها التاريخية، وإرتريا التي سعت للخروج من السيطرة الإثيوبية وتحقيق الاستقلال، فالعلاقات الإثيوبية الإرترية تميزت بخلافات عديدة أبرزها الخلاف الحدودي، الذي تعود جذوره إلى فترة استقلال إرتريا، حيث اختلف الطرفان حول قضية السيادة على عدد من المناطق الحدودية، فضلا عن ذلك التجاوزات التي مارستها إثيوبيا في حق إرتريا والتي ولدت العداء الشديد بين البلدين.

أما جغرافيا فقد أسهم الوضع الجغرافي الذي تعاني منه إثيوبيا بعد استقلال إرتريا عنها، والمتمثل في فقدانها لمنافذ بحرية ودخولها ضمن قائمة الدول الداخلية الحبيسة، سببا مهما لسعيها الحثيث من أجل الحصول على منفذ لها على البحر الأحمر، وذلك عبر مجموعة المناطق التي تتقاسمها مع إرتريا، وهذا ما رفضته إرتريا، ليحتدم الصراع أكثر حول هذا الموضوع بعد اصدار هيئة الخرائط الإثيوبية خريطة

¹ حميد زايدي، تسوية النزاع الإثيوبي الإرتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسة والإعلام، فرع القانون والعلاقات الدولية، 2006/2005)، ص ص 62-64.

رسمية جديدة، حيث أكدت إريتريا أن هذه الخريطة الجديدة تظم العديد من مناطقها المورثة عن الاستعمار، وهو ما اعتبرته انتهاكا لمناطقها ولمبادئ القانون الدولي¹.

بينما سياسيا فيرجع النزاع أساسا إلى الصراع الاستراتيجي بين النظامين في أديس بابا وأسمرا، للسيطرة على مستقبل منطقة القرن الأفريقي، وهذا ما ولد رغبة كل دولة منهما في القضاء على الأخرى، زد على ذلك عدم الاتفاق بين القيادات الثورية في كلا البلدين، حول العديد من الاعتبارات السياسية، حيث سعت إثيوبيا إلى إقامة اتحاد طوعي بين القوميات الموجودة في الدولتين، إلا أن إريتريا رفضت هذا مبررة ذلك بان الهوية الإريترية تسمو فوق كل الاختلافات.

وتمثل السبب الاقتصادي في عدم الاتفاق في العديد من الجوانب الاقتصادية، فبعد استقلال إريتريا اتفقا الطرفان على أن تبقى إرتريا تتعامل بالعملة الإثيوبية إلى حين إصدارها عملتها، وكذا السماح للحكومة الإثيوبية باستغلال مينائي مصوع وعصب الإرتريين، وبعد أن قررت إريتريا تغيير عملتها باتخاذ عملة جديدة طالبت إثيوبيا بدفع ثمن وارداتها بالعملة الصعبة، مقابل أن تدفع هي ثمن وارداتها بعملتها الجديدة، وهذا ما كلف الاقتصادي الإثيوبي خسارة كبيرة، وكرد فعل على كل هذا أصرت الحكومة الإثيوبية أن تتم المبادلات بين الطرفين بالاعتماد على الدولار الأمريكي، كما استغنت عن موانئ إرتريا وتوجهت نحو ميناء جيبوتي، وهذا ما ألحق الضرر بالاقتصاد الإريترى².

ويشير العامل الخارجي إلى وضعية كل من إثيوبيا وإرتريا في البيئة الدولية، وفي هذا السياق تنوه الدراسة إلى أن إثيوبيا كانت متفوقة في الموقع الاستراتيجي بالنسبة للعالم الخارجي، وذلك أنها من الدول التي تحظى بالشرعية السياسية الدولية لإتباعها المسار الديمقراطي الذي تنادي به القوى العظمى

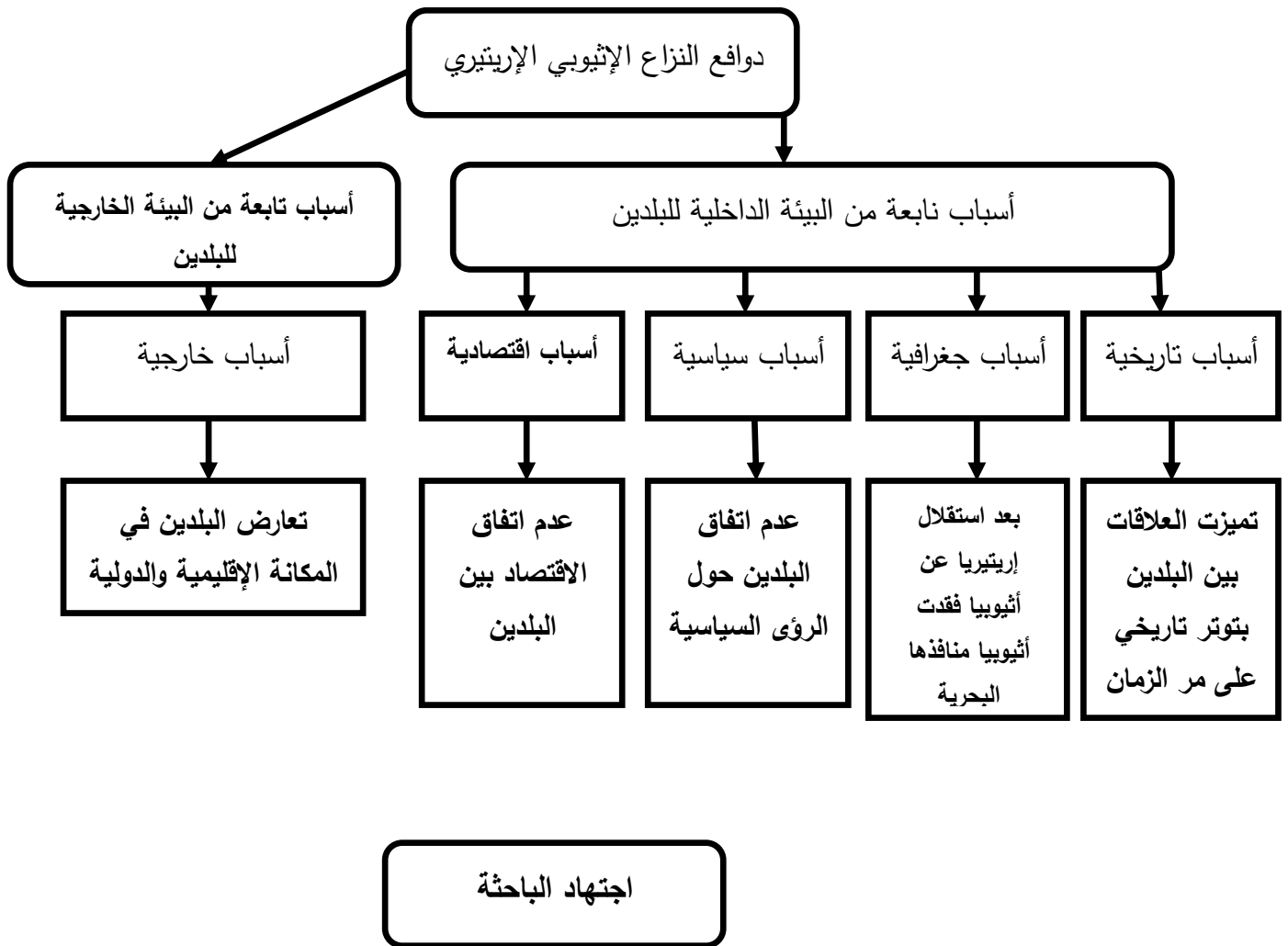
¹ حسن العنكي، مرجع سابق، ص ص . 80-48.

² المكان نفسه.

على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أكسبها مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي وكذا الدولي، بينما تفقد إرتريا هذه المزية، ما جعلها دولة مهمشة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالتالي يشكل هذا التعارض بين الدولتين أحد أهم أسباب النزاع¹.

وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الشكل التالي الذي سيتناول باختصار دوافع النزاع الإثيوبي الإرتري

شكل رقم (50): يوضح دوافع النزاع الإثيوبي الإرتري



¹ المكان نفسه.

3. مراحل النزاع الإثيوبي الإرتري

توالى على النزاع الإثيوبي الإرتري مجموعة من المراحل التي عبرت عن تطورات أحداثه، وانطلقت مجرياته بعد أن بدأت إثيوبيا بممارسة بعض مظاهر السيادة على الأقاليم المتنازع عليها، لتستجيب إرتريا بعد ذلك لهذه المضايقات بإرسال قواتها من أجل فرض سيادتها هي الأخرى على الأقاليم، معلنة بذلك بداية الموجهات العسكرية الأولى بين البلدين، متمكنة في ذلك من احتلال المناطق الحدودية المتنازع عليها، في حين تمكنت إثيوبيا من فرض حصر جوي على إريتريا¹.

لنتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، من خلال قيامها بتوقيع المبادرة الأمريكية الرواندية والتي تضمنت، ضرورة وقف العمليات العسكرية، والعودة إلى الحدود المتوارثة م تاريخ السادس ماي 1998، وكذا اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلاف بينهما، لتسفر هذه المبادرة عن توقف العمليات العسكرية والتوجه إلى إجراء محادثات تفاوضية بين الطرفين، إلا أن ذلك لم يبدي أي نتيجة، وذلك راجع للإصرار كل طرف على موقفه، فإثيوبيا تصر على ضرورة انسحاب القوات الإرترية، أما إريتريا تصر على وقف إطلاق النار دون انسحاب قواتها من المناطق المتنازع عليها²، لتتجدد المواجهات العسكرية في مرحلة ثانية، بتاريخ الثامن عشر من جانفي 1999، والتي جاءت بعد يأس إثيوبيا من استجابة إريتريا لطلبها، أساسا المتمثل في سحب قواتها من المناطق المتنازع عليها، معلنة بذلك حرب جديدة من أجل استرجاعها. مركزة في حربها على القطاعات الثلاثة الشرقي والغربي والأوسط، للتفوق في الأخير في هذه الحرب بإجلاء القوات الإرترية من المنطقة بالكامل³، لتنتهي بعد ذلك كل هذه المواجهات العسكرية في

¹ الصراع في القرن الأفريقي، في:

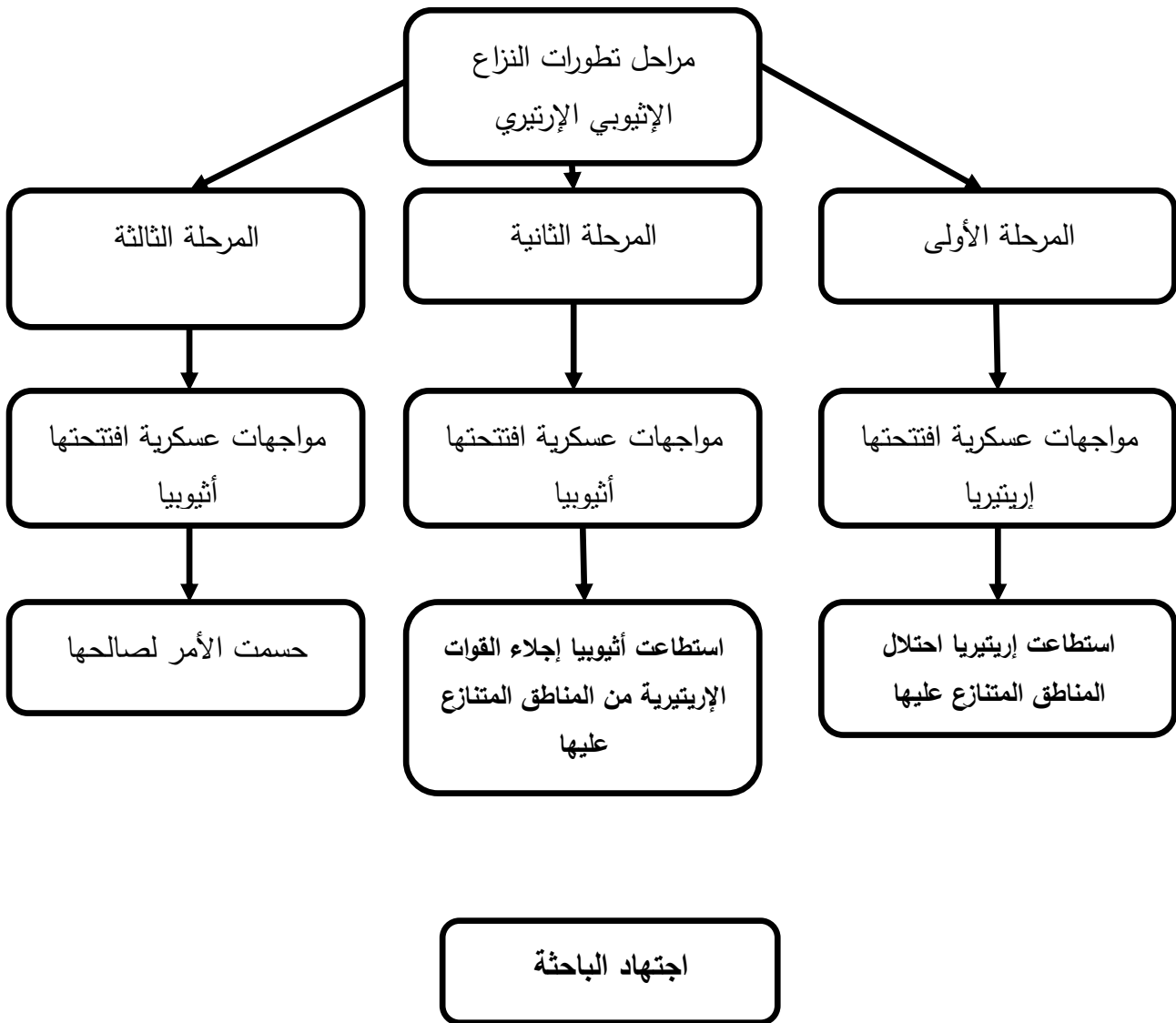
<http://moquatel.com/openshare/bohoth/siasia2/karnafrik/sec122> (2018/09/12).

² الباشا، مرجع سابق، ص.72.

³ المكان نفسه.

مرحلة أخيرة بتاريخ الثاني عشر من ماي 2000، حيث بادرت بها إثيوبيا من جديد، مخترقة بذلك خطوط الدفاع الإرتيرية، حاسمة الأمر لصالحها.

وللتوضيح أكثر تقدم الدراسة الشكل التالي الذي يوضح تطورات الصراع الإثيوبي الإرتيري
شكل رقم (51): يوضح مراحل تطورات النزاع الإثيوبي الإرتيري



المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتري

استقطب النزاع الإثيوبي الإريتري العديد من الجهات الإقليمية والدولية، التي سعت جاهدة إلى احتوائه ثم حله من خلال تقديم العديد من المبادرات في هذا الشأن، وتأتي في مقدمة هذه الجهات دول الجوار ممثلة في كل من السودان، الصومال وجيبوتي، وكذا منظمة الوحدة الأفريقية، باعتبارها الهيئة الرسمية المسؤولة عن امن وسلامة الأراضي الأفريقية، بالإضافة إلى مجموعة القوى الدولية المتمثلة أساسا في الدور الأمريكي، والدور الأوربي، والدور الأممي كل هذه الجهات لعبت ادوار متفاوتة في تسوية النزاع، إلا أنها لم تتمكن من حله، وهو ما تمكنت منه الدبلوماسية الجزائرية التي استطاعت أن تلعب دور محوري ومفصلي، وتحقق ما فشلت فيه الجهات السابقة الذكر، وكان ذلك مؤشر عودة الجزائر إلى الساحة الإقليمية والدولية، بعد عزلة دامت قرابة العشر سنوات¹.

انطلقت الجزائر في مسارها الرامي إلى تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري من خلال مبادرة حاولت من خلالها إقناع القادة الأفارقة المجتمعين في الدورة الرابع والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية، بضرورة استقبال وتنظيم الجزائر للدورة الخامس والثلاثون، الأمر الذي كان صعب نوعا ما على الجزائر والأفارقة، وذلك راجع إلى جملة الظروف الأمنية التي كانت تعانيه الجزائر في تلك الفترة والتي تمخضت عن ظروف أزمته الداخلية.

نجحت الجزائر في الحصول على موافقة منظمة الوحدة الأفريقية على طلبها، واحتضنت الجزائر القمة الأفريقية في الثاني عشر من جويلية 1999، وحظيت هذه القمة بمشاركة خمسة وأربعون رئيس دولة وحكومة أفريقية، مع حضور واسع لأمناء المنظمات الإقليمية وممثليهم، حيث تصدر النزاع الإثيوبي الإريتري قائمة أشغال هذه القمة.

¹ بوعشة ، (الدبلوماسية...)، مرجع سابق، ص. 107.

وفي خضم أشغال القمة، حاولت الدبلوماسية الجزائرية تقريب وجهات النظر بين المتنازعين، مبرزة كل مساعيها لحل النزاع الإثيوبي الإريتري، لتنتهي هذه القمة بتقديم الجزائر مبادرة، تضمنت ثلاثة وثائق ومقترحات من شأنها تسوية النزاع، وأهمها وقف إطلاق النار والدخول في المفاوضات، كما أوفد الرئيس الجزائري مبعوثه الخاص السيد احمد أويحي للمنطقة، حتى يطلع طرفي النزاع على الحلول المقترحة والموتقة¹.

استجابت إريتريا بالموافقة على كل الحلول المقترحة الوثائق المقدمة من الجزائر، كسبيل لحل النزاع الإثيوبي الإريتري، بينما تحفظ الطلب الإثيوبي وطلب دراستها جيدا، مع جملة من الاستفسارات مطالبا الطرف الجزائري بالتوضيح حول الموضوع، وهذا ما دفع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى إرسال مبعوثه احمد اويحي في الثالث والعشرون من أوت 1999، أين أجرى مباحثات مطولة مع الرئيس "ميليس زيناوي" ووزير خارجيته "سيوم ميسفين" مقدما لهم الأجوبة والتوضيحات اللازمة، إلا أن كل محاولات الجزائر لم تغير الوضع، حيث بقيت إثيوبيا مصرّة على موقفها، وهذا ما دفع الجزائر إلى التوجه نحو وضع وثيقة جديدة عرفت بالتدابير الفنية المعززة، محاولة بذلك تقريب وجهات النظر بين الطرفين، غير أنها اصطدمت من جديد بالموقف الإثيوبي والذي بقي مركزا على ضرورة انسحاب القوات الإريترية².

تجددت النزاعات بين القوات الإثيوبية والإريترية من جديد، واستجابة لهذه التطورات قام الرئيس الجزائري بجولة بين أديس بابا واسمر، موجها نداءا لبلدين، أعرب فيه عن خطورة الوضع بالنسبة للمنطقة وداعيا إلى ضرورة وقف إطلاق النار، وكان هذا في الرابع والعشرون من ماي 2000، ليوافق البلدين

¹ المكان نفسه.

² المكان نفسه.

في الأخير على الطرح الجزائري، مستأنفين بذلك مسار المفاوضات من جديد بالجزائر في الفترة الممتدة بين التاسع والعشرون ماي والعاشر جوان 2000، ب وكان ذلك بحضور المبعوث الجزائري احمد أويحي، ووزير خارجية البلدين، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية وآخر عن الاتحاد الأوروبي.

وبعد محادثات مطولة، استطاعت الجزائر توحيد وجهات النظر بعد تقديمها جملة من الاقتراحات الكتابية التي توافقت مع ما نصت عليه القمة الأفريقية المنعقدة، بالجزائر، والتي تضمنت بقاء حالة الهدنة، وعدم العودة إلى القتال، وتم عرض هذا المشروع على الطرفين بتاريخ التاسع جوان 2000 أين وجد تجاوبا من قبل أطراف النزاع ، فإريتريا وافقت مباشرة على المشروع، بينما إثيوبيا طلبت مهلة في ذلك، لتأتي موافقتها على مشروع وقف إطلاق النار في الثامن عشر من جويلية، ليكلل مجلس الأمن هذه النتيجة، بإرساله 4200 من قواته، ونشرها على الحدود بين البلدين إضافة إلى حوالي 220 عسكري.

واجهت الجزائر العديد من العوائق التي كادت أن تحول بينها وبين تحقيق هدفها الرامي إلى حل النزاع الإثيوبي الإريتري إلا أنها توجت في الأخير باتفاق تمثل في وقف إطلاق النار. وبالرغم من كل النقائص التي يحملها هذا الاتفاق إلا انه كان بمثابة صفحة جديدة تحدد من الحروب التي دارت على رعاها على مر التاريخ بين الجاريتين إثيوبيا وإريتريا، كما يعتبر وثيقة أولية تحتاج لرعاية هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

بعد تجاوب الدولتين مع الاتفاق القاضي بوقف إطلاق النار كان لابد من تتويج هذا الاتفاق الذي يعتبر مؤقت إذ يمكن نقضه في أي وقت، باتفاق سلام ينهي النزاع بين الطرفين، لهذا انطلقت الجزائر محاولة إنجاح مجموعة من المحادثات غير مباشرة بين الطرفين، في الفترة الممتدة بين الثالث والعشرون أكتوبر 2000 والسابع والعشرون أكتوبر 2000 من أجل توقيع اتفاق السلام، لتتوج هذه المحادثات في الثاني عشر من ديسمبر من سنة 2000 بتوقيع اتفاق السلام الشامل بين دولة إثيوبيا الفيدرالية وجمهورية

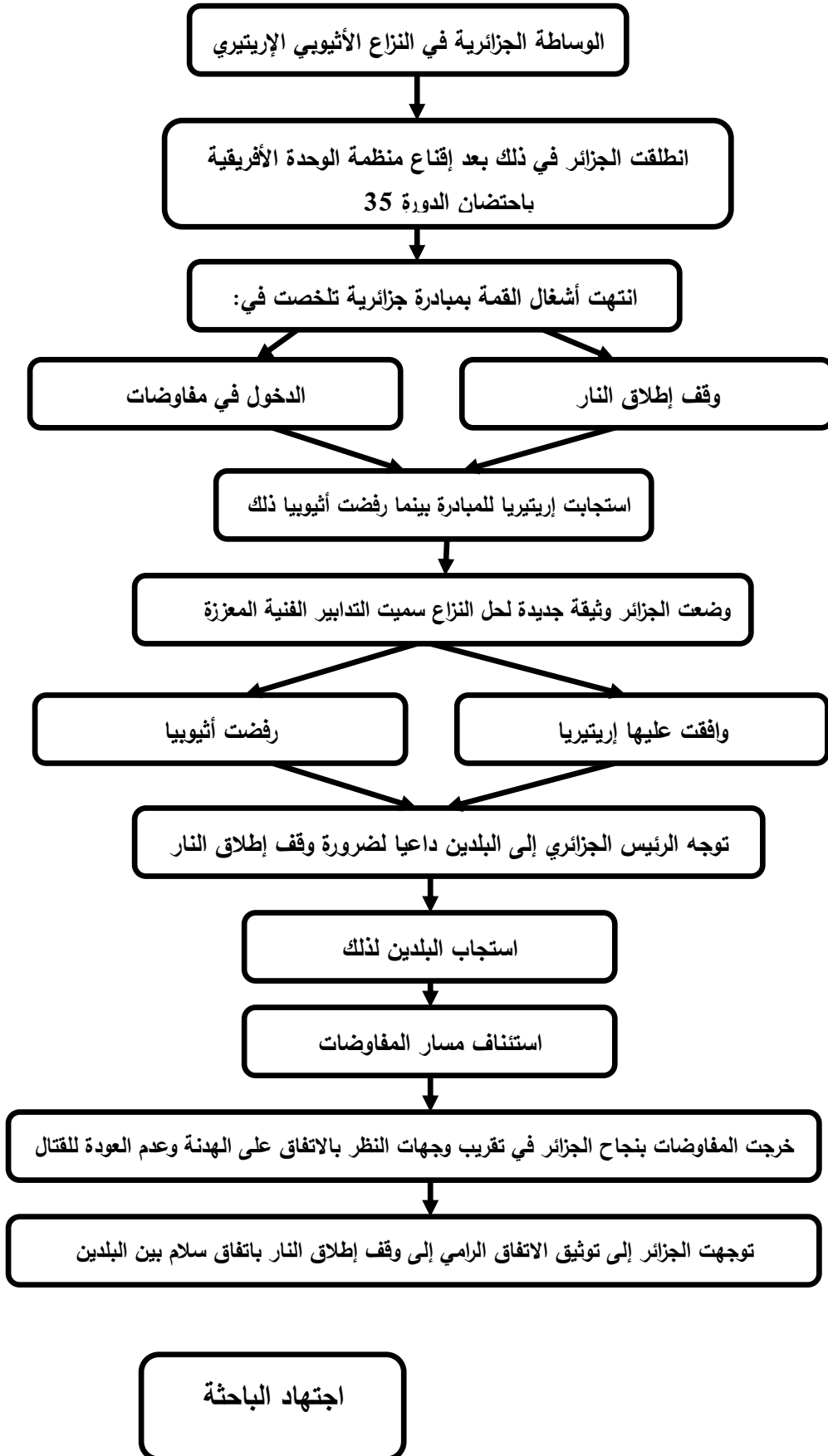
إريتريا وكان ذلك بقصر الأمم بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة¹، حيث التقى الرئيسان الإثيوبي والإريتري بعد حوالي عامين من القطيعة، أشرف على توقيع الاتفاق الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بحضور غفير من الدبلوماسيين، وبذلك وقع الرئيسان على اتفاق السلام، كما وقعت خمسة أطراف دولية على ذلك بصفتهم شهود، حيث افتتحت مراسيم التوقيع بكلمة من الرئيس الجزائري الذي نوه من خلالها بدور الجزائر وشركائها السياسيين في عملية الوساطة، كما أشاد بحنكة رئيسي البلدين للوصول إلى هذه اللحظة التاريخية التي تعتبر بمثابة نهاية تاريخية لنزاع يمكن ان نقول انه استمر على مدرا عقود.

في الأخير تقدم الدراسة في متناولكم الشكل التالي الذي يوضح مراحل الوساطة الجزائرية في النزاع

الإثيوبي الإرتري

¹ عبد الحليم حسن، "إريتريا وإثيوبيا تحتفلان اليوم في الجزائر بتوقيع إتفاق سلام بحضور عنان وأولبرايت"، جريدة الشرق الأوسط، ع. 8050، الرياض(12/ديسمبر/2000)، ص. 02.

شكل رقم (52): يوضح مراحل الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإريتري



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، تستنتج الدراسة ما يلي:

أولاً: يعد النزاع الإثيوبي الإرتري من أهم نزاعات القارة الأفريقية والذي دام على مدار عقود من الزمن، حيث يعود سياقه التاريخي إلى طبيعة العلاقات الموسومة دائماً بالخلافات، التي جمعت بين البلدين على مر التاريخ، كما تعود أسباب هذا النزاع جملة المتغيرات التي تطرحها البيئة الداخلية بما فيهما من سياقات تاريخية كالعداة الشدش الذي يربط البلدين، خاصة وأن إرتريا كانت مقاطعة إثيوبية، وجغرافيا كالواقع الجغرافي الإثيوبي الذي جعلها دولة داخلية حبيسة تفقد المنافذ البحرية، وهو ما دفعها للدخول في مثل هذا النزاع، وسياسية كالتصادم السياسي الذي يجمع الرؤى السياسية بين البلدين، فكلاهما يطمح لأن يكون بارز في ساحة القرن الأفريقي، واقتصادية كعدم الاتفاق الذي جمعتهما حول موضوع المبدلات الاقتصادية والذي أدى إلى تكليف بعضهما خسائر كبيرة على المستوى الاقتصادي، والبيئة الخارجية وما تحتويه هي الأخرى من عوامل خارجية من شأنها أن تتسبب في النزاع، كعدم التكافؤ الذي يعيشه البلدين في قضية تحقيق مكانة على الساحة الإقليمية والدولية، الشيء الذي حققته إثيوبيا بينما فقدته إرتريا.

ثانياً: استقطب النزاع الإثيوبي الإرتري العديد من الجهات التي حملت لواء حله في العديد من المرات، منها الجهات الإقليمية ممثلة في دول الجوار ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأخرى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلا أنهم عجزوا في مختلف مساعيهم الدبلوماسية، وهو استطاعت الجزائر النجاح فيه، منطلقاً في ذلك من إقناع منظمة الوحدة الأفريقية باحتضان الجزائر للقمة الخامس والثلاثون للمنظمة، لتباشر الجزائر بعدها مساعيها الدبلوماسية باذلة كل جهودها من أجل تسوية النزاع الإثيوبي الإرتري، متبينة في ذلك الحل السلمي، حيث مرت الوساطة الجزائرية بمراحل متعددة تبدأ بتسليط الضوء على مجريات النزاع الإثيوبي الإرتري في أشغال القمة التي احتضنتها، مقدمة

في الأخير مبادرة تقضي وقف إطلاق النار والدخول في مسار المفاوضات، غير أن الطرف الإثيوبي رفض الأمر، ما دفع الجزائر إلى وضع وثيقة جديدة أسمتها التدابير الفنية المعززة، والتي اصطدمت مرة أخرى بالموقف الإثيوبي الراض دائما لمثل هذه المبادرات، ليتوجه الرئيس الجزائري إلى البلدين داعيا إياهم إلى ضرورة وقف إطلاق النار والوصول إلى حل سلمي، ليستجيب في الأخير الطرفين مستأنفين بذلك مسار المفاوضات، التي خرجت في الأخير في نجاح الجزائر في تقريب وجهات النظر والموافقة على مرحلة الهدنة وعدم الرجوع للقتال، لتوثق الجزائر هذا القرار في الأخير باتفاق سلام احتفل به في الجزائر العاصمة.

المبحث الثالث: دور الجزائر في مكافحة الإرهاب بالقارة

تعد الدائرة الجيوسياسية الأفريقية إحدى أهم الدوائر المهمة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما أكدته الجزائر في مختلف موانئها الرسمية، فالجزائر تولي أهمية كبيرة للساحة الأفريقية، وذلك نابع من انتمائها الأفريقي المكرس في دساتيرها، وإدراكا منها بخطورة الظاهرة الإرهابية التي عانت منها، والتي وصل مداها إلى القارة الأفريقية، سعت الجزائر على الدوام إلى المساهمة إلى جانب الشركاء الأفريقيين في مكافحة هذه الظاهرة، وتجلى الدور الجزائري بعد تسويقه لمقارنته في هذا الشأن، والتي نجحت في استتباب الأمن الذي تزعزع في أزمتها الداخلية.

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

مرت الجزائر بظروف أمنية عصبية مست الاستقرار الوطني في تسعينات القرن الماضي، والتي استمرت حوالي عشر سنوات، جعلت الجزائر تعيش شبه عزلة دولية، حيث يعتبر البعض أن الأزمة الجزائرية بدأت بعد انتخابات 1990، أين فاز الحزب الإسلامي المتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات المحلية، والدور الأول من التشريعات لسنة 1991، وأعلن نيته في الوصول إلى مراكز السلطة العليا، وهو ما رفضته بعض الأطراف الداخلية والدولية، ووصلت الأزمة ذروتها بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، لتدخل الجزائر في دوامة عنف وإرهاب، وهو ما حتم على الجزائر ضرورة إيجاد آليات وسبل ووسائل توقف هذا المد الإرهابي، مؤكدة بذلك قدرتها على مواجهة وضعها الداخلي، دون تدخل أطراف خارجية.

توجهت الجزائر في حل أزمتها الداخلية إلى بناء تفكير استراتيجي جديد يتماشى مع ظروف المرحلة، من أجل الحد من الظاهرة الإرهابية، مركزة في ذلك على تبني مجموعة من الآليات السياسية والأمنية، حيث تلخصت المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في ما يلي:

1. الإستراتيجية السياسية والقانونية

ركزت الجزائر في استراتيجياتها السياسية والقانونية على تبني مجموعة من المبادرات السياسية التي أطرتها فيما بعد بترسانة قانونية، من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم والشرع في تنفيذ بعض الإجراءات التي تساعدها في إنجاح المبادرات السياسية وتفكيك الجماعات الإرهابية والشبكات الداعمة لها¹، وقد استهلكت الجزائر ذلك بتبني سياسة الحوار الوطني، التي تعتبر أول مبادرة في إطار مكافحة الجزائر للإرهاب، إذ يعتبر الحوار الوطني الأسلوب الذي دعا له كل من الشعب الجزائري والطبقة السياسية الجزائرية ممثلة في الأحزاب السياسية التي دعمت بقوة هذه السياسة* ، وبهذا أعلن المجلس الأعلى للدولة عن بدء جولات الحوار مع الاستمرار في تطبيق القوانين التي تحد من ظاهرة العنف، وانطلقت فعاليات الحوار رسميا بتاريخ الحادي والعشرون من سبتمبر 1992 ، أين استقبل المجلس الأعلى للدولة رئيس الحكومة عبد السلام بلعيد، وبعض القيادات الحزبية الفاعلة² ، غير أن الجولة الأولى من الحوار لم تتوج بالنجاح بسبب اختلاف الآراء بين الأحزاب السياسية، لتنتقل فيما بعد السلطة إلى عقد جولة ثانية بتاريخ الحادي والعشرون من جانفي 1993، أعلنت من خلالها على المشروع الأول المتعلق

¹ الاخضر عمر الدهيمي، مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011)، ص. 12.

* تمثلت هذه الاحزاب في: حركة النهضة، حركة مجتمع السلم، الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر، الحركة من أجل العدالة والتنمية، حزب التجديد الجزائري، الحركة من أجل التجديد الجزائري، الحزب الاجتماعي الديمقراطي.

² محمد تامالت، الجزائر من فوق بركان (الجزائر، 2002)، ص. 127.

بالمرحلة الانتقالية، إلا أنها فشلت مرة أخرى في إنجاح هذه الجولة التي لم تحظى أصلا بمشاركة حزبية، لتوفق في الأخير السلطة بعقد العديد من اللقاءات الجماعية، التي جمعت بينها وبين مختلف القوى المدنية والسياسية، مؤسسين بذلك للأرضية المتضمنة سياسة الوفاق الوطني.

أسست السلطة بعد ذلك لجنة سميت بلجنة الحوار الوطني، مهمتها الرئيسية التحضير للندوة الوطنية الأولى، حيث ترأسها يوسف الخطيب وضمت ثلاث أعضاء عسكريين الجنرال صنهاجي، الجنرال محمد التواتي، الجنرال الطيب الدراجي، وعضوين مدنيين هما: قاسم كبير، عبد القادر بن صالح، كما حاولت هذه اللجنة إقناع قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني¹.

أولا: ندوة الوفاق الوطني الأولى

انعقدت بتاريخ الخامس والعشرون والسادس والعشرون من جانفي 1994، ترأسها اليامين زروال الذي عين على رأس المجلس الأعلى بغرض تسيير المرحلة الانتقالية وذلك ضمن إستراتيجية تسيير الأزمة²، حيث أكدت هذه الندوة على العديد من الأهداف الواجب بلوغها، بداية باسترجاع السلم المدني، فاسترجاع المسار الانتخابي في إطار ديمقراطي، قم والحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وأخيرا ضمان امن الأشخاص والممتلكات.

¹ رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين (الجزائر: دار المعرفة، 2000)، ص. 25.

² عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الإدعاء والممارسة (تجربة حركة النهضة) (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.01، 2007)، ص. 49.

ثانيا: ندوة الوفاق الوطني الثانية

بعد أن أعلن اليامين زروال عن ضرورة استرجاع الصرح المؤسساتي للدولة الجزائرية، معلنا بذلك عن تنظيم انتخابات رئاسية برمج دورها الأول في السادس عشر من نوفمبر 1996، تتبعه دورة ثانية بعد خمسة عشر يوما ما لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة في الدور الأول من الاقتراع، حيث ترشح لهذه الانتخابات كل اليامين زروال، محفوظ نحناح، نور الدين بوكروح، وأخيرا السعيد سعدي، ليفوز فيها اليامين زروال الذي شرع مباشرة بعد فوزه بمواصلة الحوار مع كل الشركاء السياسيين والاجتماعيين داعيا إلى بداية التحضير للندوة الوفاق الوطني الثانية، التي انعقدت فيما بعد بتاريخ الرابع عشر من سبتمبر 1996، حيث أكدت هذه الندوة في أشغالها على ضرورة إرساء أسس العمل السياسي والحزبي وكذا أطر ومبادئ ممارسة التعددية الديمقراطية، كما تبنت مجموعة من المبادئ تلخصت في احترام مبادئ أول نوفمبر، واحترام الدستور وقوانين الجمهورية، وكذا نبذ العنف كوسيلة تعبير أو عمل سياسي، وأخيرا تبني التعددية السياسية التي تؤسس لتنوع الآراء وتكريس الإرادة الشعبية، لتنتهي أشغالها بدعوة الرئيس اليامين الجماعات المسلحة حتى تستفيد من يد الرحمة التي يمدّها النظام، وكذا اتفاق حول مواصلة عملية استكمال الصرح المؤسساتي ببرمجة للمواعيد الانتخابية التشريعية والمحلية.

ثالثاً: قانون الرحمة

يعتبر أولى التدابير المقترحة من قبل الرئيس الجزائري اليامين زروال، حيث خاطب بموجبه الفئات المتورطة في أعمال العنف التي شهدتها الجزائر، والتي تمردت عن النظام العام، وأعلنت العنف على الدولة والمجتمع، منطلقاً في ذلك من مجموعة المبادئ والقيم الدينية، حيث اعتبر اليامين زروال أن هؤلاء الأشخاص مرتزقة خارجون عن الحق والدين والقانون، وليس لديهم حل سوى الرجوع عن هذا الباطل وإعلان التوبة والاستفادة من قانون الرحمة والذي يتعهد بعدم متابعة الأشخاص الذين لم يرتكبوا جرائم الدم أو الشرف وكذا التفجيرات الجماعية قضائياً، ويكون ذلك بعد الاعتراف وإعلان التوبة، وجاءت تدابيرها بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 في فبراير 1995 والتي كانت مؤسسة على أحكام المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات، حيث هدفت تدابير قانون الرحمة إلى¹:

- تكريس مبدأ ضمان معنى الإنسانية، المستمد من الشريعة الإسلامية التي تعتبر في طليعة الشرائع الدينية والقانونية من حيث الاعتراف بكرامة الإنسان.
- تحقيق مصلحة تفوق المصلحة المحتملة وذلك بإقرار تخفيف العقوبة على أساس تحقيق المنفعة.
- علاج الجانحين وذلك من خلال الاقتناع أن وضع المجرمين في السجن ليس علاجاً للمجرمين، بل ضرورة التكفل بهم وتجنبيهم العقوبات السالبة للحرية.

¹ عبد القادر مقام، مسار السلم والمصالحة في الجزائر(الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 74،75.

كما تبنت الجزائر بعض المراسيم التي تساعد في تطويق الظاهرة، كالمرسوم الرئاسي رقم 93/06 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، وكذا المرسوم رقم 94/06 المتعلق بتقديم إعانات إلى الأسر المحرومة التي ثبت انخراط أحد أطرافها أو أقاربها في الإرهاب¹.

رابعاً: سياسة الوثام المدني

جاء هذا المشروع السياسي ضمن البرنامج الانتخابي للمرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي فاز بالانتخابات الرئاسية 1999، حيث استكمل هذا الأخير ترقية تدابير قانون الرحمة، أين عبر عن مد يد التسامح والعفو عن المسلحين الراغبين في العودة إلى الوطن، ووقف الأعمال الإرهابية، وقد تم تطوير هذا الأمر ابتداء من البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في السادس من جوان 1999 حيث صودق عليه بالأغلبية يوم الحادي عشر من جويلية في مجلس الأمة، وعرض للاستفتاء الشعبي يوم السادس عشر من سبتمبر 1999، وزكاه الشعب الجزائري بـ 98.3% وكانت هذه بمثابة استجابة شعبية للأمال المعلقة على عودة الاستقرار واستتباب الأمن طالما أنه يمس المتورطين في أعمال العنف وإغنائهم من المتابعة²، وقد خص هذا القانون الأفراد المتورطين في الجماعات الإرهابية لكن الذين لم يرتكبوا جرائم القتل والاعتصاب أو التسبب في إعاقة دائمة أو وضع المتفجرات في الأماكن العامة، وحددت مدة تسليم هؤلاء الأفراد أنفسهم بستة أشهر مقابل الإعفاء من محاكمتهم، أما بالنسبة للأشخاص الذين ارتكبوا مثل

¹ الأخضر عمر الدهيمي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ص. 229.

² قبي آدم ، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي"، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 30(سبتمبر 2017)، ص.ص. 513-518.

هذه الجرائم فيمكنهم الاستفادة من عقوبات مخففة، مع الاستبعاد الكلي لعقوبتي الإعدام والسجن المؤبد، وقد تضمن هذا القانون ثلاثة مجموعات من التدابير وهي¹:

1. توفير الإعفاء من المتابعة إلى المنتمون لجماعة أو منظمة إرهابية داخل أو خارج الوطن، وكذا الحائزون على أسلحة أو متفجرات أو وسائل مادية أخرى، وذلك بموجب المادة 5، 4، 3، ويشترط في هذه الفئة ألا يكون الأشخاص المنتمون إليها قد ارتكبوا جرائم دم وشرف، وإعلانهم توبتهم، وللاستفادة من هذا النوع من التدابير لابد من التقيد وفقا للمادة 5 من القانون بمجموعة من الالتزامات، بمعنى تخفيف العقوبة يكون مقابل الحرمان من ممارسة بعض الحقوق وفقا للمادة 8 بند 2 من قانون العقوبات لمدة عشر سنوات ابتداء من صدور قرار الإعفاء من المتابعة، حيث تحرم هذه الفئة من حق الانتخاب والترشح، والحقوق المدنية والسياسية، وكذا من حمل أي وسام.

2. التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة محددة، تتراوح بين ثلاثة وعشر سنوات كحد أقصى، للتأكد من الاستقامة الكاملة للشخص الخاضع لهذا التدبير، وقد قسم هذا النوع من التدابير الفئات المعنية به إلى مجموعتين حسب المواد 7 و 8، تظم الفئة الأولى الأفراد الذين سبق لهم وانتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية، بالإضافة إلى الذين لم يشاركوا في القتل الفردي أو الجماعي، ولم يستعملوا متفجرات لأي أماكن عمومية، ولم يرتكبوا جرائم اغتصاب وعبروا عن توبتهم فرديا وجماعيا، بينما تظم الفئة الثانية الأشخاص الذين انتموا سابقا إلى إحدى المنظمات الإرهابية وارتكبوا القتل الفردي وجرائم الاغتصاب من دون ارتكاب جرائم القتل الجماعي ولا المتفجرات في الأماكن العمومية وأعلنوا توبتهم جماعيا.

¹ باسط سميرة، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص ص. 108-110.

3. تبني تدبير تحقيق العقوبات الذي يقضي بتقنين ظروف التأكد والتحقق من استقامة الأشخاص المعنيين وتخصيصهم بمراقبة ثبوت الفعل والنطق في المواد 27، 28، 29 من القانون، ويشمل هذا النوع الأشخاص الذين سبق لهم وأن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي والاعتصاب والذين لم يسمح لهم بالاستفادة من نظام الإجراء، وكذا الأشخاص الذين سبق لهم وأن انتموا إلى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي أو الاعتصاب واستفادوا من تدابير الوضع رهن الإجراء واجتازوه بنجاح، وأخيرا الأشخاص الذين سبق لهم وأن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل المتكرر والقتل الجماعي واستعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية.

خامسا: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

جاءت كمبادرة تكميلية لسياسة الوئام المدني، حيث أكدت في ديباجتها ما يلي:

"أن الشعب الجزائري يعلم علم اليقين أن المصالحة الوطنية تعد بكل خير وأنها كفيلة بتعزيز ما في يد الجزائر الديمقراطية والجمهورية من مكاسب بما يخدم جميع مواطنيها... وحتى يتسنى نهائيا تعزيز السلم والأمن، لا مناص من أن نخوض اليوم مسعى جديد قصد تحقيق المصالحة الوطنية، لأنه لا سبيل إلى اندمال الجروح التي خلفتها المأساة الوطنية من دون مصالحة وطنية¹."

حيث أظهرت هذه الأخيرة بوضوح أن محاربة الإرهاب يجب أن تجمع بين القانون العادل وشروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي مع تثمين الجهود العسكرية التي قام بها الجيش الوطني والدرك وأسلاك الشرطة، وبفضل هذه السياسة وافق الآلاف من التائبين على تسليم أنفسهم بمحض إرادتهم والعودة للمجتمع والاندماج فيه، وكذلك كانت فرصة لمعالجة الماسي التي خلفتها العشرية السوداء من مفقودين

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في: www.elmouradia.dz، (2018/09/22).

ونساء تعرضن للاغتصاب، وقد نص الميثاق في القسم الثاني منه على بعض التدابير التحفيزية لاستتباب الأمن تحت عنوان الإجراءات الرامية لاستتباب الأمن، وقد تمثلت هذه الإجراءات في إبطال المتابعات القضائية الذي استفادت منه بعض الفئات كالأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات بدءا من الثالث عشر جانفي 2000، تاريخ انقضاء مفعول قانون الوثام المدني، والأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه الذين يمثلون من محض إرادتهم أمام الهيئات الجزائرية المختصة، وكذا الأفراد الذين يتمتعون عن النشاط المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح، وأخيرا الأفراد المحكوم عليهم غيابيا، بينما يستثني هذا النوع من التدابير الأفراد الذين كانت لديهم يد في المجازر الجماعية وانتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية، بالإضافة إلى منح العفو الذي خص أولئك الأفراد الذين تمت محاكمتهم بصورة نهائية والموجودين رهن الحبس وقد مس هذا الإجراء أو التدبير صنفين من المحبوسين وهما الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس نتيجة اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب، وكذا الأفراد المحكوم عليهم بالحبس نتيجة اقترافهم أعمال عنف، من غير أن تكون لهم يد في المجازر الجماعية، أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات والاعتداءات على الأماكن العامة، وأخيرا توفير تدبير الإبدال من العقوبات والإعفاء من جزء منها و الذي يستفيد منه الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية، أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

2. الإستراتيجية الاقتصادية

تضرر القطاع الاقتصادي الجزائري من الظاهرة الإرهابية، كما تعرض للتهميش في ضل اهتمام الدولة بالقطاع العسكري الذي كانت ترى فيه المخرج الوحيد لمعالجة الأزمة، وهذا ما ولد العديد من المشاكل الاقتصادية التي من شأنها أن تفاقم من الظاهرة الإرهابية، لتدرك الجزائر بعد ذلك أن حل المسائل الأمنية يرتبط ارتباط وثيق بضرورة إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، وفي سبيل ذلك سعت

السلطة الجزائرية لمكافحة الظاهرة الإرهابية والوقاية منها بإتباع سياسة اقتصادية تعزز الاستقرار وتحقق التنمية، عرفت هذه السياسية بسياسة الانفتاح الاقتصادي بقيادة رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، وعلى عكس حكومة حمروش اتبعت حكومة السيد عبد السلام بلعيد سياسة جديدة، حيث تبنى مشروع اقتصاد الحرب الذي يشير إلى اعتناق سياسة التقشف، وتجلّى أكثر هذا المشروع بعد صدور لائحة بتاريخ السابع عشر من سبتمبر تقضي بمنع استيراد العديد من السلع والمواد من الخارج بالإضافة إلى إقامة رقابة على التجارة الخارجية، لتصبح هذه السياسات موضع تنفيذ في العشرون من سبتمبر 1992، كما عمد على إعادة الاعتبار للقطاع العام، غير أنه لم يكمل مشواره ليعين بعده رضا مالك على رأس الحكومة.

عقدت الحكومة الجديدة ندوة وطنية من أجل دراسة الأفاق الاقتصادية للبلاد، والتي تمخض عنها تقرير 2005 الذي أكد على ضرورة إعادة الجدولة الجزئية للديون مع البحث عن مصادر جديدة للتمويل، وفي الثالث والعشرون من ديسمبر 1993 صدر بيان عن الحكومة يؤكد موافقته على خيار الجدولة، وفي هذا السياق بعثت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي رسالة نوايا تتضمن الموافقة على برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني¹.

عين السيد مقداد سيفي على رأس الحكومة الجزائرية بعد استقالة رضا مالك، حيث تبنى سيفي برنامجه الاقتصادي الرامي إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق، محددًا بذلك ستة قطاعات معنية بالإصلاحات الهيكلية الجديدة وهي²:

¹ شرقي عبد الغاني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1992-2007، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008)، ص ص. 114، 115.

² المكان نفسه.

- القطاع الصناعي الذي يتطلب تغيير صيغ الإدارة الذاتية المتبناة في مؤسسات القطاع العام منذ 1988، ومنحها قدر أكبر من الاستقلالية.
- القطاع المصرفي الذي يجب أن يتماشى وصيغ الاقتصاد المفتوح داخليا ودوليا.
- قطاع الاستثمارات الذي يحتاج إلى ترسانة قانونية تنظمه.
- أجهزة الجمارك وجباية الضرائب التي تحتاج إلى التحديث والعصرنة.
- إلغاء الاحتكارات وفتح قنوات التجارة الداخلية.
- تثبيت حق الملكية الزراعية وجعلها في متناول أكبر عدد من الناس والتعويل عليها كأبرز الرهانات القادرة على إخراج الجزائر من أزمتها.

ساعدت كل الإصلاحات السابقة الذكر في إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، وامتصاص العجز المتراكم الذي شهده المجال الاقتصادي طيلة السنوات الماضية، ليواصل بعد ذلك السيد أحمد أويحي مسيرة الإصلاح الاقتصادي بتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تهدف أساسا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية¹، بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق 2001-2004، والذي تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، والنقل والمنشآت وتحسين المستوى المعيشي، وتحقيق التنمية المحلية، وكذا تنمية الموارد البشرية، مع التركيز على المناطق الأكثر حرمانا، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والذي تمحور هو الآخر حول تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية، ودعم التنمية الاقتصادية، وكذا البرنامج الخماسي 2010-2014

¹ سميرة ، مرجع سابق، ص ص. 113-117.

والذي استكمل المشروع السابق مع التركيز على مكافحة البطالة وتشجيع البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال الجديدة¹.

3. الإستراتيجية الأمنية والعسكرية

تشير الإستراتيجية الأمنية والعسكرية إلى مجموعة الآليات التي اعتمدها الجزائر لمعالجة الظاهرة الإرهابية، وكان ذلك انطلاقاً من النظر إلى الظاهرة على أنها ظاهرة أمنية من جهة، وكذا كونها تمس الأمن الوطني من جهة أخرى، وفي هذا السياق تبنت الجزائر أسلوباً أمنياً وأخر عسكرياً للحد من الظاهرة.

أ. الأسلوب الأمني: تمثل في مجموعة الإجراءات الاستعجالية التي صاغتها الجزائر من أجل التحكم في الوضع الأمني، وتمثلت هذه الإجراءات بداية بإعلان حالة الطوارئ والحصار، حيث تبني المشرع الجزائري في المراحل الأولى للأزمة آليات تشريعية استثنائية لمواجهة الإرهاب، إذ تم الإعلان عن حالة الطوارئ بموجب القرار الرئاسي رقم 196/91 بتاريخ الرابع من جوان 1991، كما قدم المشرع إعلان حالة الطوارئ بموجب القرار الرئاسي 44/92 المؤرخ في التاسع من فبراير 1992، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حالة الطوارئ تفرض على الدولة نظام يتم في إطاره تبني قواعد وإجراءات وأساليب استثنائية تسمى لوائح الضرورة، وهنا يتم توسيع اختصاصات السلطة التنفيذية، لتنتهي هذه الحالة في الجزائر سنة 2011، أين تم تعزيز الفرص الديمقراطية والتعددية السياسية وفتح مجال المشاركة للجميع².

¹ ض مساعد، " 286 مليار دولار للمخطط الخماسي الجديد، المحاور الكبرى للبرنامج العمومي للتنمية 2010-2014"، مجلة الجيش، ع. 564 (جويلية 2010)، ص. 49.

² دم، مرجع سابق، ص ص. 513-518.

وكذا إنشاء فرق الدفاع الذاتي، وهي عملية اعتمدها الجزائر، عبئت من خلالها الفلاحين لمساعدتها في مراقبة الجماعات الإرهابية على مستوى الأرياف، وسميت هذه الجماعات بجماعات الدفاع الذاتي، حيث تجاوز عددهم حوالي 200 ألف عنصر¹.

كما توجهت الجزائر إلى الاستثمار في قدامى المجاهدين المتواجدين في مختلف مناطق الوطن، وتسليحهم للمساعدة في عمليات التمشيط، نظرا لمعرفتهم بمداخل المنطقة وأخطارها، وكذا في الحصول على المعلومات المتعلقة بتحركات الجماعات الإرهابية* .

ولجأت الجزائر كذلك إلى إنشاء مراكز الحرس البلدي وهي عبارة مراكز يتم من خلالها تأمين تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن المتخصصة في سبيل مكافحة الإرهاب وأهالي المناطق النائية، بالإضافة إلى السهر على حماية المنشآت المتواجدة في هذه القرى، وقد أثبتت هذه الفرق التابعة لهذه المراكز جدارتها، إذ تصدت في العديد من المرات للهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية³ .

وأخيرا تبنت الجزائر إجراء امني آخر، تمثل في أنشائها الفرق المتنقلة للشرطة القضائية، والتي بلغ عددها 200 فرقة، مهمتها الرئيسية جمع وفرز المعلومات المتعلقة بالملف الإرهابي، من اجل تفعيل التنسيق والمتابعة من اجل السيطرة على الوضع⁴.

¹ رياض صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر (الحزب الشعب الدولة)(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.2000،01)، ص. 146.

* تمت الإشارة إلى هذا الإجراء في مختلف الدراسات التي تناولت الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الجزائرية في مكافحة الظاهرة الإرهابية ب: الوطنيون .

³ زهرة بن عروس وآخرون، الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية، ترجمة غازي البيطار(بيروت: دار الفارابي، ط.2002،01)، ص. 204.

⁴ مرجع سابق، ص ص. 202،203.

ب. الأسلوب العسكري: يركز هو الآخر على إستراتيجية عسكرية تستخدم الموارد العسكرية من أجل مواجهة الظاهرة الإرهابية، ومع دخول الجيش الوطني في صراع مسلح مع الجماعات الإرهابية، برزت قراءات جديدة للتهديد، وأصبح الجيش مطالب بإعادة هيكلة قواته حسب الواقع الأمني الجديد الذي تعيشه الجزائر، أين تحتم على العقيدة العسكرية الجزائرية التحول من الإطار النظامي إلى الإطار اللاتمائي، وهنا تبرز خبرة الجيش الوطني في مثل هذه الحروب* .

كما بادرت الجزائر في تبني إستراتيجية شاملة في مكافحة الإرهاب، والتي تشير إلى جملة الإجراءات التي تعتمد عليها الدولة من أجل حرمان الجماعات الإرهابية من الغطاء الشرعي من جهة، ومن هياكل الإسناد من جهة أخرى، حيث شارك الجيش بفعالية في تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال اعتماده على مقاربة مزدوجة المستوى، استعمل في المستوى الأول منها الطابع اللين باستدراج العناصر الإرهابية، بينما ركز في المستوى الثاني على الطابع الخشن من خلال القضاء على العناصر الراديكالية، كما تم العمل بخطة استرجاع العناصر المغرر بهم، التي تسببت في عدول العديد من العناصر الإجرامية عن الإرهاب، وتحويلهم إلى مصدر للمعلومات ، ما أدى إلى إضعاف قدرات الجماعات الإرهابية، كما استطاع الجيش الوطني إحداث انشاقات في هذه الجماعات التي تحولت إلى عصابات صغيرة².

بالإضافة إلى ذلك عدلت الجزائر تنظيمها على مستوى القيادة العسكرية، وذلك إدراكا منها أن التشكيلات المعتمدة في الجيش، لن تستطيع مواجهة جماعات إرهابية لا تخضع لنظام قيادة هرمي، ما

* تبرز خبرة الجيش الوطني في مجال الحرب اللاتمائية في مرحلتين أساسيتين هما: اعتماده على الحرب اللاتمائية خلال المقاومات الشعبية والثورة التحريرية، ليستثمر هذه الخبرة بعد ذلك في مكافحة الجماعات الإرهابية.

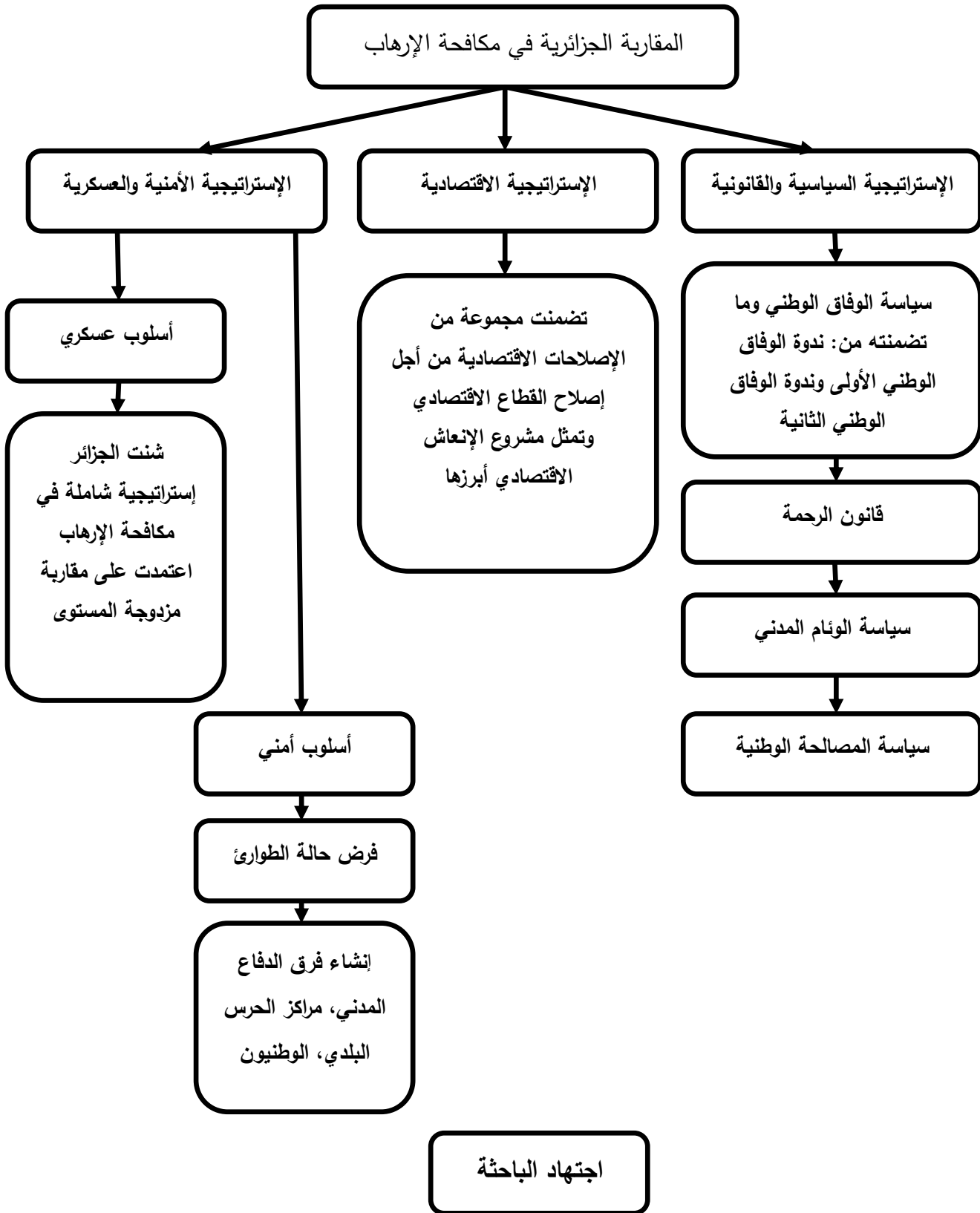
² صيداوي، مرجع سابق، ص. 148.

تطلب إعادة تنظيم للقيادة على المستوى الوطني مع إنشاء مراكز تنسيق مكافحة الإرهاب من أجل حصر الجهود واتجاه ما هو أكثر أهمية.

في الأخير تقدم الدراسة في متناولكم الشكل التالي الذي يوضح المقاربة الجزائرية في مكافحة

الإرهاب

شكل رقم (53): يوضح المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب



المطلب الثاني: التسويق القاري للمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

إدراكا من الجزائر أن الظاهرة الإرهابية لا تعرف الحدود، توجهت الجزائر لتصدير مقاربتها من أجل الحد من الظاهرة الإرهابية إلى مختلف الدوائر التي تنتمي إليها، ووضعت في أولوياتها الدائرة الأفريقية التي عانت هي الأخرى من الإرهاب، الذي تسبب بشكل كبير في ضياع امن واستقرار القارة، وفي هذا الصدد اعتمدت الجزائر على بعدين أساسيين في تسويقها القاري لمقاربتها الأمنية في مكافحة الإرهاب ففي البعد الدبلوماسي ارتكزت الجزائر على الدبلوماسية كسبيل أساسي في عملية المساهمة في مكافحة الظاهرة الإرهابية في القارة، وكان ذلك من خلال دعوة الشركاء الأفريقيين إلى عقد اتفاقية تحد من الظاهرة الإرهابية على مستوى القارة، وأعدت في ذلك مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب، الذي قوبل بالترحيب من طرف اللجنة المركزية للوقاية وفض النزاعات على مستوى الوحدة الأفريقية، حيث صادق عليه مجلس وزراء العدل للدول الأفريقية بالإجماع، وسمي الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب، ودخل حيز التنفيذ خلال القمة الأفريقية المنعقدة بالجزائر يوم الرابع عشر من جويلية¹ 1999، و تبنت هذه الاتفاقية تعريف موحد للإرهاب اعتمدته كل الدول الأفريقية، حيث أشارت إليه على انه تلك الأعمال التي ترتكب ضد مواطني أي دولة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو خدماتها أو ضد المواطنين الأجانب الذين يعيشون على أراضيها، فالعمل الإرهابي حسبها يشمل كل من يمول الإرهاب أو يسانده، لتنتهي في الأخير بمجموعة من التوصيات التي تخص العمليات التنسيقية بين الدول الأفريقية من أجل وضع حد للظاهرة الإرهابية.

ومن مقتضى معايشة الجزائر للظاهرة الإرهابية أكدت الجزائر على ضرورة تبني مقاربة تنموية كسبيل لتحقيق الأمن، إذ تدرك الجزائر جيدا أن الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية الداعمة والمنتجة

¹ رزيق المخادمي عبد القادر، منظمة الوحدة الأفريقية التحدي والأمل(الجزائر: موفم للنشر، 2000)، ص. 37.

للإرهاب، وفي سبيل هذا الطرح ساهمت الجزائر في تفعيل التنمية في الدول الأفريقية، خصوصا الساحل واستغلت الجزائر لذلك ترأسها منظمة الوحدة الأفريقية، حيث قامت بإعداد خطة تنموية في أفريقيا وفقا للمعطيات الجديدة والسائدة¹.

كما ساهمت الجزائر في محاربة الظاهرة الإرهابية في القارة من خلال احتضانها للاجتماع لجنة الخبراء المنعقد في الحادي عشر والرابع عشر سبتمبر 2002، والذي تمخض عنه المصادقة على مخطط العمل حول الوقاية من الإرهاب، إذ تم سن قانون خاص ووضع إجراءات لمساعدة الدول الأعضاء في التعامل مع الظاهرة الإرهابية، كما تطرق إلى ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية في مجالات متعدد الأمن، ومراقبة الحدود، الفضاء وتبادل المعلومات².

وفي مجال التنسيق الدبلوماسي الذي سعت الجزائر إلى تجسيده على الساحة الأفريقية، فقد توجت مساعيها وباعتراف ودعم كل الدول الأفريقية بالدور الريادي للجزائر في مكافحة الإرهاب، وكان ذلك بإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحث أكتوبر 2004 والذي مقره الجزائر العاصمة، حيث يهدف هذا المركز إلى القيام بنشاطات علمية تجمع بين دول القارة، وكذا مختلف الأطراف الدولية، إذ تناقش هذه النشاطات المسائل المتعلقة بالظاهرة الإرهابية، لتخرج في الأخير بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد في التقليل من الظاهرة الإرهابية، كما يسعى هذا المركز إلى ضمان عملية التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول³، وفي هذا السياق عقد على مستواه الإتحاد الأفريقي اجتماع خبراء الدول

¹ أحمد الديبلي، "التنمية لن تكون في غياب الأمن"، جريدة الشعب، ع. 15309 (05 أكتوبر 2010)، ص. 06.

² جمال بوازدي، الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013)، ص. 173.

³ حسين بوجمعة، 'بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات أفريقية في داكار،' مؤتمر دولي حول الإرهاب والتخريب في القارة السمراء، جريدة العرب (05 أبريل 2008)، ص. 13.

الأعضاء يومي الخامس والسادس عشر ديسمبر 2010، من اجل بحث مشروع قانون نموذجي في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك من اجل تكوين إستراتيجية شاملة على المستوى الأفريقي لمواجهة الظاهرة الإرهابية، حيث أكدت الجزائر عبر الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية عبد القادر مساهل أن وضع معايير وقواعد لمكافحة الإرهاب أمر ضروري وشرط أساسي¹.

وفي جانب آخر احتضنت الجزائر بقصر الأمم نادي الصنوبر يومي السابع والثامن من سبتمبر 2011 ندوة عالجت من خلالها سبل تفعيل التنمية وتحقيق الأمن في القارة الأفريقية، حيث كانت هذه الندوة بإيعاز من دول الميدان ممثلة في الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر، كما حضرها مجموعة من الشركاء الإقليميين والدوليين، لتختتم أشغال هذه الندوة في الوصول إلى نظرة مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب تلخصت بداية في تقارب وجهات النظر بين الدول الأفريقية ونظرائها الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجية مكافحة الإرهاب، وكذا التأكيد على ضرورة تفعيل مبدأ تجريم الفدية ، وأخيرا العمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان²

ولإكمال الجزائر مشروعها الرامي لمكافحة الظاهرة الإرهابية على المستوى الأفريقي، عمدت الجزائر إلى تعزيز تنسيقها السياسي الدبلوماسي بالتركيز على البعد العسكري، وفي سبيل تجسيد عملية التنسيق العسكري التي تدعو لها، تم عقد اجتماع ضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر في الثاني عشر والثالث عشر أوت 2009، حيث احتضنته ولاية الجنوب الجزائري تمناست، تمخض عنه إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، والتي تم تنصيبها في الحادي والعشرون من أفريل 2010 واتخذت تمناست

¹ "وضع خطة أفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب"، الجيش، ع. 570 (جانفي 2011)، ص. 40.

² ندوة الجزائر الدولية، "دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، الجيش، ع. 579 (أكتوبر 2011)، ص. 22-26.

مقرا لها، إذ أسندت لها مهمة التنسيق العسكري بين الدول الأعضاء، والقيام بعمليات البحث وتحديد أماكن الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، وكذا ضمان متابعة تطورات الوضع الأمني في المنطقة¹.

ومع تطور واتساع النشاطات الإرهابية في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي، أكدت الجزائر على ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية لمجابهة الظاهرة والحد منها، وفي هذا الصدد جاءت مبادرة وحدة التنسيق والاتصال التي أنشأت بعد التوصيات التي نتجت عن اجتماع سبعة دول أفريقية بتاريخ السادس عشر من مارس 2010 بالجزائر²، حيث أسندت لها مهمة:

تزويد لجنة الأركان العملياتية المشتركة بالمعلومات الأمنية.

وضع إجراءات تساهم في مكافحة الظاهرة الإرهابية كعملية التحسيس بخطورة الظاهرة.

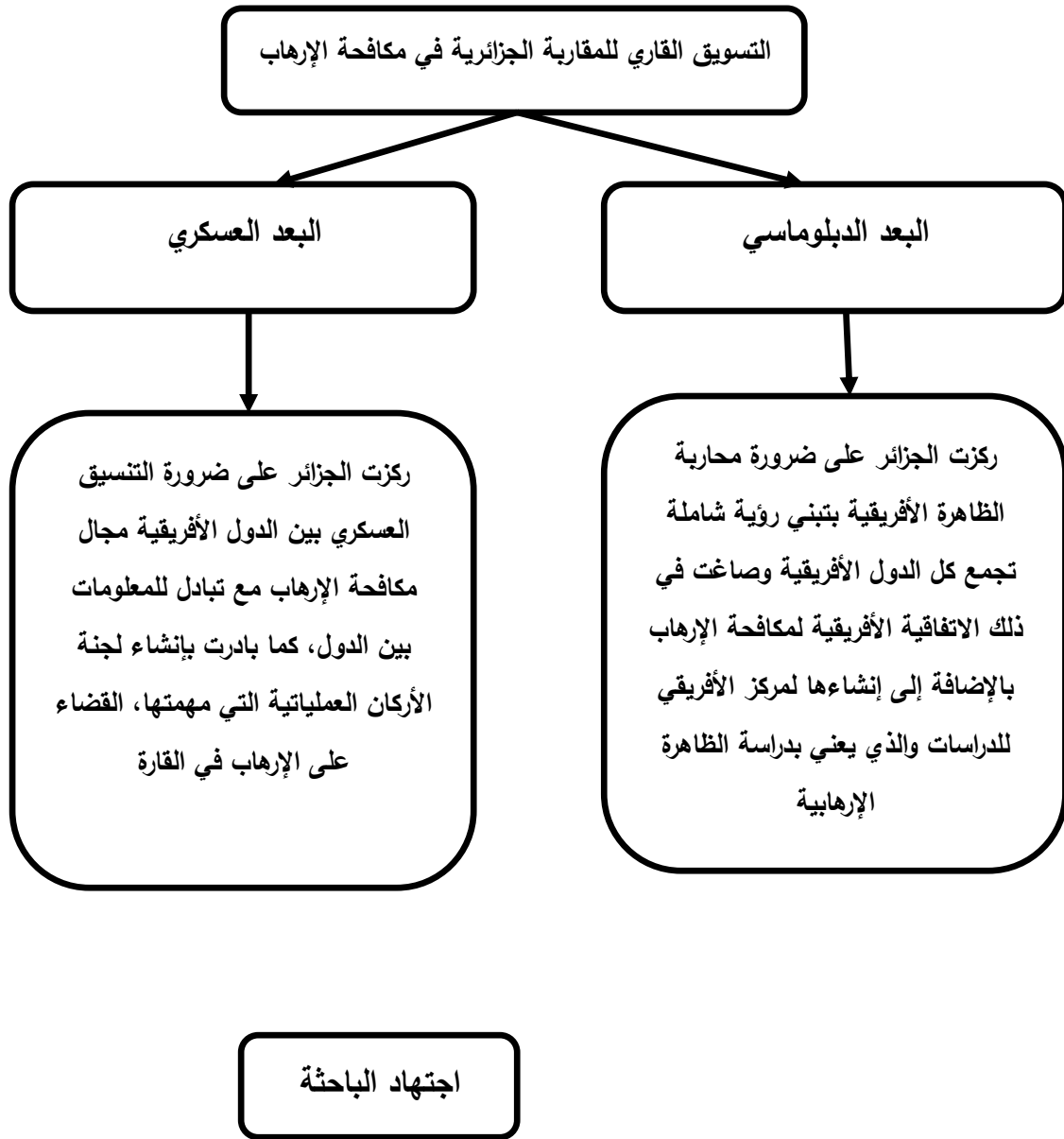
وعموما فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتحرك دبلوماسيا في الفضاء الأفريقي وفقا للمعايير الأفريقية، فهي توظف دائما دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات وهو ما يعكسه تحركها في حالات الاستقرار وللاستقرار مع دول الجوار، كما تجند الجزائر لمواجهة التحديات أو المشاكل المطروحة التحرك جماعيا في إطار المجموعة الأفريقية، وهو برأيها الحل الأكثر كفاءة وأقوى فعالية أما عسكريا فهي تنسف من أجل استبعاد عملية التدخل الأجنبي.

في الأخير تقدم الدراسة في متناولكم الشكل التالي الذي يوضح التسويق القاري للمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

¹ "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة"، الجيش، ع. 57 (أكتوبر 2011)، ص ص 18-20.

* تتمثل هذه الدول في: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا وأخيرا التشاد.

شكل رقم (54): يوضح التسويق القاري للمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.



خلاصة المبحث: من خلال ما تم التطرق إليه، تستنتج الدراسة ما يلي:

أولاً: انطلقت الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية من التجربة التي عايشتها فترة التسعينات، وصاغت في ذلك مقارنة سياسة أمنية للحد من الظاهرة، اعتمدت فيها مجموعة من الآليات، مركزة على الإستراتيجية السياسية والقانونية والتي شملت جملة الإجراءات السياسة والقانونية التي هدفت من خلالها لاحتواء وإنهاء مشكلة الإرهاب في الجزائر، حيث تضمنت هذه الآليات ندوات الوفاق الوطني، فاقانون الرحمة، فالوئام المدني، ثم المصالحة الوطنية، بينما ذهبت في استراتيجيتها الاقتصادية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تساعد في الحد من الظاهرة، وكانت سياسة الإنعاش الاقتصادي أهم الإجراءات المتخذة، وعمدت في إستراتيجيتها الأمنية العسكرية على الأسلوب الأمني الذي تضمن كل الإجراءات الأمنية التي صاغت الجزائر بداية بإعلان حالة الطوارئ، ففرق الدفاع الذاتي، ثم مراكز الحرس البلدي، وأخيرا الوطنيين، بينما شمل الأسلوب العسكري على تبني الجزائر لإستراتيجية شاملة في مكافحة الإرهاب، مبينة على مقارنة مزدوجة المستوى.

ثانياً: ركزت الجزائر في عملية تسويقها لمقاربتها السياسية الأمنية على الدائرة الأفريقية، مؤكدة على ضرورة توحيد الجهود الأفريقية للتصدي للظاهرة الإرهابية، وتجسد ذلك في بعدها الدبلوماسي بدعمها للاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب 1999، وتركيزها على التنمية في دول الجنوب، وكذا إنشائها للمركز الأفريقي للدراسات حول الإرهاب، والذي سعت من خلاله إلى توحيد وجهات النظر بين الأفارقة في دراسة الظاهرة الإرهابية، أما في بعدها العسكري فقد دعت الجزائر إلى خلق آليات عسكرية وأمنية وتمثلت مبادرتها في ذلك بإنشاء لجنة الأركان العملية التي تهدف تحقيق التنسيق بين الدول الأفريقية من أجل القضاء على الإرهاب.

الاستنتاجات العامة للدراسة

خلصت الدراسة الموسومة بعنوان دور الجزائر في تحقيق التنمية والاستقرار في أفريقيا 1962-2014 بعد استعراض مدخلها المنهجي والمفهومي والنظري، وفصولها الأربعة فيما يخص الإجابة عن المشكلة البحثية إلى أن المقاربة التنموية الأمنية التي اعتمدها الجزائر اتجاه القارة الأفريقية هي من بين السياسات الناجحة والفاعلة في تحقيق التنمية والاستقرار بالقارة، حيث:

1. تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من المحددات الجغرافية والديموغرافية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتحكم في توجهاتها الرئيسية مجموعة من المبادئ، التي هي بمثابة النسق القيمي للسياسة الخارجية الجزائرية، وتتمثل هذا المبادئ في احترام المواثيق الدولية الذي يقوي البعد القانوني في سياستها الخارجية، وكذا مبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها ومحاربة الاستعمار، وهذا ما يعزز البعد التحريري في توجهها الخارجي، بالإضافة إلى مبدأ تحقيق التعاون والاندماج الدولي، وهذا ما يكرس للبعد التعاوني في مسارها الخارجي، وأخير مبدأ الحل السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما ينمي البعد السلمي في سلوكها الخارجي.

2. تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات أو الميزات التي تقاسمها العمل الثوري أثناء الاستعمار، والممارسة بعد الاستقلال، وتبدأ هذه الميزات بغلبة طابع الأزمة والمصلحة على قوة وضعف سلوك السياسة الخارجية الجزائرية، مروراً بطابع الحياد الذي غلب على سلوك السياسة الخارجية الجزائرية قبل الاستقلال والذي تبرز معه الجزائر موقفها الحيادي الذي لا يدعم طرف ضد الآخر، وصولاً إلى سيطرة العوامل الشخصية على توجه السياسة الخارجية الجزائرية.

3. يكتنف عملية صياغة قرارات السياسة الخارجية الجزائرية سياق داخلي يشير إلى جملة العوامل الداخلية المتمثلة أساساً في طبيعة النظام السياسي الجزائري والذي شهد مرحلتين أساسيتين، تمثلت الأولى في فترة الحزب الواحد التي حصرت سلوك السياسة الخارجية في الحفاظ على التوجه الإيديولوجي

الاشتراكي، ومرحلة ثانية تمثلت في الانفتاح السياسي وبداية التعددية الحزبية، والتي جعلت السياسة الخارجية الجزائرية تتوجه نحو طرح آخر تمثل في البعد البراغماتي، بينما شمل السياق الخارجي على جملة العوامل الخارجية المتمثلة في طبيعة النظام الدولي الذي قدم بدوره مجموعة من الضغوطات، التي تكيفت معها الجزائر في كل مرة، كما أتاح مجموعة من الفرص، التي استغلتها الجزائر في تقوية وتعزيز مواقفها الدولية.

4. تشترك في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من الهيئات، التي تنقسم إلى هيئات لها أدورا أساسية في صناعة وبلورة القرار الخارجي الجزائري، وتتمثل هذه الهيئات في المجلس الدستوري، البرلمان، مؤسسة الرئاسة التي لها الدور الأكبر في هذه العملية، تليها وزارة الخارجية، وهيئات لها ادوار ثانوية، إذ تمثل الأحزاب السياسية والرأي العام أهم هذه الهيئات، حيث يقتصر دورها على توجيه هذه السياسية نحو قرار معين فقط.

5. يشير السياق التاريخي لسياسة الجزائر الأفريقية إلى الفترات الثلاثة الأساسية التي مرت بها العلاقات الجزائرية الأفريقية، بداية بفترة ما قبل الاستقلال، أين بدأت الجزائر العمل الخارجي مع رواد المقاومة الأوائل، لينتقل فيما بعد إلى تيارات الحركة الوطنية، فحزب جبهة التحرير الوطني، ثم الحكومة المؤقتة، التي حققت نجاحا كبيرا في أفريقيا، بمشاركة في العديد من المؤتمرات الأفريقية محققة بذلك دعم القارة للقضية الجزائرية، مروراً بفترة استقلال الجزائر وتبنيها نظام الحزب الواحد 1962-1988، حيث شهدت الجزائر توالي ثلاثة رؤساء، كرسوا الطابع الإيديولوجي في سياسة الجزائر الأفريقية، مركزين دائما على مبادئها الثابتة في دعم قضايا التحرر بالقارة ومكافحة الاستعمار والإمبريالية، وكذا المحافظة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وصولاً إلى فترة اعتناق الجزائر لنظام التعددية الحزبية 1988-2014 الذي كرس بدوره الطابع البراغماتي في توجه السياسة الخارجية الجزائرية، إذ تشير بداية

هذه الفترة إلى الأزمة الداخلية التي عانت منها الجزائر، والتي جعلتها تعيش شبه عزلة دولية، وتعتكف عن العمل الخارجي نوعا ما موجهة جهودها إلى احتواء وإنهاء أزمته، حيث نجحت الجزائر في ذلك ما جعلها تعود بقوة إلى العمل الخارجي مركزة في ذلك على الساحة الأفريقية ثابتة في مبادئها دائما.

6. تتوفر القارة الأفريقية على العديد من الموارد التي من شأنها أن تجعل القارة قارة ذات مكانة وفاعلية في البيئة الدولية، وتتوزع قدراتها الاقتصادية، بين ما هو زراعي، وحيواني، وطاقوي معدني، حيث تحتوي القارة الأفريقية على إمكانات زراعية هائلة، جعلتها تنتج العديد من المحاصيل الزراعية التي أنعشت الأسواق العالمية، كما تشكل الثروة الحيوانية أحد القدرات الاقتصادية للقارة الأفريقية، حيث تعتبر المواشي والأسماك أهم الموارد الحيوانية، ويخز باطن الأرض الأفريقية بالعديد من المعادن، التي تلعب دور مهم في العديد من الصناعات، كما تنتج القارة الأفريقية العديد من الموارد الطاقوية، التي تمثل في الأساس سلع استراتيجية في الاقتصاد العالمي، إلا أن واقع الاقتصاد الأفريقي يتسم بالعديد من الخصائص السلبية التي أدت إلى تراجع القارة الأفريقية وتخلفها، حيث غلب عليه، طابع التبعية الأجنبية، وذلك لاعتماده بشكل كبير على القروض والمساعدات الأجنبية، إضافة إلى مشكلة الديون التي أرهقت الدول الأفريقية، وكذا تراجع مستويات النمو، وضعف البنية التحتية الاقتصادية، وافتقاره للقوة البشرية.

7. توجهت الدول الأفريقية إلى خيار الوحدة، كسبيل وحيد لتخليص القارة من مشاكلها، وتهيئة الأرضية الأفريقية لمشاريع التنمية، وتمثلت المشاريع الوحدوية في تبني مشروع منظمة الوحدة الأفريقية، التي تعتبر النموذج الوحدوي الأول في أفريقيا، حيث جاءت هذه الأخيرة بعد اعتناق الأفارقة للحركة الإصلاحية التي قادها الزنوج بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمخض عنها العديد من المؤتمرات، لتنتقل الفكرة إلى داخل القارة الأفريقية، ونتج عن ذلك انعقاد العديد من المؤتمرات التي أسست في النهاية لقيام منظمة الوحدة الأفريقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أدوار الجزائر البارزة في قيام المنظمة، وكذا دورها

في إدراج الجانب الاقتصادي في مشاريع الوحدة الأفريقية والتي تمخض عنها تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

8. شعر القادة الأفارقة بضرورة تفعيل تنظيمهم القاري حتى يواكب التطورات الحاصلة في البيئة الدولية، فأنتجوا منظمة الإتحاد الأفريقي، وسعيا لتحقيق ذلك عقدت الدول الأفريقية العديد من القمم، التي كان نتيجتها الإعلان عن تأسيس الإتحاد الأفريقي، الذي جاء ليكمل مشاريع الوحدة الأفريقية، وينمي القارة، حيث ولدت في رحمه مبادرة النيباد، وتجدر الإشارة هنا، إلى الدور الذي لعبته الجزائر في التحول من منظمة الوحدة الأفريقية، إلى الإتحاد الأفريقي، حيث اعتبر المؤتمر الأول الذي انعقد بالجزائر اللبنة الأولى لمشروع التحول في حد ذاته.

9. تعتبر مبادرة النيباد الرهان الوحيد المعول عليه في تحقيق التنمية في أفريقيا، حيث ولدت هذه الأخيرة من رحم الإتحاد الأفريقي، وذلك بدمج المبادرتين المتمثلتين، في مبادرة كل من جنوب أفريقيا والنيجر والجزائر، ومبادرة السنغال المعروفة بأوميغا، حيث اكتملت بهما مبادرة النيباد في صيغتها الأساسية، وشكل تحدي إنهاء مشاكل القارة الأفريقية أبرز تحدياتها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر من بين المؤسسين لهذه المبادرة، والداعمين لكافة مشاريعها، والتي تعكس دور ونية الجزائر الخالصة في تنمية القارة الأفريقية.

10. يشير الوضع الأمني في القارة الأفريقية إلى بروز مجموعة من الظواهر الأمنية هددت أمن واستقرار القارة، وتبرز ظاهرة النزاعات والإرهاب في مقدمة هذه الظواهر، إذ تعد الظاهرة النزاعية من أبرز الظواهر التي شهدتها أغلب الدول الأفريقية، وتتسم هذه الظاهرة في أفريقيا بغلبة الطابع الداخلي، والذي يشير إلى النزاعات الداخلية، التي تسببها الاختلافات العرقية والدينية، وكذا الطابع الأيديولوجي، والذي يشير إلى تحكم مجموعة من الأفكار في اندلاع ونشوء النزاعات في القارة، كما ترجع أسباب هذه

الظاهرة إلى مجموعة العوامل التي تتقاسمها البيئتين الداخلية والخارجية، وتحتوي عوامل البيئة الداخلية على مجموعة الأسباب التي تكتنفها مجموعة السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما تتلخص عوامل البيئة الخارجية في عاملي مصالح القوى العظمى وعملية التدخل الأجنبي، وتنقسم هذه الظاهرة في أفريقيا إلى شكلين رئيسيين، نزاعات داخل الدول، وتكون بين الجماعات المشكلة للنسيج الاجتماعي داخل الدولة الواحدة، حيث تنصدر الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية أسباب بروز هذا الشكل، بينما يتلخص الشكل الثاني في مجموعة النزاعات التي تكون بين الدول، ويمثل النزاع حول الحدود الموروثة أبرز أسبابها.

11. تعد الظاهرة الإرهابية من الظواهر التي تهدد أمن واستقرار القارة، حيث مرت الظاهرة الإرهابية في القارة بمراحل متباينة، تبدأ بمرحلة الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمار، إذ شهدت الدول الأفريقية العديد من الصراعات التي تنامت أكثر في ظل الصراع الإيديولوجي الذي كرس بشكل كبير للظاهرة الإرهابية، وصولاً إلى مرحلة التسعينات أين انخرطت القارة الأفريقية في نموذج الإرهاب العالمي، والذي يشير إلى كل العمليات الإرهابية ذات الطابع الدولي، سواء كانت هذه الهجمات من العالم الخارجي موجهة لأفريقيا، أو نابعة من أفريقيا وموجهة نحو العالم الخارجي، كما تعود أسباب الظاهرة الإرهابية في أفريقيا أساساً إلى أزمة الدولة في القارة، والتي كرس بشكل كبير إلى ضعف الدولة الأفريقية وعجزها عن التصدي للظاهرة الإرهابية وهذا ما زاد من تفاقمها.

12. يعد النزاع الإثيوبي الإرتري من أهم نزاعات القارة الأفريقية والذي دام على مدار عقود من الزمن، حيث يعود سياقه التاريخي إلى طبيعة العلاقات الموسومة دائماً بالتوتر والخلاف بين البلدين، كما تعود أسباب هذا النزاع إلى جملة المتغيرات التي تطرحها البيئة الداخلية بما فيها من سياق تاريخي كالعداء الشديد الذي يربط البلدين، خاصة وأن إرتريا كانت مقاطعة إثيوبية، وسياق جغرافي كالواقع الجغرافي

الإثيوبي الذي جعلها دولة داخلية حبيسة تفقد المنافذ البحرية، وهو ما دفعها للدخول في مثل هذا النزاع، وسياق سياسي كالتصادم السياسي الذي يجمع الرؤى السياسية بين البلدين، فكلاهما يطمح لأن يكون بارز في ساحة القرن الأفريقي، وسياق اقتصادي كعدم الاتفاق الذي جمعها حول موضوع المبدلات الاقتصادية والذي أدى إلى تكليف بعضهما خسائر كبيرة على المستوى الاقتصادي، والبيئة الخارجية وما تحويه هي الأخرى من عوامل خارجية من شأنها أن تتسبب في النزاع، كعدم التكافؤ الذي يعيشه البلدين في قضية تحقيق مكانة على الساحة الإقليمية والدولية، الشيء الذي حققته إثيوبيا بينما فقدته إرتريا.

13. استقطب النزاع الإثيوبي الإرتري العديد من الجهات التي حملت لواء حله في العديد من المرات، منها الجهات الإقليمية ممثلة في دول الجوار ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأخرى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلا أنهم عجزوا في مختلف مساعيهم الدبلوماسية، وهو ما استطاعت الجزائر النجاح فيه، منطلقاً في ذلك من إقناع منظمة الوحدة الأفريقية باحتضان الجزائر للقمة الخامس والثلاثون للمنظمة، لتباشر الجزائر بعدها مساعيها الدبلوماسية باذلة كل جهودها من أجل تسوية النزاع الإثيوبي الإرتري، متبينة في ذلك الحل السلمي، حيث مرت الوساطة الجزائرية بمراحل متعددة تبدأ بتسليط الضوء على مجريات النزاع الإثيوبي الإرتري في أشغال القمة التي احتضنتها، مقدمة في الأخير مبادرة تقضي وقف إطلاق النار والدخول في مسار المفاوضات، غير أن الطرف الإثيوبي رفض الأمر، ما دفع الجزائر إلى وضع وثيقة جديدة أسمتها التدابير الفنية المعززة، والتي اصطدمت مرة أخرى بالموقف الإثيوبي الراض دائماً لمثل هذه المبادرات، ليتوجه الرئيس الجزائري إلى البلدين داعياً إياهم إلى ضرورة وقف إطلاق النار والوصول إلى حل سلمي، ليستجيب في الأخير الطرفين مستأنفين بذلك مسار المفاوضات، التي خرجت في الأخير بنجاح الجزائر في تقريب وجهات

النظر والموافقة على مرحلة الهدنة وعدم الرجوع للقتال، لتوثق الجزائر هذا القرار في الأخير باتفاق سلام احتفل به في الجزائر العاصمة.

14. انطلقت الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية من التجربة التي عايشتها فترة التسعينات، وصاغت في ذلك مقارنة سياسة أمنية للحد من الظاهرة، اعتمدت فيها مجموعة من الآليات، مركزة على الإستراتيجية السياسية والقانونية والتي شملت جملة الإجراءات السياسية والقانونية التي هدفت من خلالها لاحتواء وإنهاء مشكلة الإرهاب في الجزائر، حيث تضمنت هذه الآليات ندوات الوفاق الوطني، ففانون الرحمة، فالوئام المدني، ثم المصالحة الوطنية، بينما ذهبت في استراتيجيتها الاقتصادية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تساعد في الحد من الظاهرة، وكانت سياسة الإنعاش الاقتصادي أهم الإجراءات المتخذة، وعمدت في إستراتيجيتها الأمنية العسكرية على الأسلوب الأمني الذي تضمن كل الإجراءات الأمنية التي صاغت الجزائر بداية بإعلان حالة الطوارئ، ففرق الدفاع الذاتي، ثم مراكز الحرس البلدي، وأخيرا الوطنيون، بينما شمل الأسلوب العسكري على تبني الجزائر لإستراتيجية شاملة في مكافحة الإرهاب، مبينة على مقارنة مزدوجة المستوى.

15. ركزت الجزائر في عملية تسويقها لمقارنتها السياسية الأمنية على الدائرة الأفريقية، مؤكدة على ضرورة توحيد الجهود الأفريقية للتصدي للظاهرة الإرهابية، وتجسد ذلك في بعدها الدبلوماسي بدعمها للاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب 1999، وتركيزها على التنمية في دول الجنوب، وكذا إنشائها للمركز الأفريقي للدراسات حول الإرهاب، والذي سعت من خلاله إلى توحيد وجهات النظر بين الأفارقة في دراسة الظاهرة الإرهابية، أما في بعدها العسكري فقد دعت الجزائر إلى خلق آليات عسكرية وأمنية، وتمثلت مبادرتها في ذلك بإنشاء لجنة الأركان العملياتية التي تهدف إلى تحقيق التنسيق بين الدول الأفريقية من أجل القضاء على الإرهاب.

الملاحق

1978 من بين النزاعات الإفريقية التي تسببها مشاكل الهجرة واللاجئين.

النزاعات الإفريقية بين الدول:

29	المغرب - الصحراء الغربية	1972	+	+	-	-	-
30	أوغندا - تنزانيا	1972	+	-	-	-	-
31	النشاد - ليبيا	1973	+	-	+	-	-
32	بوركينافاسو - مالي	1975	+	-	-	-	-
33	ليبيا - تونس	1975	+	-	-	-	+
34	كينيا - أوغندا	1976	+	-	-	-	-
35	كينيا - تنزانيا	1977	+	-	-	-	-
36	زامبيا - زيمبابوي	1977	+	+	-	-	+
37	ليبيا - مصر	1977	+	+	-	-	-
38	أنغولا - زيمبابوي	1977	+	+	+	-	+
39	غينيا بيساو - السنغال	1978	+	-	-	-	-
40	سودان - أوغندا	1978	+	-	-	-	-
41	ليبيا - تونس	1980	+	+	-	-	-
42	النشاد - السودان	1980	+	-	-	-	-
43	بنين - نيجيريا	1981	+	-	-	-	-
44	السنغال - موريتانيا	1989	+	-	-	-	-

أ - الصراعات الحدودية والإقليمية.

ب - الصراعات السياسية - الإيديولوجية لنظم الحكم.

ج - الصراعات على الموارد.

د - الصراعات من أجل النفوذ والهيمنة.

هـ - الصراعات بشأن الهجرة واللاجئين.

وكما يتضح من الجدول أعلاه فإن فترة الحرب الباردة شهدت صراعات لأسباب محلية ودولية. وقد كان للدول ذات الأنظمة الإيديولوجية والثورية والعسكرية حصة كبيرة وهذا يؤشر إلى طبيعة العوامل المحلية إلى جانب تأثير العامل الخارجي عندما يكون الصراع بين نظامين ماركسي ومعاد للماركسية أو ثوري وتقليدي محافظ. وبالمقارنة مع النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن عدد الحروب التي وقعت في السياسة الدولية بين الدول اقتصر على الحرب العراقية - الكويتية والحرب على العراق في 1990 - 1991. أما في

الصراعات	تاريخ بدتها	أ	ب	ج	د	هـ
الجزيرة - تونس	1956	+	-	-	-	-
مالي - تونس	1958	+	+	-	-	+
السودان - مصر	1958	+	+	-	-	-
الكاميرون - نيجيريا	1961	+	-	+	-	-
مالي - ساحل العاج	1959	-	+	-	-	+
الكاميرون - كوتنغو	1962	+	-	+	-	-
الكاميرون - كاميرون	1960	+	-	-	+	-
السنة - أوغندا	1962	+	-	-	-	-
مالي - موريتانيا	1960	+	-	-	-	-
موريتانيا - المغرب	1956	+	-	-	-	-
السنة - الصومال	1963	+	-	+	-	-
سودان - كينيا	1963	+	-	-	-	-
المغرب - مالي	1963	+	+	-	-	+
الصومال - كينيا	1963	+	+	-	-	-
مالي - فرنسا العليا (بوركينافاسو)	1963	+	+	-	-	-
كوتنغو - زيمبابوي	1963	-	-	+	-	+
زيمبابوي - النيجر	1963	+	+	-	-	-
موريتانيا - روكندا	1964	-	-	+	+	-
الجزيرة - المغرب	1965	+	+	-	-	-
مالي - النيجر	1965	-	-	-	-	-
السودان - السنة	1965	-	-	-	-	+
جرب إفريقيا - ليسوتو	1966	+	+	-	-	-
مالي - ساحل العاج	1966	+	-	+	-	-
موريتانيا - ليبيا الاشتراكية	1967	+	+	-	-	-
تنزانيا - ملاوي	1967	+	+	-	-	-
زambia - ملاوي	1967	+	+	-	-	-
مالي - السنغال	1971	+	-	-	-	-
النشاد - النيجر	1972	+	-	+	+	-

مصدر: كاظم هاشم نعمة، أفريقيا في السياسة الدولية (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ط1،

2005، ص ص 83، 82)

قائمة
المراجع

المراجع باللغة العربية

اولا : القرآن الكريم

ثانيا : الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، في: www.algeriedroit.fb.bz.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المنشور بموجب الأمر رقم 76-97، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية رقم 94، 24 نوفمبر 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية رقم 76 (08 ديسمبر 1996)، المعدل بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 بالجريدة الرسمية رقم 25 (14 أبريل 2002)، المعدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 بالجريدة الرسمية رقم 63 (16 نوفمبر 2008)، المعدل بموجب القرار رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 بالجريدة الرسمية رقم 14 (07 مارس 2016).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء فيفري 1989، الجريدة الرسمية رقم 09 (01 مارس 1989).
5. ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة.
6. الميثاق الوطني 1963، قسم السياسة الخارجية.
7. وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، المادة الرابعة (لومي من العاشر إلى الثاني عشر جويلية، 2000).

ثانيا: الكتب

1. ابراهيم حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 1992).
2. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها (القاهرة: دار الشروق، ط. 01، 2000).

3. ابن منظور، لسان العرب المحيط(بيروت: دراسات العرب).
4. أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبدالعزيز بوتفليقة، في: www.nashiri.net.
5. إجلال محمود رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الداخلية(القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).
6. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا(مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2001).
7. أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على "روبير ميرل"، ترجمة العفيف الأخضر(بيروت: دار الآداب).
8. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية1956).
9. أحمد حجاج، "الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية" رؤية مقارنة"، في أفريقيا بين الواقع والتحديات(مصر: مصر الجمعية الأفريقية، 2004).
10. أحمد عطية الله، القاموس السياسي(دار النهضة العربية، ط.04، 1980).
11. أحمد فلاح العموش، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).
12. أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر(الجزائر: دار الأصالة، ط.02، 2009).
13. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.01، 2010).
14. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000).
15. أحميدة عميروبي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(عين مليلة: دار الهدى، ط.01، 2004).
16. الأخضر عمر الدهيمي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب(جامعة نايف العربية للعلوم الامنية).
17. الأخضر عمر الدهيمي، مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011).

18. أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي (بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية) (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 1983).
19. أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة كتاب 117(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987).
20. إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاکر، تاريخ العلم الحديث والمعاصر: قارة إفريقيا(الرياض: العليا العبيكان للنشر، ط.04).
21. إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).
22. إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتية الساحل الإفريقي والعالم العربي أزمتي مالي وما يسمى الربيع العربي: الأسباب والأبعاد(الجزائر: دار هومة، 2017).
23. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط.5، 1991).
24. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد(عمان: ط.01، 1999).
25. إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005).
26. أمين اسبر، أفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا(دمشق: دار دمشق، ط. 01، 1985).
27. الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).
28. إياد علي الهاشمي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر(عمان: دار الفكر، 2013).
29. أيمن السيد شبانه، " الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، " في الإتحاد الإفريقي لمجموعة باحثين(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001).
30. بازيل ديفيدسون " وآخرون ، وراء الحرب في إريتريا، ترجمة محمد مشموشي(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979).

31. براهيمى عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1957-1999 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
32. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1964).
33. بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002).
34. بوضربة عمر، "النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959"، محفوظات الثورة بالمركز الوطني للأرشيف، (بئر خادم).
35. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).
36. بينجامين ستورا، "تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988"، ترجمة صباح ممدوح كعدان (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).
37. تاريخ إفريقيا العام، المجلد 07 (اليونسكو: المطبعة الكاثوليكية، 199).
38. التقرير الاستراتيجي العربي 2000، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001).
39. جليل بالمر، "كليفتون مورجان"، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة عبد السلام علي نوير (المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2011).
40. جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007).
41. جمال نكروما، "الوحدة الأفريقية في سياق الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة: الحلم المؤجل"، في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مرجع سابق.
42. جميل مصعب محمود، التطورات السياسية الأمريكية اتجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006).
43. جيمس أندرسون، "صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة، ط.01، 1999).
44. جيمس دورتي، "روبرت بالتسغراف"، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط.1، 1985).
45. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة).

46. حامد عبد الماجد قويسى، دراسات في الرأي العام، مقارنة سياسية(القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003).
47. حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي(عمان: دار الكر مل للنشر والتوزيع، 1997).
48. حسن سعيد الكرمي، المعنى الأكبر (إنجليزي-عربي) (لبنان: مكتبة لبنان، 1987).
49. حسن وداعة الله حسن، "البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، في التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا "الواقع والتحديات"، تحرير محمد عاشور(مصر: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005).
50. حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية لتحليل(الجزائر: دار هومة، 2012).
51. حلمي شعراوي، إفريقيا في نهاية قرن (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط.01، 2001).
52. حلمي شعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا(القاهرة: دار النهضة العربية، ط.01، 2010).
53. حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004).
54. حمد بهي الدين سالم، ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير(القاهرة: دار الشروق، 1999).
55. حمدي عبد الرحمان حسن، "برلمان عموم أفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية"، في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير محمود أبو العينين،(القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001).
56. حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا(القاهرة: دار القارئ العربي، 1993).
57. خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي (الكويت: منشورات جامعة الكويت، 2005).
58. خيرى عبد الرزاق جاسم، " الفضاء الأفريقي: الأمل في مسيرة الوحدة الأفريقية،" في قمة سرت الاستثنائية، لمجموعة من الباحثين (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2004).
59. رابع عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف (الجزائر: دار المجتهد، 2013).

60. رايح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين(الجزائر: دار المعرفة، 2000).
61. رايح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر(دار المعرفة، 2011).
62. رأفت غنيمي الشيخ، أفريقيا في التاريخ المعاصر(القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1991).
63. ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات(درا القومية العربية، 2002).
64. رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق(مصر: مطابع الطونجي التجارية، 2002).
65. رزيق المخادمي عبد القادر، منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل(الجزائر: موفم للنشر، 2000).
66. رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة فاطمة الزهراء قشي، محمد الأخضر الصبيحي(الجزائر: دار الهدى، 1990).
67. روي مكيردس"، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن مصعب (بيروت: المكتبة الأهلية، 1961).
68. رياض صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر (الحزب الشعب الدولة)(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.2000، 01).
69. زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية(طرابلس: دار تالة، ط.02، 1999).
70. زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية(بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999).
71. الزمخشري، أساس البلاغة(القاهرة: دار الشعب، 1960).
72. زهرة بن عروس وآخرون، الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية، ترجمة غازي البيطار(بيروت: دار الفارابي، ط.2002، 01).
73. سالم القمودي، سيكولوجية السلطة(بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط. 02، 2000).

74. ستيفان كلاوس، "معالجة النزاعات، ترجمة يوسف حجازي (فلسطين: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2006).
75. سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 (الجزائر: قصر الكتاب، 1997).
76. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990).
77. سمير أمين، الرأسمالية المتهاككة (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 2008).
78. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2001).
79. سهيل إدريس، قاموس المنهل (فرنسي-عربي) (بيروت: دار الآداب، ط. 13، 1994).
80. سيد إبراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات الدولية " دراسة تطبيقية على استخلاف الإتحاد الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية على ضوء التنظيم الدولي،" (مصر: دار النهضة العربية، 2004).
81. السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2004).
82. سيدي محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (الإسكندرية: عرزوزي وجاويش، 1995).
83. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة، 1998).
84. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954 (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010).
85. صالح علي الصبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995 (لبنان: دار المنهل اللبناني، 1989).
86. صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).
87. صلاح عثمانة، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج (أريد: مؤسسة دار العلماء، ط. 01، 1997).

88. طارق عزت رخا، المنظمات الدولية المعاصرة(القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).
89. طاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد في أركان جزائري(الجزائر: الشروق للإعلام، ط. 01، 2011).
90. ظاهر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدول الأفريقية(ليبيا: دار شموع الثقافة، 2007).
91. عادل سيد علي عبد الرزاق، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق "رؤية مستقبلية(مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).
92. عادل عبد الرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي(مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007).
93. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر(بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للنشر والترجمة والتأليف، ط. 02، 1980).
94. عاكف يوسف صفوان، المنظمات الإقليمية والدولية(مصر: دار الأحمدي للنشر، 2004).
95. عبد الحليم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية (الإسكندرية: مركز الوريث، 2003).
96. عبد الرحمان إسماعيل صالح، "الإتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر"، في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مرجع سابق.
97. عبد الرحمان العيسوي، الإسلام والتنمية(بيروت: دار النهضة العربية، 1988).
98. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994).
99. عبد الرحمان رشدي الهواري، "التعريف بالإرهاب وأشكاله"، في الإرهاب والعولمة(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 2002).
100. عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي(القاهرة: دار النهضة العربية، 1986).
101. عبد السلام محمد شلوف وآخرون، وثائق أفريقية "من أكرأ إلى لومي"(مصر: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، 2001).
102. عبد العالي دبة، الدولة الجزائرية الحديثة(القاهرة: دار الفجر، 2004).

103. عبد العزيز الرفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970).
104. عبد القادر رزيق المخادمي، التعاون العربي الأفريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.01، 2007).
105. عبد القادر مقام، مسار السلم والمصالحة في الجزائر(الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2012).
106. عبد الله الأشعل، " أفريقيا جنوب الصحراء من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقي"، سلسلة كراسات إستراتيجية(1997).
107. عبد الله بلحبيب، السياسية الخارجية الجزائرية(دار راية للنشر والتوزيع، ط. 01، 2012).
108. عبد الله لأشعل، الإتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة(القاهرة: مؤسسة الطونجي للتجارة والطباعة والنشر، 2002).
109. عبد الناصر جابي، "النظام السياسي الجزائري"، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي(المغرب: دار توبقال للنشر، ط.01، 1998).
110. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية(الجزائر: درا الخلدونية، 2007).
111. عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).
112. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي لامن القومي الجزائري (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
113. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).
114. عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الإدعاء والممارسة (تجربة حركة النهضة)(الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.01، 2007).
115. عثمان صالح سبي، الصراع على حوض البحر الأحمر عبر التاريخ(بيروت: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع).

116. العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر (الجزائر: دار المعرفة، 2006).
117. علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب معجم عربي مدرسي القبائي (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط.01. 1991).
118. علي كافي، مذكرات علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962 (الجزائر: دار القصب، 1999).
119. علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية (عمان: درا الصفاء، 2011).
120. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر م البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997).
121. عمار بومايدة، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري (الجزائر: دار المعرفة، 2008).
122. عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق (الجزائر: دار هومة، 2007).
123. عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، (2005).
124. العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006).
125. عيسى محمود خيرى، الوحدة الإفريقية بين الفكر والتطبيق (القاهرة: الدار القومية، 1964).
126. غضبان، مدخل للعلاقات الدولية (عنايه: دار العلوم، 2007).
127. فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية الجزء الأول (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003).
128. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام (الرياض: دار العبيكان، 2007).
129. فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الأفريقي بين التكامل الإقليمي إلى العولمة (مصر: دار النهضة العربية، 2001).
130. فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، ترجمة حسن لبراش (الجزائر: منشورات الجزائر للكتب، 2012).

131. فريديريك معتوق، "جذور الحرب الأهلية(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994).
132. كامل المغربي، المدخل لإدارة الأعمال(عمان: مكتبة عمان، 1984).
133. كولن كامبيل، "فراوكدة ليزينبوركس" وآخرون، نهاية عصر البترول ، ترجمة عدنان عباس علي(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004).
134. كينيث تومبسون، "نظرية السياسة الخارجية ومعضلاتها(بيروت: مؤسسة فرانكلين المساهمة بالطباعة والنشر، 1961).
135. لويد جسن، "تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989).
136. ليستر ثرو، "المتناطحون، ترجمة محمد فريد(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1995).
137. مارتن غريفنتش، "مارتن اوكلهان"، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2002).
138. مارسيل ميرل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة(القاهرة: دار المستقبل العربي، ط. 01، 1986).
139. محجوب الباشا، الإخوة الأعداء الحرب الإثيوبية الإريتريّة 1998-2008(القاهرة: المركز العالمي للدراسات الأفريقية، 2009).
140. محسن الهاشمي خنيش، مؤشرات تغير الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية في مرحلة الثورات العربية" في: عمار جفال منسق، السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة حصيلة تحليلية نقدية(الجزائر : دار هومة، 2015).
141. محمد أبو العينين، " الإتحاد الأفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية،" في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير أبو العينين(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2001).
142. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، مقدمة في علم النزاعات والإنذار المبكر ، الجزء الأول(الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003).

143. محمد الباشاء، المعجم الكافي: عربي حديث(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992).
144. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية(القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط.02، 1998).
145. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين(القاهرة: الفجر للتوزيع، ط.01).
146. محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم(الجزائر: دار الهدى، 2005).
147. محمد العربي ولد خليفة، إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية، "الدبلوماسية الجزائرية بين 1830-1962(الجزائر: وزارة المجاهدين، ط.02، 2007).
148. محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى(الجزائر: دار الهدى، 2009).
149. محمد العيد مطمر، الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية(الجزائر: دار الهدى، 2003).
150. محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية(مصر: مطابع الوحدة العربية، 1991).
151. محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية(بيروت: الدار الجامعية، 1998).
152. محمد بشير الشافعي، المنظمات الدولية(الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002).
153. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية (بيروت: دار الجيل، 1999).
154. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارترية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2005).
155. محمد تامالت، الجزائر من فوق بركان(الجزائر، 2002).
156. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994).
157. محمد خليفة، حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة(دار الترناثيف للنشر، 1985).

158. محمد شريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962 (الجزائر : دار القصة، 2010).
159. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج الاقترايات، الأدوات) (الجزائر: 1997).
160. محمد طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
161. محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات والمعوقات"، (مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2007).
162. محمد عباس، خصومات تاريخية، مصالي-الدباغين، بن بلة-عبان، بن بولعيد-عجول، بن صدوق-شكال (الجزائر: دار هومة، 2010).
163. محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي (عمان: الجامعة الأردنية، 1999).
164. محمد عجمية، عبد الرحمان أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999).
165. محمد علي القوزي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (بيروت: دار النهضة العربية، 2006).
166. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
167. محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط. 01، 2002).
168. محمود أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (الجزائر: دار هومة، 2003).
169. مرتاض عبد المالك، مصطلحات ثورة التحرير الكبرى (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001).
170. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، أفريقية في شخصية القارة شخصية الأقاليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية).
171. معاوية ياسين، "سيرة ذاتية إثيوبيا"، الوسط، ع. 230 (جوان 1996).

172. معتز بالله عبد الفتاح، التحليل السياسي الإمبريقي (القاهرة: مكتبة الآداب، ط.1، 2007).
173. منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.02، 1999).
174. موريس دوفرجه، "مدخل إلى علم السياسة، ترجمة الاتاسي وسامي ألدروبي(دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع).
175. موسى اللوزي، التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات(عمان: دائل وائل للطباعة والتوزيع، ط.01، 2000).
176. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية(بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985).
177. نبيلة داوود، الموسوعة المعاصرة: مدارس، مصطلحات وهيئات القرن العشرين(القاهرة: مكتبة غريب).
178. نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر؟ (الجزائر: دار الامة، ط. 01، 2012).
179. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988).
180. الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم طبيعيا بشريا اقتصاديا سياسيا، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).
181. وليم إنغدهل، "قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية لأنجلو-أمريكية والنظام الدولي الجديد، ترجمة محمد زكريا إسماعيل(دمشق: وزارة الثقافة، 2007).
182. يحي أحمد كعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة(بيروت: دار النهضة العربية، ط.01، 2002).
183. يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).

رابعاً : المجالات والجرائد

1. أحمد الدبيلي، "التنمية لن تكون في غياب الأمن"، *جريدة الشعب*، ع. 15309 (05 أكتوبر 2010).
2. أحمد بن بلة في ذمة الله "الجيش"، ع. 585 (أفريل 2012).
3. أحمد جابة، سليمان كعوان، "تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، *اقتصاديات شمال إفريقيا*، ع. 10 (2012).
4. أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، *الباحث*، ع. 04 (جامعة ورقلة 2006).
5. إنشاء لجنة الأركان العملية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة، "الجيش"، ع. 57 (أكتوبر 2011).
6. ب. بوعلام، "الذكرى الـ 34 لحرب أكتوبر 1973 اللواء الثامن الدرع للجيش في الجبهة، الجيش"، ع. 331، (2007).
7. باخوية دريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس الجزائر المغرب أنموذجاً"، *دفاتر السياسة والقانون*، ع. 11 (جوان 2014).
8. بدر عبد العالي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، *السياسة الدولية*، ع. 153 (جويلية 2003).
9. بشير مصطفى، "تحو ميثاق إفريقي للحكم الراشد"، *يومية الشروق الجزائرية*، ع. 1963 (2007).
10. حسين بوجمعة، "بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات أفريقية في داكار"، *مؤتمر دولي حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء، جريدة العرب* (05 أفريل 2008).
11. حمدي حسن، "الصراعات العرقية والسياسة في أفريقيا"، *قراءات أفريقية*، ع. 01 (أكتوبر 2004)، في : www.google.ne، (2018/08/22).
12. حمدي حسن، "الصراعات العرقية والسياسة في أفريقيا"، *قراءات أفريقية*، ع. 01 (أكتوبر 2004)، في : www.google.ne، (2018/08/22).
13. حمدي عبد الرحمان، "النظم الحزبية والمشاركة السياسية الديمقراطية"، ع. 04 (خريف 2001).

14. خالد حنفي علي، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج"، السياسة الدولية، ع. 151 (جانفي 2003).
15. خريطة توزيع النفط الإفريقي، إفريقيا قارتنا، ع. 05، (ماي 2013).
16. رحاب عثمان، "الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية"، أفاق أفريقية، ع. 21 (خريف 2006)، في www.sis.gov.eg، (18.08.2017).
17. رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ع. 07 (يناير 2008).
18. زحل رضوي كاظم الحسي، عامر عبد الرحيم رشيد، "المورود الإقتصادي لمزارع إنتاج محصول القطن في محافظة بغداد للموسم الزراعي 2009"، الإدارة والاقتصاد، ع. 84 (2010).
19. الزراعة في إفريقيا، "إفريقيا قارتنا"، ع. 07 (سبتمبر 2013).
20. سعيد بن عياد، "خيارات الأمن الإفريقي الذاتي، الشعب"، ع. 15 (أكتوبر 2010).
21. سفيان صخري، "اقترب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، جريدة اليوم الجزائرية، ع. 2774، 25 مارس 2007.
22. شريفة كلاع، "البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية اتجاه إفريقيا"، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني.
23. الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا"، الجامعة الأسمرية، ع. 21 (2011).
24. صبحي، قنصوة، "فكرة الولايات المتحدة الإفريقية بين اختلاف الرؤى الفكرية والمواءمات العملية".
25. ض مساعد، " 286 مليار دولار للمخطط الخماسي الجديد، المحاور الكبرى للبرنامج العمومي للتنمية 2010-2014"، مجلة الجيش، ع. 564 (جويلية 2010).
26. طه حميد حسن العنكي، "تطورات الصراع الإريتري - الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية"، القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان 1-2، المجلد 03 (حريزان - كانون الأول، 2010).
27. عبد الحليم حسن، "إريتريا وإثيوبيا تحتفلان اليوم في الجزائر بتوقيع إتفاق سلام بحضور عنان وأولبرايت"، جريدة الشرق الأوسط، ع. 8050، الرياض (12/ديسمبر/2000).

28. عبد السلام قريفة، " التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على أفريقيا دراسة حالة دارفور، " دفاتر السياسة والقانون، ع. التاسع(جوان 2013).
29. علي بوعناقة، عبد العالي دبله، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، ع.225(نوفمبر 1997).
30. علي تابلات، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد،" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية، ع.02(2003).
31. علي حسين باكير، " الصين ..تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا، المجتمع، ع. 1695(أبريل 2006).
32. عمر صخري، "الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية،" بحوث اقتصادية عربية، ع.43(2000).
33. عمر هاشم ربيع، "الأحزاب والسياسة الخارجية: أي دور؟"، الديمقراطية، ع.04(خريف 2001)، ص ص
34. فاضل زكي محمد، "العصر الحديث ومراحل التحولات في الأساليب الدبلوماسية"، معهد الدراسات، ع. 08 يونيو 1987
35. فوزية خدا كرم عزيز، " النبياد: توجه جديد للتنمية في أفريقيا،" الأستاذ، ع. 301(2013).
36. قبي آدم ، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الامني إلى السياسي،" العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 30(سبتمبر 2017).
37. قط سمير، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات، "مجلة العلوم السياسية والقانون" ع 01(2017).
38. م.بان علي حسين المشهداني، "الأفاق المستقبلية للغز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر،" الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 08، ع. 31.(2014).
39. مايكل سبيتس، "الشمول تمكين نمو الاقتصاديات والتأقلم معه"، التمويل والتنمية، ع.05(سبتمبر 2014).
40. محمد صالح بوعافية، "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات،" دفاتر السياسة والقانون، ع. 15 (جوان 2016).

41. محمد قنديل، "أفريقيا وظاهرة الانقلابات العسكرية: غينيا دراسة حالة"، *أفاق أفريقية*، ع. 29 (صيف 2008)، في: www.sis.gov.eg، (2018/08/26).
42. محمد كتوش، بلعزوز بن علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، *اقتصاديات شمال إفريقيا*، ع. 02.
43. محمود أبو العينين، "الولايات المتحدة وإفريقيا بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2006.
44. المختار الطاهر كرفاع، " فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي"، *المجلة الجامعية*، مجلد. 03، ع. 15 (2013).
45. نادية عبد الفتاح، "تكاليف القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، جامعة القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، 2007.
46. نجلاء محمد مرعي، " الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع.
47. ندوة الجزائر الدولية، "دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية"، *الجيش*، ع. 579 (أكتوبر 2011).
48. النفط والتعاون العربي، مجلد الثامن والثلاثون، ع. 141، (ربيع 2011).
49. نور الدين عيساني، " ظاهرة الشيخوخة لسكان الجزائر وعوامل تطورها"، *العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ع. 19 (جوان 2015).
50. النيباد.. الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، *إفريقيا قارتنا*، ع. 04 (أفريل 2013).
51. هالة جمال ثابت، "الفقر في إفريقيا خصوصية واستراتيجية اختزاله، *قراءات إفريقية*، ع. 02 (2005)، في: www.albayan.magazine.com ، (2017/04/12).
52. وضع خطة أفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب، " *الجيش*، ع. 570 (جانفي 2011).
53. ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في أفريقيا نموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان"، *دراسات أفريقية*، ع. 45.
- 1. الرسائل الجامعية:**

1. ابراهيم بولمكاحل، تأثير متحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية حو الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2009.
2. إبراهيم سعادة ، الجزائر والأمن الإقليمي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق.
3. أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.
4. ادريس عطية، الإرهاب في أفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة ماجستير منشورة(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011).
5. إكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981.
6. باسط سميرة، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2014).
7. بنبو سفيان، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011-2012.
8. جمال بوازدية، الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013).
9. حميد زايدي، تسوية النزاع الإثيوبي الإرتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع القانون والعلاقات الدولية، 2006/2005).
10. زينب بليل، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989-2012، رسالة ماجستير منشورة، جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

11. شرقي عبد الغاني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1992-2007، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008).
12. عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا 1963-1993، أطروحة دكتوراه (جامعة القاهرة: قسم النظم السياسية الاقتصادية، 1997).
13. عبد القادر العريبي، تونس وعلاقتها مع أقطار المغرب العربي 1947-1980، أطروحة دكتوراه (جامعة تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 1999).
14. فاطمة مساعيد، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية في ظل التحولات الإقليمية الجديدة 2002-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2014-2015
15. فريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم الإنسانية، 2010-2011).
16. قسم الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة: كلية القانون والسياسة، 2007-2008 .
17. محمد بورابو، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية، أطروحة دكتوراه (الجزائر : جامعة بن يوسف بن خدة، جوان 2012).
18. محمد شلبي، السياسات الخارجية للدول الصغرى، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007

المراجع باللغة الأجنبية:

اولا : الكتب

1. Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire d'un Algérien,(Alger : éditions Casbah, 2008).

2. Amadou Toumane Toure, « Mastering African Conflicts , » in **comprehending and Mastering African Conflicts**, by : Adebayo Adedji(London : zed books,1999).
3. Andrews Atta–Asamoah, transnational and Domestic Terrorism in Africa : Angelinn Kagos , in Wafula Okuma and Annel Botha(eds), **Domestic Terrorism in Africa : Defining, Adressing And Understanding its Impact On Human Securty**.
4. Annuaire statistique de l Algérie, **office national des statistique** ,(Algérie, 2005).
5. Bernard gueriem, **dictionnaire d analyse économique**(paris : édition le découvert,1997).
6. Bruce biddel and edwin thomas, **rôle théoriy : concepts and research** (new York : London Sydney Willy and soon, 1996)
7. Chaib aissa Khaled, **le président**(alger : ENAG édition, 2000).
8. **Dictionnaire Larousse**(paris : Larousse, 1982).
9. Edgra furniss, snayder, **an introduction to american forgien polic** (new York : rinhart,1955)
10. **Encyclopedia Britanica** , Benton Helen (london : 1999),
11. Jean Erik Lane, and Svante Arson, **politics and society in western Europe**, (sage publication : forth édition, 1999)
12. Jean–baptiste, Andredou kati, **le panafricanisme : Quelle contribution des Etats–Unis D’Afrique** maitrise en science politique(université catholique de l’Afrique de L’oust d’Abidjan UCAO/UUA,2008).

13. Johan Galtung , **Théories of conflict, Definition , Dimensions, Negotiations, Formations**(Columbia University,1958).

14. John Stoessinger, **the might of nation**(New York : London house, 1962)

15. Joseph Frankel, **contemporary international theory and the behavior states** (London : Oxford University Press,1973)

16. Mahmoud Manshipouri , **Democratization, liberalization and human right world**(London : Lynne Rienin Publishes Inc,1995).

17. Mohamed Harbi, le F.L.N, mariage et réalité, des origines a la prise du pouvoir(1945–1962)(Paris : les éditions J.A, 2eme édition, 1985).

18. Mondounaga Mouty, Patrice, **le Gabon et le le nouveau partenariat pour le développement : de l'Afrique(NEPAD)** ,these de doctorat en science politique(decembre, 2008) .

19. Oshita O, Oshita, Domestic terrorism in Africa, Ontology of an old war in new trenches, in Wafula Okuma and Annel Botha(eds), **Domestic terrorism in Africa defining, Addressing and Understanding Its Impact on Human Security**(Pretoria : Institut for security, 2009).

20. Patrick Morgan, **théories and approches to internationale politic**,(Ficklin : Palo Alto Calife, 1975).

21. Roy Jones, **analyzing foreign policy**(London :Routledge and Kegan Pant, 1970)

22. Salah Mouhoubi,**le NIPAD une chance pour l'Afrique**,(Algerie : office des publication universitaire ,2005).

23. Segun Odunga, Negeria : a victim of its own success, in : **Comprehending and mastering African conflicts**, by : Adebayo Adedji (London : Zed Books,1999).

24. Vidimir sojack, **international in Our times**(prah statni :pedagojicke)

25. Yann Bedzigui, les conflits en Afrique : une résolution improbable, Annuaire francais des relations internationales 2006., sur : www.afri.org.

26. Zatman Wiliam, **la résolution des conflits en Afrique**(paris : Edition LHamattan,1989) .

ثانيا : المجلات

1. Amina mernache, la diplomatie algérienne, la nostahgie dun gloire perdue, **dynamiques internationales issn 2015-2646** , n.07(octobre2012).

2. Antoine Denis N dimina Mougala, « les conflis africains au 20eme siecle : essai de typologie, » Guerres mondiales et conflits contemporains, N225,(01/2007).

3. Antoine Denis N dimina Mougala, « les conflis africains au 20eme siecle : essai de typologie, » Guerres mondiales et conflits contemporains, N225,(01/2007).

4. Antoine Denis NDimina Mougala, Les conflits Africains de Frontières depuis 1960 guerres **mondiales et conflicts contemporains**, N 195(04/1999).

5. Khalfa Mammeri, peleving aux source de la politique de l'Algérie, revue algérienne des internationales(04/1986).

6. Macartan Humphreys, « Aspects economique des guerres civiles, » a :tiers monde, N 174.)

7. Mickael Wossen, fikresilassie wogdress on Aman Andom and 60 Officials, in : <http://www.zehabesha.com>.(12/09/2018)

8. Naomi bailin, forgein Policy makers and their national pole conception, **internationale studies quartely**, vol 24,(nov 1980).

9. Macartan Humphreys, « Aspects economique des guerres civiles, » a :tiers monde.

10. Ronald Marchal et christine Messiant , « les guerres civiles a l'ere de la globalisation », **critique internationale**, N°18(01/2003).

11. Ronald Marchal et christine Messiant , « les guerres civiles a l'ere de la globalisation », **critique internationale**, N°18(01/2003).

12. Witold Rackza, « le conflit ethnique : sa nature et les moyens de sa prevention par la communaute internationale , » **Relations internationales**, n88(1996).

13. Witold Rackza, « le conflit ethnique : sa nature et les moyens de sa prevention par la communaute internationale , » **Relations internationales**, n88(1996).

المراجع الالكترونية :

1. <http://moquatel.com/openshare/bohoth/siasia2/karnafrik/sec122> .(2018/09/12)
2. <http://www.islamonline.net/aol-arabic/dowalia> .(2017/08/14) ،
3. Lhaouri addi," les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs ," a :<http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi/partis.htm> .(17.08.2017).
4. أبعاد مساحة الجزائر،" في www.startimes.com ، (2017/04/04).
5. أنواع المناخ في الجزائر،" في : <https://weatheralgeria.com/pag:id=138> ، (2017/04/08).
6. أهم المحاصيل الزراعية "في: www.djelfa.info/showthread ، (2017/04/11).
7. أهم المحاصيل الزراعية وتوزيعها، في: www.onefd.edu.dz/geografie ، (2017/04/11).

8. أهمية الثروة السمكية، "بوابة أراضينا للزراعة والإنتاج الحيواني، في aradina.kenanainline.com/posts/185480، (2017/08/12).
9. أوبا سانجو في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/08/12).
10. الأودية في الجزائر، "في: www.startimes.com/?=27312577، (2017/04/08).
11. تحديد الموقع الفلكي والجغرافي للجزائر، في: <https://www.tassialgerie.com>، (2017/03/15).
12. تركيب السكان وتوزيعهم، "في: elbassair.net، (2015/04/08).
13. تضاريس الجزائر، "في: <https://digiurbs.blogspot.com>، (2017/04/07).
14. تاموميكي في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/08/12).
15. الثروة الحيوانية وأهميتها، "المرسال، في: <http://www.almrsal.com/post/449946>، (2017/08/12).
16. الجزائر رقم واحد إفريقيا في إنتاج الغاز خلال 2014، "في: <https://www.dhazairess.com/alfadjr/264411>، (2017/08/14).
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في: www.elmouradia.dz، (2018/09/22).
18. حسين بن فرج، "موقع الجزائر وأهميته"، في: <https://www.ta3lime.com>، (2017/03/30).
19. حمدي عبد الرحمان، "إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة: الدين والفقر"، في: <http://www.el-mouradia-dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>، (12 مارس 2002)، في: <http://www.el-mouradia-dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>.
20. خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، (12 مارس 2002)، في: <http://www.el-mouradia-dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>.
21. الدور الهام للجزائر في النيباد، على الموقع <http://www.aps.dz/ar/economie/25342>، (2018/02/14).
22. رهام غازي أبودولة، "مميزات تضاريس الجزائر"، في: mawdoo3.com، (2017/04/07).
23. الزراعة في إفريقيا، "موسوعة التكامل الاقتصادي، في: <https://www.enaraf.org/page/180>، (2017/08/12).
24. الزراعة في الجزائر، "في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2017/04/11).
25. الصراع في القرن الأفريقي، في: hamideel3ilmi.alafdal.net، (2017/04/08).
26. عبد الحميد، "تضاريس الجزائر"، في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/08/12).
27. عبد الله واد في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/08/12).
28. علي هيثم، "السهول والهضاب بالجزائر"، في: www.startimes.com/?t=327429، (2017/04/07).

29. الغريب التندوفي، "التربة في الجزائر والغطاء النباتي"، في: jdiouia1.ahlamontada.com/t319-topic، (2017/04/08).
30. ما هي فوائد القطن، " موسوعة وزبي وزبي في: weziwezi.com، (2017/08/12).
31. محمد مروان، " مساحة الجزائر وعدد سكانها"، في: mawdoo3.com، (2017/04/04).
32. مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، (18 أكتوبر 2001)، في: <http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>.
33. منى قابيل، هيثم نوري، "مليار دولار لا تكفي لإعادة إعمار دارفور"، الشروق الجزائرية، (22 مارس 2010)، متوفر على الموقع www.shorouk.news.
34. النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع <http://www.djazairiess.com/aps/25481>، (2018/02/18).
35. نيلسون مانديلا في: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، (2018/08/12).

ملخص الدراسة

تعد الدائرة الأفريقية إحدى أهم الدوائر المهمة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما أكدته الجزائر في مختلف موثيقها الرسمية، فالجزائر تولي أهمية كبيرة للساحة الأفريقية، وذلك نابع من انتمائها الأفريقي المكرس في دساتيرها، وإدراكا منها بالتحديات الموجودة في البيئة الإفريقية، سعت الجزائر على الدوام إلى تبني سياسة أفريقية رشيدة تعمل من خلالها على مساعدة القارة في النهوض، متبينة في ذلك بعدين رئيسيين في ذلك، البعد الاقتصادي والبعد الأمني.

اعتمدت الجزائر على المقاربة التنموية من أجل تحقيق التنمية في القارة، وتجلّى ذلك في دعمها الجامعة الأفريقية التي كانت بمثابة أول مشروع ينظر في الشؤون الاقتصادية للقارة الأفريقية، ليتواصل بعد ذلك بعدها التنموي في القارة من خلال تأسيس ودعم مبادرة النيباد التي تعتبر رهان التنمية في أفريقيا.

كما ركزت الجزائر على البعد الأمني وذلك بتبنيها مقاربة أمنية حاولت من خلالها إحلال الأمن والسلم في القارة، وتماشيا مع ذلك تدخلت الجزائر في حل العديد من نزاعات القارة الأفريقية على رأسهم النزاع الإثيوبي الإرتري، كما أسهمت الجزائر في مكافحة الإرهاب في القارة، وذلك من خلال تسويق المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

Summary

African Chamberis one of the most important circuits in Algerian foreign policy orientations, this has been confirmed by Algeria in various official charters, Algeria attached great importance to the African scene, and it stems from the African affiliation enshrined in their constitutions, mindful of the challenges in the African environment, Algeria has always sought to adapt an African policy rationalization of work to help the continent in advance, in that key dimensions were adopted, the economic dimension and the security dimension.

Algeria adopted the developmental approach for development on the continent, as demonstrated by the support African university that served as first seer in Economic Affairs for the African continent, then continues after the continent's development through the establishment and support of NEPAD which is bet.

Algeria has also focused on the security and dimension, adopted a security approach through which tried to bring security and peace on the continent, in line with that Algeria intervenes to resolve many conflicts on the African continent led by Ethiopia Eritrea, Algeria also contributed in the fight against terrorism in the continent through Marketing of Algerian security approach in the fight against terrorism.

University of Algiers 3
Faculty of political science and International Relation
Department of international studies

**The Role of Algeria in achieving development
and stability in Africa 1962-2014**
Evaluation Study

This is submitted in accordance with the requirement for the degree
Doctor of political Sciences and international relation
Option : African studies

Submitted by :
Houria Boubekur

Supervised by :
Dr : Fateh Chibani

2018c/1440H